Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Mustapha Stambouli Mascara
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصاد و تسيير عمومي

تحت عنوان

الفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية-

Les Inégalités Sociales et Croissance Economique En Algérie

- Etude Econométrique -

من تقديم الطالبة: عامر عامر آسية **تحت إشراف : أ.د.مختاري فيصل**

لجنة المناقشة:

أ.د. بن عبو الجيلالي	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**رئيسا**
أد.مختاري فيصل	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**مقررا**
أ.د. عدوكة لخضر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة معسكر**	**عضوا**
أ.د. بن باير حبيب	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2**	**عضوا**
أ.د.صوار يوسف	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سعيدة**	**عضوا**
د.تراري مجاوي حسين	**أستاذ محاضر أ**	**جامعة وهران 2**	**عضوا**

السنة الجامعية 2018 -2019

اهـــداء

أهـدي هـذا العـمل المتـواضـع

الى أبـي، أمـي حـفظـهما الله

الى أفـراد عـائـلتي و أقـاربي

الى كـل من تشـرفت بمعـرفتـهم

شكـر و تقـديـر

الحمد و الشكر لله رب العالمين

و الصلاة و السلام على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير للبروفيسور **مختاري فيصل** اللذي كان له الفضل الكبير في انجاز هذه الأطروحة و اللذي لم يبخل علي بنصائحه و توجيهاته

تحية شكر و تقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة اللذين تحملوا عبء قراءة و مناقشة هذه الأطروحة

كما أتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل من ساعدني لإتمام هذا العمل من قريب أو بعيد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء

شكر و تقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول و الأشكال

المقدمة العامة 1

1. الفصل الأول: الفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية 7

مقدمة الفصل 7

1.1. مقاربة نظرية للفوارق الاجتماعية 8

1.1.1. الفوارق الاجتماعية: الأسس و المفاهيم 8

2.1.1. نظريات الفوارق الاجتماعية 12

1.2.1.1. النظرية الكمية 12

2.2.1.1. الفوارق في الرأسمالية الحديثة 14

3.2.1.1. النظرية الوظيفية 15

3.1.1. الفوارق في النتائج و الفوارق في الفرص 17

1.3.1.1. الفوارق في النتائج 17

2.3.1.1. الفوارق في الفرص 19

4.1.1. قياس الفوارق الاجتماعية 23

2.1. العلاقة بين الفوارق و الفقر و النمو الاقتصادي 29

1.2.1. العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي 29

1.2.1.1. نظرية Kuznets 30

2.2.1.1. نموذج لويس 35

2.2.1. العلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادي 38

3.2.1. العلاقة بين الفوارق و الفقر 39

4.2.1. العلاقة الثلاثية الفوارق – الفقر – النمو الاقتصادي 39

3.1. تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي 42

1.3.1. النظرية الكلاسيكية 42
1.1.3.1. قناة الادخار و الاستثمار 42
2.1.3.1. قناة عدم قابلية تجزئة الاستثمار 44
3.1.3.1. قناة الحوافز 44
2.3.1. النظرية الحديثة 45
1.2.3.1. قناة عيوب أسواق الائتمان 45
2.2.3.1. قنوات الاقتصاد السياسي 47
3.3.1. قنوات أخرى 49
1.3.3.1. قناة معدلات الخصوبة 49
2.3.3.1. قناة الأنشطة الباحثة عن الريع 51
خاتمة الفصل 53
2. الفصل الثاني: واقع الفوارق الاجتماعية في العالم 55
مقدمة الفصل 55
1.2. اتجاهات النمو الاقتصادي و الفوارق الاجتماعية في العالم 56
1.1.2. تطور النمو الاقتصادي في العالم 56
2.1.2. تطور الفقر في العالم 57
3.1.2. اتجاهات الفوارق الاجتماعية في العالم و بين الدول 59
1.3.1.2. محركات الفوارق الاجتماعية 59
2.3.1.2. الفوارق في الدخل 63
3.3.1.2. الفوارق في الثروة 68
4.3.1.2. الفوارق في الأجور 70
5.3.1.2. الفوارق في التعليم 72
6.3.1.2. الفوارق في الصحة 74
6.3.1.2. الفوارق بين الجنسين 76
2.2. تجارب الدول في الحد من الفوارق الاجتماعية 78
1.2.2. تجربة البرازيل 79

2.2.2. تجربة مالي 81
3.2.2. تجربة كمبوديا 83
4.2.2. تجربة تنزانيا 85
5.2.2. تجربة البيرو 88
3.2. سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية 91
1.3.2. سياسات التحول الى النمو الشامل 92
2.3.2. سياسات اعادة توزيع الدخل 96
3.3.2. سد الفجوات في الصحة و التعليم و التغذية 100
4.3.2. معالجة التمييز و الاقصاء الاجتماعي 101
خاتمة الفصل 104
3. دراسة تحليلية للفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر 106
مقدمة الفصل 106
1.3. تطور الأداء الاقتصادي في الجزائر 107
1.1.3. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 107
2.1.3. تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر 111
3.1.3. تطور الفقر في الجزائر 113
2.3. اتجاهات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر 114
1.2.3. الفوارق في الدخل 115
2.2.3. الفوارق في الأجور 123
3.2.3. الفوارق في الثروة 125
4.2.3. الفوارق في الصحة 128
5.2.3. الفوارق في التعليم 131
6.2.3. الفوارق بين الجنسين 135
3.3. سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية في الجزائر 138
1.3.3. سياسات تعزيز النمو الاقتصادي 138
2.3.3. برامج الحماية الاجتماعية 141

3.3.3. سياسات خلق فرص العمل.....146
4.3.3. تعزيز الوصول الى الخدمات الأساسية.....147
خاتمة الفصل.....151
4. الفصل الرابع: الدراسة القياسية.....153
مقدمة الفصل.....153
1.4. الدراسات التجريبية.....154
1.1.4. مشكلة البيانات.....154
2.1.4. مشكلة التقدير.....157
3.1.4. الدراسات السابقة.....159
2.4. دراسة قياسية لأثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2015).....168
1.2.4. منهجية الدراسة.....168
2.2.4. النموذج و البيانات.....168
3.2.4. نتائج الدراسة.....172
4.2.4. مناقشة النتائج.....180
3.4. دراسة قياسية لأثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول (1990-2015).....182
1.3.4. منهجية الدراسة.....182
2.3.4. النموذج و البيانات.....182
3.3.4. نتائج الدراسة.....184
4.3.4. مناقشة النتائج.....194
خاتمة الفصل.....201
الخاتمة العامة.....203
المراجع.....208
الملاحق.....216

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الجدول(1-1): نظريات الفوارق الاجتماعية 16

الجدول(2-1): معدل الفقر المقدر في العالم حسب المناطق في 1990، 2011، 2030 58

الجدول(2-2): تطور معامل جيني في العالم و بين البلدان و داخل البلدان في الفترة (1820-2000)..... 64

الجدول(2-3): تطور معامل جيني لتوزيع الدخل حسب المناطق في الفترة (1960-1990)..... 66

الجدول(2-4): معامل جيني في مجموعة من البلدان في سنة 2015..... 67

الجدول(2-5): مؤشر جيني للفوارق في الأجور في بلدان مختارة..... 71

الجدول(2-6): معدلات تخفيضات الفوارق في دول مختارة..... 78

الجدول(2-7): سياسات معالجة الفوارق الاجتماعية..... 92

الجدول(2-8): سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية الفعالة..... 102

الجدول(3-1): تطور الفقر في الجزائر في سنوات مختارة..... 114

الجدول(3-2): مؤشرات توزيع الدخل في الجزائر في الفترة (1966-1988)..... 115

الجدول(3-3): توزيع الدخل حسب الأعشار في الجزائر لسنة 1995 و 1998 و 2012 116

الجدول(3-4): توزيع الدخل حسب الأخماس في الجزائر في سنة 1995 و 1998 و 2012..... 116

الجدول(3-5): توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر حسب أعشار السكان في سنوات مختارة 119

الجدول(3-6): تطور الكتلة الأجرية و دخل المستقلين في الجزائر في الفترة (2010-2016)..... 123

الجدول(3-7): متوسط الأجور الشهرية الصافية حسب المؤهلات في القطاع العام و الخاص لسنة 2014 (دج)..... 124

الجدول(3-8):تطور عدد البالغين و الثروة الاجمالية و الثروة للبالغ في الجزائر في الفترة (2000-2018) 126

الجدول(3-9):تطور النفقات الصحية في الجزائر في الفترة (1995-2012)..... 130

الجدول(3-10): مؤشرات التعليم في الجزائر في الفترة (1990-2017) 132

الجدول(3-11): معدل انتقال التلاميذ الى الطور المتوسط حسب أخماس الثروة في الجزائر (2006-2012)..... 134

الجدول(3-12): مؤشرات الفوارق بين الجنسين في الجزائر..... 137

الجدول(3-13): الحماية الاجتماعية في الجزائر في الفترة (2001-2016) الوحدة (مليون دينار)..... 142

الجدول(4-1): ملخص لأهم الدراسات التجريبية 166

الجدول(4-2): وصف متغيرات الدراسة..... 169

الجدول(4-3): الوصف الاحصائي للمتغيرات..... 172

الجدول(4-4): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) 173
الجدول(4-5): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول 175
الجدول(4-6):اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الأول 176
الجدول(4-7):اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني 177
الجدول(4-8):اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الثاني 177
الجدول(4-9):اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث 179
الجدول(4-10): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الثالث 179
الجدول(4-11): اختيار النموذج الأمثل 179
الجدول(4-12) : وصف متغيرات الدراسة 183
الجدول(4-13): الوصف الاحصائي للمتغيرات 184
الجدول(4-14): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة 184
الجدول(4-15):تقدير معلمات النموذج بالنماذج الثلاثة 194
الجدول(4-16): نتائج اختبار Hausman 195
الجدول(4-17): تقدير النموذج بنموذج التأثيرات الثابتة 196
الجدول(4-18): التأثيرات الثابتة الخاصة بكل بلد 197

قائمة الأشكال

الشكل(1-1): منحنى لورنز 25

الشكل(1-2): منحنى Kuznets 30

الشكل(1-3): مثلث الفوارق – الفقر – النمو 40

الشكل(1-4): قنوات تأثير الفوارق في الدخل على النمو الاقتصادي 52

الشكل(2-1): المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي في الفترة 2006-2017(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة) 56

الشكل(2-2): تطور الفوارق بالمفاهيم الثلاثة 63

الشكل(2-3) : نصيب أغنى 10 % من السكان من الناتج الاجمالي في العالم في سنة 2016 66

الشكل(2-4): المعدل السنوي لنمو الثروة العالمية الاجمالية في الفترة (2000-2018) 68

الشكل(2-5): هرم الثروة العالمية لسنة 2018 69

الشكل(2-6): متوسط نمو الأجر الحقيقي السنوي في العالم في الفترة 2006-2017 71

الشكل(2-7): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الفترة 2000-2015 (لكل 1000 ولادة حية) 75

الشكل(2-8): تطور معامل جيني في البرازيل في الفترة (1980-2014) 79

الشكل(2-9): تطور معامل جيني في مالي في الفترة (1989-2011) 82

الشكل(2-10): تطور معامل جيني في كمبوديا في الفترة (1993-2013) 83

الشكل(2-11): تطور معامل جيني في تنزانيا (1960 -2012) 85

الشكل(2-12): تطور معامل جيني في البيرو (1960- 2016 89

الشكل(3-1): تطور الناتج الداخلي الاجمالي الخام و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2017) 108

الشكل(3-2): تطور مؤشر التنمية البشرية و مركباته في الجزائر في الفترة (1990-2018) 112

الشكل(3-3): تطور معامل جيني في الجزائر في الفترة (1966-2015) 115

الشكل(3-4): منحنيات لورنز في الجزائر لسنة 1995 و 1998 و 2012 117

الشكل(3-5): تطور الدخل المتاح للفرد و الاستهلاك النهائي للفرد في الجزائر في الفترة 1980-2017 118

الشكل(3-6): منحنيات لورنز للإنفاق الاستهلاكي في الجزائر في السنوات (1995،1988، 2000، 2011) 119

الشكل (3-7):توزيع الثروة في الجزائر بالنسبة للعالم (%) في سنة 2018 127

الشكل(3-8): تطور معامل جيني للثروة في الجزائر في الفترة (2010-2018) 127

الشكل(3-9): تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر في الفترة (1990-2018) 128
الشكل(3-10): معدل وفيات الرضع و الأطفال و الأطفال دون الخامسة في الجزائر في الفترة (1970-2017) 129
الشكل(3-11): نفقات التعليم في الجزائر كنسبة من الميزانية و الناتج الداخلي الخام في الفترة (2000-2015) 135
الشكل(3-12): تطور مؤشر الفوارق بين الجنسين في الجزائر في الفترة (1995-2017) 136
الشكل(4-1): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (1) 174
الشكل(4-2): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (2) 177
الشكل(4-3): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (3) 178
الشكل(4-4): التمثيل البياني للقيم الحالية و المقدرة 180
الشكل(4-5): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي المحلي vs معامل جيني لـ 24 دولة، 1990-2015 185
الشكل(4-6): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي المحلي vs معدل النمو السكاني لـ 24 دولة، 1990-2015. 186
الشكل(4-7): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي المحلي vs معدل التحضر لـ 24 دولة، 1990-2015. 187
الشكل(4-8): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي vs معدل التسجيل في الابتدائي لـ 24 دولة، 1990-2015. 188
الشكل(4-9): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي vs العمر المتوقع عند الولادة لـ 24 دولة، 1990-2015 189
الشكل(4-10): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي vs الانفاق الحكومي المحلي لـ 24 دولة، 1990-2015. 190
الشكل(4-11): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي vs معدل الاستثمار المحلي لـ 24 دولة، 1990-2015 191
الشكل(4-12): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي vs معدل الانفتاح الاقتصادي لـ 24 دولة، 1990-2015 192
الشكل(4-13): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي vs الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 24 دولة، 1990-2015. 193
الشكل(4-14):التمثيل البياني للقيم الحالية و القيم المقدرة 197

المقدمة العامة

تشير مجموعة متزايدة من الأدلة على زيادة و اصرار الفوارق داخل البلدان و فيما بينها مما جعلها من سمات الاقتصاد العالمي منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين. بحيث تعتبر المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمم المتحدة و المنتدى الاقتصادي العالمي و العديد من الباحثين البارزين بأن الفوارق العالية أخطر و أهم المشاكل في عصرنا الحالي Picketty (2013) Stiglitz (2014), Milanovic (2015)، الفوارق العالية تقوض أسس النمو المستدام و الشامل للجميع ، تهدد التماسك الاجتماعي و تلحق أضرار بنوعية المؤسسات و السياسات مما يعيق تحقيق المزيد من النمو UNDP(2018) .

فبالرغم من الأداء القوي للنمو في جميع دول العالم و التقدم المحرز في معظم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية وتثبيت التقارب في مستويات المعيشة بين الدول لا تزال مستويات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية مرتفعة في العالم و لا يزال الكثير من الناس يعيشون في الفقر المدقع مما يشكل تحديا كبيرا أمام هذه البلدان لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي و تبني سياسات تضمن أن يظل النمو شاملا للجميع أي تقاسم منافع النمو على نحو منصف.

يعتبر المجتمع الدولي مكافحة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية أمرا حاسما لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تدعو إلى "عالم منصف ، عادل ،منفتح و شامل اجتماعيا يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفا". و تأتي هذه الدعوة في وقت تتزايد فيه الفوارق في الدخل و الثروة و الحصول الرعاية الصحية و التعليم و التغذية و غيرها من الأصول و الموارد الضرورية للعيش حياة كاملة و كريمة بالرغم من تحقيق مكاسب مهمة منذ سنة 2000 في مجال خفض الفوارق و انتشال الناس من الفقر.

الفوارق الاجتماعية من القضايا التي أثارت و لا زالت تثير اهتمام الاقتصاديين و صناع السياسات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و ذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع من جهة و لكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. يتمثل النهج الرئيسي لتحديد العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي في نظرية Kuznets (1955) و حسب هذه النظرية تأخذ هذه العلاقة شكل U مقلوب بحيث ترتفع الفوارق في المراحل اللأولى للتنمية ثم تنخفض في المراحل اللاحقة للتنمية. في بداية التسعينيات تحول الباحثين الى دراسة العلاقة بين الفوارق و النمو من خلال قنوات مختلفة يمكن تصنيفها بشكل أساسي الى قنوات اقتصادية و قنوات الاقتصادي السياسي، و خلصت أغلبية النتائج الى وجود تأثير سلبي للفوارق على النمو الاقتصادي.

شهدت الآونة الأخيرة اهتمام متزايد من الاقتصاديين لدراسة العلاقة بين فوارق الدخل و النمو الاقتصادي و نظرا لتعقيد هذه العلاقة قدمت البحوث التجريبية نتائج مثيرة للجدل فبعضها وجدت علاقة عكسية بين الفوارق و النمو ,(1994)Alesina and Rodrick, Persson and Tabellini(1994) Perotti(1996), Knowels(2005), Cingano(2014) , Ostry(2014), Naguib(2015 ;2018) و جادلت دراسات أخرى بأن الفوارق تؤثر ايجابيا على النمو (2002)Forbes ,(1998)Li and Zou و قدمت دراسات أخرى وجهة نظر جديدة تفيد بعدم وجود علاقة قوية تربط بينهما Banerjee and Duflo (2003), Nathalie (2016) و أفادت دراسات حديثة بأن أثر الفوارق يتحدد بمستوى التنمية في البلد، فالفوارق العالية تشجع النمو في الدول الغنية و تعيقه في الدول النامية ,(2008 ; 2002) Barro Halter(2010)

تواجه الجزائر كباقي دول العالم خطر الفوارق المتزايدة في الدخل و الثروة و امكانية الحصول على الخدمات الأساسية خاصة في ظل انخفاض الموارد المالية و التطورات الديموغرافية و الاجتماعية و واقع اقتصادي اقليمي و دولي سريع التغير. فبالرغم من أنها حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستقرة في السنوات الأخيرة إلا أن هذا النمو لا يعني بالضرورة تحسن المستوى المعيشي باعتبار أن رفاهية الافراد لا تعتمد فقط على الدخل و انما تشمل الأبعاد الأخرى للحياة مثل نوعية العلاقات الاجتماعية و تكافؤ الفرص في الوصول الى الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم و العمل والسكن والتي تعتبر من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تساعد الحكومات في تقييم نتائج النمو الاقتصادي في فترة زمنية معينة.

اليوم يتمثل الشغل الرئيسي للحكومة في البحث عن سبل لمواصلة خدمة حقوق المواطنين على النحو الذي يكفله الدستور في وقت تواجه فيه الجزائر انخفاض تدريجي للموارد المتاحة نتيجة الأزمة الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية و بعبارة أخرى كيف نفعل أكثر مع موارد أقل، مما يستدعي إعادة صياغة سياسات التنمية الاجتماعية بشكل فعال من أجل توحيد المكاسب التي تحققت حتى الآن و تحديد سبل التحسين اللازمة.

الاشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي القنوات التي من خلالها تؤثر الفوارق الاجتماعية في النمو الاقتصادي؟
2. ما هي اتجاهات الفوارق الاجتماعية في العالم و بين الدول؟ و هل أدى النمو الاقتصادي المحقق في العالم الى خفض مستويات الفوارق؟
3. لماذا نجحت بعض الدول في خفض الفوارق الاجتماعية فيما لم تنجح دول أخرى في ذلك؟
4. ما هو واقع الفوارق الاجتماعية في الجزائر؟
5. ما هو تأثير الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات

للإجابة على الاشكالية المطروحة قمنا بطرح الفرضية التالية:

- تؤثر الفوارق الاجتماعية سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة

مع زيادة و استمرار الفوارق أصبحت قضايا الإنصاف و الفوارق الاجتماعية في صدارة اهتمام الباحثين و صناع القرار في كل أنحاء العالم ، بحيث تسعى الدول الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستدامة مع تحقيق توزيع عادل للدخل و الثروات و ضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية الاجتماعية في ان واحد ، مما جعل دراسة أثر الفوارق على النمو الاقتصادي من أبرز القضايا المطروحة في أدبيات التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة. بالرغم من ذلك لا تزال طبيعة هذه العلاقة محور جدل العديد من المهتمين في هذا المجال بسبب تضارب نتائج الدراسات الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه العلاقة بالاعتماد على مصادر بيانات و أساليب قياس حديثة لإبلاغ صناع القرار بجدية عن الخيارات البديلة و سبل التوفيق بين هدف النمو و التحول الى اقتصاد أكثر انصافا.

أهدف الدراسة

تختلف اتجاهات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و الآثار المترتبة عنها بين البلدان مما يجعلها تحدي داخلي لواضعي السياسات و مسألة سيادية لكل بلد ينبغي تحديدها و دراسة أبعادها واتجاهاتها و صياغة سياسات الحد منها بما يتناسب مع امكانيات و ظروف كل بلد. من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة لتحليل واقع الفوارق الاجتماعية في الجزائر و قياس أثرها على النمو الاقتصادي و تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تحديد المفاهيم الأساسية للفوارق الاجتماعية و كيفية قياسها.

- تبيان القنوات و الآليات التي من خلالها تؤثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

- دراسة اتجاهات الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية و النمو في العالم و بين البلدان و داخلها.

-دراسة تجارب الدول الناجحة في مجال الحد من الفوارق و التركيز على السياسات و الاستراتيجيات التي انتهجتها هذه الدول.

- تحليل واقع الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

- قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع

الفوارق و نتائجها على النمو الاقتصادي لبلد ما هو موضوع نقاش على نطاق واسع و بحث في جميع أنحاء العالم، و بالرغم من وفرة الدراسات الأجنبية في هذا المجال لا تزال هذه الأبحاث محدودة في الجزائر ما دفعنا لدراسة واقع الفوارق في الجزائر و قياس أثرها على النمو الاقتصادي.

لتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة و تليها خاتمة كما يلي:

يستهل الفصل الأول بدراسة نظرية للعلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي و ذلك بالتطرق لمختلف الجوانب النظرية للفوارق الاجتماعية و تحديد مفاهيمها الأساسية و نظرياتها و كيفية قياسها و دراسة العلاقة الثلاثية بين الفوارق و الفقر و النمو ، و استعراض أهم القنوات التي من خلالها تؤثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي .

يخصص الفصل الثاني لتحليل واقع الفوارق الاجتماعية في العالم من خلال دراسة الاتجاهات الراهنة للنمو الاقتصادي و الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية في العالم و داخل البلدان و بين البلدان، و عرض أهم التجارب الدولية الناجحة في مجال تخفيض الفوارق الاجتماعية ، و تلخيص أهم السياسات و الاستراتيجيات الواجب تبنيها للحد من الفوارق الاجتماعية.

أما الفصل الثالث فيحلل واقع الفوارق الاجتماعية و النمو في الجزائر من خلال دراسة تطور النمو الاقتصادي و مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر ، و كذا دراسة اتجاهات الفوارق الاجتماعية بما في ذلك الفوارق في الدخل و الثروة و الأجور و الصحة و التعليم و بين الجنسين ، و يعرض أهم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال للتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية.

أما الفصل الرابع فيخصص لدراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2015 من خلال دراستين، الدراسة الأولى ستكون في الجزائر و بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، و تشمل الدراسة الثانية عينة من 24 دولة من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بالاعتماد على نماذج Panel ، و سيتم عرض أهم الدراسات التجريبية السابقة التي أثيرت في هذه المجال بالتركيز على مصادر بيانات فوارق الدخل و أساليب التقدير المختلفة و ابراز مساهمة كل دراسة في الأدبيات في المبحث الأول و يخصص المبحث الثاني و الثالث لنتائج الدراستين في الجزائر و العينة ككل. و تلخص الخاتمة العامة أهم النتائج المتوصل اليها في الدراسة النظرية و التطبيقية

الفصل الأول: الفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية

مقدمة الفصل

تعتبر الفوارق الاجتماعية من القضايا الهامة التي أثارت ولا زالت تثير اهتمام الاقتصاديين وصناع السياسات في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و ذلك لارتباطها الوثيق بمستويات الرفاهية الاجتماعية لكل فئات المجتمع من جهة و لكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في المدى الطويل. تمثل زيادة الفوارق الاجتماعية و ما ينتج عنها من التمييز و التهميش و البطالة تهديدا للترابط و الاستقرار الاجتماعي، و تجاهل المتطلبات الاجتماعية داخل هذه المجتمعات خطر حقيقي من شأنه عرقلة الخطط و المسارات التنموية. لهذا يجب أن يرتكز النموذج الحديث للتنمية المستدامة على الربط بين الأبعاد الاجتماعية و المسارات التنموية.

سعت العديد من النظريات إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي و يتمثل النهج الأساسي في نظرية Kuznets و التي تشير الى أن الفوارق ترتفع في المراحل الأولى من التنمية و تنخفض في مراحل لاحقة. في بداية التسعينيات بادرت دراسات أخرى بالبحث في كيفية تأثير الفوارق على النمو و من المهم الاشارة الى أنها لم تتفق فيما بينها على اتجاه العلاقة أو الآلية التي ينتقل من خلالها التأثير بينهما بالإضافة الى عدم دقتها عندما تم اختبارها على أرض الواقع.

يخصص هذا الفصل لدراسة العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي بالتطرق الى المفاهيم الأساسية للفوارق الاجتماعية و نظرياتها و كيفية قياسها في المبحث الأول ، و دراسة العلاقة الثلاثية بين الفوارق و الفقر و النمو الاقتصادي في المبحث الثاني، و عرض أهم القنوات التي من خلالها تؤثر الفوارق على النمو في المبحث الثالث.

1.1. مقاربة نظرية للفوارق الاجتماعية

تشهد جميع المجتمعات البشرية العديد من الفوارق أكثر أو أقل حدة بين أعضائها و مع ذلك يطرح تحديد مفهوم الفوارق العديد من التحديات لاختلاف تعاريفها و طريقة قياسها. من ناحية أخرى تطرح قضية الفوارق الاجتماعية عدة أسئلة موجودة في قلب النقاشات الاقتصادية و الفلسفية منذ وقت طويل و التي لم تصل الى اجابة بعد: من أين تأتي الفوارق؟ هل كل الاختلافات تفسر بأنها فوارق؟ في أي مستوى يمكننا القول بأن الفوارق مقبولة؟

1.1.1. الفوارق الاجتماعية: الأسس و المفاهيم

دراسة الفوارق في العلوم الاجتماعية و الفلسفة معقدة جدا لأنها تتضمن مفاهيم واسعة ونقاشات غامضة من بينها الفرق بين المساواة و العدالة و بين المساواة في الفرص و النتائج و غالبا ما تستخدم هذه المصطلحات في سياقات مختلفة فبينما يركز الاقتصاديين على المساواة في الفرص والنتائج يركز علماء السياسة و الفلسفة على المناقشة من مفهوم العدالة و المساواة و الانصاف.

المساواة و العدالة

تشير مسألة المساواة الى التوزيع العادل للموارد ضمن محيط اجتماعي خاص يكون المعنى المحدد للموارد و توزيعها ذاتي من وجهة نظر الأفراد و اجتماعي كنمط يشكل جزء من الفهم الجماعي. اعتبارات الانصاف و العدالة هي جزء من البعد الذاتي للمساواة التي كانت متباينة بدرجة كبيرة تاريخيا داخل و بين المجتمعات[1]

المساواة في الفرص و النتائج

تفترض المساواة في الفرص أن كل الأفراد لهم فرص متساوية و فقا لقدراتهم الفردية و مواهبهم بغض النظر عن الجنس و خلفياتهم الاجتماعية و الاقتصادية و هويتهم الثقافية و المكان الذي يعيشون فيه. و تتعلق المساواة في النتائج بالدخل و الثروة و العمل و التعليم و الانجازات و يعتبر مبدأ المساواة في الفرص بسيط من الناحية النظرية لكن تعريفها بشكل محدد و قياسها أمر صعب.

المساواة الاجتماعية

يرتكز المفهوم الأكثر شمولية للمساواة الاجتماعية على فرضيات حقوق الانسان المعترف بها دوليا و التي تنص على ضرورة حصول جميع المواطنين على فرص متكافئة و الاستفادة بحصص عادلة

[1] ISSC, IDS and UNESCO. (2016). World Social Science Report 2016, Challenging Inequalities: Pathways to a Just World, UNESCO Publishing, Paris, p.23

من مكاسب التنمية مما يعني قدرة المواطنين على المشاركة في جميع قطاعات المجتمع و التمتع بالنمو الذاتي و الراحة الشخصية و عيش حياة لائقة بغض النظر عن عرقهم أو دينهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية أو موقعهم الجغرافي.[1]

بالتالي تنشأ الفوارق الاجتماعية عند التوزيع الغير عادل لكميات مختلفة من الدخل و الثروة والهيبة و السلطة بين أفراد المجتمع. يشير علماء الاجتماع أن نظام الفوارق الاجتماعية يعتمد على التسلسل الهرمي للمجموعات بالتالي هو تصنيف طبقي منظم يديم المكافآت الاقتصادية غير المتكافئة والسلطة في المجتمع. تنبع أوجه الفوارق من الانقسامات على طول خطوط المجموعات الاجتماعية واستدامتها بحيث تشكل أساسا للفوارق في الوصول إلى النتائج القيمة و الموارد النادرة. تديم القوانين والممارسات التمييزية هذه الفوارق و تحد من إمكانات الأقليات و الفئات المستبعدة الأخرى لتحقيق كامل إمكاناتها.[2]

يمكن عرض بعض التعاريف المعاصرة للفوارق الاجتماعية كما يلي:

ينسب أول تحليل معاصر الى Rousseau (1902) اللذي يعرف الفوارق كما يلي « أميز في الجنس البشري نوعين من الفوارق واحدة التي أسميها الطبيعية أو المادية و تتمثل في اختلاف العمر و الصحة و قوة الجسم و صفات العقل أو الروح و الأخرى تسمى بالفوارق المعنوية أو السياسية يتم نشأتها بموافقة من الناس تشمل الفوارق في الامتيازات الممنوحة للبعض على حساب الآخرين كأن تكون أكثر ثراء و أكثر شرف و أكثر قوة منهم و تجعلهم يطيعونك»[3].

Girod (1993): هي التوزيع الغير عادل لجميع أنواع المزايا و العيوب بين أفراد بلد أو منطقة ما يمارس المجتمع من خلاله تأثير معين.[4]

Cuin (1999): هي التوزيع الغير عادل للموارد المادية أو المعنوية ذات قيمة بين أفراد المجتمع تؤثر على أي نوع من الملكية كالثروة و المعلومات و التعليم أو نوعية الحياة كالسن و الحالة الصحية و الوضعية الاجتماعية أو الانجازات كالشهادة و السلطة و الأداء الجسدي أو المادي و من المحتمل ان توزع بطريقة غير عادلة و هذه الحالة في كل الأمور تقريبا باستثناء الحياة نفسها.

[1] نشرة التنمية الاجتماعية (2006) ،ادراج الانصاف على أجندة التنمية، الاسكوا، ص.1

[2] World Bank.(2019). Sustainable Development Goal 10- reduced inequalities : progress and prospects, Genva, p.3

[3] Rousseau, J. J. (1902). Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes. Librairie de la Bibliothèque nationale, p.21

[4] Girod, R. (1993). Les inégalités sociales. Presses universitaires de France, p.3

Naidoo and Wills (2008): هي الفوارق في الدخل و الموارد و السلطة و الوضع الاجتماعي داخل و بين البلدان يتم الاحتفاظ بهذه الفوارق من هم في مناصب قوية في المؤسسات و الهيكل الاجتماعي[1].

Alain Bihr and Pefefferkorn (2013): الفوارق الاجتماعية بالمفهوم الرياضي هي نتيجة التوزيع الغير عادل للموارد بين أفراد المجتمع و يرجع هذا التوزيع الى طبيعة هيكلة المجتمع نفسه مما يولد الاحساس بالظلم أو غير العدالة بين أفرادها.[2]

مما سبق يمكن اعطاء تعريف جامع للفوارق كما يلي "الفوارق الاجتماعية هي التوزيع الغير عادل للموارد ذات قيمة بين أفراد المجتمع ، الأمر لا يقتصر على الموارد المالية فقط و انما يشمل الموارد الاجتماعية و الثقافية و السياسية مما يولد شعور الظلم بين أعضاء هذا المجتمع و يؤسس ترتيب هرمي اجتماعي"

تشمل الأمثلة الرئيسية للفوارق الاجتماعية الفوارق في الدخل و بين الجنسين و الرعاية الصحية والطبقة الاجتماعية. و يمكن تقسيمها الى فئتين رئيسيتين الفوارق الاقتصادية و الفوارق الاجتماعية، تشير الفوارق الاقتصادية الى الاختلافات بين مستويات الدخل و الأصول و الثروة و مستويات المعيشة والفوارق في فرص العمل، و تعرف الفوارق الاجتماعية بالاختلافات بين الوضعية الاجتماعية لمختلف المجموعات السكانية مثل الطبقات أو المجموعات العمرية و هي تشير للاختلالات المنهجية المتأصلة في عمل المؤسسات الاجتماعية مثل التعليم و الصحة و العدل و الحماية الاجتماعية. تؤثر هذه التباينات في الأدوار و المهام و القرارات و الحقوق و محدداتها على مستوى و نوعية الحصول على الخدمات و على فرص الحياة و القدرة على التطلع و تحقيق نتائج معينة.[3]

عند دراسة الجوانب المختلفة للفوارق بين الفئات الاجتماعية نلاحظ أن هناك علاقات وثيقة و معقدة بين هذه الفوارق اذ تشكل فيما بينها نظام مترابط و معقد (le système d'inégalité) فمن جهة تولد بعضها البعض، و من جهة أخرى تتفاعل فيما بينها و تشكل عملية تراكمية شاملة مع قدرة هائلة لانتقالها من جيل لأخر[4]. كنتيجة لذلك تتجمع الامتيازات في أحد أقطاب السلم ألاجتماعي في حين أن القطب الأخر تتضاعف فيه كل أنواع الحرمان ، مما يشكل نظام أكثر فضلا للأغنياء و أكثر شراسة للفقراء. لهذا تعتبر الفوارق عملية تراكمية و مضاعفة فالفوارق الاقتصادية تولد فوارق اجتماعية و هذه الأخيرة توسع الأخرى بدورها.

[1] Warwick-Booth, L. (2013). Social inequality. SAGE Publications Limited, p.2
[2] Alain, B., & Pfefferkorn, R. (2010). Le système des inégalités. La Découverte, p.8
[3] World Social Science Report (2016), Op,cit, p.22
[4] Alain, Bihr, and Roland Pfefferkorn.(2010),Op, cit, p.29

تتجه غالبية النقاشات المعاصرة التي تهتم بقضية الفوارق نحو اضفاء صفة الشرعية على الفوارق بطريقة أو بأخرى امتدادا لنقاشات الفلسفة السياسية الغربية و ابتداء بأعمال Aristote and palton التي بررت وجود فوارق في الثروة و السلطة و الثقافة باعتبار أن النظام الطبيعي يعبر عن المساواة و الفوارق تنشأ عند الدخول في المجتمع و ظهور الملكية الخاصة.

أول طريقة لتبرير الفوارق هي باعتبارها طبيعية المنشأ (Suprasociale) بمعنى أن مصدرها الطبيعة و ليس للمجتمع أي دور في احداث الاختلافات الطبيعية بين الأفراد. و ذلك بافتراض وجود نظام خارجي طبيعي يكون النظام الاجتماعي فيه متسلسل بطبيعته (الهرم الاجتماعي) يتميز بسيطرة الذين هم في أعلى الهرم على الذين هم في الأسفل و بالتالي تصبح الفوارق في هذا النظام قانون طبيعي حقيقي سائد في شكل اختلافات طبيعية و بشرية على مستوى المجتمعات و الأفراد و الأجناس والجماعات السياسية لا تستثني أحد و فكرة المطالبة بالمساواة و المحاربة من أجل تحقيقها هي انحراف عن الطبيعة.

خلال سنوات التسعينيات ظهر نوع أخر من النقاشات حول شرعية الفوارق تستند على نظرية العدالة John Rawls و تحاول تحديد مبادئ العدالة و التوزيع العادل للموارد الاجتماعية المهمة بين الأفراد مثل الثروة و السلطة و الحقوق و الحريات و فرص الحياة و تشمل هذه المبادئ ما يلي:[1]

- مبدأ الحرية: كل فرد يجب أن يمارس حرياته الأساسية التي يجب أن تكون موافقة للآخرين.
- مبدأ تكافؤ الفرص: كل الأفراد لهم الحق في الوصول الى وضعية اجتماعية معينة.
- مبدأ الاختلاف: يجب أن لا تكون هناك فوارق على حساب الفئات الأكثر حرمانا.

في ظل هذه النظرية تكون الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية مبررة اذا و فقط اذا أدت الوضعية التي تخلقها للفئة المميزة الى تحسين وضعية الفئات الاكثر حرمانا. مثلا اذا استثمر الأغنياء الزيادة في الدخل المتاح فهم يشاركون في خلق فرص عمل و توليد الدخل و بالتالي زيادة الطلب الذي يعتبر في حد ذاته عامل جديد في خلق الفرص و توليد الدخل. بعبارة أخرى يمكن أن تكون الفوارق مبررة و شرعية اذا لم تقلل من حرية الأفراد و لا في فرص وصولهم الى وضعيات اجتماعية معينة و أن تكون منظمة بطريقة يستفيد منها الفئات الأكثر حرمانا مما يعني انشاء نظام تكافؤ الفرص في الحصول على الوظائف و المراكز التي تعتبر مصدر الفوارق.[2]

[1] Montoussé, M., & Renouard, G. (2006). 100 fiches pour comprendre la sociologie. Éditions Bréal, p.132
[2] Alain, B., & Pfefferkorn, Op, cit, p.14-22

2.1.1. نظريات الفوارق الاجتماعية

تقسم البحوث الاجتماعية حول الفوارق إلى ثلاثة نظريات رئيسية و هي النظرية الكمية و التي تستند الى أفكار كارل ماركس و ماكس فيبر و هي أكثر وصفية في حين تستند النظريات في ظل الرأسمالية الحديثة على أعمال Bourdieux و التي حاولت الربط بين النظرية و البحوث التجريبية. و تجادل النظرية الوظيفية بأن الفوارق الاجتماعية طبيعية بحيث تؤكد على دور الهياكل الاجتماعية في إنشاء و الحفاظ على مجتمع يعمل بطريقة يكون لكل شخص مكان محدد داخل بنيته الاجتماعية و لذلك سيكون بعض الناس دائما أكثر فقرا و أسوء حالا.

2.1.1. 1. النظرية الكمية

تعتبر النظريات الاقتصادية للفوارق كمية إلى حد كبير بحيث ركزت على دراسة العلاقة بين الفوارق و النمو من منظور اقتصادي. يعتبر ادم سميث أن النمو الاقتصادي هو الهدف الرئيسي وتوزيعه ثانوي طالما يحصل الجميع على حصة و يعتقد أن الفوارق أمر مسلم به و أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يكون مزدهرا و سعيدا اذا كان معظم أفراده يعيشون في حالة فقر و حرمان. في كتابه ثروة الأمم (1776) طور فكرة السوق الحرة للسلع و العمل التي تؤدي إلى التقسيم المتزايد للعمل و بالتالي إلى النمو الاقتصادي بحيث يتم توزيع المنتج الكلي بين السكان ليستفيد الجميع من هذا النمو و مع ذلك لا يتم التوزيع بالتساوي و لكن بالتناسب.

بين سميث أن القيمة المضافة موزعة على ثلاث فئات هي المستأجرين و الرأسماليين و العمال و طور نظرية أولية لتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح و الإيجارات و أشار صراحة إلى الصراع بين الرأسماليين و العمال لتحديد الأجور. بحيث يعتقد أنه بالرغم من أن الأجور يمكن أن تبلغ ذروتها بشكل مؤقت على مستوى الكفاف إلا أن قوة المساومة الكبرى لدى الرأسماليين فيما يتعلق بالعمال تسود في النهاية و تدفع الأجور إلى مستوى الكفاف.

بعد سنوات قليلة طور ريكاردو (1815) نظرية جديدة تستند على فكرة أن قيمة السلع تعتمد على كمية العمالة الموجودة. في هذا النهج يتوزع الدخل بين الفئات الثلاث ، المستأجرين ، الرأسماليين، العمال و يشير ريكاردو أنه عندما يصل النظام الاقتصادي إلى الحالة المستقرة يميل معدل الربح إلى الصفر و يتم توزيع الإنتاج بين الريع و الأجور. و جعل ماركس هذا الصراع أكثر وضوحا في التحليل

الاقتصادي و قدم فكرة فائض القيمة. وفقا لماركس تعتمد الأرباح على فائض القيمة[1] التي يتمكن الرأسمالي من انتزاعها من النشاط الإنتاجي للعمال. [2] كخلاصة لما سبق يتوزع الدخل الوظيفي في الاقتصاد الكلاسيكي بين الطبقات الثلاثة في المجتمع و يمكن القول بأنهم أول الاقتصاديون اللذين عالجوا قضية الفوارق بالرغم من أن نماذجهم قد وضعت لأغراض مختلفة عن تحليل الفوارق.

مع ظهور المدرسة الهامشية سنة 1870 تغير نهج التحليل الاقتصادي من التركيز على تحليل الإنتاج و توزيع الدخل إلى تحليل التبادلات بين الأفراد الذين لديهم هبة معينة من الموارد و تخصيصها. كنتيجة لذلك يعتمد مستوى الأجور على التفاعل بين العرض و الطلب على العمالة و الندرة النسبية للعرض. بقدر ما يتعلق الأمر بتوزيع الدخل يوضح Wicksell (1893) أن افتراض وظيفة إنتاج محددة للغاية و مستوى الأجور والإيجار تميل إلى الإنتاجية الهامشية لكل منهم. و يفترض Pangloss وجود الأسواق التنافسية التامة و أن أرباح العوامل الإنتاجية تساوي إنتاجيتها. بالتالي الفوارق في توزيع الدخل هي ببساطة نتيجة مساهمة كل عامل إنتاجي في إنتاج الدخل و حسب هذا النهج ينتقل تركيز التحليل من توزيع الدخل الوظيفي إلى توزيع الدخل الشخصي.[3]

تمت معالجة الفوارق في علم الاجتماع من خلال الطبقات الاجتماعية بحيث سعت كل نظرية لتحديد العلاقات المعقدة التي تنتج عنها الفوارق. درس Marx (1984) الرأسمالية بعد الثورة الصناعية و أكد على الدور المهم للنظام الاقتصادي في استحداث الفوارق الاجتماعية بحيث تقسم علاقات الهيمنة الناشئة عن عملية الانتاج المجتمع الى طبقات متناقضة أساسا. حسب كارل ماركس ينقسم المجتمع الى فئتين الطبقة القوية المهيمنة و هي الطبقة البرجوازية و النخبة الحاكمة التي تملك وسائل الإنتاج و طبقة البروليتاريا التي تضم الأفراد اللذين يتواجدون ضمن الفئات الاجتماعية الدنيا و هم الأفراد الأكثر فقرا يعملون و ينتجون عن طريق بيع عملهم.

يعرف ماركس الطبقة الاجتماعية أي تجمع لأشخاص يؤدون نفس الوظيفة في عملية تنظيم الانتاج ، تختلف الطبقات الاجتماعية عن بعضها البعض حسب أوضاعها الاقتصادية بمعنى أن وجود الطبقات يعتمد على الوظيفة المشتركة في اطار عملية الانتاج أو أن أسلوب الانتاج هو اللذي يهيئ الظروف لوجود هذه الطبقات.[4] يعتقد Marx أن بنية هذه الفوارق داخل المجتمع تتسبب في العديد من

[1] يمكن تعريف فائض القيمة على أنه الفرق بين قيمة الناتج الذي ينتجه العمال و أجورهم و يعتبر مقياس لاستغلال العامل من قبل طبقة الرأسماليين.
[2] Guidetti, Op, cit, p.2
[3] Ibid, p.2
[4] غريب سيد أحمد.(1995)، الطبقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص.65

المشكلات الاجتماعية مثل زيادة الرغبة في الربح التي تسمى أزمة الربح المستمرة و تراكم الثروة و تحالف العمال الذين هم ببساطة جزء من آلة الإنتاج الضخم و لابد من تنمية الوعي الطبقي حتى يدرك من هم في الطبقة الاجتماعية الدنيا ضرورة ايجاد حل لحالتهم و بالتالي يتمردون.[1]

تنظر النظريات الاجتماعية للتقسيم الاجتماعي المطورة من طرف أعمال Weber (1922) في المعايير التي تسمح بفهم منطقي للتقسيم الاجتماعي و يميز في المجتمع ثلاثة أنواع من التسلسلات الهرمية تقابل ثلاثة أنظمة هي النظام الاقتصادي و النظام الاجتماعي و النظام السياسي بحيث أن توزيع الموارد حول هذه الأبعاد الثلاثة يحدد مواقع الأفراد في المجتمع. يعرف Max Weber الطبقة بأنها أية جماعة من الأشخاص يشغلون نفس المكانة الطبقية فهو يميز بين الطبقة المالكة التي تحدد مكانة الأعضاء فيها على أساس التباين في توزيع الملكية و بين الطبقة المكتسبة التي تحدد الوضع الطبقي عن طريق مدى استغلال الفرص المتاحة و الطبقة الاجتماعية التي تتحدد على أساس مجموعة المكانة الطبقية للأفراد فالمصلحة الطبقية لدى فيبر هي العامل الجوهري في الوجود الطبقي.[2]

ركز Weber على القوة في تحليله و أكد أن للمكانة و السلطة أهمية في إنشاء تسلسل هرمي اجتماعي و أن الوضع الاجتماعي للفرد يعتمد على فرص حياته في سوق العمل و يرى أن الحراك الاجتماعي عملية يمكن للأفراد من خلالها رفع المستوى الاجتماعي. تبقى فكرة الحراك الاجتماعي معاصرة تناقش في كثير من الأحيان في إطار النهج السياسية الحالية للفوارق و يقترح بعض المعلقين و السياسيين أن الحراك الاجتماعي ممكن بحيث يجد الناس ببساطة مكانهم الطبيعي داخل النظام الاجتماعي.[3]

2.2.1.1. الفوارق في الرأسمالية الحديثة

أدت الثروة الصناعية و انقسام المجتمع الى طبقتي الرأسماليين و العمال الى حدوث تفاوت واضح في الدخول ما أدى الى بروز قضية الفوارق في توزيع الدخول في الدراسات الاقتصادية خاصة لدى منتقدي الرأسمالية ثم أخذت هذه المسألة اهتماما متزايدا لدى المفكرين الرأسماليين. فمثلا اعتبر Lydall أن التباين في التوزيع الشخصي للدخل ناتج عن ثلاث عوامل رئيسية هي عدم تساوي الموجودات التي تعطي دخلا سواء كانت مادية مثل الأراضي و الآلات و المعدات أو معنوية مثل الأسهم و السندات و الاختلاف في نوعية الخدمات الشخصية و توزيع القوة السياسية و النفوذ.

[1] Warwick-Booth, L. (2018). Social inequality. SAGE Publications Limited, p.15

[2] غريب سيد أحمد، مرجع سابق، ص.114

[3] Warwick-Booth, Op, cit, p.16

استمد التحليل المعاصر للفوارق كثيرا من أعمال Bourdieu (1979) الذي اقترح خلاصة لمساهمات Marx و Weber و قسم المجتمع الى الطبقة المهيمنة و الطبقة المهيمن عليها مع توسيع معايير التفرقة بينهما و يميز من أجل ذلك رأس المال الاقتصادي الذي يتعلق بالموارد المالية للفرد كالثروة و الدخل و رأس المال الثقافي الذي يتمثل في مجموع المعارف و المؤهلات و رأس المال الاجتماعي الذي تجسده شبكة العلاقات الشخصية المتاحة للفرد أو الجماعة. حسب Bourdieu التقسيم الاجتماعي لا يحدث فقط من خلال الدخل و انما تتحدد وضعية الفرد داخل المجتمع و الفوارق الناتجة من خلال توزيع أشكال رأس المال المختلفة بين أفراد المجتمع.

غالبا ما يكسب الأشخاص الموجودين في أعلى هرم الدخل معظم دخولهم من ممتلكاتهم بعكس الفقراء اللذين تتحدد دخولهم بالعمل لأنهم لا يملكون الأصول التي تذر عائدا كبيرا و حتى أولئك اللذين لديهم ممتلكات تختلف عوائدهم باختلاف كميتها و نوعيتها. و عليه يمكن ارجاع مصادر الفوارق في دخول الأفراد الى طرق كسبه(العمل أو الملكية) و بعض العوامل الأخرى التي تؤثر في كليهما كالحروب و الأزمات أو الفرص المتاحة أمام أبناء الطبقتين الغنية و الفقيرة.[1]

يجادل Bourdieu أن التصرفات يمكن تفسيرها على أنها ذات صلة بالبنية الاجتماعية بنفس طريقة رأس المال الاقتصادي. لذلك فهو يأتي بمفهوم أوسع رأس المال و الذي يتضمن التصرفات و التعليم و الرموز الثقافية المادية كرأس المال الثقافي و العلاقات الاجتماعية يمكن للمرء حشدها لصالح المرء كرأس مال اجتماعي. يركز Bourdieu على رأس المال الاقتصادي و الثقافي و كذلك رأس المال الرمزي و يعرف هذا الأخير المكانة الممنوحة بواسطة عنوان أو وظيفة أو بعض الهبات الشخصية الأخرى. على سبيل المثال لا يمكّن رأس المال الاقتصادي الشخص من شراء شيء ما فقط بل يمنحه أيضا مكانة معيّنة. بالإضافة إلى هذه الأنواع من رأس المال[2].

3.2.1.1. النظرية الوظيفية

تشير النظرية الوظيفية الى أن المجتمع قائم على المعايير و القيم المشتركة و أن وظيفة عالم الاجتماع هي النظر في كيفية عمل أجزاء المجتمع معا لما فيه خير للمجتمع بأسره. حسب Durkheim المجتمع هو مجموع الأشخاص اللذين يتشاركون في القيم و القواعد و يعملون معا من أجل الصالح

[1] سيد أحمد كبداني.(2013).أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر، ص.149

[2] Guidetti, Op, cit, p.5

العام للجميع بالتالي هم متساويين من الناحية الاجتماعية بالرغم من أنهم يمارسون وظائف اجتماعية مختلفة مما يعني أن الأشياء التي تحدث للمجتمع سوف تؤثر عليهم بغض النظر عن تصرفاتهم أو آرائهم.

يعتقد الوظيفيون أن الفوارق و الطبقية وظيفية للمجتمع و مصدر للنظام الاجتماعي و أن الفوارق الاجتماعية ضرورية لتحفيز الأقل ثراء على التطلع إلى الدخل و المكانة التي يتمتع بها الأثرياء وبالتالي هم يثنون على وجود البنية الطبقية لأنها تعزز الجهد و الدافع و النجاح. يؤمن الوظيفيون بقوة وجود نظام الجدارة حيث يوجد تكافؤ في الفرص لتمكين الموهوبين من الانتفاضة من أي طبقة اجتماعية لاحتلال أدوار المجتمع الأكثر أهمية. يعتقد الوظيفيون أنه من الضروري مكافأة هؤلاء بدرجة كبيرة من الطبقات الاجتماعية العليا لأن مكافأة من هم في القمة لا يؤدي إلا إلى تحفيز من هم في الأسفل و كنتيجة لذلك تعود الفوارق بالنفع على المجتمع و يصبح وجود بنية طبقية عاملا في توفير هذه الفوارق.[1] و على الرغم من أهمية الجدارة إلى حد ما في العديد من المجتمعات إلا أن الأبحاث تُظهر أن توزيع الموارد في المجتمعات يتبع في كثير من الأحيان التصنيفات الاجتماعية الهرمية للأشخاص إلى حد كبير بحيث يتعذر وصف هذه المجتمعات بأنها ذات "جدارة" و ترتبط الفوارق الناشئة بالفوارق بين الجنسين و الفوارق العرقية فضلا عن الأوضاع الاجتماعية الأخرى و يمكن أن تكون هذه الأشكال مرتبطة بالفساد.

مما سبق يمكن تلخيص أهم النظريات التي تشرح الفوارق الاجتماعية في الجدول التالي:

الجدول(1-1): نظريات الفوارق الاجتماعية

النظرية	الباحث	مضمون النظرية
Marxism	Karl Marx	تسلط الضوء على الأسباب المادية و الرأسمالية للفوارق الاجتماعية. يحافظ النظام الطبقي الناتج عن التسلسل الهرمي الاجتماعي على تقسيم هياكل السلطة التي تؤدي بدورها إلى الفقر و الحرمان خاصة بين الطبقات الاجتماعية الأدنى
Weberian	Max Weber	الفوارق الهيكلية متأصلة في المجتمعات الحديثة الناتجة عن الفوارق الاقتصادية
الهيكلية الوظيفية	Emile Durkheim Talcott Parsons	يؤكد هذا النهج على أهمية الهياكل الاجتماعية التي تعمل على إنشاء و الحفاظ على مجتمع يعمل بطريقة مستقرة. يعمل المجتمع عندما يكون لكل شخص مكان محدد داخل بنيته الاجتماعية و لذلك سيكون بعض الناس دائمًا أكثر فقرا و أسوء حالا
نظرية المساواة بين الجنسين	Ann Oakley Judith Bulter	وجود الفوارق الاجتماعية و استمرارها يرجع الى سيطرة الرجال و الأبوية. غالبا ما يتمتع الرجال بميزات اجتماعية و مادية على النساء
النظرية البنيوية	Michel Foucault Jacques Derrida	تعمل السلطة على خلق الفوارق الاجتماعية و المحافظة عليها، المؤسسات لديها السلطة و من خلال هذا تسيطر بواسطة عمليات التسيير و المراقبة
نظرية الحرمان النسبي		يقوم الناس بتقييم و قياس حياتهم و ظروفهم و مقارنتها مع الأخرين. عموما يشعر الكثير من الناس بالحرمان بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية

Source : Warwick-Booth, L. (2018). Social inequality. SAGE Publications Limited, p.15

[1] Warwick-Booth, L. (2018). Social inequality. SAGE Publications Limited, p.16

3.1.1. الفوارق في الفرص و الفوارق في النتائج

ركزت نقاشات التنمية حول الفوارق على تحديد أبعاد الفوارق التي تهم رفاهية الإنسان و على كيفية توزيع الفوارق في هذه الأبعاد بين الأفراد و الأسر و الفئات المحددة داخل السكان. تعتبر الرفاهية الإنسانية متعددة الأبعاد بطبيعتها بحيث تشمل الأبعاد المادية و الذاتية و المرتبطة بالعلاقات إلا أن نظريات التنمية تركز حتى الآن على أوجه الفوارق في الجوانب المادية من الرفاهية. من هنا برزت وجهتان للنظر الأولى تهتم بصفة أساسية **بالفوارق في النتائج** التي تؤثر في الرفاهية الإنسانية مثل مستوى الدخل أو الثروة أو مستوى الحصول على التعليم و الأخرى تهتم **بالفوارق في الفرص** وهي تؤثر في تساوي النتائج مثل عدم تساوي إتاحة فرص التوظيف أو التعليم[1].

1.3.1.1. الفوارق في النتائج Inequality of Outcomes

على مدى عقود ركزت معظم الدراسات على الفوارق في النتائج أي الفوارق التي تنتج من العملية الاقتصادية و الديمغرافية و الاجتماعية و التي تتحكم بتوزيع الدخل. تنطوي الفوارق في النتائج على العديد من الأبعاد المترابطة و لعل أبرزها الفوارق في الدخل بحيث يحدد الدخل بصورة مباشرة مستوى إمكانية الحصول على السلع و الخدمات سواء للاستهلاك أو للاستثمار. فالفوارق في الدخل لا تتوقف فحسب على الفوارق بين الأفراد في الموهبة و الجهد بل تنتج أيضا عن التباين توزيع الثروة و تباين فرص الحصول على التعليم و الخدمات الأساسية و هو ما يتحدد بدوره في كثير من الأحيان بالعوامل الاجتماعية و العرقية و بالفوارق بين الجنسين.[2]

1. الفوارق في توزيع الدخل

هناك مقياسان رئيسيان لتوزيع الدخل هما التوزيع الوظيفي و التوزيع الشخصي اذ يدرس التوزيع الوظيفي للدخل التوزيع بين عاملي الإنتاج الرئيسيين (قوة العمل و رأس المال) و هو يبين نصيب كل من الأجور و المرتبات من جهة و الأرباح و الفوائد و الريع من جهة أخرى في الدخل القومي. و يسلط هذا المقياس الضوء على المصادر الأساسية للدخل المكتسب من خلال المشاركة في النشاط الاقتصادي و ينظر إلى محددات و تطور توزيع الدخل فيما بين الطبقات الاجتماعية على أساس إدخالها في منظومة الإنتاج (العمال و ملاك رؤوس الأموال والأراضي).[3]

[1] UNDP.(2013). Humanity Divided : Confronting inequality in developing countries, UNDP publisher, p.6

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.(2012). تقرير التجارة و التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، ص.78

[3] نفس المرجع، ص.55

أما التوزيع الشخصي للدخل يبين تقسيم الأفراد أو العائلات و اجمالي الدخل اللذين يحصلون عليه دون الاهتمام بمصادر الدخل فلا يهم اذا كان مصدر الدخل من التوظيف أو من مصادر أخرى مثل الحصول على فائدة أو ربح أو ريع أو ارث كما يتم اهمال مكان تحقيق الدخل(مناطق ريفية أو حضارية) و المصادر المهنية (قطاع الزراعة أو الصناعة،التجارة أو الخدمات). في هذا المقياس يقوم الاقتصاديين بترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا على حسب دخولهم الشخصية و تقسيم اجمالي السكان الى مجموعات و أحجام متميزة طبقا لمستويات الدخل (مثلا تقسيم السكان الى فئات خمسية أي 20 % للمجموعة أو فئات عشرية أي 10 % للمجموعة) و يتم تحديد نسبة الدخل التي تحصل عليها كل فئة دخلية.[1] بالتالي تنشأ الفوارق في الدخل عند التوزيع الغير العادل للدخل بالمفهوم الوظيفي والشخصي ين فئات المجتمع.

2. الفوارق في الثروة

تركز معظم النقاشات حول الفوارق الاقتصادية على الدخل بدلا من الثروة لأن البيانات المتعلقة بالدخل متوفرة و متاحة بسهولة أكبر بعكس بيانات الثروة التي لها ديناميكية خاصة بها. تتكون الثروة نتيجة الادخار في الماضي و تتراكم على مدى عقود و تنتقل من جيل لأخر مما يسمح للآباء بمنح أطفالهم مجموعة واسعة من المزايا تجعلهم يبنون ثروة أكبر من أولئك الذين يحصلون على دخل من الطبقة الوسطى و لديهم أصول قليلة نوعا ما. بالتالي لا تقدم البيانات حول ثروة الأسر معلومات عن الماضي وتنبؤنا بالمستقبل فقط بل تعكس أيضا فرص بناء الأصول بالنسبة للجيل الحالي بالنظر الى ثروة الآباء و الأجداد و كذلك بالنسبة للجيل القادم.[2]

تعرف الثروة بالقيمة السوقية الحالية لجميع الأصول المملوكة للأسر بعد خصم جميع ديونها.[3] تشمل الأصول وفقا للمعايير الدولية المقننة في نظام الحسابات القومية جميع الأصول المالية (الحسابات الجارية و حسابات الادخار و شهادات الايداع و الأسهم و السندات و التأمين على الحياة وصناديق الاستثمار بالإضافة الى أصول مالية أخرى) و غير المالية (سكن الاقامة، الاستثمارات العقارية،

[1] تودارو ميشال، ترجمة حسني و محمود.(2008). التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، ص.200

[2] Fireside, D. et. al. (Eds.). (2009). The wealth inequality reader, 3rd ed. Boston, p.1-2

[3] يشمل هذا التعريف كل معاشات الثروة سواء التي ملكت من حسابات التقاعد الشخصية أو عن طريق أموال الصناديق و مؤسسات التأمين على الحياة باستثناء الضمان الاجتماعي و المعاشات غير الممولة. و تستبعد كل من وعود الحكومية المستقبلية و رأس المال البشري لأن ادخال مثل هذه التحويلات صعبة تحليليا لأن هذا النوع من الأصول لا يمكن رصدها بالقيمة السوقية.

السيارات، السلع الثمينة، أصول غير مالية اخرى) التي يمكن إنفاذ حقوق الملكية فيها و التي توفر منافع اقتصادية لأصحابها.[1]

هناك عدة أسباب للاختلافات الملاحظة بين الأفراد فيما يخص توزيع الثروة بعض الأشخاص الذين يعانون من انخفاض الثروة هم من الشباب و لهم فرص ضئيلة لتجميع الأصول. البعض الاخر يمكن أن يكون قد تكبد خسائر تجارية أو محن شخصية أو يعيشون في بلدان أو مناطق تكون فيها أفاق خلق الثروة محدودة. و يمكن القول أن الأفراد الذين يحصلون على ثروات كبيرة هم الأفراد الذين جمعوا بين الموهبة و العمل الجاد و الحظ الجيد.[2]

2.3.2.1. الفوارق في الفرص Inequality of opportunity

ينظر معظم الناس في العديد من المجتمعات إلى الفوارق الناجمة عن عدم تكافؤ الفرص على أنها غير عادلة، تحدد الفرص الغير المتكافئة التي تسببها الظروف عند الولادة مثل العرق و الجنس و مكان المنشأ و الخلفية العائلية و التي تقع خارج نطاق سيطرة الفرد النتائج التي يستطيع الأفراد تحقيقها في الحياة. بالتالي تحويل الجدل من الفوارق في الدخل أو الأرباح إلى عدم تكافؤ الفرص قد يجعل التوصل إلى توافق سياسي بشأن الحاجة إلى الحد من الفوارق أمرا أسهل كما أن الاتجاه الذي يعطيه هذا المبدأ للسياسة أكثر وضوحا بحيث يساعد تعميق تكافؤ الفرص صانعي السياسة على التمييز بين أوجه الفوارق الناجمة عن عوامل تعتبر "عادلة" و تلك التي تعتبر "غير عادلة"

1. الفوارق في فرص الحصول على التعليم

يعتبر التحصيل العلمي بعد حاسم في رفاهية ألأفراد باعتباره مساهمة هامة في تمكين الشخص و القدرات و المشاركة الكاملة في المجتمع و محرك رئيسي للدخل و النتائج الصحية. عموما يواجه الأشخاص الذين يفتقرون الى التعليم أو مهارات القراءة و الكتابة الأساسية مخاطر صحية كبيرة بالإضافة الى عدم توفر فرص العمل الامنة و هم أكثر عرضة للوقوع في فخ الفقر.[3]

يعرف Bourdieu الفوارق في التعليم بالاختلافات في الحصول على رأس المال الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي ما يعني ارتباط النجاح الدراسي بالطبقة الاجتماعية الأصلية للفرد. غالبا ما يواصل أطفال الفئات الاجتماعية المميزة دراستهم لمدة أطول و يتحصلون على نتائج أفضل من أطفال

[1]Zucman, G. (2016). wealth inequality. The Poverty and Inequality Report, 39-44, p.39
[2]Credit Suisse.(2015). Global Wealth Report, Research Institute, p.23
[3]United Nations.(2013). Inequality Matters, Op, Cit, p.49-50

الطبقات المحرومة. يعزز التقارب بين الثقافة المدرسية و ثقافة الطبقات المسيطرة النجاح لأولاد هذه الأخيرة بينما يقع أولاد الفئات المحرومة ضحايا للتقاطع بين ثقافة العائلة و الثقافة المدرسية و لذلك يجدون صعوبة في التأقلم مما يجعل نجاحهم الدراسي أكثر عشوائية.[1]

ترتبط الفوارق في الحصول على التعليم و الفوارق في الدخل معا بصورة متبادلة فالتعليم الجيد يؤدي الى مهن أفضل أجرا و في كثير من البلدان يشتري الدخل المرتفع تعليما أفضل.[2] بالتالي الاستثمار في كمية و نوعية التعليم على جميع المستويات هو أمر أساسي لتحقيق تكافؤ الفرص و تسهيل الحراك ألاجتماعي في حين أن اقتصار هذه الامكانية على النخبة أو فئات الدخل العليا سيعمق ما هو قائم من ترتيب طبقي اجتماعي و يديم الفوارق في الدخل.

2. الفوارق في الحصول على الصحة

تنتج عن الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين مجموعات السكان الفوارق في الحصول على الخدمات العامة كالصحة و التعليم لأنها تؤثر مباشرة على العوامل التي بدورها تؤثر على الصحة بما ذلك ظروف المعيشة و العمل و العادات الصحية و جودة الرعاية الصحية و ترتبط هذه العوامل فيما بينها ارتباطا وثيقا.

تعرف الفوارق في الصحة بأنها « كل العلاقة بين الصحة و الانتماء الى فئة اجتماعية » نستنتج من هذا التعريف وجود علاقة بين الحالة الصحية للفرد و وضعه الاجتماعي و أن هذه الفوارق لا تتحدد بالطبيعة فقط و انما لها محددات اجتماعية أخرى.[3] تشمل هذه المحددات الجنس و العمر والوضع الاقتصادي و مكان الاقامة بالإضافة الى عوامل محددة بشكل خاص لوضعية البلد أو الاقليم مثل وضعية المهاجرين و العرق و الدين.

تشير الفوارق في الصحة الى أن الاختلافات الصحية بين الأفراد تفسر حسب الفئات الاجتماعية التي ينتمون اليها و ليست نتيجة الصدفة أو الطبيعة فقط. يتضح من خلال التدرج الهرمي في المجتمع أن من هم في قمة الهرم الاجتماعي يتمتعون بصحة أفضل من الفئة الموالية و هكذا وصولا الى أدنى

[1] World Social Report.(2016), Op, cit, p.63

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.(2012). تقرير التجارة و التنمية، مرجع سابق، ص.85

[3] Moleux, M., Schaetzel, F., & Scotton, C. (2011). Les inégalités sociales de santé: déterminants sociaux et modèles d'action. Paris: IGAS, p.3-9

المستويات[1]. الحديث عن الفوارق الاجتماعية في الصحة يعني أنه و بغض النظر عن نوع المؤشر الاجتماعي و الاقتصادي (الوضع المهني، مستوى الدخل و التعليم..الخ) و الصحة (متوسط العمر المتوقع، الوفيات، الوفيات في وقت مبكر..الخ) الطبقة الأكثر تميزا هي عموما أكثر صحة من الفئات الأقل.[2]

ان تعزيز العدالة الصحية و تحسين الصحة بشكل عام عالميا و داخل البلدان يعني تجاوز التركيز على الأسباب المباشرة للمرض و محاولة تحديد الأسباب الكامنة خلفها كالظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي يخلق فيها الناس و يعيشون و يعملون و يبلغون فيها باعتبار أن الفوارق في هذه الظروف تؤدي الى الفوارق في الصحة. تبين معظم الدراسات أن الصحة الجيدة تؤدي الى نمو الدخل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري شريطة حصول الأفراد على ما يكفيهم من الغذاء و فرص التعليم الجيدة. فمن جهة بإمكان الأطفال الأصحاء الحاصلين على التغذية السليمة قضاء وقت أطول في المدرسة و بقدرات أفضل على التعلم مما يجعلهم يكسبون دخل أعلى في المستقبل و من جهة أخرى تؤثر حالة الصحة للبالغين على حجم الاستثمار في التعليم لأطفالهم، بالتالي تعتبر الجهود الرامية الى تحسين الحالة الصحية ضرورية من أجل كسب المعركة ضد الفقر في جميع أنحاء العالم. من منطلق أن توسيع نطاق تغطية الخدمات الصحية لتشمل الفقراء في جميع المناطق الجغرافية دون تمييز أمر ضروري لإنقاذ حياة الملايين كل عام و تقليص الفقر و تحفيز التنمية الاقتصادية.

3. الفوارق السياسية

تشمل الفوارق السياسية الفوارق في توزيع الفرص السياسية و السلطة بين المجموعات بما في ذلك السيطرة على الجيش و مجلس الوزراء و الحكومات الاقليمية و المجالس النيابية و كذلك قدرة الناس على المشاركة السياسية و التعبير عن احتياجاتهم.[3] تشير الفوارق السياسية الى أن المؤسسات الحكومية محكومة من طرف مصالح و جهات معينة[4] مما يعني أن القنوات التي من

[1] المساوئ النسبية في الصحة لا تظهر فقط كميزة للفئات الأشد فقرا و لكن هناك تدرج في الصحة عبر الفئات الاجتماعية أو التعليمية. حيث تكون صحة الأفراد في المنتصف الأكثر فقرا أسوء من تلك في الأعلى و الأفضل من تلك في الأسفل بالإضافة الى أن حجم الفجوات في الصحة بين الناس أو المجموعات الذين يعيشون في مناطق مختلفة تختلف على نطاق واسع من مكان الى أخر.

[2] Montoussé, Marc, and Gilles Renouard, Op, cit, p.144-145

[3] Galasso, V. N. (2014). The Drivers of Economic Inequality: A Backgrounder for Oxfam's Inequality Campaign. Oxfam America Research Backgrounder,p.8

[4] يحدث هذا بسبب القواعد المشروعة من السياسات التي تمكن المصالح القوية من الحصول و السيطرة على عملية صنع القرار الحكومي في البلدان التي تتميز بديمقراطية قوية نسبيا أما في الأنظمة المتسلطة(الهجينة) يرتبط توزيع موارد الدولة بأفراد أو مجموعات الحزب الحاكم.

خلالها توزع موارد المجتمع مسيطر عليها بشكل فعال و عادة ما تفضل قطاعات معينة. و كنتيجة لذلك تحصر الموارد و الامتيازات على أولئك الذين لديهم القدرة على السيطرة و يتم استبعاد الاخرين. تداعيات هذه السيطرة يمكن أن تزيد من الفجوات الاجتماعية و الاقتصادية بين الأسر ذات الدخل المرتفع و ذوي الموارد الاقتصادية الأقل عبر الأجيال.[1]

تتفاعل الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية فيما بينها و تولد عيوب مستمرة بين أفراد المجتمع و تخلف بما يسمى بفخ الفوارق و هذا ما يجعل الحد من الفوارق مهمة صعبة و معقدة. ضمان أن التحسين في مجال واحد لا يعيقه تزايد الفوارق في مجالات أخرى مهم جدا و هذا يستدعي نهج سياسي متكامل و سياسة خاصة تركز على الفئات المحرومة.[2]

4. الفوارق بين الجنسين

تشكل المرأة نصف سكان العالم تقريبا لكن مساهمتها في النشاط الاقتصادي و النمو و الرفاهية لا تزال أقل بكثير من المستوى الممكن و هو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة. أثبتت الدراسات التجريبية في الفترة الأخيرة أن الاستثمار في التعليم و الصحة و تمكين المرأة له تأثير كبير على الرفاهية الاجتماعية الاقتصادي للشعوب. يساهم تحسين الفرص المتاحة للمرأة في توسيع نطاق التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية عن طريق رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم و يؤدي تطبيق سياسات لإزالة تشوهات سوق العمل و تهيئة ظروف متكافئة للجميع الى اعطاء المرأة فرصة لتنمية امكاناتها و المشاركة في الحياة الاقتصادية بشكل أوضح.

تبني السياسات التي تدعم تعليم الاناث و تعزز صحتهم يزيد من مساهمة المرأة المباشرة و غير المباشرة في الاقتصاد. تشمل المساهمات المباشرة الأنشطة الإنتاجية المدفوعة و غير المدفوعة الأجر، بحيث تؤدي مشاركة المرأة في القوى العاملة[3] المدفوعة إلى زيادة الإنتاج و بالتالي الدخل و الادخار و الضرائب على مستوى الأسرة و المجتمع و على المستوى المحلي و الوطني. كما تساهم المرأة أيضا و بشكل أكبر من الرجل عن طريق العمل غير المأجور خاصة في البيت بحيث تتعين عليها مسؤولية اجتماعية في تربية الأطفال و القيام بالأعمال المنزلية و التكفل بأفراد الأسرة خاصة المسنين أو ممن يحتاجون للمساعدة في الأسر المعيشية.

[1] Ibid, p.38
[2] United Nations.(2013). Inequality Matters, Op, cit, p.100
[3] ارتفاع نسبة مشاركة الاناث في القوى العاملة يمكن أن يؤدي الى اعطاء دفعة للنمو في الاقتصاديات التي ترتفع فيها أعمار السكان بمعدل سريع عن طريق تخفيف أثر انكماش القوى العاملة.

تساهم المرأة أيضا بطريقة غير مباشرة في التنمية الاقتصادية و الحد من الفقر من خلال خفض معدلات الخصوبة و زيادة المشاركة الاجتماعية و تحسن حالتها الاقتصادية التي لها فوائد غير مباشرة على رفاهية أفراد الأسرة الآخرين. كذلك يمكن أن يكون للمرأة دور قوي في التغيير الاجتماعي الذي يفضي بطريقة ما الى النمو الاقتصادي لأن النساء المتعلمات و المتمرسات هن أكثر ميلا للقيام بأدوار قيادية في المجتمع و المساعدة على دفع المزيد من التقدم فيما يخص تخفيض الفوارق بين الجنسين و زيادة تمكين المرأة.[1]

4.1.1. قياس الفوارق الاجتماعية

يمكن تقسيم مقاييس الفوارق التي تم اقتراحها في الأدبيات الاقتصادية الى مقاييس موضوعية Objective تقيس ظاهرة الفوارق من خلال استخدام أدوات قياس إحصائية و مقاييس معيارية Normative تقيس الفوارق ضمن اطار الرفاهية ألاجتماعية بافتراض أن وجود درجة عالية من الفوارق يقترن مع درجة أقل من الرفاهية الاجتماعية. تساعد المجموعة الاولى من المعايير الى قياس دقيق ظاهرة الفوارق في توزيع الدخل أما المجموعة الثانية مشكلة القياس فيها أنها تختلط مع التقييم الاخلاقي و لا يمكن الفصل بينهما.[2]

تتراوح معايير قياس الفوارق في توزيع الدخل بين البساطة و درجة التعقيد فهناك بعض المؤشرات الصريحة كالمدى و معامل التباين و الانحراف المعياري للوغاريتمات بالإضافة الى أهم مؤشر يستخدم في الأدبيات الاقتصادية هو معامل جيني الذي يعتمد على منحنى لورنز. سنتطرق من خلال هذا المبحث لأهم التدابير المستخدمة بشكل منتظم في الدراسات التطبيقية و المقارنة.

1.4.1.1. معدل التشتت العشري Decile Despertion Ratio

يعتبر معدل التشتت العشري من المقاييس الأكثر شعبية لقياس الفوارق بحيث يمثل نسبة متوسط الاستهلاك(الدخل، الانفاق) لأغنى X % الى نسبة متوسط الاستهلاك (الدخل، الانفاق) لأفقرY % من السكان.

معدل التشتت العشري= متوسط الدخل لأعلى مجموعة i / متوسط الدخل لأدنى مجموعة j

[1] Credit Suisse.(2018). Eradicating Exterme Poverty,Research Institute, Davos Edittion, p.7-8

[2] Sen, A., Sen, M. A., Amartya, S., Foster, J. E., & Foster, J. E. (1997). On economic inequality. Oxford University Press,p.2

حيث تعرف i و j بالعشر(1/10) أو الخمس(1/5) أو الربع(1/4).

يمكن فهم هذا المعدل بسهولة من خلال التعبير على أن الدخل لأعلى 10% من السكان (الأغنياء) مضاعف لدخل العشر الأفقر مع ذلك فانه يهمل المعلومات حول الدخل في وسط توزيع الدخل و لا يستخدم المعلومات حول توزيع الدخل بين العشر الأغنى و الأفقر.

1.4.1.1. المدى[1]

المدى من أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل و هو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة و أصغر قيمة في الدخل و يعرف المدى بأنه الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبرا عنه كنسبة من متوسط الدخل.[2]

$$R = (\text{Max } Yi - \text{Min}Yi)/U$$

حيث أن:

Yi: هو دخل الفرد(i) ، U: هو متوسط الدخل

إذا كان الدخل موزعا توزيعا متساويا R= 0 و اذا كان فرد واحد يحصل على كل الدخل فإن R= n و بالتالي تقع قيمة R بين صفر و n .

مشاكل هذا المقياس عديدة فهو يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة بحيث لو ازداد كل دخل بالمقدار نفسه فإن الفوارق ستزيد بالرغم من أن التوزيع يحتفظ بشكله الأساسي كما يهمل التوزيع المعلومات الخاصة بفوارق الدخل بين القيم المتطرفة و التوزيع الذي له انتشار منتظم للسكان الذي بين هاتين النقطتين سيعطي قيمة للتباين مساوية لتلك التي يحصل عليها توزيع آخر يكون فيه الناس موزعين بين واحدة من النقطتين.

2.4.1.1. التباين ومعامل التباين

يعتبر التباين و معامل التباين من أكثر المقاييس شيوعا في الدراسات الإحصائية المعنية بقياس التشتت أو التباين، مقياس التباين Variance يشبه المقياس السابق إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع. من مزايا هذا المقياس أنه يعزز الفروق بعيدا عن الوسط بالتالي فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \sum(U - Yi)^2/n$$

[1] عبد الرزاق الفارس.(2001).الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، ص 104

[2] Jenkins, S., & Van Kerm, P. (2009). The measurement of economic inequality, p.12-13

يعتمد التباين على مستوى متوسط الدخل و قد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الآخر و لكن مع ذلك يظهر تباينا أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر. و للتغلب على ذلك يمكن احتساب معامل التباين الذي يرتكز على التباين النسبي و هو الجذر التربيعي للتباين مقسوم على الدخل.

$$C = \sqrt{\frac{V}{U}} = s/u$$

و يمكن من ذلك استخدام اللوغاريتم في صيغة لا تختلف كثيرا عن هذه المستخدمة.

4.4.1.1. منحنى لورانز Lorenz curve

أحد أشهر الوسائل للتعبير عن الفوارق في توزيع الدخل بيانيا هي منحنى لورنز و يعرف المنحنى بأنه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل و النسبة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل. يمثل المحور الافقي عدد السكان و المحور العمودي حصة كل مجموعة من السكان في الدخل القومي. يمثل خط 45 درجة خط التوزيع المتساوي(المساواة التامة) و تعني كل نقطة على الخط أن كل نسبة من السكان تحصل على نسبة متساوية من الدخل، أما منحنى لورنز الذي يبعد عن خط المساواة التامة فانه يعكس العلاقة الفعلية بين كل نسبة السكان و نسبة الدخل التي تحصل عليها خلال سنة معينة و كلما ابتعد عن خط المساواة التامة كلما زادت حدة الفوارق في توزيع الدخل و العكس صحيح بحيث تعكس درجة الابتعاد عن هذا الخط مدى خطورة الفوارق في توزيع الدخل القومي بين البلدان.[1]

الشكل(1-1): منحنى لورنز

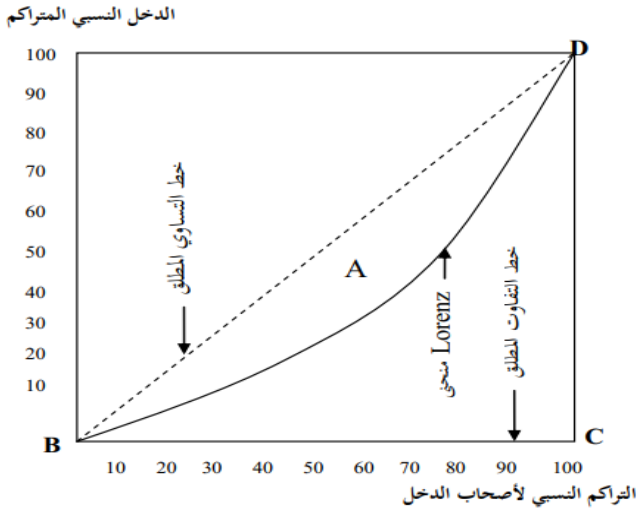

المصدر: سيد أحمد كبداني ،مرجع سابق، ص.190

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد حمد (2004). التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 205-208.

5.4.1.1. معامل جيني

مؤشر جيني هو المقياس المختصر لقياس مستوى الفوارق في توزيع الدخل يمكن الحصول عليه بحساب نسبة المنطقة بين الخط المستقيم و منحنى لورنز مقسومة على اجمالي المنطقة الواقعة أسفل الخط المستقيم. تتراوح قيمة هذا المعامل بين قيمة عظمى 1 و هي تعبر عن الفوارق الكبيرة و الصفر و هي تمثل المساواة الكاملة. يعبر الإحصاء عن هذا المعامل بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول و يعبر عنه رياضيا كما يلي:

اذا كان Xi نقطة في المحور الأفقي و yi نقطة في المحوري العمودي فان:

$$Gini = 1 - \sum_{i=1}^{N} (xi - xi - 1)(yi + yi - 1)$$

عندما تكون هناك N فترات متساوية على المحور الأفقي تصبح المعادلة كما يلي:

$$Gini = 1 - 1/N \sum_{i=1}^{N} (yi + yi - 1)$$

6.4.1.1. معامل ثيل

في سنة 1967 قام ثيل بتقديم مؤشر للفوارق و قدم بعض التطبيقات عليه في سنة 1972 و تم اشتقاق هذا المؤشر من فكرة الأنتروبيا في نظرية المعلومات و الفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة. و مؤشر ثيل للفوارق في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل و يمكن التعبير عن هذا المؤشر رياضيا كالتالي:

$$T = \sum qi \log \frac{qi}{1/n}$$

حيث n هو عدد الأفراد و العائلات، qi هو الدخل لمجموعة (i) من الأفراد و كما لاحظ ثيل فإن هذا المؤشر يساوي متوسط الدخل و اللوغاريتم التابع له و الميزة الأساسية لهذا المؤشر تكمن في قدرته التفسيرية. يناسب تفسير هذا المؤشر تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعات المختلفة للفوارق الكلية مثل مجموعات الأقاليم داخل قطر واحد أو مجموعات السكان وفقا للتوزيع التعليمي أو العمري. و بالرغم من عيوب و مميزات كل مقياس من مقاييس الفوارق تعتبر جميعها موضوعية و بالتالي تفضيل مقياس واحد على الأخر ليس ذا أهمية حاسمة في مناقشة توزيع الدخل أو الانفاق.[1]

[1] عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص.107

7.4.1.1. مؤشر دالتون Dalton

يعتبر مؤشر دالتون اللذي قدم في سنة 1920 من المؤشرات المعيارية بحيث أوضح دالتون على ضرورة اهتمام أي قياس للفوارق الاقتصادية بالمنفعة الاقتصادية و قد قام بمقارنة المستويات الحالية للمنفعة و مستوى المنفعة الكلية التي تتحقق في حالة التوزيع العادل للدخل حيث يقيس هذا المؤشر النسبة بين الثروة الحالية و الثروة الكلية في حالة المساواة المطلقة لكن ما يعاب على هذا المؤشر حسب أتكنسون هو صعوبة تعامله مع التحويلات الخطية الايجابية بين الفئات المختلفة يكتب وهذا المؤشر على النحو التالي:

$$D = [\sum_{i=1}^{n} U(Yi)]/nU\ (\mu)$$

حيث: U دالة المنفعة

8.4.1.1. مؤشر كوزنتس Kuznets

في سنة 1957 اقترح كوزنتس مؤشر لقياس الفوارق في توزيع الدخل يمكن احتسابه انطلاقا من البيانات العائلية و الفردية بعد تقسيمه الى فئات دخل متساوية من حيث نسبة العائلات و الأفراد في كل فئة دخل. كتقسيم الفئات الى عشرة فئات متساوية و تتراوح قيم معامل كوزنتس ما بين الصفر اللذي يمثل حالة العادلة المطلقة و الواحد الصحيح و هي الحالة القصوى من سوء توزيع الدخل ويمكن التعبير عليها بالصيغة التالية:

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n=10} |di - 10|}{180}$$

حيث:

K: قيمة معامل كوزنتس

di: النسبة المئوية للدخل اللذي تتلقاها الفئة العشرية i

di-10: القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد و النسبة المئوية للدخل الفردي اللذي تتلقاه فئة الدخل i

n: عدد فئات الدخل و تساوي 10

يلاحظ من الصيغة أعلاه أنه عندما يكون توزيع الدخل متساويا تماما فان كل فئة عشرية تحصل على 10 % من الدخل و أن قيمة كوزنتس تنحصر بين الصفر و الواحد. بحيث كلما كانت قيمته أكبر كانت الفوارق في توزيع الدخل واسعة. يعتقد كوزنتس أن الفوارق في توزيع الدخل يزداد في

المراحل الأولى من التنمية ثم يصل الى أقصى درجاته ليعاود الارتفاع مجددا أي تبدأ درجة الفوارق بالانخفاض مع التقدم في التنمية.[1]

9.4.1.1. مؤشر أتكنسون Atkinson[2]

أوضح أتكنسون أنه لابد من اسناد قياس الفوارق في توزيع الدخل الى نظرية الرفاهية ألاجتماعية و أقترح مؤشر أتكنسون لقياس الفوارق. يعتمد هذا المؤشر على الدخل المكافئ للتوزيع العادل حيث يمثل هذا الدخل المستوى اللذي يحصل عليه الأفراد حتى يكون رفاه المجتمع مساويا لمستوى الرفاه اللذي يترتب على التوزيع المشاهد. حيث Ye هي الدخل المكافئ للتوزيع العادل و يعطى على النحو التالي:

$$n \cup (Ye) = \sum_{\epsilon=1}^{n} Yi$$

و عليه تمت صياغة مؤشر عدالة التوزيع على النحو التالي:

$$A = 1 - (Ye/\mu)$$

حيث μ متوسط الدخل، فإذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساويا لمتوسط الدخل فان درجة الفوارق في التوزيع تساوي الصفر. و لأغراض التطبيق عادة ما تأخذ دالة الرفاهية للفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي: اذا كانت ε مختلفة عن الواحد

$$U(Y) = (1/1 - \varepsilon)/Y^{1-\epsilon}$$

اذا كانت ε تساوي الواحد

$$U(Y) = \log Y$$

حيث ε تمثل معامل تجنب الفوارق، كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفا عن حالات الفوارق ومفضلا لحالات المساواة. على هذا الأساس لدالة الرفاهية يمكن الحصول على الدخل المكافئ للتوزيع العادل على النحو التالي في حالة معامل تجنب عدم المساواة أكبر من الواحد:

$$Ye = [1/n \sum_{i=1}^{n} Y_i^{1-\varepsilon}]^{1/1-\varepsilon}$$

أوضح Lambert أن مؤشر أتكنسون هو مؤشر الفوارق النسبية حيث أن المعامل ε هو مقياس النفور عن الفوارق و هو ثابت أي أنه لا يتغير في دالة مستوى الدخل.

[1] هيشام عياد.(2017).أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر و الدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر، ص.123

[2] علي عبد القادر علي.(2006)، اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماع الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، الكويت، ص.15

10.4.1.1 مؤشر بالما

يعتبر مؤشر بالما إحدى الأدوات المعتمدة لقياس الفوارق بحيث يقيس حصة شريحة ال 10 % الأكثر ثراء من الدخل بالنسبة الى شريحة ال 40 % الأكثر فقرا. في سنة 2010 صنف البلد الذي بلغ فيه مؤشر بالما 1.4 ضمن فئة الربع الأقل تأثرا بالفوارق و البلد اللذي تجاوز فيه هذا المؤشر 2.8 ضمن الربع الأكثر تأثرا بالفوارق.[1]

2.1. العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي و الفقر

1.2.1. العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين الفوارق و عملية التنمية من أقدم مواضيع التحقيق الاقتصادي و لقد أولتها النظرية الاقتصادية الكلاسيكية مكانة مركزية في تحليل ديناميكية النظم الاقتصادية. و بينما حجبت هذه العلاقة في ذروة النظرية النيوكلاسيكية عادت مرة أخرى في السنوات الأخيرة لتحتل مركز الصدارة في اقتصاديات التنمية و طورت في صياغات جديدة قوية و التي تنص على أن عملية التنمية قد لا تؤدي فقط الى زيادة الفوارق النسبية و لكن أيضا الى الافقار المطلق لفئات الدخل المنخفض.[2]

أشارت الفكرة الأساسية السائدة حتى أواخر 1970 الى أن درجة توزيع الدخل تتحدد بمستوى التنمية الاقتصادية بحيث هدف النهج الأول الذي بادر به Kuzents[3] الى دراسة كيفية تأثير التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل على المدى الطويل و حسب هذه النظرية تتزايد الفوارق في الدخل في المراحل الأولى للتنمية و تنخفض في مراحل لاحقة.[4]

من جملة التفسيرات المحتملة الخاصة باتجاه الفوارق في توزيع الدخل نحو التدهور خلال المراحل المبكرة للنمو الاقتصادي هي التغير الهيكلي المصاحب للنمو،حسب نموذج Lewis تتركز المراحل الأولى للنمو حول القطاع الصناعي الحديث الذي يتسم بمحدودية التوظيف مع ارتفاع الأجور و الانتاجية و عليه فان فجوة الدخل بين القطاع الحديث و القطاعات التقليدية تتسع بسرعة في

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا).(2018). موجز السياسات العامة: من طموح العدالة الاجتماعية الى واقع اللامساواة، الأمم المتحدة، بيروت، ص.4

[2] Ahluwalia, M. S. (1976). Inequality, poverty and development. Journal of development economics, 3(4), 307-342, p.1-2

[3] Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. The American economic review, 1-28.

[4] Ehrhart, C. (2009). The effects of inequality on growth: a survey of the theoretical and empirical literature. ECINEQ WP, 107, p.3.

البداية و تبدأ في الانكماش في المراحل اللاحقة من النمو مما يؤدي الى ارتفاع مستوى الفوارق بالمقارنة بالقطاع التقليدي الراكد.[1]

1.1.2.1. نظرية Kuznets

يتمثل النهج الرئيسي لتحديد العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي في نظرية Kuznets، في دراسته الشهيرة (النمو الاقتصادي و الفوارق) التي نشرت سنة 1955 بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للدخل للمملكة المتحدة و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية استنتج كوزنتس وجود علاقة غير خطية[2] بين مستوى الفوارق و مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.[3] حسب هذه النظرية تأخذ هذه العلاقة شكل (U) مقلوب بحيث ترتفع الفوارق في المراحل اللأولى للتنمية(فئة قليلة غير قادرة على الاستفادة من الثروة الجديدة الناتجة قبل التصنيع) ثم تنخفض في مراحل متقدمة من التنمية(جزء متزايد من السكان انضم الى القطاعات المنتجة الواعدة)[4] كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (1-2): منحنى Kuznets

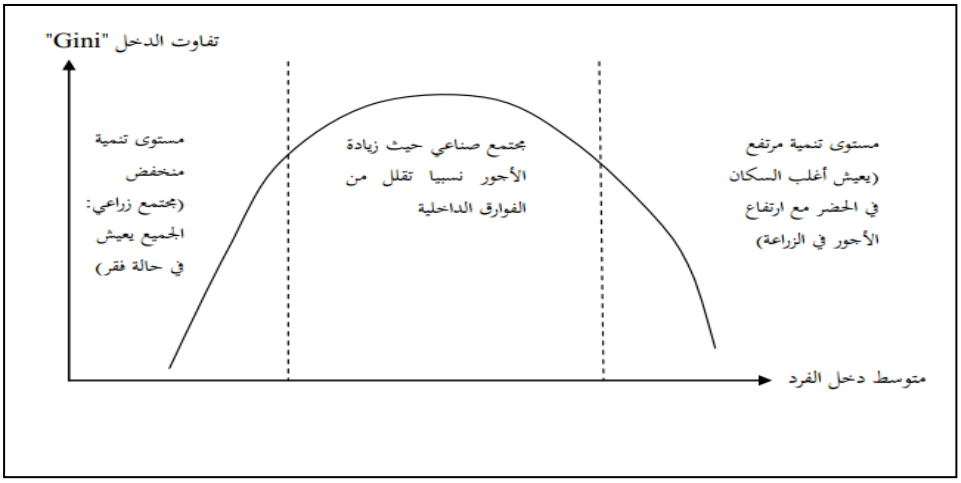

المصدر: أحمد الكواز: النمو و توزيع الدخل،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص.3.

استند Kuznets في هذه النظرية على الانتقال التدريجي للأشخاص و الموارد من الزراعة الى الصناعة. في هذا النموذج يشكل القطاع الزراعي الريفي في البداية الجزء الأكبر من الاقتصاد و يتميز

[1] سيد أحمد كبداني(2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص. 277

[2] يفترض Kuzents وجود علاقة من الدرجة الثانية(Quardratic) بين الفوارق و النمو في حين تحاول أغلب الأعمال التجريبية في هذا الموضوع تقدير دالة خطية .

[3] Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. Journal of economic growth, 5(1), 5-32, p.8

[4] Piketty, T. (2013). Le capital au XXIe siècle. Le Seuil, p.35

بانخفاض نصيب الفرد من الدخل و فوارق منخفضة نسبيا داخل القطاع و يتميز القطاع الصناعي بمعدل عالي لدخل الفرد و درجة عالية نسبيا للفوارق داخله.

تحول الأشخاص من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الدخل مما يؤدي الى زيادة درجة الفوارق بشكل عام في الاقتصاد مما يعني أن التأثير المهيمن في البداية هو التوسع في حجم المجموعة الصغيرة و الغنية نسبيا من الأشخاص في القطاعات الصناعية والحضرية. كنتيجة لذلك في المراحل الأولى من التنمية العلاقة بين مستوى نصيب الفرد من الناتج والفوارق تميل الى أن تكون ايجابية.[1]

بتناقص حجم القطاع الزراعي يتمكن عدد كبير من العمال الزراعيين الفقراء من الانضمام الى القطاع الصناعي الغني نسبيا بالإضافة الى أن العمال الذين يتواجدون في الجزء السفلي في القطاع الصناعي يميلون الى التحرك الى العمال الأثرياء في هذا القطاع. تناقص حجم القوة العاملة الزراعية يميل الى رفع الأجور النسبية في هذا القطاع مما يؤدي الى الحد من الفوارق الكلية و بالتالي في المراحل اللاحقة من التنمية العلاقة بين مستوى نصيب الفرد من الناتج و الفوارق تكون سلبية.[2]

1. النقاش حول نظرية Kuznets

ظلت فرضية كوزنتس حول شكل العلاقة بين الفوارق و النمو رائجة من الخمسينيات حتى التسعينيات و ألهمت الكثير من الأدبيات التجريبية الأخيرة على الفوارق و التنمية بحيث تم التركيز في هذه الأدبيات على تقدير علاقة بين الفوارق و نصيب الفرد من الدخل الوطني بالبيانات المقطعية(cross country) التي ناشدت Kuznets بتبرير ما يلي:[3]

- نقطة التحول في العلاقة بين الفوارق و التنمية، الفوارق أولا تتزايد ثم تتناقص.
- الشكل الوظيفي المحدد للعلاقة بين الفوارق و التنمية.

على المستوى التجريبي أيدت دراسات عديدة منحنى كوزنتس كعلاقة قوية تجريبيا في الوقت نفسه خضعت للعديد من الانتقادات و المراجعات لأنها أهملت عوامل تعتبر ضرورية لحدوث النمو. بحيث وجد Kyn and Papanek أن هذه النظرية ذات دلالة احصائية لكنها لا تشرح التباين في الفوارق بين البلدان أو بمرور الزمن في حين اعتبرت أعمال أخرى أن هذه العلاقة تضعف بمرور الوقت Anand

[1]Barro, Op, cit , p.7
[2] Ibid, p.9
[3] Anand, S., & Kanbur, S. R. (1993). The Kuznets process and the inequality—development relationship. Journal of development economics, 40(1), 25-52, p.26

and Kanbur (1993) و جادل Li and Zou (1998) بأن منحنى كوزنتس يعمل على نحو أفضل في التقديرات بالبيانات المقطعية(cross country) بدلا من تطور الفوارق عبر الزمن داخل البلدان.[1]

أيدت دراسة الاقتصاديين Adelman and Morris (1971) فرضية كوزنتس باستخدام بيانات المقطع العرضي لعينة قدرها 43 دولة نامية في الفترة 1957-1968 بالاعتماد على متغيرات داخلية(حصة الدخل الأدنى ل 60 %، المتوسط 20 %، الأعلى 5 % من السكان) و عدد من المتغيرات الخارجية.[2]

كما بينت دراسة Poukert (1973) بالاعتماد على أسلوب بيانات المقطع العرضي لعينة من الدول النامية و المتقدمة عددها 56 دولة استخدم الباحث فيها معامل جيني لقياس الفوارق في توزيع الدخل كمتغير داخلي و عدد من مؤشرات النمو كمتغيرات خارجية وجد الباحث أن الفوارق في توزيع الدخل تنخفض مع زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي و أن التفاوت الكبير في توزيع الدخل في الدول النامية يعود الى الحصة العالية لمستلمي الدخل للأعلى 5 % من السكان.[3]

و قدمت دراسة Ahluwalia (1976) دعم قوي لفرضية كوزنتس بأن الفوارق النسبية تتزايد بشكل كبير في المراحل الأولى للتنمية مع اتجاه معاكس في المراحل اللاحقة. هذه النتائج سارية المفعول في حالة تقييد العينة الى البلدان النامية أو توسيعها لتشمل البلدان المتقدمة و البلدان الاشتراكية[4] و يبدو أن هذه العملية طويلة الأمد في المجموعات الفقيرة.[5] قامت الباحثة بإعادة دراسة الأساس التجريبي لنظرية كوزنتس بالاعتماد على مجموعة بيانات حديثة لعينة من 60 دولة (تضم 40 دولة متخلفة، 14 دولة متقدمة و 6 دول اشتراكية) في الفترة 1965-1971. باستعمال تحليل الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة عبر البلدان بين نسب الدخل لمختلف فئات الدخل (الأعشار) و متغيرات مختارة تعكس جوانب عملية التنمية[6] التي من المحتمل أن تؤثر على الدخل. يمكن اعتبار العلاقة المقدمة من

[1] Barro, Op, cit, p.9

[2] Robinson, S. (1976). A note on the U hypothesis relating income inequality and economic development. The American economic review, 66(3), 437-440

[3] رضا صاحب أبو حمد.(2013). توزيع الدخل و النمو الاقتصادي في الدول النامية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، ص.5

[4] نسب الدخل لكل الفئات المئوية باستثناء أعلى 20 % من السكان أولا تنخفض ثم تتزايد بزيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بعكس نسب الدخل لأعلى 20 % من السكان التي تظهر نمط معاكس لهذه العلاقة.

[5] Ahluwalia, Op, cit, p.26

[6] حسب أهلواليا الجوانب الثلاثة التي تعكس عملية التنمية و ترتبط بدرجة الفوارق هي:

- التحولات بين القطاعات اللتي تؤدي الى التراجع النسبي للقطاع الزراعي و تحول موازي للسكان الى القطاع الحضري.
- التوسع في التعليم و المهارات لدى السكان.
- التحول الديمغرافي الذي ينطوي على انخفاض في معدل نمو السكان.

قبل Ahluwalia بوثائق الحقائق المجردة Stylised facts[1] التي يمكن ملاحظتها و لكنها بحاجة الى أن توضح من خلال نظرية خاصة.

تعتبر دراسة Barro (2000) أيضا من الدراسات التي قدمت الدعم لهذه النظرية بحيث وجد أن منحنى كوزنتس يظهر كانتظام تجريبي واضح عبر البلدان و بمرور الزمن و أن هذه العلاقة لا تضعف عبر الزمن. و يتفق مع بعض الباحثين في وقت سابق بأن هذا المنحنى يشرح بنسبة قليلة الاختلافات في الفوارق بين البلدان و بمرور الوقت.[2]

في المقابل عارضت دراسة Anand and Kanbur (1993)[3] نظرية كوزنتس بحيث سعى الباحث للتحقيق في الخصائص الأساسية لهذه النظرية باستخدام نموذج لتقدير معادلات العلاقة بين الفوارق و التنمية بمؤشرات بديلة للفوارق (Tمؤشر ثيل، L مؤشر ثيل الثاني، s^2 مربع معامل التباين، Iε مؤشر Atkinson، معامل جيني، تباين لوغاريتم الدخلσ^2) و تقديم هذه التقديرات باستخدام بيانات المقطع العرضي. بإتباع طريقة Ahluwalia لعينة تضم 60 دولة متقدمة و متخلفة و تضم العينة الفرعية 40 دولة نامية مع إدخال متغير وهمي للدول الاشتراكية الستة في العينة التي عادة ما تظهر قيم أقل للفوارق. أظهر الباحث أنه في ظل افتراضات كوزنتس منحنى لورنز الاجمالي لمؤشرات الفوارق يرتفع في بداية عملية التنمية و لكن هذا السلوك في نهاية العملية يصبح غامض و بالتالي وجود نقطة التحول في العلاقة بين الفوارق و التنمية أيضا غامض.[4]

نظرا للاختلافات الكبيرة في الشكل و نقطة التحول في العلاقة بين الفوارق و التنمية يبدو جليا أن اختيار المؤشر له دور حاسم في تحليل هذه العلاقة، و ذلك لأن لكل مؤشر شكله الوظيفي الخاص به و شروط نقطة تحوله الخاصة به أيضا. اذا تم الاستناد على نظرية كوزنتس كأساس نظري للعلاقة بين الفوارق و التنمية يجب أن يستخدم المؤشر الصحيح مع الشكل الوظيفي المناسب لأغراض التقدير[5]

[1] لا تعتبر وثائق الحقائق المجردة كتطوير النظرية التي يتم تجربتها و اختبارها و لكنها تساهم في تطوير مثل هذه النظرية بطريقتين. أولا: يمكن أن تشير العلاقة الملاحظة الى نظريات حول طبيعة الاليات المسببة في العمل الذي يحتاج الى المزيد من الاختبارات و تحويله الى نظرية أوسع. ثانيا: تقدم هذه الوثائق مقاييس معيارية للتحقق من نظرية التوزيع و التنمية من خلال تحديد السلوك الملاحظ التي يجب أن تفسره هذه النظريات.

[2] Barro, Op, cit, p.10

[3] Anand, kanbur, Op, cit, p.27

[4] Ahluwalia, Op, cit, p36-40

[5] Ibid, p.39

و أشارت دراسة Deininger and Squire (1998) بالاعتماد على بيانات طويلة أن نصيب الفرد من الدخل يفشل في أن يكون مرتبط بشكل كبير مع التغيرات في الفوارق في الغالبية العظمى للبلدان. العديد من الدول بدأت بمستوى منخفض لنصيب الفرد من الدخل نمت بسرعة بدون أن تشهد زيادة في الفوارق و هناك دول أخرى تفشل في النمو بما أنها غير محصنة ضد التغيرات الكبيرة في المقاييس الاجمالية للفوارق. عدد قليل من الدول التي تبرز فيها هذه العلاقة القوية تتعارض مع فرضية كوزنتس أكثر مما تؤكدها ، و نفسر ذلك كمؤشر بأن العلاقة بين تطور الدخل و الفوارق تتأثر بالظروف الأولية و ربما السياسات بدلا من أن تكون محكومة بموجب قانون عالمي غير متحرك.[1]

2. نقد نظريةKuznets

تعرض Kuznets تفسير للعلاقة بين النمو و توزيع الدخل للنقد و أهمها النقاط التالية:[2]

- أنه اعتمد على بيانات مقطعية بدلا من السلاسل الزمنية و بالتالي فان شكل مقلوب(U) لم يتشكل من تطور التنمية في البلدان كل على حدى و انما من الفوارق التاريخية ما بين البلدان.
- أغلب البلدان الممثلة للدخول المتوسطة مستمدة من بلدان أمريكا اللاتينية التي تتصف بفوارق عالية و عند الغاء تأثير هذه البلدان فان شكل مقلوب(U) يبدأ بالاختفاء.
- يتلازم تحليل Kuznets مع التحليل النيوكلاسيكي للنمو(النمو أولا ثم توزيع الدخل).
- التحليلات الحديثة لا تؤكد سيادة العلاقة الواردة في تحليل كوزنتس(تحسن توزيع الدخل مع تطور مراحل التنمية).
- يبدو أن العلاقة ما بين النمو و توزيع الدخل غير خطية.

ان معدلات النمو المرتفع لا تؤدي بالضرورة الى سوء توزيع الدخل ففي دول مثل تايوان و ايران و كوريا الجنوبية يوجد بها معدلات مرتفعة نسبيا من الناتج الوطني الاجمالي و أيضا تحسن أو على الأقل عدم تغير في توزيع الدخل و هي بخلاف دول أخرى مثل المكسيك و بناما التي لها نفس النمو السريع و لكن بمعدل متدهور في توزيع الدخل كما أن دولا أخرى مثل الهند و بيرو و الفلبين بها انخفاض في معدل نمو الناتج الوطني الاجمالي المتزامن مع انخفاض و تدهور النصيب النسبي لأفقر 40

[1]Deininger, K., & Squire, L. (1998). New ways of looking at old issues: inequality and growth. Journal of development economics, 57(2), 259-287, p.261.

[2] أحمد الكواز، النمو و توزيع الدخل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.10

% بين سكانها أما دول أخرى مثل سيريلانكا و كولومبيا و كوستاريكا و السلفادور لها نفس معدلات النمو المنخفض و لكنها اتجهت للتحسن النسبي في الرفاهية الاقتصادية لسكانها الفقراء.[1]

ان مدى الصلاحية التطبيقية لهذه النظرية يظل مفتوحا و ذلك كون بيانات المدى الطويل للبلدان المتقدمة تؤيد هذه النظرية في حين كانت النتائج في البلدان النامية متضاربة بسبب اختلاف المنهجية المستخدمة.حيث لم تتوفر المعلومات بشأنها في شكل سلاسل زمنية و هي البيانات الملائمة للاختبار باقتناع الباحثين، الأمر الذي حال دون تطبيق المنهج المفضل مما جعلهم يستخدمون البيانات المقطعية حيث البلدان هي عبارة عن وحدات للمشاهدة لدراسة هذه الظاهرة ذات مدى زمني طويل و بالتالي فان النتائج قد لا تتطابق مع الفرضية.

2.1.2.1. نموذج لويس

يعتبر نموذج لويس من النماذج النظرية الأولى للتنمية التي ركزت على التحول الهيكلي للاقتصاد الأولي لحد الكفاف. و لقد أصبح نموذج لويس ذو قطاعين النظرية العامة للتنمية في فائض عمالة الدول النامية خلال نهاية 1960 و بداية 1970 و لا يزال يطبق أحيانا خاصة لدراسة تجربة النمو الحالية للصين و أسواق العمل في الدول النامية الأخرى.[2] يستند هذا النهج على وجود اقتصاد مزدوج يتواجد فيه الاقتصاد التقليدي[3] جنبا ال جنب للاقتصاد الحديث.

في هذا النموذج يتميز القطاع التقليدي الريفي بنسبة سكان كبيرة و انتاجية حدية للعمل منعدمة و قطاع صناعي حضري مرتفع الانتاجية حيث يتم نقل العمالة من القطاع التقليدي تدريجيا. الافتراض الرئيسي لنموذج لويس هو وجود فائض عمالة في القطاع الاقتصادي للاقتصاد التي يمكن تحويلها الى القطاع الحديث دون التأثير في كمية الانتاج في القطاع التقليدي. أي هناك المزيد من العمال بالنسبة لعوامل الانتاج الأخرى. هذا يعني أن الانتاج الحدي للعمالة في هذا القطاع منعدمة(صفر أو يقارب الصفر).[4]

---

[1] ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص.230-231.

[2] Todaro, M. P. and Smith, S, C.(2009). Economic Development 10th Edition. Addison Wesley: Boston, p.115

[3] لا يتعلق مصطلح القطاع التقليدي بالقطاع الزراعي الذي ينتج الانتاج التقليدي للمجتمع باستخدام تقنيات انتاج قديمة كثيفة العمالة(Labor intensive) فقط و لكن يرتبط مع كل الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على نفس شروط الانتاج مثل المنظمات العائلية التي يشترك فيها أفراد الأسرة في الناتج الاجمالي. في المقابل يشمل القطاع الحديث كل الأنشطة الاقتصادية التي يتم تنظيمها على مبادئ النظام الرأسمالي و تستخدم تقنيات حديثة و هي كثيفة رأس المال(Capital intensive).

[4] Gallo, C. (2002). Economic growth and income inequality: theoretical background and empirical evidence. London: Development Planning Unit, University College London, p.12.

في القطاع الزراعي تكون قوة العمل كبيرة جدا مقارنة برأس المال و تكون الانتاجية الحدية للعمل منخفضة أو تؤول الى الصفر. و سيكون هناك فائض من العمالة معروضا على القطاع الصناعي الذي يتميز بارتفاع الانتاجية الحدية و الأجور. و بالتالي تحدث عملية انتقال العمال من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بحيث يتلقى العمال المنتقلين نفس مستوى الأجور السائدة في القطاع الزراعي.

بمضي العملية سيبدأ الناتج الزراعي بالانخفاض الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي ينتجها القطاع الزراعي و كنتيجة لذلك ترتفع الأجور في القطاع الصناعي لتعويض هذا الارتفاع في الأسعار. باستمرار انتقال العمال الى القطاع الصناعي سوف ينخفض حجم فائض العمل في القطاع الزراعي و يصبح عرض العمل فيه أقل مرونة و سوف ترتفع الانتاجية الحدية للعمل حتى تصل النقطة التي تتجاوز فيها مستوى أجر الكفاف.

الأمر الذي يؤدي الى زيادة أجور العمال في القطاع الصناعي مرة أخرى ليس فقط لتعويض ارتفاع الأسعار و انما لجلب المزيد من العمال للحفاظ و تعزيز النمو في هذا القطاع. يفترض النموذج أن المستثمرين سيقومون بإعادة استثمار الأرباح التي يحققونها و من ثم يعمل هذا التراكم الرأسمالي على تعزيز النمو و تنتج عن الزيادة في نصيب أصحاب الدخول الأعلى بالتزامن مع ارتفاع حصة العمال الصناعيين في شكل ارتفاع الفوارق في توزيع الدخل في جميع أنحاء البلاد. و طالما أن القطاع الصناعي يحقق نمو مضطردا في حين أن قوة العمل في القطاع الزراعي سوف ترتفع و العمالة الفائضة ستكون قد استنفذت في نهاية المطاف، مما يجعل العمل أكثر ندرة و بالتالي تتسبب في ارتفاع الأجور في القطاعين ما يعني ارتفاع تكاليف الاستثمار و انخفاض أرباح المستثمرين و تنخفض بالتالي الفوارق الكلية.[1]

حسب نموذج لويس تمر العلاقة بين النمو الاقتصادي و توزيع الدخل بمرحلتين تزيد الفوارق وتوزيع الدخل في المرحلة الأولى بسبب زيادة أرباح الرأسماليين نتيجة انتقال العمالة من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي بنفس الأجر مع بقاء أجور العمالة ثابتة. تتميز المرحلة الثانية بانخفاض الفوارق في توزيع الدخل نتيجة ارتفاع أجور العمالة بسبب انخفاض عرض العمل في القطاع

[1] أحمد مصطفى البطران.(2013). العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل و النمو الاقتصادي(دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول في الفترة (1980-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الأزهر،فلسطين، ص.51

التقليدي و بالتالي انخفاض أرباح الرأسماليين و انخفاض النمو الاقتصادي و يؤدي وجود التقدم التقني الى زيادة الأرباح رغم ارتفاع الأجور و بالتالي يستمر النمو و تزيد عدالة توزيع الدخل[1].

1. انتقاد نموذج لويس[2]

على الرغم من أن نموذج لويس ذو قطاعين للتنمية نموذج بسيط و يعكس التجربة التاريخية الاقتصادية نحو الغرب هناك أربعة من افتراضاته الأساسية لا تتناسب مع المؤسسات و الواقع الاقتصادي في معظم البلدان النامية المعاصرة.

أولا: يفترض النموذج ضمنيا أن معدل انتقال العمالة و خلق فرص العمل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع. و بالتالي معدل أسرع في تراكم رأس المال يعني ارتفاع معدل نمو القطاع الحديث و بالتالي خلق فرص عمل جديدة. لكن ماذا لو يتم اعادة استثمار أرباح الرأسماليين في تطوير معدات عمل جديدة بدلا من تكرار الرأسمالية الحالية كما يفترض النموذج؟

ثانيا: الافتراض الثاني المشكوك فيه هو فكرة وجود فائض عمل في المناطق الريفية في حين هناك تشغيل كامل في المناطق الحضرية. تشير معظم الأبحاث المعاصرة أن هناك القليل من العمالة الفائضة في المناطق الريفية و هناك استثناءات موسمية و جغرافية لهذه القاعدة لكن على وجه العموم يؤكد خبراء التنمية الاقتصادية اليوم أن افتراض لويس للعمالة الفائضة في المناطق الريفية ليس صالح.

ثالثا: يفترض النموذج وجود تنافسية في سوق عمل القطاع الحضري تضمن استمرار الأجور الثابتة في المناطق الحضرية وصولا الى النقطة التي يتم فيها استنفاذ فائض العمل في المناطق الريفية. قبل 1980 كانت السمة البارزة لأسواق العمل في المناطق الحضرية و تحديد الأجور في جميع البلدان تقريبا، ميل الأجور الى الارتفاع بشكل كبير و مع مرور الوقت سواء بالمقاييس المطلقة أو النسبية بالنسبة لمتوسط الدخل في المناطق الريفية حتى مع ارتفاع مستويات البطالة السافرة في القطاع الحديث و انخفاض الانتاجية الحدية في الزراعة. العوامل المؤسساتية، أجور الخدمات المدنية،

[1] زينب توفيق السيد.(2015). عدالة توزيع الدخل و النمو الاقتصادي، الحالة المصرية نموذجا، ،مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 70/69، ص.13-14.
[2] Todaro, Op, cit, p.117-119

الشركات متعددة الجنسيات تميل الى نفي القوى التنافسية في أسواق العمل في القطاع الحديث في البلدان النامية.

رابعا: الافتراض الأخير هو افتراض تناقص الغلة في القطاع الصناعي الحديث لكن هناك الكثير من الأدلة التي تبين أن هذه العوائد المتزايدة سائدة في هذا القطاع.

1.2.2.1. العلاقة بين النمو الاقتصادي و الفقر

جادل Dollar and Kraay (2002) بأن النمو الاقتصادي ضروري و كاف للحد من الفقر من ناحية أخرى اعتقد العديد من الاقتصاديين Milanovic (2002)، Bourguignon (2004) بأن النمو ضروري و لكنه ليس شرط كاف لأن عوامل أخرى مثل العوامل المؤسساتية و السياسية تلعب دور حاسم في مكافحة الفقر و بالتالي النمو السريع لا يمكنه في حد ذاته الحد من الفقر و لكن السياسات التنموية الموجهة للعدالة الاجتماعية تتطلب النمو الشامل و النمو لصالح الفقراء.

هناك وجهة نظر أخرى تفيد أن النمو يؤدي الى الافقار المطلق للفئات الأكثر فقرا بسبب الانخفاض الطويل في نسب الدخل للفئات ذات الدخل المنخفض في المراحل الأولى للتنمية. ينتج هذا الأثر عن تلاشي الهياكل الاقتصادية نتيجة التوسع في القطاع الحديث و التكنولوجيا و منافسة القطاع الحديث للقطاع التقليدي في الأسواق و الموارد مما يولد انخفاض نسبي أو مطلق في دخول الفقراء. جادلDollar بأن البلدان النامية لا تواجه احتمال زيادة الفوارق النسبية فقط و انما احتمال الافقار المطلق لفترات طويلة لفئات الدخل المنخفض لأن استفادة الفقراء من التنمية أقل بكثير من استفادة الأغنياء. بالرغم من اشارة الأدلة عبر البلدان الى المنافع غير متساوية للنمو فان النتائج لا تدعم فرضية و جود انخفاض طويل في الدخل المطلق للفقراء من عائدات التنمية و انما يوجد العديد من الأسباب التي يتم أخذها بعين الاعتبار لتفسير هذه النتيجة.

هناك نظرة ثانية أقل تشاؤما تشير الى أن زيادة الفوارق النسبية لا ترجع للإفقار المطلق و انما للمنافع الغير متساوية للنمو. و بالتالي اذا حدث التوسع الاقتصادي في القطاعات و الشرائح التي تعود فيها الفوائد الأولية على فئات الدخل المرتفع و اذا كانت لهذه المجموعات روابط دخل منخفضة نسبيا مع فئات الدخل الأكثر فقرا يمكننا توقع انخفاض نسب الدخل للفئات الأكثر فقرا دون أي انخفاض في دخولهم المطلقة.

الاختلاف بين هذين الرأيين فيما يخص الأسباب الكامنة وراء زيادة الفوارق النسبية ليس حاسما. من جهة نفترض أن الاختلال في الأنشطة الاقتصادية للقطاع التقليدي منخفض الدخل هو شرط أساسي لنمو القطاع الحديث من جهة أخرى ينظر الى هذه المشكلة بوجود تناقض ضروري.[1] بحيث يعتقد Fields (2001) أن ليس النمو من يؤدي الى الفوارق الاقتصادية في حد ذاته و انما طبيعة النمو الاقتصادي هي اللتي تحدد تطور الفوارق. بمعنى أدق و حسب Fields يعتمد تأثير النمو على الفوارق على العوامل التي تميز البيئة الاقتصادية مثل هيكل الإنتاج ، درجة الازدواج الاقتصادي ، هيكل العمالة ، توزيع الأراضي ، تشغيل أسواق رأس المال و المستوى العام لرأس المال البشري.[2]

3.2.1. العلاقة بين الفوارق و الفقر

ان التفكير في الفوارق يدعو للتفكير في الفقر على الأقل بشكل عابر فغالبا ما تتواجد الفوارق و الفقر في نفس الأماكن و لها أسباب كامنة مماثلة و ترتفع أو تنخفض معا. الأفراد الذين لديهم حساسية اتجاه الفوارق لا يختلفون كثيرا عن الموجودين في الفقر و العكس صحيح مع ذلك تعتبر الفوارق و الفقر شيئان مختلفان من حيث المبدأ و وجود واحد لا يعني بالضرورة وجود الأخر.[3]

يرجع انخفاض معدلات الفقر المطلق الى الزيادة في متوسط دخل السكان بدون تغيير في توزيع الدخل و من جهة أخرى اعادة توزيع الدخل نحو الفقراء بدون تغير الدخل المتوسط سينتج عنه نفس الأثر. اذن من الممكن أن يلعب النمو و انخفاض الفوارق دور مهم في الحد من الفقر و يبدو أن العامل الأول يتفوق بشكل كبير عن العامل الثاني.[4]

4.2.1. العلاقة الثلاثية الفقر- الفوارق- النمو الاقتصاي

تعتبر العلاقة بين النمو و الفوارق و الفقر موضوعا متكررا في اقتصاديات التنمية بحيث ركزت النقاشات القديمة حول طبيعة العلاقة بين النمو و الفوارق فقط و لكن التركيز على استراتيجيات الحد من الفقر أدى الى ظهور مصطلح ثالث لهذه المناقشة.

[1] Ahluwalia, Op , cit, p.20-24
[2] Guidetti, Op, cit, p.2
[3] Amiel, Y., & Cowell, F. (1999). Thinking about inequality: Personal judgment and income distributions. Cambridge University Press, p.137-139

[4] Cling, J. P., De Vreyer, P., Razafindrakoto, M., & Roubaud, F. (2004). La croissance ne suffit pas pour réduire la pauvreté. Revue française d'économie, 18(3), 137-187, p.8

يتمثل جوهر هذه النقاشات في فهم العلاقة الثلاثية بين الفوارق و الفقر و النمو من خلال الاجابة على الأسئلة التالية: هل للفقراء في الدول ذات الفوارق العالية نفس احتمال الافلات من الفقر كما هو الحال في الدول التي تتميز بفوارق منخفضة؟ هل من الممكن أن تكون الفوارق عالية لدرجة أنها تحد من الحد من الفقر حتى عندما تكون السياسات الظروف الأولية الأخرى مواتية للنمو؟[1]

هناك حجتين تبين لماذا التوزيع الأولي للدخل مهم لتخفيض معدلات الفقر اللاحقة، الفوارق العالية قد تنطوي على معدل أقل للنمو اللاحق في متوسط الدخل و بالتالي انخفاض معدل التقدم في الحد من الفقر. تسمى هذه الحجة التي يسببها النمو و هناك رابطين في هذه الحجة واحدة من التوزيع الأولي نحو النمو و الثاني من النمو نحو تخفيض الفقر كما هو موضح في الشكل(1-3).

ينطوي الرابط الأول على الآثار السلبية للفوارق على النمو من خلال القنوات التي سنتطرق اليها بالتفصيل في المبحث الثالث بما في ذلك نماذج الاقتصاد السياسي و عيوب أسواق الائتمان و لقد تلقى هذا الرابط اهتمام كبير في الأدبيات الحديثة و هناك دلائل تدعمه من المقارانات بين البلدان. كما أن الحجج و الدلائل على الرابط الثاني من النمو نحو تخفيض الفقر لديها تاريخ كبير بحيث أشار عدد كبير من الدراسات الحديثة الى أن النمو في متوسط الدخل يقلل عادة فقر الدخل المطلق.

هناك حجة ثانية تربط التوزيع الأولي بمعدل الحد من الفقر و لقد تلقت هذه الحجة اهتمام أقل. حتى لو كان التوزيع الأولي لا علاقة له بمعدل النمو قد يهم بشكل كبير لمقدار حصة الفقراء في هذا النمو.

الشكل (1-3): مثلث الفقر- النمو- الفوارق

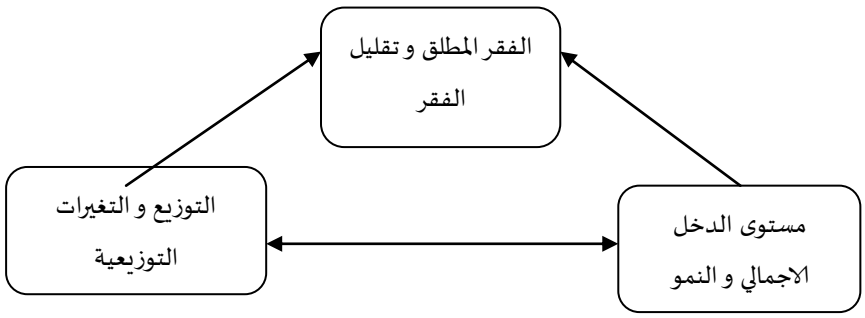

Source : Bourguignon, F. (2004). The poverty-growth-inequality triangle, p.4

[1] Ravallion, M. (1997). Can high-inequality developing countries escape absolute poverty?. Economics letters, 56(1), 51-57 , p.2

بالتالي يمكن أن يقسم أثر الدخل الى تأثيرين، هناك تأثير التغير النسبي في كل الدخل الذي يترك توزيع الدخل النسبي دون تغيير كأثر النمو. و هناك تأثير التغير في توزيع الدخل النسبي الذي يعرف بأنه مستقل عن الوسط كالأثر التوزيعي.

تؤكد الأدلة التجريبية أن النمو فعال في خفض أعداد الفقراء ما لم يتدهور التوزيع على نحو كبير و كلما كانت الفوارق عالية في توزيع الدخل لا يستفيد الفقراء من مكاسب النمو بشكل كبير ويرتبط التغير في معدل الفقر هنا ارتباطا وثيقا بما يسمى "معدل النمو المصحح بالتوزيع" و يساوي المعدل الطبيعي للنمو مضروبا بمعدل التوزيع. بالتالي معادلة التغير في الفقر هي دالة لنمو الدخل المتوسط و التغير في نمط التوزيع و يعبر عنها كما يلي:

التغير في الفقر= F (النمو، التوزيع، التغير في التوزيع)

يبدو أن كل من مرونة النمو و الفوارق للفقر دالة متزايدة لمستوى التنمية و دالة متناقصة لفوارق الدخل النسبي و يمكن أن يطبق هذا التحليل لملاحظة فترات النمو للبيانات المتاحة عن التوزيع في بداية و نهاية الفترة.[1]

هناك عدة صعوبات تواجه استراتيجيات خفض الفقر اعتمادا على معادلة النمو/ اعادة التوزيع حسب ما أورده Bourguignon . عملية اعادة التوزيع مفيدة لخفض الفقر لكنها تتسبب في خفض معدلات النمو في حد ذاته اللذي يؤدي الى زيادة معدلات الفقر مع مرور الزمن. ان استراتيجية مكافحة الفقر المدعومة بالنمو و اعادة التوزيع لا تلائم جميع الدول لاختلاف الامكانيات و الظروف الأولية بها فالدول الفقيرة جدا و التي لا تمتلك موارد كافية لتحقيق هذه الأهداف تلجأ الى خيارات بديلة.

من خلال هذه المناقشة يتضح بأن كل من التغير في النمو و الفوارق يلعب دور مهم في احداث تغيير في الفقر مع ذلك تأثير هذه الظاهرة يعتمد على المستوى الأولي للدخل و الفوارق بالإضافة الى أن هذا الأثر النسبي لهذه الظاهرة يختلف بشكل كبير عبر البلدان. مع ذلك فان الاستنتاجات التي توصل اليها Bourguignons مازالت تحظى بقدر واسع من الاهتمام و القبول و من بينها :

1. التغلب على الفقر المدقع يتطلب اعتماد سياسات فعالة للتنمية تتناسب مع احتياجات ذوي الدخل الضعيف و الأوضاع الهشة.

[1] Bourguignon, Op, cit , p.4-7

2. ان اعادة التوزيع الدخل هي خيار مكمل للنمو في سبيل خفض الفقر و هذا يتحقق اما بطريقة مباشرة من خلال استهداف الفقراء على نحو خاص بالمنح و التحويلات، أو بصورة غير مباشرة عبر اجراءات تزيد من مرونة النمو/الفقر أي اعتماد نمط نمو يزيد دخل الفقراء أكثر من غيرهم أو يخفض مستوى الفوارق اللذي يعزز النمو و يقلل الفقر في ان واحد.

3.1. تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي

1.3.1. النظرية الكلاسيكية

قبل تطوير النظرية الذاتية للنمو ركز أغلب الاقتصاديين أبرزهم Romer (1986) على تبسيط نماذج النمو بالتركيز على رأس المال المادي في نمذجة النمو الاقتصادي و تم اهمال عدة عوامل يعتبرها معظم الاقتصاديين بأنها أساسية في عملية التنمية في الوقت الراهن كالتقدم التكنولوجي، جهود البحث و التطوير، رأس المال البشري و السياسات الحكومية التي لم تأخذ بعين الاعتبار كونها عوامل خارجية عن النموذج.

أدى الاهتمام الكبير بتأثير الاستثمار في رأس المال المادي إلى تأكيد النظريات الاقتصادية على أهمية المدخرات و الاستثمار و تراكم السلع الرأسمالية المادية في عملية التنمية. بناءا على ذلك تنبأت هذه النظريات بوجود علاقة إيجابية بين الفوارق في الدخل و النمو ألاقتصادي بحيث جادلت هذه الفرضية بأن الفوارق العالية تؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لأن تركز أكبر للثروة يشجع زيادة المدخرات و الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة اللاحقة التي تفضي إلى نمو أعلى.

1.1.3.1. قناة الادخار و الاستثمار

تؤيد النظرية الكلاسيكية فرضية أن الفوارق مفيدة للتنمية الاقتصادية في فترة ما بعد التصنيع من خلال قناة معدلات الادخار و الاستهلاك. يعتبر كل من "ادم سميث" و "دافيد ريكاردو" بأن تراكم رأس المال هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي[1] ، وفقا لأدم سميث(1811) زيادة تقسيم العمل يرفع من الانتاجية و الادخار يحدد تراكم رأس المال الذي بدوره يمكن من نمو الانتاج. بافتراض أن الميل الحدي للادخار يزيد بزيادة مستوى الدخل تركز الثروة في أيدي الأغنياء الذين لديهم الميل

[1]Guellec, D., & Ralle, P. (2003). Les nouvelles théories de la croissance, p.26-28

الحدي للادخار أعلى[1] يؤدي الى زيادة الادخارات الكلية و تراكم رأس المال و زيادة الاستثمار الذي بدوره يعود بالنفع على بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى من خلال الأثر الانتشاري و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.[2]

تعتبر دراسة Kuznets (1953) من أقدم الدراسات التجريبية التي قدرت العلاقة بين الادخارات و الدخل في فئات الدخل المرتفع. باستخدام بيانات للولايات المتحدة الأمريكية خلال 1929-1950 توصل الباحث الى أن نسبة ادخار الدخل تزيد بزيادة الدخل و لكن بمعدل متناقص. علاوة على ذلك ادخارات الفئات ذات الدخل المرتفع قد تكون أقل حساسية للدورات الاقتصادية و تعتمد على مصادر استثمار مختلفة التي تكون عادة عوائد السندات بينما يدخر أفراد الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال أسهم و أصول الشركات الصغيرة.[3]

كما جادلت النظرية النيوكلاسيكية للنمو بأن الادخار الكلي مصدر مهم جدا للنمو Mankiw et al(1992)، Solow(1956). في نموذج Solow مستوى الانتاج للاقتصاد محدد كما يلي:

$$Y = F(K.AL) \quad (1)$$

بحيث y هي الانتاج، K رأس المال المادي، A التقدم التقني، L العمل.

الادخارات تحدد رأس المال و تراكم رأس المال يتطور عبر الزمن كما يلي:

$$K' = sf(K) - (n + d + g)K \quad (2)$$

حيث K هو رأس المال للعامل، ' K التغير في رأس المال بالنسبة للعمل و التقدم التقني،d اهتلاك رأس المال بالنسبة للعمل، S الادخارات بالنسبة للعمل، n معدل نمو العمالة، g معدل الانتاجية بالنسبة للعمل. معدل نمو الاقتصاد في الحالة المستقرة هو:

$$Y = \left(\frac{s}{n + d + g}\right)A \quad (3)$$

بافتراض أن المعدل التقني (A) ثابت، ينمو الاقتصاد اذا كان($s > (g + n + d)$ و ينخفض اذا كان g) $s <$.+ n + d)

بدوره أكد Stiglitz (2002) على دور معدلات الادخار العالية لتطوير الاقتصاد باعتبار أن رفع أي اقتصاد يتطلب استثمار مستدام بالتالي فوارق الدخل يمكنها تسريع النمو الاقتصادي في الاقتصاديات النامية برفع الادخارات الكلية لكن النمو يبقى غير ممكن بدون طلب كافي. بالتالي اذا لم

[1] لقد كان هناك اعتقاد سائد في القرن 18 بأن فقط الأغنياء يمكنهم الادخار، و بالتالي ممكن أن يحدث النمو الاقتصادي اذا كان هناك ما يكفي من الأغنياء في المجتمع.

[2]Galor, O. (2009). Inequality and economic development: An overview (No. 2009-3). Working Paper, Brown University, Department of Economics, p.1

[3]Voitchovsky, S. (2009). Inequality and economic growth. The Oxford Handbook of Economic Inequality, Oxford University Press, Oxford, p.11-12

ينمو دخل الجزء الأكبر من السكان بما فيه الكفاية في مسار التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يتحقق النمو العالي.[1]

1.2.1.3. قناة عدم قابلية تجزئة الاستثمار

تفترض نظرية عدم قابلية تجزئة الاستثمار أن أسواق الائتمان ليست مثالية مما يمنع الوكلاء الاقتصاديون من تمويل الاستثمارات في المشاريع الكبيرة التي عادة ما تنطوي على تكلفة كبيرة نوعا ما. ارتفاع مستويات الفوارق من شأنه أن يحفز النمو في ظل التقييد في الحصول على رأس المال لأن تحقيق هذا النوع من الاستثمارات يتطلب تركز الثروة في أيدي الأغنياء الذين بإمكانهم تحمل التكاليف الضخمة للاستثمار في رأس المال المادي بمواردهم الخاصة و دون اللجوء الى وسائل أخرى، و بالتالي استنادا الى نظرية عدم قابلية تجزئة الاستثمار تؤثر الفوارق في الدخل ايجابيا على النمو الاقتصادي.[2]

3.1.3.1. قناة الحوافز

ترتبط الفوارق العالية في الدخل ايجابيا مع النمو الاقتصادي من خلال قناة الحوافز، تستند هذه النظرية على فكرة وجود توازن بين تعظيم الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية. في الواقع المفاضلة بين تحقيق أعلى معدل نمو ممكن و توفير توزيع أكثر عدالة للدخل ينطوي على مناقشة أكثر حول سياسات إعادة التوزيع التي من المفترض أن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي بطريقتين. من جهة تقلل بشكل مباشر من الفوارق في الدخل و الثروة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو بالاستناد إلى النظريات التي أوجزناها في فرضية كالدور و عدم قابلية تجزئة الاستثمار. و من جهة أخرى تؤدي إعادة التوزيع التي تمولها ضرائب الدخل إلى انخفاض الحوافز لتراكم الثروة و ألاستثمار و التي نفترض أيضا أنها تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي من خلال نفس المبدأ.[3]

تفيد الافتراضات السابقة بأن هناك مفاضلة واضحة بين الكفاءة الاقتصادية (تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة) و العدالة الاجتماعية (زيادة المساواة في الدخل). وفقا لهذه الحجة يمكنا القول بأن الفوارق في الدخل في حد ذاتها شر ضروري لتعزيز كفاءة الإنتاج الاقتصادي لذلك تعتبر جهود إعادة التوزيع ضارة بشكل مضاعف لعملية النمو. الأمر الذي يؤدي إلى توافق عام في الآراء

[1] Malinen, Tuomas ,op cit, p.6-7

[2] Ross King Stewart.(2014).Income inequality and economic growth: the case of India, Doctoral thesis, p.30

[3] Ibid, p.31

حول التأثير الايجابي للفوارق في الدخل على النمو و أن أي خطوات تتخذ لتصحيح ذلك تضر بمعدلات النمو الاقتصادي.

بالرغم من الحجج المقدمة من قبل النظرية الكلاسيكية حول العلاقة الايجابية بين الفوارق العالية و النمو الاقتصادي بالتركيز على الادخار و تراكم رأس المال المادي و الاستثمار كعوامل محددة لعملية النمو تضع الدراسات المعاصرة في الآونة الأخيرة هذه الافتراضات محل نقاش حاد كونها وجدت أدلة تجريبية قوية على عكس ذلك. هذه النتائج ألغت الاعتقاد السائد بأن الفوارق أمر أساسي لحدوث النمو و أثبتت تجريبيا بأن الفوارق العالية ضارة بالنمو الاقتصادي.

2.3.1. النظريات الحديثة

ناقش المؤلفون في الآونة الأخيرة فرضية أن الفوارق العالية تؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي، و بعكس النظرية الكلاسيكية قدموا دلائل تجريبية قوية تفيد بأن الفوارق العالية تؤدي الى ابطاء النمو من خلال قنوات عديدة يمكن تصنيفها الى قناة عيوب أسواق رأس المال و قنوات الاقتصاد السياسي بالإضافة الى قنوات اخرى.

1.2.3.1. قناة عيوب أسواق رأس المال(الائتمان)

تبحث نظرية عيوب أسواق رأس المال في الآثار المترتبة للفوارق على عملية التنمية بوجود عيوب أسواق الائتمان و تعكس هذه الأخيرة عادة المعلومات غير المتماثلة و القيود المفروضة على المؤسسات القانونية. وجود عيوب أسواق رأس المال يعني أن استغلال الفرص الاستثمارية يعتمد على مستويات الأفراد من الدخل و الثروة مما يعني أن عدد كبير من الأفراد لا يستطيعون الحصول على ألائتمان و بالتالي عدم قدرتهم على تنفيذ استثمارات منتجة مما يؤدي الى انخفاض معدل النمو على المدى الطويل.[1]

كنتيجة لذلك ضعف الاستثمار من طرف الفقراء يعني أن الناتج الاجمالي سيكون أقل مما عليه في حالة الأسواق المالية المثالية[2]. النقطة الأساسية هي أن الفقراء لا يمكنهم الاقتراض لأنهم يواجهون أسواق الائتمان غير الكاملة و يفتقرون الى الضمانات أو أن فقرهم يمنعهم من اغتنام

[1] Cingano, F. (2014). Trends in income inequality and its impact on economic growth, p.11

[2] في الأسواق المالية المثالية تكون القدرة للأفراد بالاستثمار في نفس حجم رأس المال(الأمثل) بتكافؤ العوائد الهامشية للاستثمار مع معدلات الفائدة.يحدث هذا عندما تسمح الأسواق الكاملة للأفراد الفقيرة التي لا تسمح ثروتهم بالوصول الى حجم الاستثمار الأمثل بالاقتراض من الأغنياء(الأرباح الهامشية من التجارة.

الفرص الاستثمارية التي تعود بالنفع عليهم و على المجتمع. على وجه التحديد الأسر الفقيرة تميل الى التخلي عن الاستثمار في رأس المال البشري الذي يقدم معدلات عالية نسبيا من العائد و لا يمكنهم الحصول على قروض لبدء عمل تجاري أو لا يستطيعون التأمين مهما يكن الربح من مؤسساتهم[1].

هناك سياسة طبيعية تصحح هذه الحالة هي اعادة توزيع الثروة باستمرار من المقرضين الأغنياء نحو المقترضين الفقراء و أفراد الطبقة المتوسطة الذين يحتاجون للأموال من أجل الاستثمار و يكمن الأثر الايجابي لمثل هذه السياسة في تساوي فرص الحصول على الائتمان و السماح للعملاء بالحصول على الأنشطة الربحية بشروط متساوية و كذلك تسريع عملية الأثر الانتشاري.[2] في هذه الحالة اعادة توزيع الأصول و الدخل من الأغنياء الى الفقراء يؤدي الى رفع كمية و متوسط انتاجية الاستثمار و من خلال هذه الآلية الحد من الفوارق يرفع معدل النمو الاقتصادي على الأقل خلال الانتقال الى الحالة المستقرة.[3]

وجد Galor and Zeira (1993) أنه بسبب عيوب أسواق رأس المال المتعلقة بتكاليف التنفيذ اكتساب المهارات يقتصر فقط على الأفراد الذين لديهم مستوى عالى بما فيه الكفاية من الثروة و ذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة للمقترضين و كنتيجة لذلك توزيع الثروة يحدد المستوى الكلي للعمالة المهرة و غير المهرة و بالتالي المستوى الكلي للإنتاج[4]. حسبGalor التوازن في المدى الطويل يرتبط بالتوزيع الأولي للدخل فالاقتصاد الذي يتميز بتوزيع الثروة متساوي نسبيا يميل الى أن يكون أغنى في المدى الطويل.[5]

و قام Banerjee and Newmam (1993) ببناء نموذج يركز مباشرة على التفاعل بين نمط الاختيار المهني و عملية التنمية، وجد الباحثان أن عيوب أسواق رأس المال لا تمكن الناس من الاقتراض

[1]Bourguignon, F. (2004). The poverty-growth-inequality triangle. Poverty, Inequality and Growth, 69, 69-73, p.17-18

[2]Aghion, P., & Bolton, P. (1997). A theory of trickle-down growth and development. The Review of Economic Studies, 64(2), 151-172, p.151-166.

[3] Barro, op cit, p.6

[4] Galor, O., & Zeira, J. (1993). Income distribution and macroeconomics. The review of economic studies, 60(1), 35-52, p.3

[5] Ibid, p. 6

بشكل كافي و كنتيجة لذلك المهن التي تتطلب مستوى عالي من الاستثمار ليست في متناول الفقراء الذين اختاروا بدلا من ذلك العمل عند الأغنياء و أصحاب المال.[1]

طور Aghion and Bolton (1996) نموذج النمو و فوارق الدخل بوجود عيوب أسواق رأس المال و حلل الأثر الانتشاري(Trickle-down) لتراكم رأس المال البشري. توصل الباحث في هذه الدراسة الى أن الخطر الأخلاقي و محدودية الثروة من جانب المقترضين هو مصدر عيوب أسواق رأس المال وسبب ظهور و استمرار فوارق الدخل لأن المقترضين لا يستطيعون تخصيص العوائد الحدية الكلية للاستثمار و يميلون الى خفض الاستثمار و بالتالي يميلون للحصول على عوائد متوقعة قليلة بالمقارنة مع العملاء الأغنياء الذين لا يحتاجون الى الاقتراض من أجل الاستثمار.[2]

1.2.2.3. قنوات الاقتصاد السياسي

تعتبر نظرية النمو و الاقتصاد السياسي من المجالات الأكثر نشاطا في الاقتصاد في السنوات القليلة الماضية، فبينما تحلل النظرية الذاتية الجديدة للنمو عوامل اقتصادية كالتعليم و البنية التحتية و الانفاق الحكومي و الانفتاح لتحديد ما هو أقل أو أكثر أهمية للنمو ترى أدبيات الاقتصاد السياسي أن الاقتصاد لوحده لا يمكن أن يفسر تماما الفوارق الهائلة بين البلدان في النمو.

ركزت الدراسات التجريبية على العلاقة بين الاستقرار السياسي و النمو على تعريف الاستقرار السياسي و كيفية التعامل مع التداخلات المشتركة بينهما. يعرف الباحثين عدم الاستقرار السياسي بطريقتين، تستعمل الطريقة الأولى مقياس عدم الاستقرار السياسي SPI اللذي يلخص مجموعة من المتغيرات اللتي تحدد الأحداث مثل أعمال الشغب و المظاهرات السياسية ضد الحكومة و الاغتيالات مؤشر الاضطرابات الاجتماعية السياسية و تركز الطريقة الثانية على حجم التنفيذ خاصة درجة انهيار الحكومة. بحيث تبدأ هذه الطريقة باستعمال انحدارات احتمالية لتقدير ميل انهيار الحكومة. المتغيرات المستقلة في هذا الانحدار هي متغيرات سياسية كالاحتجاجات و أعمال الشغب و متغيرات اقتصادية كالنمو و التضخم و متغيرات مؤسساتية (عما اذا كانت الدولة ديمقراطية أم لا، نوع النظام الانتخابي) و منه التقدير العالي للميل في تغيير الحكومة ينظر اليه كمؤشر لعدم الاستقرار التنفيذي.[3]

[1] Banerjee, A. V., & Newman, A. F. (1993). Occupational choice and the process of development. Journal of political economy, 101(2), 274-298

[2] Aghion, P., & Bolton, P. (1997). A theory of trickle-down growth and development. The Review of Economic Studies, 64(2), 151-172.

[3] Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. European economic review, 40(6), 1203-1228, p.355-356

1.2.2.3.1. قناة الاضطرابات السياسية و الاجتماعية

أكدت الدراسات الأدبية و التجريبية على الأثر السلبي للفوارق على النمو الاقتصادي من خلال قناة الاضطرابات السياسية الاجتماعية. فوارق الدخل تحفز الفقراء على الانخراط في الجريمة والأنشطة التخريبية الأخرى و تهدد استقرار المؤسسات السياسية و حقوق الملكية مما يعيق الاستثمار و بالتالي الفوارق العالية تميل الى خفض انتاجية الاقتصاد.[1]

عموما يميل الأفراد للانخراط في الأنشطة الاجرامية اذا كان العائد من الجريمة أعلى من العائد من الأنشطة القانونية أو من الاستثمار في التعليم. بالنسبة للفقراء صافي الربح من الأنشطة غير القانونية قد يكون أعلى من القطاع القانوني أين تكون الأجور منخفضة و معدلات البطالة مرتفعة مما يجعل الفقراء الفئة الأكثر انخراطا في الأنشطة الاجرامية. تعتبر مشاركة الفقراء في هذه الجرائم ضياع مباشر للموارد الجريمة و تخفض معدل العودة الى الأنشطة القانونية و توفر المزيد من الحوافز للأفراد للسعي نحو الدخل غير القانوني مع تأثير سلبي على الاستثمار و تراكم رأس المال البشري.[2]

الفوارق العالية تؤجج الغضب الاجتماعي و تدعم الاضطرابات الاجتماعية من خلال زيادة احتمال حدوث الانقلابات و الثورات و العنف الجماعي و تزيد بشكل عام سياسة الشك و عدم الثقة في الحكومة و تهدد حقوق الملكية مما يؤدي الى تقليل فرص الاستثمار و يؤدي بالمستثمرين الى تأجيل المشاريع و الاستثمار بالخارج(هجرة رؤوس الأموال) أو ببساطة تستهلك هذه المشاريع أكثر مما هي عليه في الواقع. علاوة على ذلك عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي يزيد من احتمال الاطاحة بالحكومة مما يجعل مسار السياسة الاقتصادية و حماية حقوق الملكية غير مضمون في المستقبل لأن وقوع الانقلابات و نجاحها يشير الى الميل للتخلي عن سيادة القانون و تهديد حقوق الملكية مبدئيا.[3]

2.2.2.3.1.القناة المالية (اعادة التوزيع)

عززت نظرية الاقتصاد السياسي بشكل كبير وجهة النظر بأن الفوارق في الدخل مضرة بالتنمية الاقتصادية. الدراسات السابقة جادلت بأن الفوارق تنتج ضغوطات لتبني سياسات اعادة التوزيع[4] ويؤثر هذا النقص المرتبط بهذه السياسات سلبا على الاستثمار في رأس المال المادي و البشري و على

[1]Barro, op cit, p.7

[2]Voitchovsky, S. (2009). Op, cit, p.6

[3]Alesina, Alberto, Op, cit, p.1-9

[4] اعادة التوزيع قد تكون عبارة عن مدفوعات صريحة و يمكن أن تشمل أيضا برامج الانفاق العام مثل التعليم و رعاية الأفراد و السياسات التنظيمية.

عملية النمو. الفوارق العالية تؤدي الى الضغط لصالح اعادة التوزيع على الأقل في الدول الديمقراطية التي تكون فيها القوة السياسية موزعة أكثر من القوة الاقتصادية و بالتالي أغلبية المصوتين يملكون الحافز و القوة للتصويت لصالح اعادة التوزيع لكن هذه الحالة لا تطبق عندما يكون للأغنياء تأثير سياسي أكبر من الفقراء Benabou (2000)، Stiglitz (2012).

تعتمد نظريات الاقتصاد السياسي بشكل كبير على نظرية الناخب الوسيط Median Voter ، تفترض هذه النظرية أنه مع تزايد توزيع الدخل بشكل غير متكافئ أو مع انخفاض دخل الناخب الوسيط بالنسبة للمتوسط الوطني سيكون هناك ضغط متزايد على الحكومة لوضع سياسات ضريبية أكثر بغرض إعادة توزيع الدخل و التخفيف من حدة الفوارق.

اذا كان متوسط الدخل في اقتصاد ما يتجاوز الدخل الوسيط نظام التصويت بالأغلبية يميل لصالح اعادة توزيع الموارد من الأغنياء الى الفقراء[1] و كلما كانت الفوارق في توزيع الدخل عالية يستفيد الناخب الوسيط[2] بشكل أكبر من الضرائب و التحويلات و هو الأكثر تصويت لصالح زيادتها كنتيجة لذلك تتحدد قرارات الناخبين عن التحويلات و الضرائب فقط من قبل وضعيتهم في توزيع الدخل استنادا للناخب الوسيط الذي يعتبر كحاسم و بالتالي المجتمعات التي تتميز بفوارق كبير ستختار اعادة التوزيع أكثر.[3]

3.3.1. قنوات أخرى

1.3.3.1. معدلات الخصوبة

وفقا لنظرية الخصوبة الذاتية يقلل التوزيع العادل للدخل متوسط معدلات الخصوبة من خلال الانتقال التدريجي للدخل أو رأس المال البشري. تتطلب عملية اعادة التوزيع مستوى دخل قومي عالي لتكن فعالة اقتصاديا و لتجنب احتمال أن يؤدي انعاش النمو الاقتصادي الى توليد تأثيرات

[1] الدخل الوسيط هو الحجم الذي يقسم الدخل إلى مجموعتين متساويتين أما متوسط الدخل فيعني القيمة التي يتم الحصول عليها عن طريق قسمة اجمالي الدخل للمجتمع على عدد أفراد هذا المجتمع.

[2] عندما يترتب الأفراد حسب عامل الدخل (السوق) الناخب الوسيط هو الفرد الذي له الدخل الوسيط و يكون في المجتمعات غير المتساوية فقير نسبيا و دخله سيكون أقل من الدخل المتوسط.

[3] Milanovic, B. (2000). The median-voter hypothesis, income inequality, and income redistribution: an empirical test with the required data. European Journal of Political Economy, 16(3), 367-410, p.2

ايجابية يمكن أن تعاق بواسطة هذا النوع من تدخل الدولة. بالتالي تزامن انخفاض معدلات الخصوبة مع ارتفاع معدل الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي الى رفع معدل النمو في المدى الطويل.[1]

تعمل آليات معدلات الخصوبة من خلال تكلفة الفرصة البديلة المنخفضة للأطفال، عموما تميل الأسر الفقيرة التي تتميز بمستوى أجور متدنية و تعليم أقل لإنجاب المزيد من الأطفال مع توفير مستوى أدنى للتعليم بعكس الأسر الغنية المتعلمة تختار انجاب عدد أقل من الأطفال و يكون لها ميزة نسبية في تزويدهم بالتعليم. و باعتبار أن معدلات الأجور دالة متزايدة للمستوى التعليمي زيادة معدلات الخصوبة تزيد من فرص وقوع الأسر الفقيرة في مصيدة الفقر.[2]

على مستوى الاقتصاد الكلي تؤدي معدلات الخصوبة العالية الى خفض مستوى متوسط رأس المال البشري و ترفع المعروض النسبي للعمال غير المهرة الى العمال المهرة أو العمل على رأس المال. كنتيجة لذلك تستمر أجور العمال غير المتعلمة في الانخفاض و بالتالي زيادة الفوارق و الفقر و ارتفاع معدلات الخصوبة. هناك تأثير معزز لهذه العلاقة هو أن معدلات الخصوبة العالية تعني أن موارد اضافية[3] يجب أن تكرس لتربية الأطفال بدلا من انتاج السلع Becker (1988)[4].

تعتبر دراسة Galor and Zang (1997) من المساهمات الأولى التي درست التفاعلات بين توزيع الدخل و التعليم و الخصوبة في ان واحد في نموذج بوجود عيوب أسواق رأس المال. حسب هذا النموذج عند توزيع معين للدخل تعني معدلات الخصوبة العالية أن موارد مالية أقل متاحة داخل كل أسرة و بما أن تكاليف التعليم ثابتة و بوجود عيوب أسواق الائتمان عدد أقل من الأطفال يمكنهم الذهاب الى المدرسة. بشكل مماثل يرتبط التوزيع الغير عادل للدخل بمعدل أقل للالتحاق بالتعليم بسبب عدم قدرة عدد كبير من الأسر الاقتراض من أسواق رأس المال مقابل دخل متوقع مرتفع.

قام الباحثان De la Croix and Doepke (2001) ببناء نموذج لتداخل الأجيال بحيث تختلف السلالات في المخزون الأولي لرأس المال البشري و توزيع الدخل و النمو و تعتبر معدلات الخصوبة متغيرات داخلية. بينت الدراسة أن الفوارق ترتبط مع النمو الاقتصادي من خلال الخصوبة التفاضلية

[1] Ehrhart, C. (2009). The effects of inequality on growth: a survey of the theoretical and empirical literature. ECINEQ WP, 107,p.10

[2] Voitchovsky, Sarah. Op cit, p.7-8

[3] في النموذج النيوكلاسيكي للنمو اذا كان عدد السكان في تزايد مستمر يستخدم جزء من الاستثمار في الاقتصاد لتوفير رأس المال للعمال الجدد، بدلا من رفع رأس المال للعامل الواحد لهذا السبب ارتفاع معدل النمو السكاني له تأثير سلبي على* y (مستوى الانتاج للعامل الفعال في الحالة المستقرة).

[4] Barro, op cit, p.17-18

و تراكم رأس المال البشري. ان تعويض تراكم رأس المال المادي بتراكم رأس المال البشري باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي غير الأثر النوعي للفوارق على عملية التنمية.[1] في هذا النموذج الأسر التي تتميز برأس مال بشري أقل تميل الى انجاب المزيد من الأطفال و استثمار أقل في التعليم بالتالي عندما تكون الفوارق الأولية مرتفعة الخصوبة التفاضلية الكبيرة تخفض متوسط رأس المال البشري بما أن هذه الأسر تمثل نسبة كبيرة من السكان في الجيل القادم.[2]

2.3.2.3.1. الأنشطة الباحثة عن الريع

يمكن أن يكون لتركيز الثروة اثار غير مرغوب فيها على عملية النمو عندما يتعلق الأمر بالأنشطة الباحثة عن الريع[3] و الفساد بحيث تسعى النخبة الغنية لتحقيق مصالحها الاقتصادية التي تكون عادة عكس مسار عملية التنمية، قد يستخدم الأغنياء قوتهم الاقتصادية في تخريب المؤسسات القانونية والسياسية و تخصيص موارد البلاد و ابطاء عملية التحول الديمقراطي و منع تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية و السياسية الأخرى مثل الرعاية الصحية و التعليم و البنية التحتية أو تطوير الأسواق المالية التي لا تكون في صالحهم. هذه السلوكيات الغير انتاجية تعرف بالأنشطة الباحثة عن الريع[4] ينطوي الكثير منها على الحكومة أو القرارات السياسية و لكن تحدث أيضا من خلال البيروقراطية و العلاقات الشخصية داخل المؤسسات.

أشارت دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2006 لتحليل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لزيادة الفوارق أن توزيع الثروة و السلطة يؤثر على توزيع الفرص الاستثمارية بطرق غير مستحبة اجتماعيا لأن ارتفاع مستويات التفاوت اقتصاديا و سياسيا يؤدي إلى مؤسسات اقتصادية و ترتيبات اجتماعية تحابي مصالح أصحاب النفوذ. هذه المؤسسات التي تفتقر إلى الإنصاف تخلق تكاليف اقتصادية باهظة و تساهم في هدر الموارد و تقوض التنمية المستدامة و الجهود المبذولة للحد من الفقر.[5]

يقوم السياسيون بقمع الحقوق الديمقراطية و إغلاق المجال أمام المجتمع المدني في البلدان التي تتميز بتزايد الثغرات بين النخب و بقية المجتمع . يعتبر اعتماد سياسة شاملة و صنع سياسات تحترم حقوق

[1] في المراحل الأولى للتصنيع تراكم رأس المال المادي هو المحرك الرئيسي للتنمية، الفوارق العالية تعزز عملية التنمية من خلال توجيه الموارد نحو الأفراد الذين لديهم الميل الحدي للادخار أكبر. في المراحل اللاحقة للتنمية يزيد الطلب على رأس المال البشري بالرغم من تراكم رأس المال المادي و بالتالي يصبح رأس المال البشري هو المحرك الرئيسي للنمو و التوزيع العادل للدخل يحفز الاستثمار في رأس المال البشري و يعزز النمو الاقتصادي.

[2] De La Croix, D., & Doepke, M. (2003). Inequality and growth: why differential fertility matters. American Economic Review, 93(4), 1091-1113.

[3] Voitchovsky, op cit, p.11-13

[4] الموارد التي يمكن استخدامها بصورة غير منتجة للمطالبة بالمخرجات و الثروة الموجودة فعليا أو السعي الى السياسات التي تخلق فوائد اضافية.

[5] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.(2012). تقرير التجارة و التنمية،مرجع سابق، ص.46

وصوت الجميع أمرا مهما في حد ذاته في المقابل تؤدي عملية صنع السياسات التي تهيمن عليها النخب الى تقويض الديمقراطية بحيث تمثل هذه الفئات المستفيد الأكبر من هذه السياسات.[1]

يمكن تلخيص أهم القنوات التي من خلالها تؤثر الفوارق في النمو الاقتصادي في المخطط التالي:

الشكل(1-4): قنوات تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي

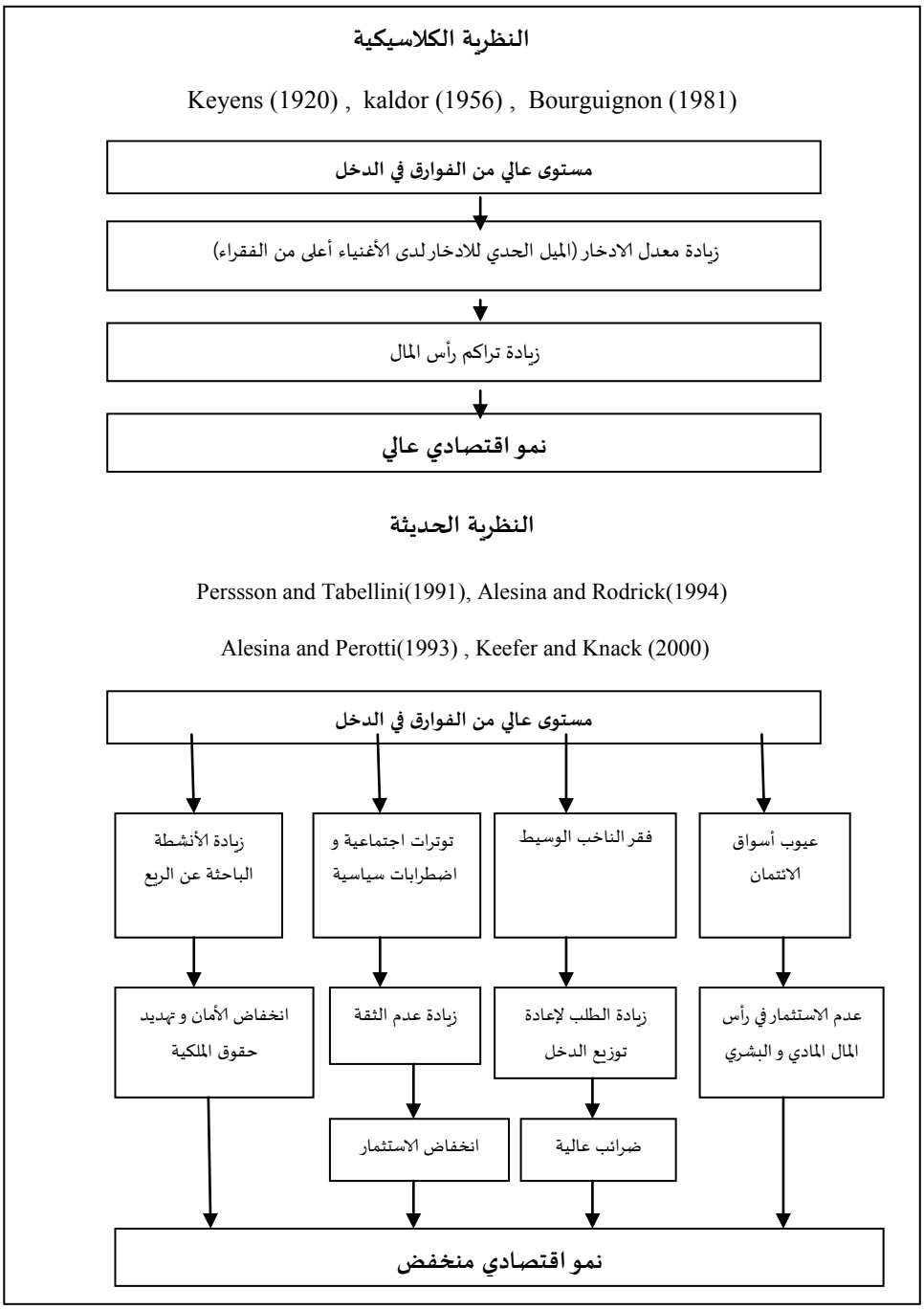

Source: Iradian, M. G. (2005). Inequality, Poverty, and Growth , p.5

[1] Oxfam.(2018). The commitment to reducing inequality index 2018, a global ranking of government,p.18

خاتمة الفصل

الفوارق الاجتماعية هي مجموع الاختلافات التي يمكن أن تميز فئة اجتماعية أو شخص مقارنة مع الاخرين و التي تؤسس ترتيب هرمي اجتماعي. لا تقتصر هذه الاختلافات على الموارد المادية كالدخل و الثروة و انما تشمل جميع أبعاد مستويات المعيشة التي تظهر نمط مستمر من التباين كالتعليم و الصحة و السكن . أيد الفكر المعاصر حول الفوارق و بصفة خاصة في ظل نظريات العدالة الاجتماعية الاعتقاد السائد بعدم تفسير الفوارق بأنها غير عادلة هناك فوارق وحيدة فقط تعتبر غير عادلة هي بدون شك التي لا تراعي مبادئ و معايير العدالة التي تجعلها مقبولة.

يمكن أن تتخذ الفوارق الاجتماعية أشكال عديدة التي عادة ما يتم تجميعها في فئتين كبيرتين هما الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و يؤدي التفاعل فيما بينها توليد عيوب مستمرة بين أفراد المجتمع و تخلف بما يسمى بفخ الفوارق و تشكل علاقة تراكمية مضاعفة معقدة مع قدرة كبيرة للانتقال عبر الأجيال تسمى بنظام الفوارق و هذا ما يجعل الحد من الفوارق مهمة صعبة و معقدة.

جادلت النظرية الكلاسيكية بأن الفوارق العالية مفيدة للنمو بحيث أن تركز الثروة في أيدي الأغنياء يؤدي الى زيادة معدل الادخار و الاستثمار و الحوافز ما يؤدي الى زيادة النمو. و في المقابل تؤكد النظرية الحديثة على الأثر السلبي للفوارق على النمو، الفوارق العالية تخفض معدل الاستثمار، تثبط الطلب الكلي للأفراد، تؤجج الغضب الاجتماعي و تدفع الفقراء للانخراط في الجريمة والأنشطة التخريبية ما يؤدي الى تهديد استقرار المؤسسات السياسية و عدم الثقة في الحكومة و خفض انتاجية الاقتصاد.

بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية للفوارق الاجتماعية و العلاقة بينها و بين النمو الاقتصادي يتبادر الينا مجموعة من الأسئلة فيما يخص اتجاهات الفوارق في العالم و كيفية الحد منها و هذا ما سنقوم بدراسته من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني: واقع الفوارق الاجتماعية في العالم

مقدمة الفصل

على مدار السنوات القليلة الماضية حققت معظم دول العالم تقدما كبيرا في تحفيز النمو الشامل للجميع مما أدى الى تراجع معدلات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و الفقر و توسيع امكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية و خدمات الرعاية الصحية.

مع ذلك تواجه معظم البلدان تحديات جديدة تهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في مجال الانصاف و مكافحة الفقر في العقود الماضية أبرزها الفوارق المتزايدة مما يشكل تحديا كبيرا أمام هذه البلدان لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي و تبني سياسات تضمن أن يظل النمو شاملا للجميع أي تقاسم منافع النمو على نحو منصف.

تختلف اتجاهات الفوارق في الدخل و الفوارق الاجتماعية اختلافا كبيرا بين البلدان و فيما بينها مما يجعلها تحدي داخلي لواضعي السياسات و مسألة سيادية لكل بلد ينبغي الاعتراف بها و تحديد أولوياتها و سبل الحد منها.

يعتبر تخفيض الفوارق الاجتماعية بين البلدان و داخلها و تثبيت التقارب في مستويات المعيشة هدف مركزي لبرامج التنمية و من شأن تكثيف الجهود لمعالجة المستويات المرتفعة أو المتصاعدة من الفوارق في الفرص الاقتصادية و توزيع مستويات الدخل من خلال الإصلاحات ألمؤسساتية و تعزيز دور شبكات الحماية الاجتماعية أن يساهم في تدعيم المكاسب المحققة و احراز تقدم في المستقبل.[1]

يخصص هذا الفصل لدراسة واقع الفوارق الاجتماعية في العالم من خلال دراسة اتجاهات النمو الاقتصادي و الفوارق الاجتماعية في العالم و بين البلدان في المبحث الأول ، و استعراض التجارب الناجحة في الحد من الفوارق الاجتماعية في المبحث الثاني، و تلخيص أهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحد من أوجه الفوارق في المبحث الثالث.

[1] صندوق النقد الدولي(2018). تقرير أفاق الاقتصاد العربي، تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي و التضخم، ص.4

1.2. اتجاهات النمو الاقتصادي و الفوارق الاجتماعية في العالم

1.1.2. تطور النمو الاقتصادي في العالم

أدى النمو الاقتصادي المتواصل الى الحد من الفقر و الفوارق في العديد من البلدان بحيث حققت البلدان التي شهدت نموا متواصلا في الفترة 2011-2015 ارتفاع الدخل أو الاستهلاك لشريحة أدنى 40 % من السكان بوتيرة أسرع من المعدل الوطني في 49 بلد من بين البلدان التي تتوفر فيها البيانات. و في المقابل أدى انكماش النمو في بلدان أخرى الى انخفاض نصيب أدنى 40 % من السكان وارتفاع مستويات الفوارق مما يعني أن هذه الفئة الأكثر ضعفا أما التغيرات الاقتصادية و أن تحقيق نمو قوي و مستدام للدخل أمر ضروري للحد من الفوارق و تعزيز الرخاء المشترك.[1]

يبين الشكل (2-1) ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي في الفترة 2006-2017 مع تسجيل انخفاض حاد في سنة 2009 بمعدل نمو سالب 0.1- ، بعد الأزمة العالمية سنة 2008 انتعشت معدلات النمو من جديد في كل من الاقتصاديات المتقدمة و الأسواق الناشئة و الاقتصاديات النامية على حد سواء ولكن بمعدلات أبطأ و أقل من المعدلات المحققة قبل الأزمة. يرجع هذا التسارع للنمو القوي للصادرات وزيادة الإنفاق الاستثماري في الاقتصاديات المتقدمة و زيادة الاستثمارات الثابتة و نمو الاستهلاك الخاص في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات النامية.[2]

الشكل(2-1):المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي في الفترة 2006-2017(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة)

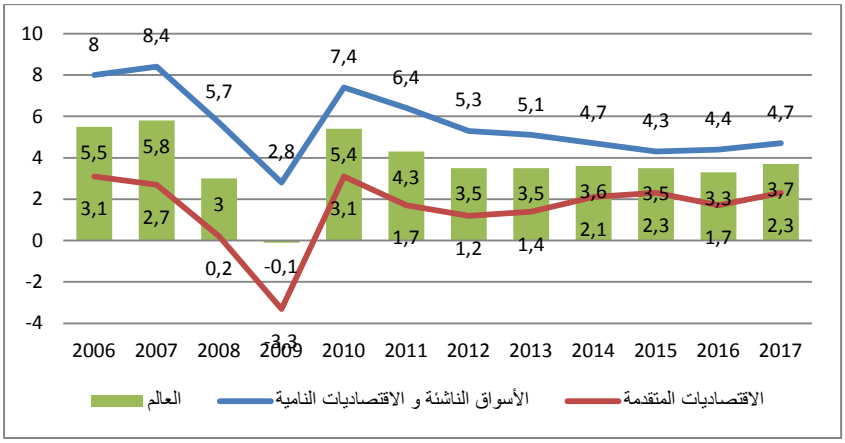

Source : ILO.(2018).Global wage report 2018/19 ,p.5

[1] الأمم المتحدة.(2018).تقرير أهداف التنمية المستدامة.(2018)، نيويورك، ص.38.

[2] ILO.(2018).Global wage report 2018/19 : what lies behind gender pay gaps, international labor office, Geneva,p.4

و من المتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة مرتفعة نسبيا خلال عامي 2018 و 2019 مستفيدا من الزيادة الملموسة في أنشطة الاستثمار التي كان لها أثر كبير في دعم مستويات الطلب الكلي و نمو حركة التجارة الدولية مؤخرا. و يتوقع أن يرتفع معدل النمو العالمي إلى نحو 9.3 % في كل من عامي 2018 و 2019 وفق تقديرات بعض المؤسسات الدولية بما يشكل أعلى وتيرة نمو مسجلة في أعقاب الأزمة المالية العالمية و يوفر تحسن الأوضاع الاقتصادية الكلية فرصة لصانعي السياسات للتركيز على تجاوز التحديات الاقتصادية التي تعيق التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة في البلدان النامية .[1]

2.1.2. تطور الفقر في العالم

النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للحد من الفقر و كان له دور أساسي في تخفيض الفقر الى النصف خلال الفترة 1990-2010 ، انخفض معدل الفقر من 42 % سنة 1990 الى 21 % سنة 2010 و يرجع هذا الانخفاض الى النمو السريع في البلدان النامية الكبيرة و الفقيرة مثل الصين و الهند و لكن في جميع مناطق العالم ارتبط النمو السريع بشكل منتظم مع انخفاضات حادة في الفقر المطلق.[2]

بالرغم من تغير أنماط النمو الاقتصادي يعتبر القضاء على الفقر بحلول 2030 أمر غير ممكن بحيث يفترض السيناريو الأول أن نمو الاستهلاك السنوي للفرد بـ 4 % في كل دولة حول العالم بدون حدوث أي تغير في توزيع الدخل لكل دولة سيؤدي الى خفض الفقر في العالم الى 3 % من سكان العالم بحلول 2030. انهاء الفقر في ظل هذا السيناريو ليس مستحيل و يمكن تحقيقه بتكاثف الجهود و التزام جميع البلدان و لكن حتى في ظل هذا السيناريو سيقى الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من 19 % في 2030 و هذا ما يمثل نحو 80 % من الفقراء في العالم.

يفترض السيناريو الثاني أن الناتج المحلي الاجمالي يزيد في كل بلد بمعدل النمو السنوي المحقق في هذا البلد على مدى العشرين سنة الماضية. في ظل هذا الافتراض سيبقى حوالي 6.8 % من سكان العالم سيبقون في الفقر المطلق بحلول 2030 و تبقى هذه الافتراضات بعيدة كل البعد عن هدف 3 %، و عدد البلدان ذات معدلات الفقر أكثر من 30 % سيزيد من 6 في السيناريو الأول الى 23 دولة.

[1] تقرير أفاق الاقتصاد العربي(2018)، مرجع سابق، ص.3

[2] Dollar, D., Kleineberg, T., & Kraay, A. (2013). Growth still is good for the poor. The World Bank, p.1

يحتفظ السيناريو الثالث بافتراض معدلات النمو الخاصة بكل بلد، و لكن يطبق معدل النمو السنوي المحقق على مدى العشر سنوات الماضية. الفقر سينخفض الى نحو 4.9 % من سكان العالم بحلول 2030 و هو أقل من السيناريو السابق لكنه يبقى أقل من الهدف المسطر 3 % و عدد البلدان ذات معدلات الفقر أكثر من 30 % سيبقى 17 دول بحلول 2030. [1]

الجدول(2-1): معدل الفقر المقدر في العالم حسب المناطق في 1990، 2011، 2030

	1990	2011	2030
العالم	36.4	14.5	4.9
أمريكا اللاتينية	12	4.6	3.1
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	5.8	1.7	2.4
أفريقيا جنوب الصحراء	56.6	46.8	23.6
أوربا و أسيا الوسطى	1.5	0.5	0.1
جنوب أسيا	53.2	24.5	2.1
شرق أسيا و المحيط الهادي	58.2	7.9	0.1

Source : World Bank.(2015). Global monitoring report 2014/2015 , p.3

يشير تقرير التنمية الشاملة لسنة 2018 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي شرط ضروري و لكنه ليس كافيا لتحقيق تقدم واسع في خفض الفقر و تحسين مستويات المعيشة التي تعكس بدورها النجاح الاقتصادي و تتيح للحكومات امكانية تتبع مسار النمو في بلدانها. [2]

تأتي هذه الرسالة في وقت ينتعش فيه النمو الاقتصادي العالمي بوتيرة مرتفعة مع وجود تحديات كبيرة تشمل الحاجة إلى تنويع الهياكل الاقتصادية و خفض مستويات الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية و دعم رأس المال البشري و تعزيز و بناء المؤسسات و حوكمتها بهدف ضمان ديناميكية الأسواق بها. [3] و لا ينبغي أن يتوقع صانعو السياسة أن يكون النمو الأعلى حلا ناجعا عن الإحباطات الاجتماعية التي أزعجت سياسات العديد من البلدان في السنوات الأخيرة.

[1] World Bank.(2015). Global monitoring report 2014/2015 : Ending poverty and sharing prosperity, Washington, p.3

[2] World Economic Forum.(2018). The inclusive development index 2018 :Summary and data highlights, Geneva, p.5-6

[3] تقرير أفاق الاقتصاد العربي.(2018)، مرجع سابق، ص.3

3.1.2. اتجاهات الفوارق الاجتماعية في العالم و بين البلدان

بعد عقود من الاهمال عادت الفوارق لتحتل مركز الصدارة في الأبحاث و أعمال السياسة استجابة للزيادات الهائلة في فوارق الدخل و الثروة الملاحظة في العديد من الدول النامية و الصناعية.[1]

1.3.1.2. محركات الفوارق الاجتماعية في العالم

هناك العديد من المحركات التي تعمل على مستويات مختلفة و تتفاعل فيما بينها لتنشأ الفوارق الملاحظة بين المناطق و في بلدان مختلفة في الوقت الراهن. تشمل هذه العوامل العمليات التي تعمل على الصعيد العالمي كتحرير أسواق المال و عمليات الدمج المالي و التجارة الغير المنظمة التي أدت الى توزيع منافع العولمة بشكل غير متساوي بين البلدان و في داخلها.

كما تلعب خيارات السياسات المحلية التي تنطوي على خفض الاستثمارات العامة في القطاعات الحيوية مثل الصحة و التعليم و الحماية الاجتماعية أو التغييرات التي أضعفت مؤسسات سوق العمل دورا هاما في تحديد الفوارق. و كثيرا ما تؤدي الحواجز الاجتماعية و الثقافية التي تعيق المشاركة السياسية في العديد من القطاعات و السياسات التي تهمش الناس على أساس النوع الاجتماعي أو غيره من الأبعاد الثقافية إلى العديد من أوجه الفوارق في المجتمع.[2]

1. التغير التكنولوجي

أدت تكنولوجيات المعلومات الجديدة الى تحسين الانتاجية و الرفاهية لكنها لعبت دورا محوريا في زيادة الفوارق في الأجور بين العمالة المهرة و غير المهرة من خلال رفع علاوة المهارة(أجر العمال المهرة). على مدى السنوات 25 الماضية ساهم التقدم التكنولوجي بدرجة أكبر في ارتفاع فوارق الدخل في دول منظمة التعاون الاقتصادي و هو ما يمثل ثلث الفجوة بين نصيب 90 % و 10 % من السكان. و أشارت الأدلة من أكبر الأسواق الناشئة على اتجاه مماثل في تزايد فجوة الايرادات بين العمال عالية المهارة و المتدنية المهارة بالرغم من الارتفاع الكبير في عرض العمال المتعلمة تعليم عالي التي بإمكانها تخفيض الفجوة.

أدت التغيرات التكنولوجية الى رفع الطلب بشكل غير متناسب على رأس المال و العمالة المهرة على العمالة منخفضة المهارة و الغير المهرة مما أدى الى زوال العديد من فرص العمل بسبب التشغيل الآلي

[1] World Science report.(2016), Op, cit, p.34

[2] برنامج الأمم المتحدة الانمائي.(2016). انقسام الانسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، لمحة عامة، ص.2

أو رفع المستوى المطلوب من المهارة للحصول أو الحفاظ على الوظائف من جهة في حين أدى تراجع الصناعة و العولمة الى تحول العمال خارج المصانع و الصناعات التحويلية من جهة أخرى. أضعفت هذه العمليات النقابات و عرضت القوة العاملة للمنافسة من أي مكان في العالم سواء من خلال تحول الانتاج الصناعي الى أسيا و زيادة نطاق الهجرة الى الدول الصناعية القديمة.

2. عولمة التجارة

تعتبر التجارة من أهم محركات النمو في العديد من الدول من خلال تعزيز القدرة التنافسية و تحسين الكفاءة مع ذلك تشير الأدلة التجريبية حول العالم أن التجارة العالية و التدفقات المالية بين البلدان المفعلة جزئيا من طرف التقدم التكنولوجي من أكبر محركات الفوارق في الدخل. بحيث أضعفت عمليات العولمة التجارية و المالية القدرات التفاوضية للعمالة غير المتحركة نسبيا في مواجهة رأس المال المتحرك. كما صاحب العولمة التجارية و المالية أيضا تغير تقني مبني على المهارات زاد من الفوارق في الأجور من خلال زيادة فروق الرواتب في مقابل المهارة.[1]

تعتبر قدرة الشركات على اعتماد التكنولوجيات الحديثة و توفير العمالة و النقل الى الخارج(off shoring) في الدول المتقدمة الدافع الأهم وراء انخفاض التصنيع و ارتفاع علاوة المهارة. الانفتاح التجاري أيضا له اثار متباينة على أجور العمالة غير المهرة في هذه البلدان لأنه يرفع علاوة المهارة و لكن يمكن أيضا أن يرفع الأجور الحقيقية من خلال خفض الأسعار(الاستيراد).

في الوقت ذاته يمكن أن تخفض زيادة التدفقات التجارية الفوارق في البلدان المتقدمة و الناشئة من خلال زيادة الطلب و أجور العمال الأقل المهارة الوفيرة. لهذا السبب يعتبر تفكيك أثر التجارة على الفوارق أمر صعب للغاية لأنها تعتمد على عامل الوفرة النسبي و الانتاجية بين البلدان و كذلك على الاختلافات في مدى حصول الأفراد على الدخل من الأجور أو رأس المال.

3. العولمة المالية

أظهرت الأزمات الاقتصادية في الآونة الأخيرة أن خروج الأسواق المالية عن سيطرة العديد من حكومات الدول و غياب تنظيم السوق المالي السليم هو مصدر عدم الاستقرار الذي بدوره يؤجج

[1] انقسام الانسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، مرجع سابق، ص.2

الفوارق الاقتصادية و تختلف كثافة و طبيعة هذه العمليات بين الدول الصناعية القديمة و بين المناطق[1] أو بين الأفراد ضمن البلد الواحد.[2]

تؤدي العولمة المالية الى تسهيل كفاءة تخصيص رأس المال الدولية و تعزيز تقاسم المخاطر الدولية وفي الوقت ذاته تؤدي زيادة التدفقات المالية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقات المحفظة تؤدي الى زيادة الفوارق في الدخل في الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة.

يمكن تفسير ذلك بتركز الأموال و الخصوم الأجنبية عند القطاعات العالية المهارة و ذات التكنولوجيات الكثيفة نسبيا التي تدفع الى زيادة الطلب على العمال المهرة. بالإضافة الى ذلك يمكن أن تحث بحوث التطوير على التغير التكنولوجي لمهارات محددة الذي يترافق مع المساومة في الأجور على هذه المهارات. مما يؤدي بزيادة تدريب العمال المهرة على حساب غير المهرة. أيضا يمكن اعتبار الغاء التنظيمات المالية و العولمة كمعايير كامنة وراء زيادة الثروة المالية و كثافة المهارة النسبية الأجور في تمويل الصناعة واحدة من أسرع القطاعات نموا في الاقتصاديات المتقدمة علاوة على ذلك انخفاض المهارات.

4. الجغرافيا

تعتبر الجغرافيا أهم محدد للفوارق من ناحية التوزيع العالمي بين الأفراد أو البلد الأصلي أو بلد الهجرة بحيث تؤثر على حالة الدخل و الثروة بغض النظر عن الجهد المبذول(العمل) أو المهارات. كما تلعب دورا مهما في رفع مستوى الفوارق داخل البلدان فعادة ما توزع الفوارق بشكل غير متساوي بين المناطق داخل بلد ما بشكل خاص بين المناطق الحضرية و المناطق المحيطة بالمدن و المناطق الريفية.[3] اختلاف الموارد الطبيعية و مستويات الانتاجية و مخصصات الموارد الحكومية و المسافات الهائلة الى الأسواق بين المناطق قد يعمق الفوارق. كما يؤدي تفضيل الحكومات لمناطق معينة على مناطق أخرى الى تفاقم الفوارق بين المجموعات خاصة من خلال الحصول غير المتكافئ على الخدمات الاجتماعية و فرص التعليم و الايرادات الحكومية.

بينت دراسة حديثة ل 65 دولة تشمل بلدان منخفضة الدخل و متوسطة الدخل و بعض من أفقر بلدان العالم الى أن الفوارق بين الحضر و الريف تمثل 40 % من متوسط الفوارق في البلد و الكثير من الاختلافات في الفوارق بين البلدان لذلك البلدان النامية التي تتميز بمستويات كبيرة من الفوارق غالبا

[1] بعض العوامل التي تفسر تطور الفوارق في الدول الصناعية القديمة سائدة أيضا في مناطق أخرى من العالم و لعل أبرزها اعتماد التكنولوجيات الجديدة الذي أدى الى زيادة الطلب على العمالة المهرة في الاونة الأخيرة و دفع أجور عالية مما أدى الى زيادة الفوارق في هذه المناطق(أفريقيا و أسيا أفريقيا اللاتينية و أوربا الشرقية)

[2] World science report.(2016), Op, cit, P.35

[3] Ibid, P.27

ما تكون فيها الفوارق كبيرة بين المناطق الحضرية و الريفية. المزيج بين المناطق المتباينة من حيث حيازة الموارد الطبيعية و العرق يمكن أن يكون مصدر للاضطرابات السياسية و لهذا تعاني المجتمعات المنقسمة عرقيا من مستويات أعلى من الفوارق من المجتمعات المتجانسة.[1]

5. التعليم

يلعب التعليم دور مهم في تخفيض فوارق الدخل بحيث يقيس القدرة و الانتاجية في سوق العمل و يحدد الاختيار الوظيفي و الوصول الى فرص العمل و مستوى الأجور.يشير نموذج رأس المال لتوزيع الدخل Becker (1966) الى وجود علاقة ايجابية بين التعليم و فوارق الدخل، تأثير زيادة التحصيل العلمي على فوارق الدخل يمكن أن يكون ايجابي أو سلبي تبعا لتطور معدلات العائد على التعليم(علاوة المهارة). تشير الأدلة الى أن تأثير الفوارق على الدخل يعتمد على عدة عوامل مثل حجم الاستثمارات في قطاع التعليم من طرف الأفراد و الحكومات و معدل العائد على هذه الاستثمارات و من هذا المنطلق أشار Rajan (2015) أن الازدهار يبدو بعيد المنال على نحو متزايد بالنسبة للكثيرين لأن التعليم الجيد الذي يعتبر جواز سفر للأثرياء اليوم لا يمكن تحمل تكاليفه بالنسبة للكثيرين في الطبقة الوسطى.[2]

6. محركات أخرى

المناقشة حول محركات الفوارق ليست قطعية هناك ظواهر أخرى مسؤولة عن الفوارق و غالبا ما تتفاعل مع المحركات السابق ذكرها مثل أسواق العمل غير الرسمية[3]. تعتمد القطاعات الغير رسمية على العمال ذوي المهارات المتدنية و الشباب و بالتالي وظائفهم أقل استقرار من العمل الرسمي و نظرا لأنها منخفضة المهارة فأنها توفر فرص ضئيلة للتقدم الوظيفي أو تراكم رأس المال البشري. من ناحية أخرى العمل في القطاعات غير الرسمية يمكن أن يعيق التحول الى القطاع الرسمي و بالتالي محاصرة العمال في الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية. بالإضافة الى ذلك القطاعات غير الرسمية تبقي العمال خارج لوائح الحماية الاجتماعية و العمل التقاء هذه العوامل يساهم في الفوارق بين العمال في القطاع الرسمي و غير الرسمي.[4]

[1] Galasso.(2014).The Drivers of Economic Inequality, Op, cit, p.29-31

[2] United Nations.(2013). Inequality Matters, Op, cit, p.

[3] بعكس الاقتصاديات المتقدمة تواجه البلدان النامية مشكلة أسواق العمل غير الرسمية رغم أنها لا تترتب عليها بطريقة مباشرة الزيادة في فوارق الدخل و انما يمكنها توسيع الفجوات في الدخل بمرور الوقت.

[4] Ibid, p.41.

كما تعتبر الثقافة و التاريخ من العوامل التي تؤثر على مستوى و اعادة تكوين الفوارق بحيث تعزز هذه الأخيرة الاستبعاد الاجتماعي على أساس الجنس و ألعرق الطبقة أو الطائفة أو الاعاقة و أنواع أخرى من الاختلافات. و يمكن أن تعمق خيارات السياسات الوطنية من الآثار السلبية للعولمة على توزيع الدخل من خلال السياسات النقدية التي تركز على استقرار الأسعار الاقتصادية على حساب النمو و سياسات سوق العمالة التي تضعف الموقف التفاوضي للعمالة في مواجهة المستخدمين و السياسات المالية التي تعطي أولوية تخفيض العجز على حساب الإنفاق الاجتماعي و الضرائب التصاعدية، كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الفوارق في الدخل.[1]

1.3.1.2. الفوارق في الدخل

تلقت قضية الفوارق في الدخل و كيفية قياسها أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، في كتابه المعنون "عوالم متباينة: "قياس الفوارق الدولية و العالمية" يحلل الاقتصادي Branko Milanovic ثلاثة مفاهيم للفوارق في الدخل. يركز المفهوم الأول على الفوارق بين دول العالم و تقاس بالناتج المحلي الاجمالي أو متوسط الدخل الذي يتم تجميعه من المسوحات الأسرية لجميع بلدان العالم بدون ترجيح السكان. أما الفوارق بالمفهوم الثاني فتأخذ بعين الاعتبار حجم السكان باعتبار أن أفراد الدول الفقيرة كلها متساوية و أفراد الدول الغنية أيضا متساوية. الفوارق بالمفهوم الثالث هي الفوارق العالمية و هي أهم مفهوم للذين يهتمون بالعالم كأفراد و ليس كبلدان و بعكس المفهومين السابقين يرتكز هذا المفهوم على الفرد بحد ذاته بغض النظر عن بلده أي أن كل شخص يقاس بدخله الفعلي.[2]

الشكل(2-2): تطور الفوارق بالمفاهيم الثلاثة

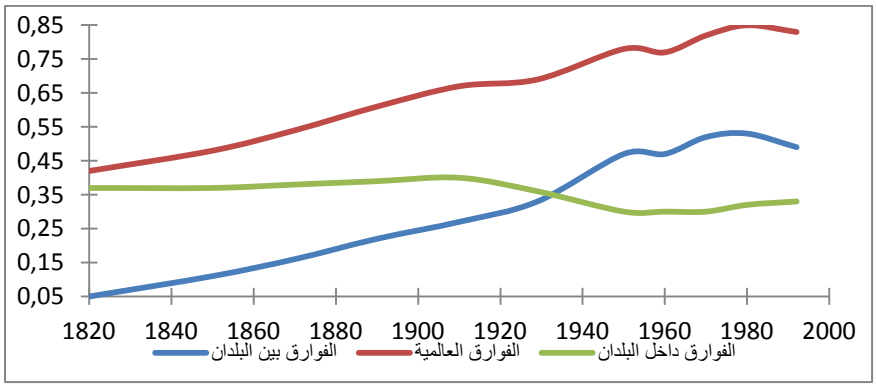

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على www.ourworldindata.org و الملحق (1)

[1] انقسام الانسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، مرجع سابق، ص.3.

[2] Milanovic, B. (2013). Global income inequality in numbers: in history and now, Global Policy 4 (2): 198–208, p.198-199

يبين الشكل (2-2) التطور التاريخي للفوارق بالمفاهيم الثلاثة و تشير المنحنيات الى زيادة الفوارق العالمية و داخل البلدان و بين البلدان مع تسجيل زيادة مطردة منذ أوائل القرن التاسع عشر.

في دراسة حديثة قام فيها الباحث Milanovic بحساب مؤشرات جيني في العالم مع مرور الزمن خلص فيها الى الزيادة الكبيرة في الفوارق في توزيع الدخل[1] بين 1820 و 2002 مع تسجيل زيادة مطردة ابتداء من 1980 بحيث بلغ مؤشر جيني في هذه السنة 66 نقطة في العالم و 56 بين البلدان كما هو موضح في الجدول(2-2).

الجدول(2-2): تطور معامل جيني في العالم و بين البلدان و داخل البلدان في الفترة (1820-2000)

السنوات	جيني في العالم	جيني داخل البلدان	جيني بين البلدان
1820	49	45	16
1850	46	38	23
1870	55	45	32
1890	52	36	38
1910	58	40	44
1929	63	44	49
1950	65	38	55
1960	64	38	54
1970	65	37	56
1980	65	36	56
1990	66	39	56
2000	66	45	54

Source : Van Zanden.(2014). How was life?: Global well-being since 1820, p.208

في منتصف الستينات و أواخر السبعينات من القرن الماضي انخفض مستوى الفوارق على الصعيد العالمي بحيث أدى تضاعف حجم الاقتصاد العالمي خلال السنوات 30 الماضية مع تسجيل زيادة مطردة في الناتج المحلي الاجمالي الى نمو متوسط الناتج المحلي الاجمالي السنوي في البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بوتيرة أعلى من الدول الغنية مما أدى الى لحاق متوسط الدخل في الدول الفقيرة بركب الدول الغنية و انخفاض الفوارق نسبيا. هذا التقارب كان مدفوعا بشكل كبير بالنمو القوي اللذي شهدته الاقتصاديات الناشئة مثل الهند و الصين بحيث أدت الزيادة في الناتج

[1] تظهر هذه الفوارق عند التوزيع الأولي للدخل المتاح الذي يعرف بكمية السلع و الخدمات التي يمكن أن تمتلكها الاسرة في فترة زمنية معينة و يتمثل في مجموع الدخول الأولية(الأجور، عائد الثروة...الخ) و الاشتراكات الاجتماعية (اعانات عائلية، التأمين على المرض..الخ) بعد خصم الضرائب و الاشتراكات الاجتماعية.

المحلي الاجمالي في المنطقة الى افلات مليار شخص من الفقر المطلق(700 مليون شخص في الهند و الصين فقط) في الفترة ما بين 1990-2011.[1]

نتجت الزيادة الكبيرة في الفوارق الاقتصادية في الفترة مابين 1998 الى 2008 بصورة رئيسية عن نمو دخل أعلى 1 % من السكان خاصة في الدول الغنية مع ثبات المستوى المعيشي للطبقات الوسطى بسبب العولمة و تراجع الصناعة و استقطاب العمالة في الاقتصاديات الغربية.[2] بحيث تراجعت معدلات النمو في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية و أفريقيا و الاقتصاديات ألانتقالية بينما واصلت تلك المعدلات ازديادها في البلدان المتقدمة و لكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه الحال في العقود التي أعقبت الحرب مباشرة.

في العقد الأول من القرن الحالي انخفضت الفوارق على الصعيد العالمي مرة أخرى بفضل انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية و الاقتصاديات الانتقالية و تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة.[3] بالإضافة الى مزيج من الصدمات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شملت تدمير رأس المال البشري و المادي في الحربين العالميتين و الكساد العظيم و سياسات التأميم و السيطرة الحكومية على الاقتصاد. بعد الحرب العالمية الثانية تم وضع نظام سياسة عامة جديد بما في ذلك تطوير نظم الضمان الاجتماعي و التعليم العام و السياسات الاجتماعية و سياسات العمل و الضرائب التقدمية. أثر هذا المزيج من أثر بشكل كبير على الثروات المرتفعة للغاية و مكن من زيادة تقارب الثروات بين الطبقة العليا و الوسطى و انحدار عام في مستوى الفوارق في أوروبا و بشكل أقل في أمريكا الشمالية.[4]

تختلف اتجاهات الفوارق في الدخل بشكل ملحوظ بين البلدان و المناطق و عموما تسجل بلدان أمريكا اللاتينية و أفريقيا جنوب الصحراء أعلى المستويات على ممر الزمن بحيث بلغ متوسط مؤشر جيني للفوارق في هذه المناطق 50 نقطة في الفترة 1960-1990 في حين سجلت مناطق جنوب أسيا و بلدان منظمة التعاون و الانماء الاقتصادي و أوربا الشرقية مستويات أقل بكثير بمتوسط 30 نقطة في نفس الفترة، و على الرغم من الافتقار الى عتبات معيارية واضحة يمكن القول أن البلد الذي يتجاوز فيه معامل جيني 50 يكون ضمن فئة الفوارق المرتفعة.

[1] Oxfam, A. (2016). Economy for the 1%. Oxfam Briefing Paper, (210), p.8
[2] World science report.(2016). Op, cit, p.28
[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.(2012). تقرير التجارة و التنمية، ص.75
[4] Alvaredo, F., Chancel, L., Piketty, T., Saez, E., & Zucman, G. (Eds.). (2018). World inequality report 2018. Belknap Press, p.68

الجدول(2-3): تطور معامل جيني لتوزيع الدخل حسب المناطق في الفترة (1960-1990)

المناطق	1960	1970	1980	1990
أوربا الشرقية	22.76	21.77	24.93	28.60
أسيا الجنوبية	31.67	32.32	32.22	31.59
دول التعاون الاقتصادي و الدخل المرتفع	32.86	33.04	32.20	33.20
أسيا الشرقية و المحيط الهادي	34.57	34.40	34.42	34.80
الشرق الأوسط و شمال افريقيا	41.88	43.63	40.80	39.72
أفريقيا جنوب الصحراء	49.90	48.50	39.63	42.30
أمريكا اللاتينية	53.00	49.86	51.00	50.00

Source : Deininger & Squire. (1996). A new data set measuring income p.263

في السنوات الأخيرة ارتفعت مستويات الفوارق في الدخل حسب الأقاليم بشكل مذهل بالرغم من التقارب في مستويات التنمية بينها و سجلت أعلى مستوياتها في أمريكا اللاتينية و أفريقيا جنوب الصحراء و الشرق الأوسط و أدنى مستوياتها في أوروبا. في سنة 2016 حصل أغنى 10%من السكان في أوروبا على 37 % من الناتج المحلي الاجمالي و استولى أغنى 10 % من السكان في الشرق الأوسط على 61 % من الناتج الاجمالي و قدرت هذه النسبة ب 55 % في دول أمريكا اللاتينية و أفريقيا جنوب الصحراء كما هو مبين في الشكل (2-3).[1]

الشكل(2-3) : نصيب أغنى 10 % من السكان من الناتج الاجمالي في العالم في سنة 2016

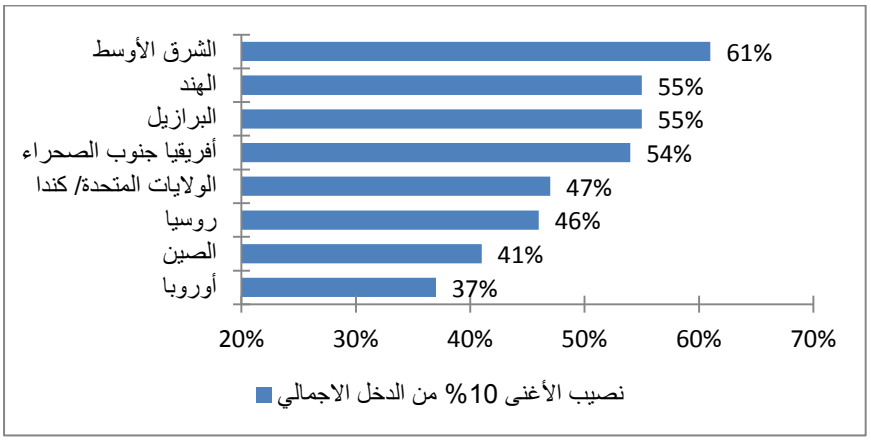

المصدر: مخبر اللامساواة العالمية.(2018). تقرير اللامساواة في العالم 2018، ص.5.

[1] مخبر اللامساواة العالمية.(208). تقرير اللامساواة في العالم 2018، الملخص التنفيذي، النسخة العربية، ص.5.

ارتفعت الفوارق داخل البلدان ما بين عامي 1992 و 2008 بعد أن شهدت انخفاض كبير بداية القرن العشرين قدر ب 7 % ما بين 1960 و 1992 نتيجة النمو القوي لذوي الدخل المرتفع مثل الولايات المتحدة أو بسبب الفجوة المتزايدة بسرعة بين متوسط الدخل في المناطق الريفية و متوسط الدخول في المناطق الحضرية.[1] شملت هذه الزيادة البلدان النامية و المتقدمة على حد سواء و البلدان الأكثر اكتظاظا بالسكان مثل الصين و الهند و يرجع ذلك أساسا إلى مزيج من فقدان فرص العمل و زيادة الفوارق في الأجور بحيث فسرت التغيرات في توزيع الأجور 90 % من الفوارق الملاحظة في اسبانيا و 140 % من الزيادة في الولايات المتحدة.[2]

الجدول(2-4): معامل جيني في مجموعة من البلدان في سنة 2015

البلد	معامل جيني	البلد	معامل جيني
نامبيا	70.7	كينيا	42.5
البرازيل	59.3	الولايات المتحدة	40.8
جنوب أفريقيا	57.8	فيتنام	37.0
تشيلي	57.1	المملكة المتحدة	36.0
زيمبباوي	56.8	مصر	34.4
المكسيك	54.6	بولندا	34.1
زامبيا	52.6	سريلانكا	33.2
الأرجنتين	52.2	فرنسا	32.7
ماليزيا	49.2	الاتحاد الروسي	31.0
الفلبين	46.1	أثيوبيا	30.0
الصين	44.7	ألبانيا	28.2
تايلند	43.2	هنغاريا	26.9
السويد	25.0		

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2015

و لكن ثمة تفاوت كبير بين البلدان حيث شهدت بلدان أميركا اللاتينية في التسعينيات ارتفاعا سريعا في فوارق الدخل تلاه انخفاض كبير في السنوات الخمس عشرة الماضية مقارنة بالبلدان الآسيوية التي انتقلت من نمو منصف إلى زيادة سريعة في الفوارق في الدخل خلال نفس الفترة.[3]

[1] Morrisson, C., & Murtin, F. (2011). Internal income inequality and global inequality. Development, 26, p.2-10
[2] World science report, Op, cit, p.49
[3] منظمة أكسفام الدولية.(2018). كافئوا العمل و ليس الثروة، منشورات أكسفام الاعلامية، بريطانيا، ص.27

منذ سنة 2008 شهدت بعض البلدان مثل الصين انخفاضا طفيفا في مستويات الفوارق في الدخل بحيث بلغ مؤشر جيني 44.7 في سنة 2015 و لا تزال المستويات مرتفعة جدا في أفريقيا التي تجاوز فيها جيني عتبة 60 نقطة في ناميبيا و في بلدان أمريكا اللاتينية كالأرجنتين و البرازيل و تشيلي في حين تسجل الدول الأوروبية مستويات متواضعة بحيث بلغ معامل جيني سنة في السويد 25 و 32.7 في فرنسا سنة 2015.

3.3.1.2. الفوارق في الثروة

شهدت الثروة العالمية نموا قويا خلال السنوات الأولى للألفية بحيث ارتفعت من 117 تريليون دولار سنة 2000 إلى 317 تريليون دولار في منتصف 2018 بزيادة قدرها 200 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل ضعف الناتج المحلي الاجمالي للعالم، شمل هذا النمو كل منطقة في العالم مع زيادات أكبر في البلدان منخفضة و متوسطة الدخل بحيث نما مخزون الثروة في أمريكا اللاتينية و أفريقيا بأكثر من ثلاثة أضعاف من الصين و الهند اللذان يعتبران من أسرع الاقتصاديات الناشئة نموا.[1]

سجلت الزيادة الكبيرة في الثروة بين عامي 2000 و 2007 بحيث قدرت الزيادة ب 111 تريليون دولار بين ثم انخفضت بمقدار 21 تريليون دولار أمريكي في سنة 2008 مع تسجيل نكسات أيضا في سنة 2001 و خلال الفترة 2014-2015. ترجع حلقات النمو السلبي هذه إلى حركات أسعار الصرف قصيرة الأجل اللتي فسرت جزء كبير من التباين السنوي في معدلات النمو و تراجع الاقتصاد العالمي.

الشكل(2-4): المعدل السنوي لنمو الثروة العالمية الاجمالية في الفترة (2000-2018)

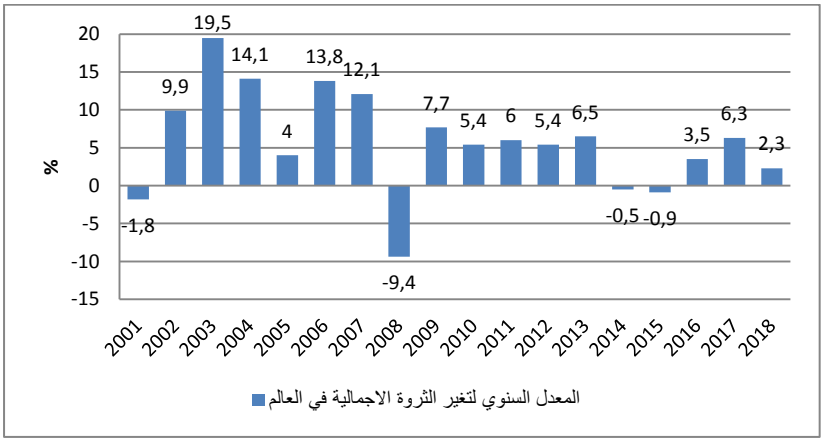

Source: Credit Suisse.(2018). Global wealth report 2018, p.14

[1] Oxfam, A. (2016). Economy for the 1%, Op, cit, p.8

يبين الشكل (2-4) معدل النمو السنوي للثروة بحيث تم تحقيق النمو بحوالي 10 % حتى سنة 2007 و قدر المعدل المتوسط على مدى الثمانية سنوات المقبلة ب 2.4 % ثم ارتفع بعد سنة 2015 ليبلغ 5.8 % سنويا و بالرغم من هذا التحسن لا يزال هذا المعدل أقل بكثير في الفترة ما قبل أزمة 2008.[1]

حسب قائمة فوربس للملياردیرات حصل أغنى 80 شخص في العالم على ثروة تعادل ثروة نصف العالم الأفقر في سنة 2014 بحيث ارتفعت ثروتهم الجماعية من 1.3 تريليون دولار في سنة 2010 الى 1.9 تريليون دولار في سنة 2014 و انخفضت ثروة النصف الأسفل من سكان العالم بحوالي تريليون دولار في السنوات الخمسة الماضية. في سنة 2015 ازدادت حدة الفوارق بحيث حصل أغنى 80 شخص في العالم على ثروة تبلغ أكثر من 2 تريليون دولار و حصل أغنى 62 شخص فقط على نفس ثروة 3.6 مليار شخص في النصف الأسفل من السكان حيث كان هذا العدد 388 في سنة 2010.[2]

بعد مرور عشر سنوات على الأزمة المالية نمت ثروات الأشخاص الأكثر ثراء بشكل كبير و تضاعف عدد أصحاب المليارات، في سنة 2018 ارتفعت ثروات أصحاب المليارات في العالم بمعدل 2.5مليار دولار يوميا ما يعادل 900 مليار دولار في حين انخفضت ثروة نصف السكان الأشد فقرا بنسبة 11 % كما أصبحت الثروة أكثر تركزا ففي سنة 2018 كانت ثروة 26 شخص فقط تعادل ما يملكه النصف الأشد فقرا من البشرية أي 3.8 مليار شخص في حين كان هذا العدد 44 في سنة 2017.[3]

الشكل(2-5): هرم الثروة العالمية 2018

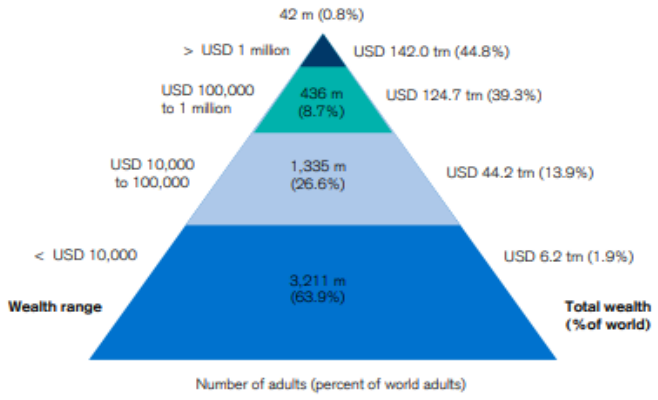

SourceCredit Suisse Global Wealth Databook 2018

[1] Credit Suisse.(2018). Global wealth report 2018, research institute publications, p.14
[2] Oxfam.(2016). An economy for the 1 % : How privilege and power in the economy drive extreme inequality and how this can be stopped, Oxfam briefing paper 210, p.2
[3] منظمة أكسفام الدولية.(2018). كافئوا العمل و ليس الثروة،مرجع سابق، ص.27

يبين هرم الثروة العالمية الفوارق في حيازة الثروة بين البالغين في العالم في سنة 2018 اذ يمتلك 3.2 مليار شخص أي 64 % من جميع البالغين في العالم ثروة تقل عن 10000 دولار أمريكي ما يعادل 1.9 % من اجمالي الثروة و يحصل 1.3 مليار شخص آخر أي 27 % من المجموع العالمي على ثروة تتراوح بين 10000 و 100000 دولار أمريكي و يبقى متوسط الثروة متواضع في الطبقات الأساسية و المتوسطة من الهرم بحيث تتجاوز ثروتهم مجتمعة 50 تريليون دولار مما يؤكد الأهمية الاقتصادية لهذه الفئات الذي يتم التغاضي عنه في كثير من الأحيان. في أعلى الهرم يحصل 42 مليون شخص أي 0.8 % من اجمالي البالغين على 44.8 % من اجمالي الثروة العالمية مما يدل على أننا نعيش في عالم فيه مستويات الفوارق الأعلى التي ممكن أن لا نشهدها في قرن أخر.

4.3.1.2. الفوارق في الأجور

تمثل الأجور أحد العوامل الرئيسية المحددة لدخل الأسر و بالتالي تنعكس زيادة الفوارق في الأجور على زيادة الفوارق في اجمالي دخل الأسر على المدى الطويل. و بينما تعكس هذه الفوارق الاختلافات في الخصائص الفردية و انتاجية العمال تم الاعراب عن شواغل متزايدة بشأن العواقب الاجتماعية و الاقتصادية السلبية للفوارق المفرطة التي تؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي و تخفيض استهلاك الأسر المعيشية.[1]

أشار تقرير الأجور العالمية 2018-2019 الى تراجع نمو الأجور العالمية في سنة 2017 بمعدل 1.8 % بعد أن بلغ 2.4 % سنة 2016 و هو أدنى مستوى مسجل منذ 2008 و أقل بكثير من المستويات قبل الأزمة المالية العالمية. شهدت هذه الزيادة العديد من بلدان العالم بما في ذلك بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و البلدان الناشئة. بحيث انخفض نمو الأجر الحقيقي في بلدان مجموعة العشرين المتقدمة (G20) من 1.7 % سنة 2015 الى 0.9 % سنة 2016 و 0.4 % سنة 2017. و في أوروبا (باستثناء أوروبا الشرقية) بلغ نمو الأجور الحقيقي من 1.6 % سنة 2015 إلى 1.3 % سنة 2016 و انخفض إلى حوالي الصفر في 2017 و يرجع ذلك الى تراجع الأجور في بلدان مثل فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و إسبانيا . في المقابل عرفت دول أوروبا الشرقية زيادة في نمو الأجور الحقيقي من 4.9 % سنة 2015 الى 5.0 سنة 2017.[2]

[1] منظمة العمل الدولية.(2017).التقرير العالمي للأجور 17/2016: عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل، جنيف، ص.21

[2] ILO.(2018). Global Wage Report 2018/19: What lies gender pay gaps, Geneva, p.1

الشكل(2-6): متوسط نمو الأجر الحقيقي السنوي في العالم في الفترة (2006-2017)

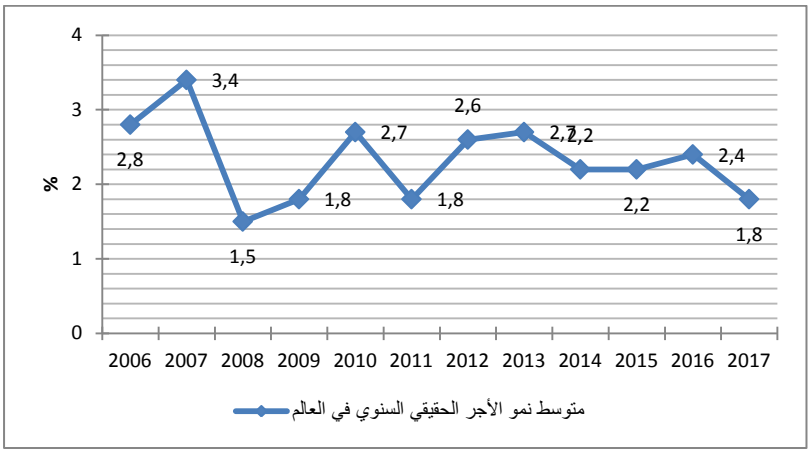

Source : ILO.(2018). Global Wage Report 2018/19, p.3

تختلف الفوارق في الأجور بين البلدان و داخل المجموعات بشكل كبير بحيث تشير الأدلة الحالية بأن البلدان التي تتميز بمستويات أدنى للفوارق بين الأجور توجد ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع في حين تتميز البلدان التي تنتمي الى مجموعة البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بمستويات أعلى للفوارق في الأجور.

يبين الجدول(2-5) قيم مؤشر جيني استنادا الى بيانات المسح على الأجور من 64 دولة و التي تعكس توزيع الأجور لحوالي 75 % من الأجراء في العالم ، يلخص معامل جيني التوزيع النسبي للأجور بين السكان بحيث تشير القيم الأدنى (أقرب إلى الصفر) إلى انخفاض مستويات الفوارق و القيم الأعلى (أقرب إلى 100) إلى مستويات أعلى من الفوارق في الأجور.

الجدول(2-5): مؤشر جيني للفوارق في الأجور في بلدان مختارة

البلدان المرتفعة الدخل جدا		البلدان المرتفعة الدخل		البلدان المتوسطة الدخل		البلدان المنخفضة الدخل	
السويد	19.5	الأردن	27.7	باكستان	48.4	تنزانيا	53.6
أستراليا	25.4	تركيا	39.5	اندونيسيا	40.6	مالاوي	50.8
الولايات المتحدة	33.6	البرازيل	43.4	تونس	37.3	مدغشر	46.9
المملكة المتحدة	33.8	جنوب أفريقيا	63.9	مصر	33.0	غامبيا	43.9
شيلي	38.7	أرمينيا	24.4	منغوليا	25.7	نيبال	37.6
26.1		40.5		37.1		47.3	

Source : ILO.(2018). Global Wage Report 2018/19, p.17

تشير البيانات الى ارتفاع الفوارق في الدول المنخفضة الدخل حيث بلغ متوسط مؤشر جيني 47.3 بينما قدر ب 26.1 في البلدان ذات الدخل المرتفع جدا، مع تسجيل فوارق كبيرة داخل المجموعات

بحيث سجلت السويد أدنى قيمة للمؤشر (19.5) و شيلي أعلى معدل (38.7) ضمن مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع جدا. من بين البلدان المنخفضة الدخل و المتوسطة الدخل تتميز جنوب إفريقيا وناميبيا بأعلى الفوارق و أرمينيا و منغوليا بالأدنى.[1]

هناك إدراك متزايد لضرورة رصد اتجاهات الأجور و تنفيذ سياسات مستدامة تحول دون ركودها وترفع مستوياتها لملايين الفقراء العاملين في جميع أنحاء العالم و تضمن التوزيع العادل للأجور و تدعم الاستهلاك بوصفه ركيزة أساسية للاقتصاديات المستدامة.[2]

تتم معالجة الفوارق في الأجور في العديد من البلدان من خلال وضع أو تعزيز الحد الأدنى للأجور كما تسمح المفاوضة الجماعية لمجموعات العمال بالتفاوض مع أصحاب العمل لرفع الأجور و يمكن أن يكون لذلك أثر كبير خاصة على العمال في النصف الأدنى من التوزيع و الذين ليس لهم القدرة على المفاوضة الفردية.[3]

5.3.1.2. الفوارق في التعليم

بالرغم من التقدم الملحوظ في توسيع فرص الحصول على التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم و الإنصاف في الوصول إلى التعليم الثانوي و العالي بجميع السبل المناسبة لا يزال التعليم غير متاح للجميع و لا يزال عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة خارج الدراسة مذهل و يعد اتساع الفجوة بين الالتزام و الواقع تحديا ملحا أمام المجتمع الدولي برمته.[4] و لا تزال الفوارق في التعليم قائمة داخل البلدان و فيما بينها بحيث يتجاوز متوسط سنوات الدراسة بين البالغين في البلدان المرتفعة الدخل بنحو 5.7 سنوات عن متوسط سنوات الدراسة بين البالغين في البلدان المنخفضة الدخل و تشهد هذه الأخيرة انخفاضا حادا في النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية في السنوات الأخيرة.[5]

في سنة 2011 بلغ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس 57 مليون طفل و يعيش أكثر من نصف هؤلاء الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء و لا يزال 9 % من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية في

[1] Global Wage Report 2018/19, Op, cit, p.16

[2] منظمة العمل الدولية.(2017).التقرير العالمي للأجور 17/2016: عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل، جنيف، ص.1

[3] نفس المرجع، ص.24-25

[4] الأمم المتحدة.(2013). تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشوري سينغ : امكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم، ص.6

[5] برنامج الأمم المتحدة الانمائي.(2018). أدلة التنمية البشرية و مؤشراتها: التحديث الاحصائي لعام 2018، نيويورك، ص.5

جميع أنحاء العالم خارج المدرسة في سنة 2014 و لم يحرز تقدم يذكر منذ عام 2008.[1] في سنة 2015 بلغ معدل الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي 69 % و تراوحت النسب الإقليمية 95 % في أوروبا و أمريكا الشمالية و في أمريكا اللاتينية و الكاريبي و 42 % في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مما يشير الى الفوارق الهائلة في فرص الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي في معظم أنحاء العالم

عرفت معدلات الالتحاق بالمدارس ركودا منذ سنة 2008 فيما يخص التعليم الابتدائي و منذ سنة 2012 فيما يخص المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي و منذ سنة 2013 فيما يخص المرحلة العليا من التعليم الثانوي بعد أن انخفضت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي و العشرون. وفقا لبيانات مستمدة من استقصاء الأسر المعيشية في الفترة 2010-2015 بلغ معدل إتمام التعليم على الصعيد العالمي 83 % بالنسبة للتعليم الابتدائي و 69 % بالنسبة للتعليم الأساسي و 45 % بالنسبة للتعليم الثانوي.[2]

وفقا لبيانات مستمدة من 52 بلد من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل في الفترة 2010-2015 لا ينتفع ببرنامج التعليم المنظم سوى طفلين من الخمس الأفقر من الأسر المعيشية مقابل عشرة أطفال من الخمس الأغنى، و في صربيا و نيجيريا بلغ معدل الحضور المدرسي للطلاب الأكثر غنى أكثر من 80 % مقابل 10 % للطلاب الأشد فقرا.[3]

و يكمل تقريبا كل أطفال الأسر في الخمس الأعلى للدخل في أمريكا اللاتينية و منطقة بحر الكاريبي و الشرق الأوسط و شرق أسيا تعليمهم الابتدائي و 80 % فقط من أطفال الأسر في الخمس الأفقر قادرين على فعل ذلك كما تظهر الفجوات في نتائج التعليم و الصحة و التغذية جليا بين الأسر المعيشية الريفية و الحضرية بحيث تمثل الفجوة بين الريف و الحضر في معدلات اتمام التعليم الابتدائي 30 %.[4]

يتطلب الحد من الفوارق في التعليم الحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس و ضمان اكمال تعليمهم و تحسين فرص الوصول الى الفئات السكانية الأشد فقرا و سكان الأحياء الفقيرة و البدوية و الأقليات و الفتيات الريفيات و الأطفال المرضى و المعاقين و الذين يعيشون أوضاع طوارئ معقدة.[5]

---

[1] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، مرجع سابق، ص.5

[2] اليونيسكو.(2017). ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم 8/2017، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا، فرنسا، ص.33

[3] نفس المرجع، ص.34

[4] Seguino, S., Sumner, A., van der Hoeven, R., Sen, B., & Ahmed, M. (2013). Humanity divided: Confronting inequality in developing countries. UNDP,p.521

[5] منظمة الأمم المتحدة، اليونيسكو.(2015). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015: الانجازات و التحديات، ص.19

يعتبر الانفاق العام على التعليم أداة أساسية لتحسين تكافؤ الفرص بحيث يفيد الأسر الأشد فقرا التي لا تستطيع تحمل تكلفة التعليم و بالتالي توسيع المهارات لدى جميع السكان على نحو متناسب ما يؤدي الى زيادة الفرص المدرة للدخل بدرجة أكبر فضلا عن الفوائد الاجتماعية الأوسع لتحقيق الانصاف.

بلغ متوسط الإنفاق العام على التعليم على الصعيد العالمي 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015 أي ضمن الحدود التي اقترحها إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 و التي تتراوح بين 4 % و 6% من الناتج المحلي الإجمالي و تراوح الإنفاق 3.7 % في البلدان المنخفضة الدخل و 5.1 % في البلدان العالية الدخل. و مثل الإنفاق العام عل التعليم 14.1 % من إجمالي الإنفاق العام في سنة 2014 أي دون النسبة التي اقترحها إطار العمل الخاص بالتعليم و التي تتراوح بين 15 % و 20 % و لا يفي 33 على الأقل من البلدان الفقيرة و الغنية على حد سواء بأي من هذين المؤشرين القياسيين لتمويل التعليم.[1]

6.3.1.2. الفوارق في الصحة

يستخدم العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر لرفاهية الانسان على نطاق واسع بحيث تعكس الاختلافات في طول العمر الفوارق في الصحة و المخاطر الصحية و امكانية الوصول الى الخدمات الصحية كما يعتبر علامة على اقتصاد البلد و الوضع السياسي بما في ذلك مستوى الاستقرار و الأمن البشري.

على الصعيد العالمي تحسن العمر المتوقع بمعدل أكثر من 3 سنوات في العقد الواحد منذ سنة 1950 و تزايد في معظم مناطق العالم منذ سنة 2000 بحيث قدرت هذه الزيادة بـ 5 سنوات بين عامي 2000 و 2015 مع تسجيل زيادة أكبر من 9.4 سنوات في اقليم منظمة الصحة العالمية الأفريقية. و تقلصت الفجوة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين المناطق النامية و المناطق المتطورة من 23 سنة في الفترة 1950-1955 الى 13 سنة في الفترة 1980-1985 ثم الى أقل من 10 سنوات في الفترة 2005-2010.

داخل البلدان عرف العمر المتوقع عند الولادة تحسنا ملحوظا في كل مناطق العالم لكن بشكل أبطأ في البلدان الأقل نموا خاصة خلال الثمانينات و التسعينات كنتيجة لانخفاض الدخول و الانفاق

[1] ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم 8/2017، المساءلة في مجال التعليم، مرجع سابق، ص.49

العام منذ 2000. مع ذلك سار النمو الاقتصادي القوي جنبا الى جنب مع التقدم السريع في مجال الصحة و لكن الانتعاش لم يكن كافيا لخفض الفجوة مع البلدان النامية الأخرى بشكل كبير.[1] في سنة 2015 بلغ متوسط العمر المتوقع 80 سنة في 29 دولة و تجاوز 82 سنة في 12 دولة[2] بينما بقيت 22 دولة في أدنى الترتيب بمتوسط عمر متوقع أقل من 60 سنة أغلبها في أفريقيا جنوب الصحراء.[3] و يرجع التحسن الملحوظ في العمر المتوقع عند الولادة على مستوى العالم الى التحسن في ظروف الحياة بما في ذلك التغذية و النظافة العامة و العمل و توفير الرعاية الطبية الكافية و التدخلات الصحية البسيطة و المنخفضة التكلفة في الدول النامي.

انخفض معدل وفيات الأمهات في العالم في الفترة 2000-2015 بنسبة 37 %[4] و بلغ معدل وفيات حديثي الولادة في العالم 19 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي بانخفاض قدر ب37 % منذ سنة 2000 و لا تزال معدلات وفيات حديثي الولادة هي الأعلى في وسط و جنوب آسيا و في أفريقيا جنوب الصحراء ب 29 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية. و انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع دول العالم بمعدل 44 % منذ سنة 2000 من 9.8 مليون حالة وفاة سنة لكل 1000 مولود حي سنة 2000 الى 5.9 مليون سنة 2015.

الشكل(2-7): معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ما بين 2000 و 2015 (عدد الوفيات لكل 1000 مولود حي)

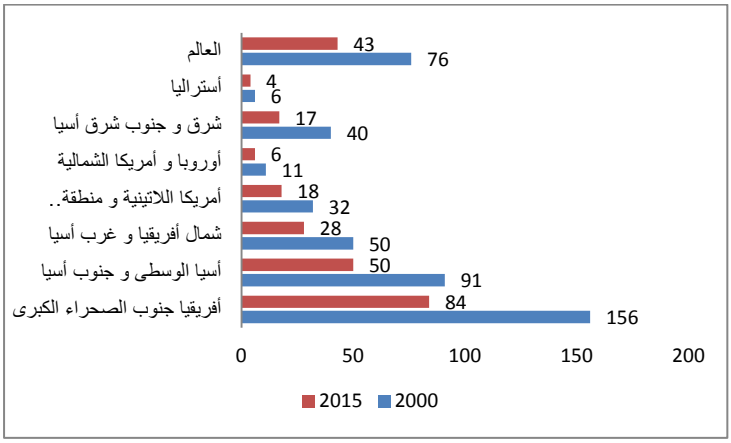

المصدر: الأمم المتحدة.(2018). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، ص.20.

بالرغم من ذلك لا تزال هناك فوارق واسعة بين المناطق بحيث تحتل أفريقيا جنوب الصحراء المرتبة الأولى في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل 84 حالة وفاة لكل 1000

[1] Inequality Matters, Report of the world social situation.(2013), Op, cit, p.43

[2] هذه الدول هي سويسرا، اسبانيا، ايطاليا، ايسلندا، اسرائيل، فرنسا، السويد في منظمة الصحة للمناطق الأوروبية و اليابان، سنغافورة، أستراليا، و جمهورية كوريا في منظمة الصحة للمناطق الاسيوية و كندا في منظمة الصحة في المناطق الأمريكية.

[3] Ibid, p.9

[4] الأمم المتحدة.(2018). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، نيويورك، ص.4.

مولود حي في سنة 2015 و هي ضعف المعدل العالمي البالغ 43 حالة وفاة لكل ولادة حية و يكاد ينعدم هذا المعدل في أستراليا و أوروبا بمعدل 4 و 6 حالة وفاة على التوالي كما هو موضح في الشكل(2-7).

بالرغم من المكاسب المحققة تستمر الفوارق في الحصول على الصحة بين البلدان و داخلها ولا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء غير مقبولة، ففي نيبال احتمال أن يموت طفل من أسرة فقيرة قبل بلوغه سن الخامسة أكبر بثلاث مرات منه لطفل ينحدر من أسرة غنية.[1] و في الهند يُتوقع أن تعيش امرأة تنتمي إلى طبقة دنيا 15سنة تقريبا أقل من أخرى تنحدر من طبقة عليا. و متوسط العمر المتوقع في إحدى أفقر مناطق لندن أقل بستة أعوام عما هو عليه في أحد أغنى أحياء العاصمة فيما لا يبعد أحدهما عن الآخر سوى بضعة كيلومترات و يبلغ متوسط العمر المتوقع في أغنى أحياء ساو باولو في البرازيل 79سنة فيما لا يتجاوز 54 سنة في واحدة من أفقر مناطق المدينة.[2]

7.3.1.2. الفوارق بين الجنسين

شهدت المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة تقدما خلال العقود الأخيرة و لوحظ تحسن في التسجيل في جميع المراحل الدراسية و الصحة الانجابية مع تسجيل انخفاض وفيات المرأة عند الولادة و توفر الرعاية الصحية أثناء الولادة. مع ذلك تستمر الفوارق بين الجنسين في جميع أنحاء العالم بحيث يقل متوسط دليل التنمية البشرية للمرأة بنسبة 6 % من دليل التنمية البشرية للرجل و غالبا ما تسجل بلدان مجموعة التنمية المنخفضة أكبر الفوارق و سيتطلب سد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين في جميع بلدان العالم أكثر من 200 سنة.

يتم رصد اتجاهات الفوارق بين الجنسين من خلال دليلين مركبين، يقيس الدليل الأول و هو دليل التنمية حسب الجنس إنجازات الاناث و الذكور في مختلف الأبعاد الانسانية للتنمية. على الصعيد العالمي يقل دليل التنمية البشرية للمرأة في المتوسط (0.705) من دليل التنمية البشرية للرجل (0.749) بنسبة 9.5 % و تتعمق هذه الفجوة بسبب انخفاض مستويات الدخل و التحصيل العلمي للمرأة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة حيث يزيد دليل التنمية البشرية للرجل بنسبة 13.8 % دليل التنمية للمرأة . بين المناطق النامية تسجل أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي أدنى فجوة بين الجنسين (3.2 %) في حين تسجل منطقة جنوب آسيا(3.16 %)) و الدول العربية (5.14 %) الفجوة الأوسع.

[1] منظمة أكسفام الدولية.(2018). كافئوا العمل و ليس الثروة،مرجع سابق، ص.27

[2] نفس المرجع، ص.15

و يقيس الدليل الثاني و هو دليل الفوارق بين الجنسين الفوارق في الصحة الانجابية و التعليم و التمثيل السياسي و المشاركة في سوق العمل و يشير ارتفاع قيمة هذا الدليل الى ارتفاع الفوارق بين الجنسين و هذا هو الحال في جميع البلدان. في سنة 2017 بلغت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين 0.441 و بين المناطق تتراوح قيمة الدليل 0.270 في أوروبا وآسيا الوسطى و 0.521 في الدول العربية و 0.596 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و تقدر هذه القيمة 0.186 في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.[1]

في سنة 2017 لم تبلغ مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية أو المجالس البرلمانية الأدنى في جميع أنحاء العالم سوى 23.4 % و في غالبية البلدان التي تتوفر فيها بيانات في الفترة 009-2015 شغلت النساء أقل من ثلث المناصب الادارية العليا و المتوسطة.[2]

في إطار التوزيع العام للأجور توجد فجوات في الأجور بين الجنسين و التي تعبر عن نسبة النقص في متوسط أجر المرأة بالنسبة إلى متوسط أجر الرجل، تتلقى الفجوة في الأجور بين الجنسين مزيدا من الاهتمام في معظم البلدان على حساب الفجوة في الثروة التي عادة ما تكون أعلى على الصعيد العالمي. فغالبا ما يملك الرجال نسبة أكبر من الأراضي و الأسهم و الأصول الرأسمالية الأخرى من النساء و يحصلون على علاوة أكبر للقيام بنفس الأدوار و عادة ما يحصلون على وظائف أكثر رقيا وأعلى أجرا. أظهرت دراسات عديدة أن الفجوة تقلصت بشكل عام على مر الزمن في معظم البلدان التي تتوافر عنها بيانات و لكن لم يتم سدها في معظم البلدان.[3]

بالرغم من التقدم الكبير لا تزال مشاركة الاناث في القوى العاملة أقل من مشاركة الذكور على مستوى معظم الاقتصاديات المتقدمة و الأسواق الصاعدة و الاقتصاديات النامية. بحيث تتسع الفجوات في الأجور بين النساء و الرجال و يزداد عدد النساء العاملين في القطاع غير الرسمي، و لا تزال القيود القانونية في 90 % من البلدان تعيق قدرة المرأة على تطوير امكانياتها الاقتصادية الكاملة وسيتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين النساء و الفتيات مجهود أكبر خاصة في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس.

[1] أدلة التنمية البشرية و مؤشراتها: التحديث الاحصائي لعام 2018، مرجع سابق، ص.6-7

[2] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، مرجع سابق، ص.5

[3] التقرير العالمي للأجور 17/2016: عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل، مرجع سابق، ص.30

2.2. تجارب الدول في الحد من الفوارق الاجتماعية

تؤكد التجارب الدولية بأن الفوارق يمكن أن تتزايد أو تنخفض عبر الزمن مما يؤدي الى طرح السؤال الأساسي: كيف استطاعت بعض الدول تخفيض مستويات فوارق الدخل فيما لم تنجح الاقتصاديات الأخرى في ذلك؟[1]

شهدت منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي و بعض البلدان الأفريقية تقدما هائلا في مجال تخفيض الفوارق بالرغم من أنها تميزت بمستويات عالية من فوارق الدخل تاريخيا. أدى النمو المطرد في هذه البلدان بالإضافة الى الظروف العالمية الملائمة في فترة التحليل مثل انخفاض أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار السلع الدولية و ازدهار التجارة و كذلك الصدمات المواتية التي شهدتها بعض الدول وكانت خارج سيطرة هذه الحكومات مثل نوبات الطقس الجيد الى خفض الفوارق و خروج الملايين من الناس من براثن الفقر. حققت دولة مالي انخفاض قدر بـ 6.9 نقطة مئوية في معدل الفوارق في الفترة 2001-2010 و بلغ هذا المعدل 7.1 و 5.5 في البيرو و البرازيل على التوالي في الفترة 2004-2014 مما يستدعي دراسة هذه التجارب و التركيز على السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول و الاستفادة منها لخفض الفوارق في بلدان أخرى.[2]

الجدول (2-6): معدلات تخفيضات الفوارق في دول مختارة

البلد	السنوات	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي	تخفيض (Point)Gini
البرازيل	2004 – 2014	2.4	5.5
كمبوديا	2007 – 2013	3.4	1.0
مالي	2001 – 2010	1.5	6.9
البيرو	2004 – 2014	4.8	7.1
تنزانيا	2007 – 2012	3.0	2.7

Source: World Bank.(2016). Poverty and sharing prosperity, p.102

[1] Chancel, L., Voituriez, T., Hough, A.(2017). Reducing inequalities within countries: converting the global debate into action, Study n°01/2017, IDDRI, Paris, France, 26 p, p.6-7
[2] World Bank.(2016). Poverty and sharing prosperity: taking on inequality, p.102

1.2.2. تجربة البرازيل[1]

شهدت البرازيل على ممر التاريخ مستويات مرتفعة في فوارق الدخل و امكانية الوصول الى الخدمات الأساسية كالصحة و التعليم و مقاييس أخرى للرفاهية. في سنة 1989 قدر معامل جيني في البرازيل بـ 0.63 و هو ثاني أعلى معدل في العالم، في منتصف التسعينيات بدأت مستويات الفوارق في الانخفاض عكس الاتجاه السائد في اقليم أمريكا اللاتينية و منطقة بحر الكاريبي بانخفاض قدر ب 19 % منذ سنة 1989.

الشكل(2-8): تطور معامل جيني في البرازيل في الفترة (1960-2016)

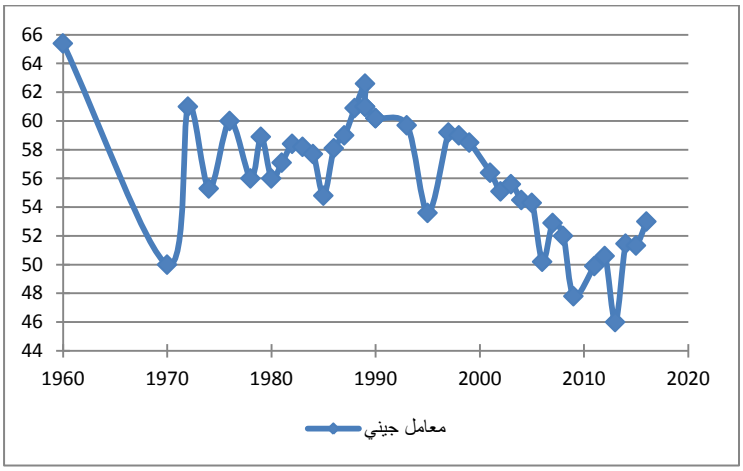

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018) و الملحق (2)

ساعد الانخفاض الملحوظ في فوارق الدخل في ترجمة النمو الاقتصادي الى تخفيضات كبيرة في الفقر، في الفترة 2004-2014 خرج 26.5 مليون برازيلي من الفقر و انخفض عدد الأفراد اللذين يعيشون على دخل أقل من 140 ريال برازيلي في الشهر من 22 شخص سنة 2004 الى 7 أشخاص فقط من أصل 100 شخص في السنوات الأخيرة، و يرجع 60 % من هذا الانخفاض لزيادة متوسط الدخل بين الأسر البرازيلية و 40 % نتيجة التحسن في توزيع الدخل بين البرازيليين.

1.1.2.2. محركات تخفيض الفوارق في البرازيل

أدت السياسات التي انتهجتها البرازيل في التسعينيات الى خفض الفوارق الملاحظة بعد سنوات و يعزى هذا الانخفاض الى الاستقرار الاقتصادي الكلي و الوضعية الخارجية المواتية للبلد في هذه الفترة. بحيث هدف دستور 1988 الذي اعتمدته البرازيل بعد عودة الديمقراطية في سنة 1985 الى

[1] World Bank.(2016). Poverty and sharing prosperity: taking on inequality, p.103-107

معالجة أوجه الفوارق التاريخية في البلد بضمان الحقوق الاجتماعية الأساسية مثل التعليم المجاني، الرعاية الصحية الشاملة المجانية، معاشات التقاعد و المساعدة الاجتماعية.

في سنة 1994 سمحت الخطة المنتهجة بخفض المعدلات العالية للتضخم الذي ساهم بشكل كبير في زيادة الفوارق في السنوات السابقة بحيث أدى استهداف التضخم و أسعار الصرف المرنة في أواخر 1990 و ارساء المزيد من السياسات المالية الحذرة المدعمة من طرف قانون المسؤولية المالية في عام 2000 الى خلق سياق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي ساد خلال العقد المقبل.

في سنة 1996 أدخلت الحكومة أول اطار قانوني واسع للتعليم الأساسي و المبادئ التوجيهية للمناهج الدراسية الوطنية و استهدفت سياسات التعليم اضفاء الطابع اللامركزي على النظام المدرسي وتخفيض تكاليف التعليم للأطفال الفقراء و قياس النتائج و رصدها مما أدى الى سد فجوات التعليم و تكوين قوة عاملة مهرة. أدى التوسع الكبير في فرص الحصول على التعليم الى زيادة كبيرة في المعروض النسبي للعمالة المهرة و تضييق الفجوة في الأجور العمال المهرة و غير المهرة مما أدى بدوره الى انخفاض فوارق في دخل العمالة[1]. بالإضافة الى ذلك عززت الظروف الخارجية الايجابية التوسع في الاستهلاك المحلي و حفزت الأنشطة خاصة في القطاعات غير التجارية مثل التشييد و البناء و الخدمات التي تشغل عمالة أقل مهارة نسبيا بالإضافة الى الزيادة في الحد الأدنى للأجور.

خلال العقد الأول من 2000 تم تخصيص موارد مالية كافية للحكومة لتمويل توسعات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية و النفقات الاجتماعية، كما ساهمت التحويلات الحكومية المستهدفة في تحسين ظروف معيشة الفقراء[2] بحيث أدى التوسع في منحة الأسرة الرائدة في برنامج التحويلات النقدية المشروطة في البرازيل الى زيادة عدد المستفيدين من 16 مليون الى حوالي ربع سكان البلد في الفترة ما بين 2004 و 2014 و تفسر هذه المنحة بين 10 % و 15 % من الحد من الفوارق في الدخل.

كخلاصة لما سبق يمكن القول بأن الاصلاحات و استقرار الاقتصاد الكلي و وفرة الموارد المالية والظروف الخارجية المواتية غيرت مسار البرازيل نحو مجتمع أكثر انصافا. و لكن التحول الى

[1] أثبتت دراسة حديثة أن الانخفاض في فوارق الجنس و العرق و الفوارق المكانية و النمو في عمالة القطاع الرسمي يفسر 60 % من انخفاض فوارق دخل العمالة في البرازيل ما بين 1995 و 2012.

[2] يعتبر البنك الدولي أن ديناميكيات سوق العمل و توسيع السياسات الاجتماعية عززت بشكل كبير دخل الفقراء و أدت الى انخفاض الفوارق بحوالي 80 % بين 2002 و 2013 بحيث يرجع انخفاض معامل جيني في هذه الفترة بنسبة 41 % من دخل العمالة و 39 % من مصادر أخرى للدخل كتحويلات الحكومة.

الاقتصاد العالمي و نهاية طفرة أسعار السلع الأساسية و عدد من الخيارات السياسية(خاصة ضعف الانضباط المالي) يهدد حاليا نجاح البرازيل السابق في الحد من فوارق الدخل.

فرغم التقدم المحرز في العقد الماضي لا يزال البرازيل غير متكافئ الى حد كبير، في سنة 2014 حصل أدنى 40 % من السكان على ما يقارب 12 % من مجموع الدخل في حين حصل أعلى 20 % على 56 % من الدخل و بلغ معامل جيني في هذه السنة 0.51 كثالث أعلى معدل في المنطقة مما جعل البرازيل في قائمة ال 15 بلد الأكثر تفاوتا في العالم.

انخفاض الفوارق في البرازيل في الفترة القادمة مرتبط بضمان استدامة النمو من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاجية بما في ذلك الخدمات غير التجارية التي ينتجها العمال ذوي المهارات المنخفضة و خلق فرص عمل و تعزيز أرباح الفقراء و اتخاذ قرارات بشأن الحد الأدنى للأجور . في سياق موارد مالية أكثر تشددا هناك حاجة متزايدة الى تحسين الكفاءة في الضرائب و التحويلات و توسيع نطاق الوصول الى الخدمات الأساسية و سد الثغرات المتبقية و تحسين نوعية الخدمات كأولوية فورية في الجهود المبذولة للحفاظ على النجاحات السابقة.

2.2.2. تجربة مالي[1]

يحتل مالي المرتبة 179 من بين 188 بلد وفقا لمؤشر التنمية البشرية الذي يجسد مؤشرات العمر المتوقع و التعليم و الدخل ، في سنة 2014 بلغ الدخل الاجمالي للفرد في مالي 650 دولار أمريكي مما جعل البلد من بين أفقر 15 بلد في العالم. يعيش حوالي نصف السكان في فقر مدقع (حوالي 1.90 دولار أمريكي للفرد في اليوم الواحد)، ثلثي السكان أميين و يبلغ العمر المتوقع عند الولادة 40 سنة.

يتسم الاقتصاد في مالي بعدم التنوع بحيث يعتمد السكان الى حد كبير على الزراعة مما جعل البلد أكثر عرضة للتغيرات في الأسعار الدولية و الصدمات، و يضاف الصراع و الأزمة الأمنية التي شهدتها المنطقة الشمالية للبلد سنة 2012 الى التحديات الحالية التي تشمل الحد من الفقر و تعزيز الرخاء المشترك.

انخفضت مستويات الفوارق بشكل كبير في مالي بمرور الزمن بحيث انخفض معامل جيني من 39.3 % سنة 2001 الى 33 % في سنة 2011 كما هو مبين في الشكل(2-9). يرجع التقدم المحرز في الحد

[1] Poverty and sharing prosperity.(2016). taking on inequality, Op, cit, p.110-114

من الفوارق و الفقر في مالي في السنوات الأخيرة بشكل أساسي الى ازدهار الزراعة و السياسات المعتمدة و الاستقرار السياسي و كذلك المناخ الجيد بالإضافة الى نمو قطاع الصناعة و الخدمات بنفس وتيرة القطاع الزراعي و بالتالي نمو استهلاك الأسر المعيشية مما يعني استفادة الغالبية العظمى من الماليين من النمو.

الشكل(2-9): تطور معامل جيني في مالي في الفترة (1989-2011)

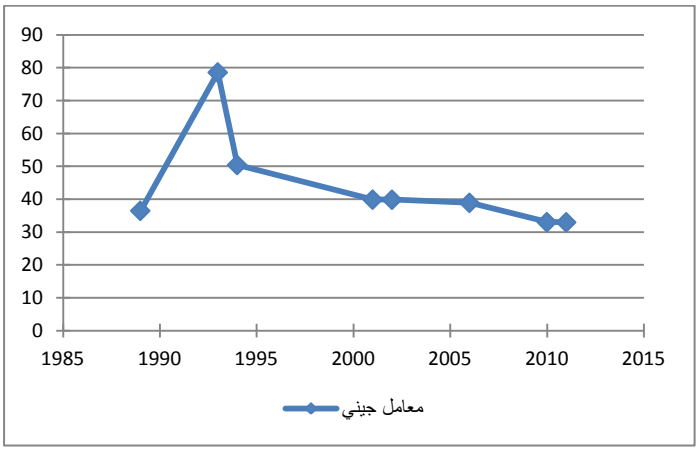

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018) و الملحق (3)

1.2.2.2 محركات الحد من الفوارق في مالي

خلال الثمانينات و التسعينات شرعت حكومة مالي في تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الهيكلية بهدف التحول من اقتصاد تسيطر عليه الدولة نحو اقتصاد موجه للسوق. شملت هذه الاصلاحات تحرير الأسعار و التجارة و اصلاح نظام الضرائب و كذلك الاصلاحات القانونية التنظيمية. سمحت عملية الانتقال الى الديمقراطية التي بدأت في التسعينات و أتبعت بعقدين من الاستقرار السياسي النسبي بتوسيع الفرص في الحصول على الخدمات الأساسية و التحسن في مجال التنمية.

تعتبر الزراعة المحرك الرئيسي لتحسين الظروف المعيشية للفقراء في مالي.[1] في بداية الألفينيات استفادت مالي من تقلبات أقل في نمو الناتج المحلي الاجمالي بفضل التوسع في انتاج الحبوب اللذي يعتبر أحد العوامل التي ساهمت في انخفاض التقلبات و التي تجلت في تحرير أسعار المنتجين و زيادة أسواق الحبوب و المناخ الجيد. أدى ازدهار الانتاج الزراعي خلال 2006-2010 بفضل الطقس الجيد و سياسات الادارة و الري و الدعم المستدام للإنتاج و توسيع امكانية الوصول و التنبؤ

[1] أدت زيادة الانتاج في الحبوب الى زيادة الطلب على العمل المأجور من المنتجين و بالتالي زيادة دخل عمل الفقراء التي تفوق نسبتهم 73 % من الماليين و اللذين يتركزون بشكل عام في المناطق الريفية كما أدت زيادة المعروض من الحبوب في خفض أسعار الحبوب المحلية و تعزيز القوة الشرائية للفقراء.

في توريد الأسمدة الى التوسع في انتاج الذرة و الأرز على مدى العقد الى زيادة استهلاك الأسر الفقيرة التي تعمل معظمها في الزراعة و تحسين رفاهية الأفراد الذين يعيشون في الفقر المدقع مقارنة ببقية السكان و خفض مستوى الفوارق.

كما تم موائمة الانفاق العام مع استراتيجية الحكومة للحد من الفقر بحيث ركزت على القطاعات الهامة كالزراعة و التعليم و حققت بذلك مالي انجازات هامة في مجال التعليم و في فرص الحصول على الخدمات الأساسية في هذا العقد. بين عامي 2001 و 2011 ارتفعت نسبة الالتحاق الاجمالي في التعليم الابتدائي ب 28 نقطة لتبلغ 80 % كما ازدادت تغطية الكهرباء من 8 % الى 34 % في نفس السنوات و امكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب من 69 % الى 81 %، و بالرغم من ذلك لا تزال تغطية و نوعية الخدمات الأساسية متخلفة بشكل كبير في المناطق الريفية.

من العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع دخل الفقراء و الحد من الفوارق هو التوسع في حرفة تعدين الذهب في بعض مناطق البلد. بالإضافة الى استفادة المنطقة المحاذية للسنغال من عملية توجيه التجارة بعد أزمة 2002 في كوديفوار و تحسين الهياكل الأساسية التي تربط باماكو عاصمة مالي و السنغال. كما أدت زيادة التحويلات المالية بين الأسر في المناطق الحدودية مع موريتانيا التي تعتمد على الدخل من الأقارب الذين يعملون في الخارج خاصة فرنسا بين عامي 2001 و 2010 الى زيادة بثلاثة أضعاف في نصيب الفرد من التحويلات. و كان لإعادة توزيع التحويلات الاجتماعية دور محدود في الحد من الفوارق[1] لأن معظم شبكات الضمان في معظم البلاد تعتمد على الدعم الغذائي من خلال الأسعار المعومة و استقرار الأسعار بحيث تم تنفيذ التحويلات النقدية على نطاق محدود وجمهور كثيف العمالة أدخل في برامج استجابة الأزمات.

3.2.2. تجربة كمبوديا[2]

حققت كمبوديا نمو اقتصادي مذهل بلغ 7.8 % بين سنة 2004 و 2014 مما جعلها من أكبر 15 اقتصاديات الأسرع نموا في العالم بحيث ارتفع نصيب من الناتج المحلي الاجمالي بأربعة أضعاف من 253 دولار في سنة 1993 الى حوالي 1090 دولار أمريكي في سنة 2014 و من المتوقع أن تصبح كمبوديا من الدول ذات الدخل المتوسط بحلول 2017.

[1] في سنة 2009 تم انفاق حوالي 0.5 % من الناتج المحلي الاجمالي على شبكات الضمان الاجتماعي و هي نسبة منخفضة جدا بالنظر الى أن حوالي شخص من شخصين يعيش ضمن الفقر المدقع و شخص واحد من أصل أربعة يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

[2] Poverty and sharing prosperity.(2016). taking on inequality, Op, cit, p.107-110

في نفس السياق أحرزت كمبوديا تقدما كبيرا في مجال الحد من الفوارق في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين لمعظم شرائح المجتمع الكمبودي بما في ذلك سكان المنطقة الريفية بحيث انخفض مؤشر جيني بشكل ملحوظ من 41 في سنة 2007 الى 26 سنة 2013 و سجل هذا الانخفاض في المناطق الريفية و الحضرية على حد سواء كما هو مبين في الشكل(2-10).

الشكل(2-10): تطور معامل جيني في كمبوديا في الفترة (1993-2013)

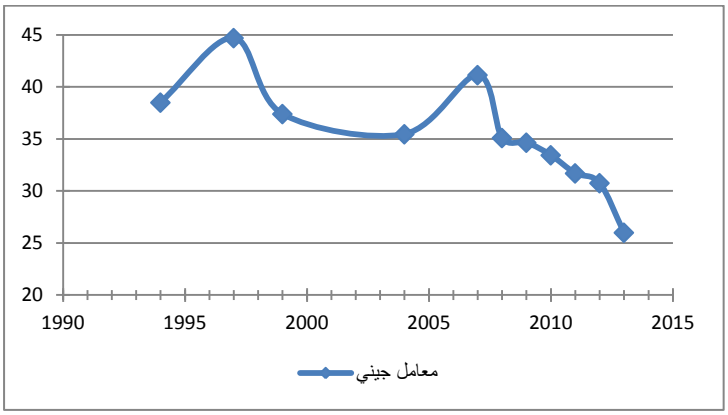

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018) و الملحق(4)

1.3.2.2. محركات الحد من الفوارق في كمبوديا

ان أوضاع الاقتصاد المحلي المستقرة السائدة في كمبوديا المدعومة بالسياسات الحكيمة والظروف الاقليمية البيئية الملائمة جعلت كمبوديا تحافظ على مصداقية سياسة الاقتصاد الكلي الموضوعة قبل الأزمة المالية العالمية و الركود في الفترة 2008-2009. بحيث اعتمدت على سلسلة من التدابير المضادة للتقلبات الدورية لتعويض الآثار السلبية للانكماش و نجحت في كبح العجز لمالي عن طريق حشد ايرادات اضافية و الحد من النفقات الجارية و الرأسمالية.

يعود النمو السريع اللذي شهدته البلاد في العقد الأول من القرن العشرين الى زيادة صادرات الملابس و انتعاش السياحة و تطور قطاع العقارات و البناء و انتشار فرص العمل بحيث شكل العاملون بأجر نسبة 41 % من القوة العاملة في سنة 2013 مقابل 22.6 % في سنة 2004. من جهة أخرى أدى انخفاض معدلات التضخم بنسبة 2 % خلال 2014 و 2015 نتيجة لتراجع أسعار المواد الغذائية و النفط و المساعدة الانمائية الرسمية لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى الى ابقاء الديون تحت السيطرة.

ساهم هذا النمو في التخفيف من حدة الفقر بشكل عام و الفوارق الاجتماعية بشكل خاص باعتبار أن ثمار هذا النمو كانت تتوزع بشكل متساوي نسبيا بين شرائح المجتمع الكمبودي. كما يوضح انخفاض الفوارق و الفقر في خضم الأزمة المالية العالمية حيوية قطاع الزراعة اللذي ساهم بشكل كبير في تضييق الفوارق في المناطق الريفية على مدى السنوات القليلة الماضية.

أدى تدعيم الحكومة لقطاع الزراعة من خلال زيادة الاستثمارات في الطرق الريفية والعمل على تحسين توزيع البذور و تعزيز الرقابة على جودة و سعر الأسمدة المستوردة و دعم تشغيل و صيانة مخططات الري الى تضاعف دخل المزارع من المحاصيل الزراعية و خاصة الأرز بين عامي 2004 و 2009 بفضل ارتفاع الأسعار و التوسع في الانتاجية و في القوى العاملة الأصغر حجما، كما أعتبرت زيادة العمالة الذاتية غير الزراعية و ارتفاع الأجور أيضا من السمات الرئيسية للتقدم المحرز في الحد من الفوارق في المناطق الريفية. بالإضافة الى ذلك كان لتخلي الحكومة عن ضوابط أسعار السلع الأساسية و الضرائب ذات الصلة دور اخر في مساعدة الفقراء.

4.2.3. تجربة تنزانيا[1]

شهدت تنزانيا نمو اقتصادى قوى و مستقر بين عامى 2004 و 2014 بحيث بلغ معدل النمو 6.5 مما أدى الى انخفاض عدد الفقراء من 34.4 % في سنة 2007 إلى 28.2 % سنة 2014 و انخفض الفقر المدقع من 11.7 % إلى 9.7 %. و لقد كان الأداء الايجابي للنمو الاقتصادي و الحد من الفقر مصحوبا بتضييق الفوارق بشكل عام بالرغم من أن المستويات في تنزانيا منخفضة مقارنة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و أقل بكثير مما هو عليه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارها المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم. عززت تنزانيا الظروف المعيشية لأدنى خمس من السكان بالرغم من انخفاض مستويات الدخل و يفسر زيادة تنويع الاقتصاد في التصنيع و التجارة الكثيفة العمالة و زيادة الإنتاجية الزراعية جزء كبير من هذا النجاح.

تشير التقديرات الى انخفاض مؤشر جيني من 54 سنة 1964 إلى 37 سنة 2012 كما هو مبين في الشكل(2-11)، هذه التخفيضات كانت مدفوعة أساسا بزيادة الاستهلاك المتراكم في أدنى خمس من الدخل بحيث قدر نمو الاستهلاك السنوي لأدنى 40 % نسبة 3.4 % و هو أعلى بكثير من ثلاثة أضعاف النمو بين أعلى 60 % الذي قدر ب 1 %. يظهر منحنى حدوث النمو بين عامي 2007 و 2012 أن أكبر

[1] Poverty and sharing prosperity.(2016). taking on inequality, Op, cit, p.117-120

زيادة نسبية في الاستهلاك قد حدثت بين أفقر 20 % في حين كان النمو أكثر اعتدالا بين الفئات المتوسطة الدخل الأخرى و سلبية بين أعلى 15 %.

الشكل(2-11): تطور معامل جيني في تنزانيا (1960 -2012)

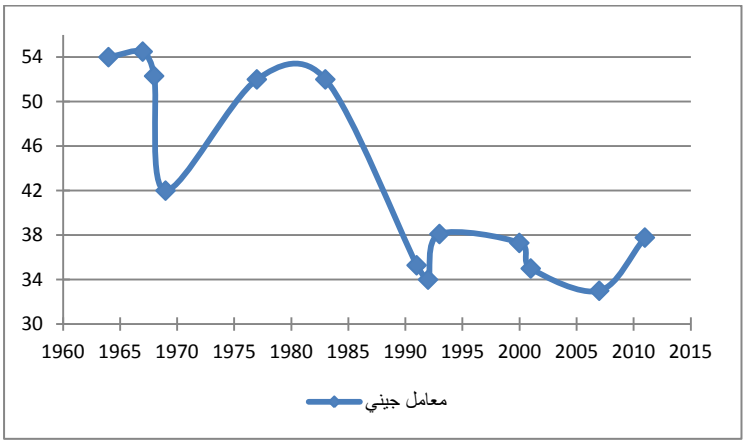

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على WIID.4(2018) و الملحق(5)

ان الالتزام الواضح من جانب الحكومة في تنزانيا في اعتماد سياسات لا لبس فيها تهدف إلى الحد من الفقر يتسق مع جعل توزيع الدخل أكثر إنصافا. و قد تحقق هذا الالتزام من خلال برنامجين أساسين، يتمثل البرنامج الأول في الاستراتيجية الوطنية للنمو و الحد من الفقر التي تهدف إلى تعزيز وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية و التعليم الابتدائي و المياه والصرف الصحي و تعبئة الموارد المالية.

و يشمل البرنامج الثاني في صندوق العمل الاجتماعي التنزاني برنامج التحويلات النقدية المشروطة و الأشغال العامة و عنصر الادخار المجتمعي و تهدف هذه الأخيرة إلى استهداف الفقراء بشكل فعال بحيث تستفيد الفئات الأكثر فقرا من موارد الصندوق مما أدى الى زيادة المدخرات و الاستثمار في الثروة الحيوانية و بالتالي تقليل تعرض الأسر للمخاطر و تحسين سبل العيش بدلا من مجرد زيادة الاستهلاك.

1.4.2.2 محركات تخفيض الفوارق في تنزانيا

منذ الاستقلال في سنة 1962 قامت حكومة تنزانيا بالانتقال التدريجي من استراتيجية التنمية التي تقودها الدولة إلى اقتصاد قائم على اليات السوق، الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد القائم على السوق أعطى دفعة كبيرة للإنتاج المحلي بالرغم من أن هذا التحول الاقتصادي لم يكتمل

بشكل كامل لأن القطاع الخاص لا يزال يتسم بارتفاع مستويات تركيز السوق و عدم انتظامه وانخفاض مستويات الإنتاجية بسبب ضعف مؤسسات العلامات و ضعف بيئة الأعمال و سيطرة الدولة المستمرة على السوق خاصة في مجال الزراعة.

في أعقاب أزمة الديون في عام 1986 باشرت الحكومة بإصلاحات هيكلية فتحت الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب و أنعشت النمو الاقتصادي. و يرجع هذا النمو المطرد إلى مواصلة الإصلاحات في التسعينات التي سعت إلى زيادة الصادرات و استخدام النقد الأجنبي النادر بكفاءة أكبر و الحد من مشاركة القطاع العام في الأنشطة التجارية و تحرير سوق السلع و الخدمات بالإضافة الى انتهاج إلى سياسات اقتصادية كلية حكيمة تهدف للسيطرة على التضخم و استعادة الاستقرار في أسعار الصرف.

كان هذا التوسع الاقتصادي مدفوعا أساسا بتوسع القطاعات السريعة النمو مثل الاتصالات و الخدمات المالية و البناء بالرغم من ذلك لم يترجم النمو في هذه القطاعات إلى تحسينات جوهرية في الظروف المعيشية للفقراء أو سكان الريف مقارنة بذوي المهارات العالية المقيمين في المناطق الحضرية. هذا ما يفسر جزئيا محدودية تأثير النمو الاقتصادي على الفقر خلال السنوات الأولى من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

على الرغم من الأهمية المتزايدة للصناعات التحويلية و الخدمات اعتمدت تنزانيا بشكل كبير على الزراعة التي تمثل حوالي 33 % من الناتج المحلي الإجمالي و توفر نحو 47 % من الصادرات و توظف نحو 70 % من القوى العاملة. بحيث يعيش أكثر من ثلثي السكان في المناطق الريفية و يشارك حوالي 98 % من الأسر المعيشية الريفية في الأنشطة الزراعية مما جعل لهذا القطاع دورا رئيسيا في توفير الغذاء و توليد الدخل بين سكان الريف و المساهمة الهامة في عملية التصنيع من خلال توليد المدخلات للقطاع الصناعي.

من ناحية أخرى ساهمت أوجه التقدم في ملكية الأراضي و امتلاك الثروة الحيوانية و ارتفاع العمالة غير الزراعية في تحسين ظروف المعيشة بين أفقر الناس. في الفترة الممتدة بين سنة 2007 و 2012 كانت التحسينات في الأوقاف المنزلية أكثر أهمية بالنسبة لأدنى 40 % من السكان و ينطبق نفس الشيء على نتائج التنمية البشرية في ما يخص سوء التغذية و وفيات الرضع و الأمهات و معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث و الالتحاق بالمدارس الثانوية و الحصول على مياه الشرب النظيفة.

بالرغم من المكاسب المحققة لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به للحد من الفوارق الإقليمية و توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية بحيث لا تزال معدلات التغطية منخفضة بشكل خاص في إمدادات الكهرباء و في خدمات الصرف الصحي المحسنة.

تهدف خطة التنمية الخماسية الجديدة للفترة 2016 - 2021 إلى تسريع التحول الهيكلي لتحويل تنزانيا إلى اقتصاد شبه صناعي يزداد اتساعا في المناطق الحضرية مع إتاحة المجال لمزيد من التنويع الريفي و تنمية المدن الثانوية لتعزيز الحد من الفوارق الإقليمية داخل البلد و من المتوقع أيضا أن تعزز الاستثمارات الاستراتيجية في الهياكل الأساسية و الخدمات الأساسية مثل الكهرباء و المرافق الصحية المحسنة النمو الاقتصادي و الازدهار المشترك.

5.2.2. تجربة البيرو[1]

شهدت دولة البيرو نموا مطردا في الفترة بين عامي 2001 و 2014 بحيث نمى الاقتصاد بمعدل 5.5 % فى المتوسط سنويا و صنف من بين أعلى 15 نمو مسجل فى العالم خلال هذه الفترة. يعزى هذا النمو الى ارتفاع الأسعار الدولية للمعادن و زيادة الدخل خاصة في الخدمات كثيفة العمالة والتجارة و الزراعة و زيادة التحويلات العامة و السياسات المالية الحكيمة. أدى هذا النمو الى تحسين توزيع الدخل خاصة في الجزء السفلي من التوزيع بحيث ارتفع الدخل الفردي الحقيقي بمعامل قدر بنقطتين و انخفضت معدلات الفقر من 59 % سنة 2004 الى 23 % سنة 2014 مع تسجيل انخفاض في الفقر المدقع بمقدار 12 نقطة مئوية ليصل إلى 4.3 % في سنة 2014.[2]

و انخفض مؤشر جيني من 69 سنة 1962 إلى 41.9 سنة 2016 و هو أكثر معدل انخفاض مسجل في منطقة أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي ب 4.8 نقطة مئوية . مع ذلك مستوى الفوارق في الدخل لم يضيق بنفس الوتيرة في المناطق الحضرية و الريفية بحيث تجاوزت الفوارق في المناطق الريفية المستويات الدنيا منها في المناطق الحضرية. يرجع انخفاض الفوارق بشكل أساسي لزيادة حصة أدنى 40 % من الدخل بنسبة أكبر من حصة أعلى 60 % من الدخل في الفترة بين عامي 2004 و 2014 بحيث بلغ معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد الواحد في أدنى 40 % من الدخل 6.5 % مقابل 4.1 % من

[1] Poverty and sharing prosperity.(2016). taking on inequality, Op, cit, p.114-117

[2] هذا يعني خروج نحو 9 ملايين من سكان البيرو (30% من السكان) من الفقر و 3.2 مليون شخص من الفقر المدقع و انخفاض حصة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم من 12 % إلى 3 % خلال هذه الفترة.

مجموع السكان و ارتفع الدخل للأسر الفقيرة ب 7 % في حين شهدت الأسر في المراكز العشرة الأولى زيادات بنسبة 3 % أو أقل.

الشكل(2-12): تطور معامل جيني في البيرو (1960- 2016)

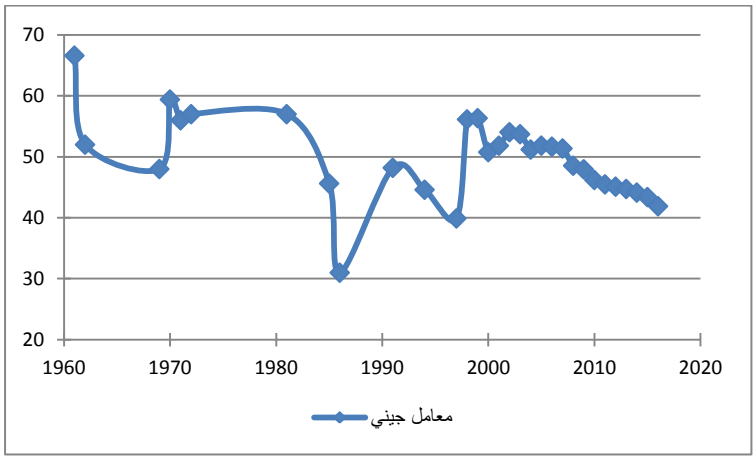

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على (2018)4.WIID و الملحق(6)

1.5.2.2. محركات تخفيض الفوارق في البيرو

يعود التحسن الملحوظ في الظروف المعيشية للفقراء الى النمو المتميز للاقتصاد التي شهده البلد و استقرار الاقتصاد الكلي و الظروف الخارجية المواتية والإصلاحات الهيكلية الهامة. و قد وضعت الإصلاحات الهيكلية التي نفذت في التسعينات أسس الانتعاش الاقتصادي التي لوحظت منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي و العشرين. و شملت هذه الإصلاحات التحرير التجاري و المالي و وضع نظام أكثر مرونة لسعر الصرف و خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة و منح البنك المركزي المزيد من الاستقلالية لتعزيز السياسة النقدية و إنشاء الرقابة الوطنية للجمارك و الضرائب لدعم السياسات المالية.

يعتبر سوق العمل المساهم الرئيسي في الحد من الفقر و الفوارق الاجتماعية في العقد الماضي في البيرو بحيث فسر خفض نحو ثلاثة أرباع الحد من الفقر المدقع و 80 % من الانخفاض في معامل جيني. كما أدت زيادة التوسع في التحصيل العلمي لليد العاملة إلى توزيع أكثر تكافؤا في التحصيل العلمي و ساهم في تراجع الفوارق في دخل العمل علاوة على ذلك اتسم سوق العمل بارتفاع معدلات المشاركة و انخفاض معدلات البطالة و شهد تضييق كبير في الفجوة بين الأجور الرسمية و غير الرسمية مما أدى إلى انخفاض الفوارق في الأجور.

كما أدت سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة و ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بيرو خاصة في قطاع التعدين مما عزز الاستثمار الخاص بحيث بلغ تراكم رأس المال 26 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2014 بعد أن كان 18 % في سنة 2000 و كان المحرك الرئيسي للنمو بحيث يمثل أكثر من ثلثي النمو الإجمالي منذ عام 2001 .

من جهة أخرى أدى النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات التحضر إلى زيادة الطلب على الخدمات (التجارة و الفنادق و المطاعم و النقل) بالتالي توسيع نطاق العمالة في القطاع الحضري غير الرسمي. بالإضافة الى ارتفاع الانتاجية الزراعية في المناطق الريفية بفضل تحسين الاتصال في المرتفعات جراء بناء الطرق و إدخال الهواتف المحمولة و التوسع في الإنتاج الصناعي للمزارع الزراعية في المناطق الساحلية. و قد شهدت الصادرات الزراعية غير التقليدية نموا كبيرا في السنوات الخمس عشرة الماضية و تشمل الهليون و العنب و المانجو و الفلفل الحلو و الكينوا و بالتالي التوسع في التوظيف في الخدمات الحضرية غير الرسمية و تحسنت الإنتاجية الزراعية المرتفعة من دخل العمالة مما أدى إلى زيادة النمو عن طريق زيادة الاستهلاك المحلي.

في المقابل لعب الإنفاق الاجتماعي دورا محدودا في معالجة أوجه الفوارق و الفقر بحيث تشير التقديرات إلى أن التحويلات العامة فسرت أقل من 10 % من الحد من الفقر خلال الفترة الأخيرة. يفسر ذلك بانخفاض مستوى الإنفاق العام بحيث بلغ الإنفاق على الحماية الاجتماعية 375 دولار أمريكي للشخص الواحد في سنة 2013 أي حوالي ثلث إنفاق المكسيك و نصف كولومبيا و لم يتجاوز سوى الإنفاق الاجتماعي على الحماية في بوليفيا وباراغواي. و لكن ساهم إدخال نظام التحويلات النقدية المشروطة في البلاد في سنة 2005 و اعتماد الموازنة على أساس النتائج ابتداء من عام 2007 وكذا إنشاء وزارة الإدماج الاجتماعي في سنة 2011 في جعل الحماية الاجتماعية أكثر استهدافا و فعالية.

كخلاصة لما سبق يمكن أن نقول أن انخفاض الفقر و الفوارق في بيرو في العقد الماضي كان نتيجة للظروف الخارجية الملائمة و زيادة الطلب الداخلي و تحسين التحصيل التعليمي و التقدم في ربط المناطق الريفية بالمناطق الحضرية و أداء القطاعات كثيفة العمالة. كما ساهمت شبكات الأمان وتحقيق المزيد من المساواة في الدخل للعمالة و تكافؤ فرص التعليم في تقليص الفوارق. سيتطلب الحفاظ على هذه المكاسب المثيرة للإعجاب استدامة إصلاحات السياسات التي تعالج أوجه الضعف الهيكلي الرئيسية و الانتاجية المحدودة الناجمة عن تدني نوعية رأس المال البشري و ارتفاع معدلات القطاع غير الرسمي.

3.2. سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية في العالم

بالرغم من التقدم المحرز في مجال الحد من الفوارق المجال لا تزال مستويات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية مرتفعة في معظم الدول و لا يزال الكثير من الناس يعيشون في الفقر المدقع مما يشكل تحديا كبيرا أمام هذه البلدان لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي و تبني سياسات تضمن أن يظل النمو شاملا للجميع أي تقاسم منافع النمو على نحو منصف.

تنطوي العديد من سياسات الحد من الفوارق على أهداف مزدوجة بحيث تقلل الفوارق في الدخل و تعزز نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل في نفس الوقت. تشمل هذه الأمثلة تسهيل عملية تراكم رأس المال البشري و الحد من ازدواجية سوق العمل و تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل. في المقابل قد تفاضل عدة سياسات بين الحد من الفوارق و زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[1] قد تؤدي التمديدات الإدارية لاتفاقيات الأجور الجماعية إلى تقليل الفوارق في الأجور بين العمال و لكن إذا وضعوا تكاليف عمالة بمستويات مرتفعة جدا بالنسبة لبعض أرباب العمل، فإن ذلك قد يضر بالمنافسة و الإنتاجية و يحد من فرص العمل. و من شأن تحويل المزيج الضريبي إلى ضرائب أقل تشويها خاصة بعيدا عن ضرائب الدخل على العمل و الضرائب على الشركات و الضرائب على الاستهلاك و الضرائب العقارية أن يحسن الحوافز على العمل و ألاستثمار و لكن يمكن أن يقوض العدالة.

في الأخير بعض السياسات الرامية إلى تعزيز نصيب الفرد من الناتج لها تأثير غير مؤكد على الفوارق فمثلا فوائد تجنب البطالة العالية جدا قد ترفع فرص العمل و لكنها ستوسع توزيع الدخل بين العمال مع تأثير غير واضح على الفوارق في الدخل و ينطبق نفس الشيء على إبقاء الحد الأدنى للأجور عند مستويات معتدلة.[2] و يمكن تلخيص سياسات الحد من الفوارق في الجدول (2-7).

[1] Hoeller, P., Joumard, I., & Koske, I. (2014). Reducing income inequality while boosting economic growth: Can it be done? Evidence from OECD countries. The Singapore Economic Review, 59(01), 1450001, p.183
[2] Reducing income inequality while boosting economic growth.(2014), Op, cit, p.184

الجدول(2-7): سياسات معالجة الفوارق الاجتماعية

تعديل الفوارق الاجتماعية Moderating social inequality	**سياسات التحول الى النمو الشامل** خلق العمل و تعزيز الوصول الى أسواق العمل تعزيز النمو الشامل الذي يشمل سياسات الاقتصاد الجزئي تسيير التجارة و العولمة المالية
	تبني سياسات اعادة توزيع الدخل برامج الحماية الاجتماعية سياسات دعم المستهلك الضرائب
	سد الفجوات في التعليم و الصحة تحسين مستوى الانفاق العام و تطوير طرق تقديم الخدمات تبني اصلاحات حكومية بهدف تحسين الاستجابة و تعزيز القدرات المؤسساتية توسيع الحصول على التعليم و الصحة و التغذية
	معالجة قضية الاستبعاد الاجتماعي والتهميش تعزيز المشاركة المدنية للفئات المهمشة اجتماعيا تبني تشريعات مناهضة للتهميش الاجتماعي

Source: UNDP. (2013). Humanity divided: Confronting inequality in developing countries. p.228

1.3.2. سياسات التحول الى النمو الشامل

يتطلب تعديل فوارق الدخل تحول البلدان نحو تطبيق سياسات النمو الشامل اللذي ينطوي على تقاسم الرفاهية بين الجميع و على نطاق واسع. يستند النمو الشامل و المستدام على معدلات عالية من الاستثمار في رأس المال المادي و البشري بحيث تمثل معدلات الاستثمار الاجمالية في رأس المال المادي 25 % من الناتج المحلي الاجمالي أو أكثر(سواء الانفاق العام أو الخاص) في الدول التي تسعى الى نمو مستدام.[1]

1.1.3.2. خلق فرص العمل

يعتبر خلق فرص العمل من أولويات استراتيجية النمو الشامل في الدول التي تسعى الى الحد من الفوارق على نحو مستدام. تهدف سياسات التوظيف الى ضمان مستوى معين من الدخل للعاطلين عن العمل و زيادة دخل الأسر الفقيرة من خلال توفير فرص العمل لغالبية السكان و على نحو متساوي باعتبار أن الفوارق في الحصول على عمل جيد سبب رئيسي لاستمرار الفوارق بين الفئات الاجتماعية.

يتم تعزيز العمالة من خلال خطط ضمان العمالة التي ترعاها الحكومة خاصة في المناطق الريفية و التي تهدف الى استيعاب العمال الفقراء ذوي المهارات المنخفضة و زيادة دخلهم من خلال خلق وظائف

[1] Cruz, M., Foster, J. E., Quillin, B., & Schellekens, P. (2015). Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity, p.3

مباشرة و العمل كشبكات أمان في مشاريع كثيفة عمالة و برامج عامة للبنية التحتية مثل بناء الطرق الريفية و تنظيف الشوارع.[1]

تتأثر الأنشطة المولدة للدخل بمجموعة من العوائق التي تحول دون المشاركة في العمالة المنتجة كاختلاف المهارات أو الثغرات في المعلومات أو القيود المفروضة على التنقل لدى الأفراد والجماعات. مما يعني ضمنيا أن الفقراء و غيرهم من الفئات الضعيفة يملكون معلومات محدودة عن العمل بالإضافة الى القيود المفروضة على التنقل المرتبطة بالهياكل الأساسية السيئة و المتخلفة التي تحول دون تنقل هذه الفئات الى أماكن و العمل بسهولة.[2]

لذلك يجب أن تشمل السياسات الرامية الى تعزيز امكانية توظيف الفئات الفقيرة و المحرومة آليات تعالج هذه الحواجز التي تحول دون الحصول على فرص العمل كإنشاء نظم معلومات التوظيف و المعارض الوظيفية و تقديم المشورة للشباب و توفير المعلومات اللازمة لفهم ميكانيزمات سوق العمل، و تقديم برامج التدريب على المهارات الفنية و لمهنية للعمال ذوي المهارات المتدنية و البرامج التي تسهل ولوج الخريجين الجدد الى سوق العمل.

2.1.3.2. السياسات الاقتصادية

منذ 1980 ركزت سياسات الاقتصاد الكلي في معظم البلدان النامية بشكل أساسي على الاستقرار الاقتصادي أي تحقيق فائض أولي في الميزانية أو عجز منخفض جدا و لم تعط أهمية كبيرة للنمو و خلق فرص العمل مما انعكس سلبيا على النتائج الاجتماعية. يتطلب التحول إلى مسارات النمو الشامل تكامل استراتيجية الاقتصاد الكلي مع أهداف النمو الشامل و تخفيض الفقر و الفوارق في الدخل.

1. السياسة النقدية

عادة ما يضع صناع السياسات في البلدان النامية استهداف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية مما أدى بالعديد من هذه البلدان إلى الوقوع في "فخ الاستقرار" أي معدلات تضخم منخفضة مع نمو منخفض أو شبه منعدم. تطبيق سياسة نقدية مشددة تستهدف انخفاض التضخم بأقل من 5 % من خلال رفع أسعار الفائدة يزيد من فجوة الإنتاج و يكبح النمو و الاستثمار، بعبارة أخرى يتم

[1] Humanity divided.(2013). Confronting inequality in developing countries, Op, cit, p.231-232
[2] Idid, p.249

تخفيض التضخم على حساب الدوافع الرئيسية لأي استراتيجية نمو شاملة أي النمو و خلق فرص العمل. لذلك يتعين على السياسة النقدية المتسقة مع إستراتيجية النمو الشامل أن تتجاوز التركيز المفرد على انخفاض التضخم و ترتيب أولويات النمو و المساواة أي ضرورة استهداف الحكومات مستوى معتدل للتضخم مع الإبقاء على معدلات الفائدة منخفضة.

إن اعتماد سياسة نقدية قابلة للتطبيق و مواجهة للدورات الاقتصادية سوف يدعم النمو الشامل عن خلال تحقيق هدف النمو في حد ذاته و الحد من تقلباته و زيادة قدرة الأسر الفقيرة على تراكم الأصول الإنتاجية من خلال خفض التكلفة الحقيقية للائتمان.[1]

2. سياسات سعر الصرف

تبنت العديد من البلدان النامية في السنوات الأخيرة إما نظام سعر صرف ثابت أو مرن مما جعلها عرضة لأزمات العملات. نتج عن تحرير حساب رأس المال في هذه البلدان ارتفاع أسعار الصرف الحقيقة مما أدى الى التوسع في الواردات على حساب الإنتاج المحلي و دفع الشركات المحلية التي فقدت قدرتها التنافسية بسبب الزيادة في أسعار الصرف الحقيقة لخفض التكاليف من خلال تخفيض العمالة و الأجور الأمر اللذي انعكس سلبيا على النمو و توزيع الدخل و الفقر.

اعادة النظر في تأثير نظام سعر الصرف على النمو و توزيع الدخل و تبني سياسات صرف تتناسب مع استراتيجية النمو الشامل و ظروف البلد و بعيدة عن الحلول "ثنائية الزاوية" إما للأنظمة الثابتة أو الحرة أو تبني نظام سعر صرف وسيط كفيل بخفض الفوارق في الدخل. أثبتت الدراسات الحديثة أن الحكومات التي تتبع أنظمة أسعار الصرف الوسيطة تكون أكثر قدرة على الحفاظ على سعر صرف حقيقي فعال ثبت أنه عامل رئيسي في دعم النمو.[2]

3. سياسة الأجور

تمثل الأجور مصدرا حيويا لدخل الأسر المعيشية و لها تأثير كبير على مستويات معيشة الناس ومن هذا المنطلق ينبغي السعي لتحقيق المساواة في أجور العمال و العاملات باعتباراتها هدفا واضحا للسياسات الوطنية و خطط العمل ذات الصلة. و يمكن أن ينعكس هذا المبدأ على استراتيجيات

[1] Humanity divided.(2013). Confronting inequality in developing countries, Op, cit, p.237
[2] Ibid , p.237-238

مكافحة الفقر و خطط التنمية الوطنية للمساواة بين الجنسيين و البرامج القطرية للعمل اللائق و أطر المساعدة الانمائية للأمم المتحدة.[1]

تساهم آليات تحديد الأجور و الاتفاقيات الجماعية بشكل كبير في القضاء على فجوة الأجور والتمييز بين الجنسين و تصحيح الفوارق الراهنة في الأجور. يتم تحديد الأجور مركزيا عن طريق الحد الأدنى للأجور بحيث تهدف سياسة الحد الأدنى للأجور الى وضع أرضية لهيكل الأجور لحماية ذوي الدخل المحدود و المرأة. يساعد الاعتماد على أجور مماثلة لمختلف المهن و أماكن العمل بغض النظر عن نسبة الرجال و النساء فيها على مكافحة التمييز على أساس الجنس في هيكل الأجور العام.[2]

3.1.3.2. تسيير التجارة الدولية

أصبح اندماج العديد من اقتصاديات البلدان النامية في أسواق التجارة الدولية من السمات الهامة للعولمة على مدى السنوات الثلاثين الماضية، و بينما تُدعم سياسة تحرير التجارة من الجهود الدولية تؤكد أدلة أخرى على أن هذه الاتجاهات أسهمت في زيادة الفوارق الاجتماعية. أدى تحرير التجارة الى زيادة و تيرة التغير التقني المتحيز للمهارات في الأسواق المفتوحة و بالتالي زيادة علاوة الأجور للعمال ذوي المهارات العالية و احتواء نمو الأجور بالنسبة للعمال الآخرين كنتيجة لزيادة المنافسة وتحفيز الاستثمار في التكنولوجيا و توفير التكاليف و تعزيز الانتاجية.

يجب أن تقترن الاجراءات المتخذة لمعالجة الفوارق على المستوى الوطني بوجود أطر وسياسات دولية مواتية[3]، لأنه من الواضح أن الأسباب الكامنة وراء زيادة الفوارق محدودة اذا ما تم التصدي لها من خلال التدخلات المحلية. بالتالي لا بد من معالجة مسألة السياسات الرامية الى ادارة العولمة المالية و التجارية ليس داخل البلدان فقط لكن في اطار آليات التنسيق الاقتصادي الدولي و لا غنى عن الجهود المنسقة لضمان التحقيق الكامل لمعايير العمل الدولية في ظل التكامل التجاري.[4]

---

[1] مارتن أولز، شونا أولني، مانويلا تومي.(2013). المساواة في الأجور: دليل تعريفي، منظمة العمل الدولية، جنيف، ص.74

[2] المساواة في الأجور.(2013)، مرجع سابق، ص.50

[3] مثلا السياسات التي تهدف الى تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تشمل نسبة كبيرة من الوظائف ذات المهارات العالية تعتمد على هيكل النظم الدولية للملكية الفكرية،بالتالي فرض الضرائب على المعاملات المالية لا يمكن تنفيذه بفعالية في ظل الحراك الكبير لرؤوس الأموال دون التنسيق الكافي بين البلدان.

[4] Humanity divided.(2013). Confronting inequality in developing countries, Op, cit, p.236

4.1.3.2. تعزيز الوصول الى الفئات الفقيرة و المحرومة

إن توزيع السياسات و كيفية استهدافها مسألة مهمة جدا لتحقيق المساواة في المجتمع باعتبار أن الأسر الفقيرة و ذات الدخل المنخفض لا تستفيد بنفس القدر من النفقات كالأسر ذات الدخل المرتفع. تتعرض هذه الفئات للإقصاء في مجالات التعليم الجيد و الرعاية الصحية و الكهرباء و المياه الصالحة للشرب و الخدمات الأساسية الأخرى بسبب عوامل جغرافية و سياسية و اجتماعية واقتصادية. [1]

يستوجب تخفيض الفوارق بين المجموعات تركيز السياسات الاجتماعية الرامية الى معالجة النتائج غير المتكافئة على القطاعات و المواقع الجغرافية و المجموعات الأكثر عزلة و حرمانا مما يعني إعطاء أولوية للسياسة العامة لزيادة توفير الخدمات الاجتماعية و البرامج و جودتها لصالح الفئات الأشد فقرا و استبعادا.

يتطلب التغلب على هذه الحواجز اصلاحا تشريعيا اداريا يهدف الى الغاء الأحكام التمييزية أو التصدي الممارسات التي تفضل فئات معينة و الحواجز القانونية و العرفية للوصول الى الأصول(الأرض مثلا) و امتلاكها و هذا مهم جدا خصوصا للأفراد الذي يرتبط دخلهم بهذه الأصول.

زيادة تعبئة الموارد المالية و المساعدات الإنمائية و المزيد من التقدم في التكنولوجيا و تحسن البيانات للرصد و التقييم و تغليب ثقافة التعاطف و قبول الأخر و توطيد الالتزام الأخلاقي بالعدالة العالمية و الاستدامة في الخيارات الفردية من و الجماعية كلها عوامل حاسمة في خفض الفوارق وتعزيز الرخاء المشترك.

2.3.2. سياسات اعادة توزيع الدخل

يمكن لسياسات اعادة توزيع الدخل تحفيز النمو الاقتصادي و تخفيض الفوارق الاجتماعية من خلال قنوات عديدة، تؤدي اعادة التوزيع الى زيادة دخول الأسر ذات الدخل المنخفض التي تتميز بميل حدي للاستهلاك أعلى مقارنة من الأسر الغنية مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي و النمو الاقتصادي، و يمكن لتدابير اعادة التوزيع توسيع الفرص عن طريق توجيه النفقات العامة نحو تحسين القدرات البشرية و التعليم و الصحة العالية مما يؤدي الى زيادة الانتاجية و النمو الاقتصادي.

[1] تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، مرجع سابق، ص.13

تطبيق سياسات اعادة التوزيع يعزز الانصاف دون تقويض الكفاءة و تشمل الأمثلة على هذه السياسات برامج الحماية الاجتماعية، احلال الدعم العام للأسعار بتحويلات نقدية للفقراء و الحد من الثغرات الضريبية التي تفيد الأغنياء و اقامة نظم ضريبية ذات طابع تصاعدي(بما في ذلك توسيع الوعاء الضريبي للدخل الشخصي في بعض الحالات) و مكافحة التهرب الضريبي.[1]

1.2.3.2. برامج الحماية الاجتماعية

تشمل خيارات السياسة العامة التي تفضي إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية إعداد برامج جيدة موجهة لتأمين الفئات المهمشة و الدمج بين الحماية الاجتماعية و استراتيجيات العمل المناسبة و ضمان حد أدنى من الدخل للمواطنين بمعزل عن سوق العمل. يضمن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية تأمين الحد الأدنى من الرعاية الصحية و معاشات التقاعد و غيرها من الحقوق الاجتماعية للجميع و تمكن برامج الأشغال العامة من خفض الفقر من خلال توليد الدخل و إنشاء بنية أساسية مادية و حماية الفقراء من الصدمات.

تشمل برامج الحماية الاجتماعية برامج التأمين الاجتماعي و برامج المساعدة الاجتماعية وتساهم في تخفيض الفوارق بشكل كبير من خلال الحد من عدم تكافؤ الفرص للأسر ذات الدخل المنخفض و الفئات الاجتماعية المهمشة و تقلل مخاطر تعرض هذه الفئات للأزمات و الصدمات. تؤثر الحماية الاجتماعية في رفاهية الأسر الفقيرة من خلال ثلاث قنوات هي:

- التخفيض المباشر لفقر الدخل و دعم القدرة الشرائية للمستفيدين و ضمان الحصول على السلع و الخدمات الأساسية مثل الصحة و التعليم و الغذاء.
- توفير التأمين ضد مخاطر الأزمات بتوفير حد أدنى من الدخل اللازم للاستثمار في رأس المال البشري و أنشطة توليد الدخل.
- تقديم دخل الاستثمار كعائدات اضافية من الاستثمارات المنتجة و العمل الناتج عن المشاركة في برامج الحماية الاجتماعية.

تهدف برامج التأمين الاجتماعي الى توفير الحماية للأسر و الأفراد لمواجهة الحوادث و حالات الطوارئ مثل الاعاقة و الأمومة و البطالة و تشمل هذه البرامج تأمين الصحة و اعانات البطالة و برامج

[1] تاو زانغ.(2018). نحو نمو شامل، اعادة توزيع المال العام، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، ص.27

المعاشات التقاعدية و مساعدة الأفراد الذين لا يستطيعون المشاركة في سوق العمل مثل الأشخاص ذوي الاعاقات الشديدة و الأطفال و كبار السن.

و تهدف برامج المساعدة الاجتماعية التي تشمل التحويلات النقدية المحددة و التحويلات العينية مثل التحويلات النقدية المشروطة، طوابع الأغذية، برامج التغذية المدرسية، الاعانات و الاعفاءات من الرسوم و عادة ما تكون هذه البرامج معفاة من الضرائب الى توفير الحد الأدنى من الدخل اللازم للأسر و الأفراد لتلبية الاحتياجات الأساسية و الاستثمار في القدرات البشرية.[1]

2.2.3.2. سياسات دعم المستهلك

تلعب سياسات الاعانات الموجهة للمستهلكين دورا مهما في تخفيض الفوارق الاجتماعية لأنها تؤثر بشكل مباشر على تكلفة السلع الأساسية للأسر مثل الغذاء و الوقود. تؤكد الدراسات في البلدان النامية على أثر أسعار السلع الأساسية على الرفاهية الاقتصادية للأسر ذات الدخل المنخفض لأن النفقات الغذائية تمثل النسبة الأكبر من ميزانياتها. كنتيجة لذلك تساهم سياسات دعم المستهلك في تحسين التوزيع الثالث للدخل و تخفيض تكاليف السلع التي تنفق عليها هذه الأسر حصة غير متناسبة من دخلها كما أنها تؤثر مباشرة على الاستهلاك و التغذية و الرفاهية العامة لذوي الدخل المنخفض. تؤدي هذه الآليات الى تحسين قدرة هذه الفئات على العمل و الأداء في المدارس و تطوير علاقات اجتماعية صحية و كلها عوامل حاسمة في خفض الفوارق الاجتماعية.

يمكن تصميم سياسات دعم المستهلك من خلال المزج بين آليات التشغيل المختلفة واستراتيجيات الاستهداف و يمكن تقسيم هذه الآليات الى ثلاث مجموعات رئيسية:

- تحديد الحكومة سعر السلع الأساسية بأسعار أقل من السوق و ذلك باستخدام سياسات مختلفة مثل سقوف الأسعار و الاعفاءات الضريبية أو التحويلات الى المنتجين المحليين.
- شراء الحكومة السلع الأساسية من المنتجين المحليين و توزيعها بأسعار مدعومة أو مجانا.
- توزيع الحكومة مبلغ معين لتأهيل الأسر لشراء سلع أساسية محددة.

[1] Humanity divided.(2013). Confronting inequality in developing countries, Op, cit, p.239

بالإضافة الى ذلك يمكن لسياسات دعم المستهلك استخدام استراتيجيات الاستهداف المختلفة بدءا من منح الوصول الشامل لجميع الأفراد من حيث المبدأ الى استراتيجيات الاستهداف مع التركيز على دعم فقط السلع المحددة للأسر ذات الدخل المنخفض الى استهداف صارم للأهلية المختبرة.[1]

3.1.3.2. الضرائب

لا يمكن تطبيق سياسات اعادة التوزيع بمعزل عن السياسية الجبائية اذ من الضروري تعبئة الموارد المحلية لكي تتمكن الحكومات من تقديم الخدمات الأساسية و التحويلات للفقراء الذي بدوره يحسن توزيع الدخل. يعتبر فرض الضرائب و تحويلات الدخل الى فئات المجتمع الأشد فقرا من أكثر الطرق المباشرة للحد من الفوارق الاجتماعية و تحقيق قدر أكبر من المساواة و بالتالي تعزيز النمو وتسريع عملية الحد من الفقر في الدول النامية خاصة عندما لا تصل منافع النمو الى الفقراء.[2]

تبين الاحصائيات أن معظم البلدان النامية لا تولد الايرادات الضريبية بطريقة كافية لدعم الانفاق العام، فبينما تبلغ نسبة الضرائب في الاقتصاديات المتقدمة 26 % من الناتج المحلي الاجمالي تتراوح هذه النسبة بين 15 % و 20 % في الدول النامية. عادة ما تكون الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة تراجعية لأن الفقراء يميلون الى انفاق نسبة أعلى من الدخل على السلع والخدمات مقارنة بالأغنياء. مع ذلك فإنها يمكن أن تكون الأكثر تدريجيا عن فرض الضرائب على السلع و الخدمات التي يستهلكها الأغنياء و الفقراء بمعدلات مختلفة مثل المواد الغذائية الأساسية كما يمكن أيضا زيادة معدلات الضرائب على السلع الفاخرة.[3]

هناك مجال لتعبئة موارد اضافية في البلدان النامية[4] مع ذلك يجب القيام بذلك على نحو يحول توزيع العبء الضريبي بعيدا عن الأسر ذات الدخل المنخفض و يتحول الى أولئك الموجودين في أعلى توزيع الدخل. أي من الضروري أن تطالب النظم الضريبية التي تهدف الى تحسين فوارق الدخل بفرض ضرائب تدريجية على الأسر ذات الدخل المرتفع أكثر من الموجودة في أدنى توزيع الدخل.

---

[1] Humanity divided.(2013). Confronting inequality in developing countries, Op, cit, p.242-243

[2] صندوق النقد الدولي.(2015). العدالة الضريبية في الشرق الأوسط و شمال أفرقيا، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي، ص.5

[3] Ibid , p.246

[4] يعتبر توسيع القاعدة الضريبية في البلدان النامية كوسيلة لتعبئة مواد إضافية فمثلا فرض ضرائب على الشركات التي تعمل خارج سيادة القانون يمكن أن يضيف ما بين 35 % و 55 % الى اجمالي الايرادات الضريبية في هذه البلدان لأن القطاع غير الرسمي يمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي و قدرته كمصدر للإيرادات الضريبية مهمة جدا في هذه الأخيرة.

تعتبر ضرورة وجود نظام إدارة الضرائب فعال أمرا حاسما لتعبئة الموارد و قد انتقلت الإصلاحات الناجحة لإدارة الضرائب نحو نظم متماسكة شبه مستقلة محمية من التدخل السياسي مما أدى إلى تحصيل الايرادات بفعالية أكبر و من شأن تحديث قواعد بيانات موثوقة لدافعي الضرائب و تقسيم فئات دافعي الضرائب بين صغار و متوسطين و كبار وفقا لاحتياجاتهم أن يساهم في تحسين توزيع الموارد و ضمان امتثال دافعي الضرائب الكبار و زيادة فعالية السلطات الضريبية.[1]

3.3.2. سد الفجوات في التعليم و الصحة و التغذية

تعتبر الفوارق في الدخل محددا هاما للفوارق في أبعاد الرفاهية الغير متعلقة بالدخل كالتعليم و الصحة و التغذية و لكنها لا تفسر استمرارها بشكل كامل، و بالتالي تقليل الفوارق في الدخل لا يكفي لتحقيق تحسينات في الرفاهية خاصة في الأسر الفقيرة و غيرها من الفئات المهمشة. تظهر أمثلة كثيرة عن الدول التي أحرزت تقدما كبيرا في مجال الحد من الفوارق أن سد الثغرات في التعليم و الصحة والتغذية عامل حاسم في خفض الفوارق في هذه الأبعاد و تشمل هذه السياسات الاجراءات التالية:

- زيادة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية مع التركيز بشكل خاص على القطاعات التي تتميز بفوارق أعلى و تستهدف الفئات ذات المستويات الدنيا من نتائج التعليم و الصحة و التغذية.
- تعزيز القدرة المؤسساتية على تقديم الخدمات الاجتماعية و تنفيذ البرامج.
- وضع سياسات حوكمة لتعزيز الاستجابة المؤسساتية
- توسيع فرص حصول الفئات المحرومة و الأسر المعيشية المنخفضة الدخل على الخدمات

تمكن الاستثمارات في الهياكل الأساسية من تقليل أوجه الفوارق الاجتماعية بين الجنسين عن طريق الحد من عبء الرعاية غير المدفوعة الأجر للمرأة. مثلا تقلل الاستثمارات في المياه و الطاقة الأساسية من الوقت الذي تقضيه المرأة في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر مما يتيح لها قضاء المزيد من الوقت في العمل المأجور هذا لا يقلل من الفوارق في الدخل بين الجنسين فحسب و إنما يحسن أيضا صحة الأمهات و هو ما يفيد بدوره رفاه الأطفال. و من شأن تركيز الإنفاق العام على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع خاصة القطاعات و الفئات التي تتعرض لأكبر قدر من الأضرار مع تحسين

[1] Ibid , p.247

نوعية و جودة الخدمات المقدمة أن يساعد الأسر الفقيرة و المحرومة على تحسين نتائجها التعليمية والصحية و التغذية بشكل كبير مما ينعكس ايجابيا على توزيع الدخل.[1]

ان البلدان التي تقدم الخدمات الاجتماعية بفاعلية تنمو بوتيرة أسرع و تقوم بالابتكار و تتصدى بسرعة أكبر للصدمات الداخلية و الخارجية.[2] يتطلب التنفيذ الفعال لهذه البرامج بفعالية وجود موارد مالية مهمة و مؤسسات قادرة و مزودة بموارد بشرية كافية لتقديم الخدمات و حكومات محلية قوية تضمن شمولية الخدمات و تستجيب لاحتياجات و تطلعات المستضعفين.[3]

4.3.2. معالجة التعصب و التمييز و الاقصاء الاجتماعي

يعتبر التعصب و التمييز و الإقصاء الاجتماعي ظواهر متأصلة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في أي مجتمع من شأنها تعميق الفوارق في الفرص و النتائج و تمنع الأفراد والفئات المقصية اجتماعيا من السعي الى الحياة اللتي يختارونها. يتطلب معالجة هذه القضية تقوية المشاركة السياسية و اشراك كافة الفئات في التخطيط و صنع القرار اللذي يؤثر على رفاهيتهم من خلال تشكيل منظمات المجتمع المدني و عملها بفعالية باعتبارها مشاركة شرعية تسمح بدخول أفكار و أصوات و أنماط حياة جديدة إلى حيز النقاشات العامة تجعل من خفض الفوارق أمرا ممكنا.

هناك حاجة أيضا لتحديد معايير انتقال الفوارق بين الفئات عبر الأجيال بحيث أن استفادة الفئات المهيمنة من زيادة إتاحة الموارد سيحفزهم لاستمرار ظروف الفوارق و يجعلهم يبررونها لذلك هناك ضرورة لرفض هذه الأيديولوجيات و تنفيذ التشريعات المناهضة للتمييز و تحسين فرص مشاركة الفقراء و الفئات المهمشة في صنع القرار.[4] و يتطلب التقدم نحو تعميم التنمية وعيا و الماما بعوامل و مظاهر تهميش المجموعات التي تختلف بين البلدان و المناطق و لابد من تذليل الحواجز وأشكال الاقصاء سواء كان الاقصاء متعمدا أم غير متعمدا. و من الضروري أن يرى الناس أنفسهم جزءا من وحدة عالمية متماسكة و ليس أجزاء في خريطة تتصارع عليها الجماعات و المصالح.

كخلاصة لما سبق يمكن القول بأن لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية إلا عن طريق مكافحة الفوارق الاجتماعية على جميع المستويات. و ينبغي أن تركز التدخلات على الفئات الفقيرة

[1] Humanity divided.(2013). Confronting inequality in developing countries, Op, cit, p.253-254

[2] البنك الدولي.(2017). التقرير السنوي لعام 2017، انهاء الفقر المدقع، تعزيز الرخاء المشترك، ص.20

[3] برنامج الأمم المتحدة الانمائي.(2013). انقسام الانسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، لمحة عامة، ص.12

[4] نفس المرجع، ص.12

والأشد ضعفا لضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية. و يتم القيام بذلك ضمن اطار أوسع نطاقا للاقتصاد الكلي و السياسات الاجتماعية يشمل تعزيز فرص العمل و توفير التعليم الجيد للجميع وتأمين العمل اللائق و الحماية الاجتماعية و اعتماد أساليب الحكم القائمة على مشاركة الجميع في صنع القرار المشاركة و الغاء جميع القوانين و الممارسات التمييزية ضد النساء.[1] و من الضروري تصميم هذه السياسات بشكل دقيق و متكامل و تنفيذها من خلال تدخلات معينة تولد نتائج منصفة و لا تساهم في تعميق الفوارق من جديد و هذا ما سنلخصه في الجدول المبين أدناه.

الجدول(2-8): سياسات الحد من الفوارق الاجتماعية الفعالة

	تدخلات نموذجية بنتائج منصفة	تدخلات نموذجية مع نتائج غير منصفة
الفلاحة	الأمن الغذائي، إعادة توزيع الأراضي، الوصول إلى المياه و الثروة الحيوانية،الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة، الخدمات الإرشادية الريفية	الاستثمارات الكبيرة التي قد تفيد أصحاب الأراضي الرئيسيين (مثل نظم الري)
التعليم	التعليم المجاني للجميع، المنح الدراسية و برامج للاحتفاظ بالطلاب	رسوم المستخدم، تسويق التعليم، توفير التكاليف في رواتب المعلمين
الطاقة و التعدين	توفير الكهرباء في الريف، تعريفات خط الحياة، قوانين العقود ضمان و الضرائب الكافية من استخراج الموارد الطبيعية	استخراج النفط من المعادن الغير الخاضعة للضريبة
المالية	البنوك الريفية الإقليمية متفرعة في المناطق المحلية، إدارة التمويل (تنظيم الأسواق المالية والسلع الأساسية و رأس المال ضوابط)،مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة	التحرير المالي، إنقاذ النظام المصرفي (التحويلات إلى البنوك الكبيرة)،دعم المؤسسات الخاصة الكبيرة
الصحة	الخدمات الصحية الشاملة، برامج التغذية، خدمات الصحة الإنجابية المجانية	رسوم المستخدم، تسويق الصحة؛ العيادات العالية التخصصية التي تنفع فئة قليلة
الاسكان	دعم الاسكان للفئات ذات الدخل المنخفض، ترقية السكن دون المستوى المطلوب	تمويل الإسكان لفئات الدخل الأعلى
الصناعة	سياسة التكنولوجيا لدعم التنافسية، الصناعات المحلية التي تولد العمالة، المؤسسات الكبيرة و المتوسطة الحجم	رفع القيود، تحرير التجارة العامة
العمل	برامج العمل ، قانون العمل و الحد الأدنى المناسب للأجور ، سياسات توليد العمالة عبر القطاعات	مرونة العمل
الانفاق العام	النفقات العامة التي تفيد الفئات ذات الدخل المنخفض، اللامركزية المالية	الانفاق العسكري، انقاذ البنوك
الحماية الاجتماعية	أرضيات الحماية الاجتماعية	نظم المعاشات التقاعدية الممولة من الخواص
الضرائب	ضرائب مناسبة للشركات و ضريبة الدخل	ضرائب الاستهلاك مثل TVA

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا).(2018). موجز السياسات العامة من طموح العدالة الاجتماعية الى واقع اللامساواة، بيروت، ص.13

	الشخصي	
السياحة	تشجيع الشركات المحلية الصغيرة، تمويل البنية التحتية، الحملات التسويقية الدولية	فرض ضرائب قليلة على سلسلة الفنادق الفخمة
التجارة	ربط الشركات المحلية المولدة للعمالة مع أسواق التصدير، توفير حماية كافية للصناعة الوطنية، فرض الضرائب على القطاعات المصدرة للتنمية المحلية	معظم اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، اتفاقيات الملكية الفكرية الحالية
النقل و البنية التحتية	الطرق الريفية،الهياكل المادية و الاجتماعية الأساسية للتنمية الوطنية،توفير وسائل النقل العام بأسعار معقولة، النقل غير الآلي للأسر	استثمارات البنية التحتية الكبيرة (و المكلفة) التي لا يستخدمها الفقراء / المستبعدين أو لا يستفيدون من الضرائب
التنمية الحضرية	تحسين الأحياء الفقيرة، الوصول الى التصاميم العالمية	مشاريع البنية التحتية الحضرية الكبيرة في المناطق الغنية
الماء	إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية	سوء التفاوض بشأن الخوصصة

Source: Ortiz, Isabel and MMathew Cummins (2011). Global inequality beyond the bottom billion.

خاتمة الفصل

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للحد من الفوارق بحيث أدى النمو المستقر و المتواصل الى خفض الفوارق في العديد من البلدان في المقابل ارتفعت الفوارق في البلدان التي شهدت انكماش مما يجعل تحقيق نمو شامل و مستدام ضرورة ملحة للحد من الفوارق و تعزيز الرخاء المشترك.

تختلف اتجاهات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين البلدان و في العالم و من الملاحظ أنها تسجل مستويات مرتفعة في دول أمريكا اللاتينية و أفريقيا جنوب الصحراء بينما تسجل البلدان الأوروبية و بلدان غرب اسيا مستويات متدنية.

تشير تجارب الدول الناجحة الى امكانية تخفيض الفوارق الاجتماعية بدون تعريض النمو على المدى الطويل للخطر و هذا ممكن بالنسبة للبلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل و الدول المرتفعة الدخل على حد سواء. يتطلب ذلك انتقال البلدان نحو تحقيق نمو شامل و مستدام ينطوي على تقاسم الرفاهية بين الجميع و على نطاق واسع ، و تنفيذ مزيج صحيح من سياسات الاقتصاد الكلي و تمكين الفئات الضعيفة باعتباره أمر بالغ الأهمية لإنهاء الفقر و تعزيز الرخاء للجميع في كل مكان.

و من شأن السياسة المالية أن تساهم في الحد من الفوارق و تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الاستثمار المحلي في جميع القطاعات خاصة في مجال الرعاية الاجتماعية، و هناك نهج آخر للسياسات يتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي باعتبار أن النمو الكبير يمكن أن يوفر المزيد من الموارد للفقراء و بالتالي الحد من الفوارق.

بعد دراسة أوجه الفوارق الاجتماعية في العالم و بين البلدان و داخلها سوف نتساءل حول اتجاهات الفوارق الاجتماعية في الجزائر و هذا ما سنتطرق اليه في الفصل التالي.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية للفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل

تعتبر الجزائر من البلدان المتوسطة الدخل التي حققت تقدما اقتصاديا و اجتماعيا ملحوظا على مدار العقود الثلاثة الماضية، و يتضح ذلك من خلال التحسن المطرد في معظم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و ارتفاع مؤشر التنمية البشرية من 0.577 سنة 1990 الى 0.754 سنة 2018 مما جعلها من بين أفضل 10 دول حققت أسرع تقدم في التنمية البشرية في السنوات الأخيرة.

تصنف الجزائر ضمن الدول المتوسطة من حيث حدة الفوارق بحيث يتمركز معامل جيني للفوارق عبر كل السنوات التي أجريت فيها المسوحات الأسرية بين قيمتي 30 و 40 و غالبا ما تسجل مستويات معتدلة مقارنة بدول أمريكا اللاتينية و باقي دول العالم .

بالرغم من ذلك تواجه الجزائر مثلها مثل البلدان المتوسطة الدخل الأخرى تحديات كبيرة بما في ذلك خطر الفوارق المتزايدة في الدخل و الثروة و امكانية الحصول على الخدمات الأساسية والضعف الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في ظل انخفاض الموارد المالية و التطورات الديموغرافية و الاجتماعية و واقع اقتصادي اقليمي و دولي سريع التغير.

يخصص هذا الفصل لتحليل واقع الفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا من خلال دراسة النمو الاقتصادي و بعض المؤشرات الاجتماعية في المبحث الأول، وتحليل اتجاهات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية في المبحث الثاني، و عرض أهم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية التي انتهجتها الحكومة للحد من الفوارق الاجتماعية في المبحث الثالث.

1.3. تطور الأداء الاقتصادي في الجزائر

1.1.3. تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن دراسة الأداء الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا من خلال ثلاثة مراحل رئيسية مر بها الاقتصاد الجزائري اتسمت بمعالم مميزة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية. تتمثل هذه المراحل في مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989) و مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق (1990-1999) و التي شهدت سلسلة من الاصلاحات الذاتية و أخرى مدعومة من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و مرحلة الانعاش الاقتصادي منذ سنة 2000 و التي تميزت عموما بانتعاش أسعار النفط في السوق الدولية.

عرفت مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي في الفترة 1962-1989 تذبذبا واضحا اذ شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا و انخفاضا على طول هذه الفترة بسبب الإرث السلبي للاستعمار و عدم استقرار أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية و ضعف قوانين الاستثمار بسبب التوجه الحكومي نحو تطبيق مبادئ ألاشتراكية مما حد من مداخيل تلك المؤسسات و الذي انعكس سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي.[1]

ساهم نمو قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي في الفترة 1967-1969 و ذلك لأن الحكومة أعطت أولوية بالغة للصناعات القاعدية على حساب القطاعات الأخرى و رجحت الاستثمار في الصناعة الثقيلة و قطاع المحروقات لتشييد قواعد هيكلية داعمة التنمية الاقتصادية و تسهيل انشاء صناعات خفيفة في وقت لاحق.[2]

أدت هذه التدابير الى رفع معدلات النمو اذ بلغ متوسطها 6.32 % خلال سنوات الستينيات و هو ما أدى الى زيادة نصيب الفرد من الدخل الاجمالي من معدلات النمو الاقتصادي 190 دولار الى 33. دولار ، و بلغ متوسط النمو 7.16 % في سنوات السبعينيات و انتقل معه نصيب الفرد من الناتج الاجمالي من 350 دولار الى 1720 دولار. بعد أزمة النفط سنة 1986 و التي أبرزت مواطن الضعف في

[1] سراج وهيبة.(2016). هيكل توزيع الدخول و أثره على زيادة النمو و التقليل الفقر في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، ص.184

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص.26

الاقتصاد الجزائر و مشاكل النظام المخطط المركزي عرف معدل النمو تراجعا كبيرا حيث بلغ 2.8 % وأدى الى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 4.5 %[1].

منذ سنة 2000 انتعشت معدلات النمو الاقتصادي تزامنا مع عودة الاستقرار للاقتصاد الكلي في الجزائر و انطلاق برامج الانعاش و دعم النمو الاقتصادي التي أقرتها الحكومة بفضل انتعاش أسعار البترول في السوق الدولية و زيادة الموارد المالية للدولة. و تتمثل هذه البرامج في استثمارات عمومية في جميع القطاعات تهدف الى تعزيز نمو هذه الأخيرة و تحقيق معدلات نمو اقتصادي قوية ومستدامة.

عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة الأولى بحيث بلغ معدل النمو 2% كأدنى مستوى له في سنة 2006 و 6.9 % كأعلى مستوى سنة 2003. يرجع هذا التذبذب الى النمو غير المطرد لقطاع المحروقات و بدرجة أقل لقطاعي الفلاحة و الصناعة.

الشكل(3-1): تطور الناتج الداخلي الاجمالي الخام و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2000-2017)

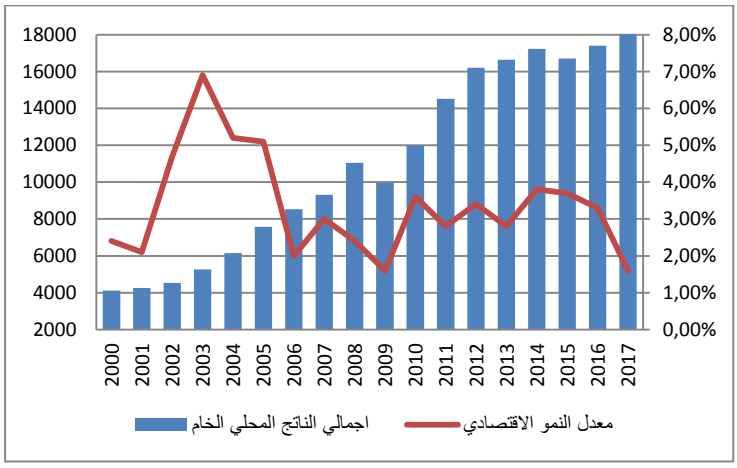

المصدر: تقارير بنك الجزائر و الملحق (7)

في سنة 2006 و على الرغم من تحقيق معدل نمو مرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية خاصة قطاع البناء و الأشغال العمومية اللذي أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة (11.6 %) فان تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (-2.5 %) كان واضحا على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

[1] سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص.219.

في سنة 2014 ظل النشاط الاقتصادي قويا نسبيا بالرغم من الانخفاض الحاد لسعر النفط بنسبة 40 % بحيث بلغ النمو 3.8 % مقابل 2.8 % سنة 2013. يرجع هذا النمو الى زيادة النمو خارج المحروقات المدفوع أساسا بزيادة الإنفاق العام بنسبة 5.6 % و نمو مختلف القطاعات كالزراعة (0.8 %) و البناء (0.5 %) و النقل و الاتصالات (0.5 %) و التجارة (0.7 %). [1]

في سنة 2016 حافظت الجزائر على النمو القوي بحيث بلغ الناتج الداخلي الاجمالي قيمة 17406.8 مليار دينار بمعدل نمو قدر ب 3.3 % و يعود ذلك بشكل أساسي للتوسع في قطاع المحروقات اللذي قدر معدل نموه بـ 7.7 % مقابل 0.2 % في سنة 2015.[2] سيطر هذا النمو المستدام على تباطؤ النمو خارج المحروقات الذي سجل انخفضا معتبرا بحيث بلغ 3.9 % مقابل 5.0 % سنة 2015 و يعود هذا الى تراجع نمو جميع القطاعات[3] خاصة قطاع الفلاحة بسبب الطقس غير المواتي و نقص المياه.

كما يعزى النمو المستدام في هذه السنة الى تبني سلسلة من التدابير لضبط أوضاع المالية العامة الذي أدى الى خفض العجز المالي إلى 12.2 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن بلغ 16.2 % سنة 2015. بحيث نفذت الحكومة مجموعة من سياسات التقشف المعتمدة في ميزانية 2016 تمثلت في خفض الإنفاق بنسبة 9 % و زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 4 % و زيادة بنسبة 36 % في أسعار البنزين و زيادة الضرائب على معدلات ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء و على تسجيلات السيارات كما مكنت الموازنة السلطات المالية من الموافقة على تخفيضات إضافية في الإنفاق إذا انخفضت أسعار النفط تحت السعر المرجعي و المشاركة في الاقتراض الخارجي إذا لزم الأمر. [4]

في سنة 2017 انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 2.5 % بالرغم من النمو المستقر في النفط و الغاز منذ سنة 2015 بسبب انخفاض الموارد الحكومية و الاستثمار العام. يشير النمو المتوقع في سنة 2018 (3.5 %) و سنة 2019 (3.8%) إلى عودة النمو إلى مستويات مماثلة لتلك التي كانت قبل سنة

[1] United nations, Economic Commission for Africa.(2016).Algeria :country profile ,p.6

[2] بنك الجزائر.(2017). التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر، ص.21

[3] في سنة 2016 ساهمت الفلاحة ب 6.3 % في الناتج الاجمالي الداخلي مقابل 16.7 % سنة 2015 و بلغت القيمة المضافة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و الري 2069.3 مليار دينار ما يعادل 11.9 % من الناتج الداخلي الاجمالي و ساهم هذا القطاع بنسبة 17.4 % في نمو الناتج الداخلي الاجمالي بسبب التوسع في هذا القطاع نتيجة النفقات المكثفة في البنى التحتية و البناء. كما ساهم قطاع الخدمات بواقع 31.8 % في نمو اجمالي الناتج الداخلي و بلغت مساهمة قطاع الصناعة في نمو الناتج الداخلي الخام 6.2 %.

[4] World Bank.(2017). Algeria's economic update 2017, World Bank group April, p.2

2017 و يرجع ذلك جزئيا إلى ضبط الأوضاع المالية و إعادة التوازن الخارجي و استمرار الانتعاش في النفط و الغاز و ارتفاع الإنفاق العام.[1]

في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية و تفاقم العجز المالي و انخفاض الاحتياطات الأجنبية بمقدار النصف تقريبا قامت السلطات الجزائرية بإصدار خطة عمل حكومية جديدة في شهر سبتمبر 2017 و هو برنامج مدته خمس سنوات يهدف لموازنة الميزانية بحلول عام 2022. تضمنت هذه الخطة ثلاثة إجراءات رئيسية هي استمرار ضبط المالية العامة التي بدأت في ظل النمو الاقتصادي الجديد (2016-2030) ، نموذج و مسار الموازنة 2016-2019 التي تم توقيعه من قبل الحكومة في جوان 2016 ، فرض حظر على الديون الخارجية و التمويل غير التقليدي الذي يعتمد على البنك المركزي لتلبية احتياجات التمويل من الخزينة و تخفيض العجز.

تتضمن الخطة استمرار ضبط الميزانية مع الاقتراض المباشر من البنك المركزي للتعويض عن انخفاض إيرادات النفط دون اللجوء الى صندوق النقد الدولي لتمويل الدين المحلي اللذي يبلغ 20 % من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أشارت الحكومة علنا أنها اذا اتجهت نحو الاستدانة الخارجية فإنها ستحتاج لاقتراض 20 مليار دولار سنويا لتمويل العجز في غضون أربع سنوات و قد لا تتمكن من سداد الدين. كما جادلت الحكومة بأن تدابير التقشف و انخفاض قيمة العملة لن يكون لها سوى تأثير محدود على عجز الحساب الجاري و اللذي من المرجح أن يقابله جزئيا زيادة الطلب المحلي.[2]

في سنة 2018 تراجع النمو الى 1.5 % منخفضا عن المستوى المتوقع 2.5 % و يرجع ذلك الى الانخفاض الملموس في انتاج المحروقات بمعدل 4.2 % بالرغم من تسجيل معدل نمو قوي خارج المحروقات ناجم عن التوسع الكبير في المالية العامة و زيادة زيادة أسعار النفط اذ لوحظ نمو قوي في الزراعة (6.9 %) و البناء (4.6 %) و الخدمات غير الحكومية (3.8%).

و من المتوقع أن يبلغ نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي 1.9 % سنة 2019 بسبب استئناف تدابير ضبط أوضاع المالية العامة في النصف الثاني من سنة 2019 و سيؤدي ذلك الى تراجع النمو خارج المحروقات و ارتفاع عجز الميزانية الى حوالي 8.5 % بسبب انخفاض سعر النفط.[3]

[1] Ibid, p.3
[2] African Development Bank.(2018). African economic outlook 2018, p.126
[3] World Bank.(2019). Algeria's economic update 2019, World Bank group April, p.146

على المدى المتوسط (2020-2021) سيشهد النمو خارج المحروقات اتجاهات متذبذبة بسبب ضبط أوضاع المالية العامة. ستساهم الايرادات غير الهيدروكربونية في تخفيض عجز الموازنة الى 5.1 % من اجمالي الناتج المحلي سنة 2020 و 4.0 % سنة 2021. و ستسفر هذه المقايضة بين تقييد الانفاق و التوسع في الايرادات عن مسار للنمو يتسم بالركود 1.7 % سنة 2020 و 1.4 % سنة 2021.

يتمثل التحدي الرئيسي أمام الاقتصاد الجزائري اليوم في بناء قدرته على الصمود ازاء تقلبات أسعار المحروقات فمن شأن أي انعكاس في اتجاهات الأسعار العالمية للمحروقات تعقيد الخفض المزمع في العجز المزدوج و تبديد خطة النمو. سيتطلب التصدي لهذه التحديات تخفيف أثر هذا التقلب على الموازنة العامة و تنويع مصادر النمو و الاستمرار في الاصلاحات التي حددتها الحكومة في المرسوم المرافق لاستخدام التمويل غير التقليدي للعجز.[1]

2.1.3. تطور مؤشرات التنمية في الجزائر

تكتسب مؤشرات التنمية الاجتماعية أو البشرية القابلة للمقارنة أهمية بالغة في رسم صورة واضحة عن المساواة و الفوارق الاجتماعية في البلدان. بحيث تدل هذه المؤشرات عل أوجه الاختلاف في مستويات المعيشة بين المواطنين كما توفر لصانعي ومنفذي السياسات الأدوات اللازمة لتقييم مجالات التنمية التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام و التدخل مما يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد و بالتالي نجاح صياغة مبادرات السياسة العامة.[2]

مؤشر التنمية البشرية HDI هو مقياس موجز لتقييم التقدم طويل الأجل في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي حياة طويلة و صحية و الوصول إلى المعرفة و مستوى معيشي لائق طويل. تقاس الحياة الصحية بمتوسط العمر المتوقع و يقاس مستوى المعرفة بمتوسط عدد سنوات التعليم التي يتلقاها الأشخاص البالغين من العمر 25 سنة فما فوق مدى الحياة، و الوصول إلى التعليم والمعرفة من خلال سنوات الدراسة المتوقع اتمامها للأطفال في سن الالتحاق إذا بقيت الأنماط السائدة في معدلات الالتحاق بالعمر محددة طوال حياة الطفل. و يتم قياس مستوى المعيشة من خلال إجمالي الدخل القومي للفرد GNI معبرا عنه بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2011 و الذي تم تحويله باستخدام معدلات تحويل تعادل القوة الشرائية (PPP).

[1] Ibid, p.146

[2] نشرة التنمية الاجتماعية (2006) ،ادراج الانصاف على أجندة التنمية، مرجع سابق، ص.2

أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في مؤشر التنمية البشرية بحيث ارتفع المؤشر من 0.577 سنة 1990 الى 0.754 سنة 2018 بزيادة قدرها 30.6 % و صنفت بذلك ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة في وضع 85 بلدا من أصل 189 بلدا و إقليما حسب أخر تحديث لبيانات التنمية البشرية العالمية.[1]

الشكل(3-2): تطور مؤشر التنمية البشرية و مركباته في الجزائر في الفترة (1990-2018)

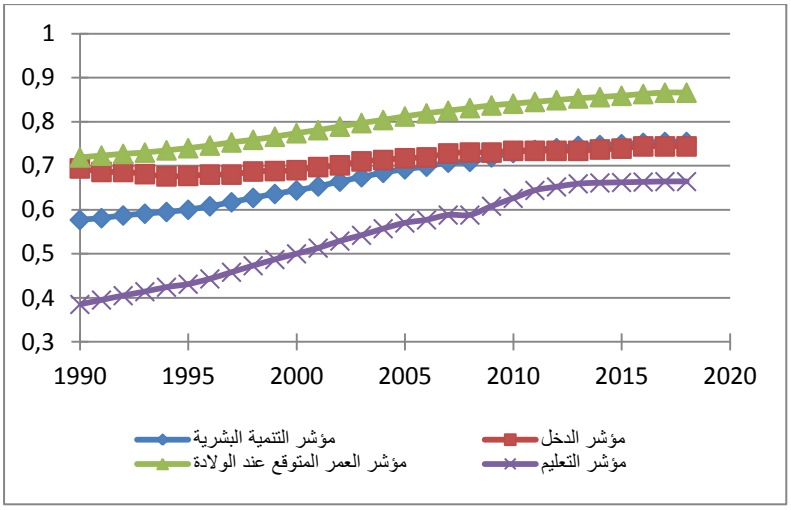

Source: Human Development Data Bank (2018)

نلاحظ من منحنى تطور مؤشر التنمية البشرية و مكوناته المبين في الشكل (3-2) تذبذب مؤشرات التنمية البشرية في الفترة 1995-2000 و هي الفترة التي مرت بها الجزائر بأزمة متعددة الأوجه أثرت سلبا على الأصول الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين بحيث تطو مؤشر التنمية البشرية بشكل بطيء جدا وبمعدل سنوي يصل الى 1.0 % و شهدت الفترة 2000-2008 بداية وتيرة نمو سريعة بمعدل 15 % سنويا تزامنا مع عودة الجزائر إلى تقاليدها في برنامج الاستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. منذ سنة 2008 نمت مؤشرات التنمية البشرية بمعدل أبطأ بلغ 1.3 % و يمكن تفسير هذه الوتيرة لكون هذه المؤشرات مرتبطة بمعايير عالية من الناحية النوعية كما هو الحال في البلدان ذات المستويات العالية للغاية من التنمية.[2] كما يتبين من المنحنى أن مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة كان العامل الأكبر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بحيث ارتفع بمتوسط 9.6 سنوات خلال الفترة 1990-2018 و هو اكتشاف تم تأكيده دائما في تقارير التنمية البشرية الوطنية السابقة.

[1] UNDP.(2017).Human development indices and indicators : 2018 statistical update, briefing note for countries on the 2018 statistical update: Algeria, p.2
[2] CNES.(2015). Rapport national sur le développement humain(2013-2015), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, p.35-36

أما مقياس التنمية المعدلة بالفوارق IHDI اللذي تم العمل به منذ سنة 2010 فيأخذ بعين الاعتبار الفوارق في الأبعاد الثلاثة لمؤشر HDI من خلال خصم متوسط قيمة كل بعد وفقا لمستوى الفوارق في توزيع مؤشرات التنمية البشرية و يعبر عن الخسارة في التنمية البشرية كنسبة مئوية بحساب الفرق بين HDI و IHDI و بالتالي يزداد فقدان المكاسب المحققة في التنمية البشرية كلما زادت الفوارق في البلد. بلغ مقياس IHDI في الجزائر0.598 سنة 2017 أي بخسارة 20.7 % في التنمية البشرية و بلغ معامل الفوارق الانسانية و اللذي يعتبر كمقياس مباشر للفوارق و هو متوسط غير مرجح للفوارق في الأبعاد الثلاثة للتنمية 20.1 سنة 2017 .[1]

3.1.3. تطور الفقر في الجزائر

أدت جهود التنمية و سياسة التنمية الاجتماعية الشاملة التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال الى تحسين المستوى المعيشي للسكان بشكل عام و التخفيف من حدة الفقر بشكل خاص. يرجع هذا التقدم لارتفاع وتيرة النمو بفضل الزيادة في أسعار النفط والاقتراض الأجنبي الواسع و تنفيذ برنامج اشتراكي متساوي قائم على المساواة و سياسة اجتماعية سخية أسفرت عن تحسن ملحوظ في مؤشرات التنمية البشرية في السنوات الأخيرة بما فيها التعليم و الصحة و الحصول على الخدمات الأساسية.[2]

بلغت نسبة الفقر وفقا لعدد السكان 54 % سنة 1966 و تراجعت هذه النسبة بشكل كبير الى 28 % سنة 1980 و 16 % سنة 1988 و يرجع ذلك الى زيادة نصيب الفرد من الانفاق بفضل زيادة الموارد المالية عقب ارتفاع أسعار النفط بعد سنة 1979 مما أدى الى زيادة الاستهلاك الحقيقي للفرد وتحسن توزيع الدخل نسبيا.

أدى الانخفاض السريع في أسعار النفط ابتداء من سنة 1986 و زيادة معدلات التضخم وتراجع دخل الفرد الى رفع نسبة الفقر إلى 22 % بزيادة قدرت بنسبة 38 % بين عامي 1988 و 1995 وكان من الممكن أن تكون هذه الزيادة أسوأ إذا رفعت الحكومة الإعانات السابقة لسنة 1994. [3]

في السنوات الأخيرة شهدت الجزائر انخفاضا ملحوظا في الفقر، وفقا لبيانات صادرة عن معهد الاحصاء الوطني انخفض معدل الفقر من 14.1 % سنة 1995 إلى 5.5 % سنة 2011 و انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم من 81 % سنة 1988 إلى 5 % سنة 2011

[1] Human development indices and indicators : 2018 statistical update, briefing note for countries on the 2018 statistical update Op, cit, p.2
[2] Algeria: country profile, Op,cit, p.15-20
[3] Laabas Belkacem.(2001). Poverty dynamics in Algeria, Arab Planning Institute, Kuwait, Vol.4, no.1 , p.25

واستقرت الى 14.1 % في سنة 1995 و انخفضت نسبة السكان التي تعيش على أقل من دولار بتكافؤ القوة الشرائية من 1.9 % سنة 1988 الى 0.8 % سنة 2011 % و قدر هذا الانخفاض ب 58 % خلال هذه الفترة.

الجدول(3-1): تطور الفقر في الجزائر في سنوات مختارة

	نسبة عدد الفقراء عند مستويات معينة، PPP(%من السكان)			عدد الفقراء عند مستويات معينة، PPP(مليون)		
	1988	1995	2011	1988	1995	2011
عند 1.90$ في اليوم	6.50	5.90	0.50	1.60	1.70	0.20
عند 3.20$ في اليوم	25.00	24.10	3.90	6.10	7.00	1.40
عند 5.50$ في اليوم	57.80	55.30	29.20	14.20	16.00	10.70

المصدر: Knoema.com

لا توجد تقديرات حديثة لمستويات الفقر في الجزائر و تبين معدلات الفقر الرسمية في الفترة 2011/2010 أن 5.5 % من السكان كانوا فقراء مع تسجيل اختلافات اقليمية مهمة. حيث سجلت منطقة الصحراء ضعف المعدل الوطني للفقر و الهضاب ثلاث مرات. و تستند هذه التقديرات على خطوط الفقر تعادل أقل من 3.6 دولار أمريكي في اليوم على أساس تعادل القدرة الشرائية سنة 2011 و هو أقل بكثير من خط الفقر البالغ 5.5 دولار في اليوم و المرتبط بالشريحة العليا من البلدان الموسطة الدخل في المقارنات الدولية.[1]

2.3. اتجاهات الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر

تصنف الجزائر ضمن الدول المتوسطة من حيث حدة الفوارق بحيث يتمركز معامل جيني (وهو المؤشر المعتمد في قياس وجود الفوارق) عبر كل السنوات التي أجريت فيها المسوحات الأسرية بين قيمتي 30 و 40 و غالبا ما تسجل مستويات معتدلة مقارنة بدول أمريكا اللاتينية و باقي دول العالم .

مع ذلك يواجه نموذج التنمية المتبع في الجزائر مشاكل في الحد من الفوارق الاجتماعية والإقليمية بحيث يظهر التفاوت بين مستويات المعيشة أن منافع النمو لا تقسم بشكل عادل بين المناطق الساحلية و الحضرية في الشمال التي تضم جل الأعمال الاقتصادية للبلد و هي أقل تأثرا بالفقر و المناطق الجنوبية القاحلة التي تحوي أغلبية السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

[1] Algeria's economic update 2019, Op, cit, p.146

1.2.3. الفوارق في الدخل

بعد الاستقلال مباشرة عانت الجزائر من سوء توزيع الدخل بين أفرادها بسبب تذبذب معدلات النمو الاقتصادي و ظهرت الفوارق بين الأفراد في مختلف مناطق البلاد سواء في الشمال أم الجنوب ويتضح ذلك من خلال التباين في توزيع الدخل الفردي اذ يحصل الأفراد الذين يقطنون في الأرياف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه الأفراد الذين يسكنون في المدن شهريا في المتوسط.[1] بحيث ارتفعت قيمة مؤشر جيني للفوارق من 30.51 سنة 1966 الى 34.37 سنة 1980 و 38.76 سنة 1988 مع تسجيل زيادة أكبر في الريف بحيث بلغ معدل جيني 40.14 % .

الجدول(3-2):مؤشرات توزيع الدخل في الجزائر في الفترة (1966-1988)

CV	Gini	Theil	Atckinson				المؤشر
			2	1	0.5	0.1	
0.74	30.51	0.21	0.55	0.31	0.2	0.08	العاصمة 1966
1.08	33.32	1.16	0.47	/	/	/	الريف 1980
0.7	31.76	0.21	0.54	0.42	0.14	0.04	العاصمة 1980
0.96	34.37	0.30	0.54	/	/	/	المجموع 1980
1.11	40.13	0.62	0.22	0.04	/	/	الريف 1988
0.81	38.83	0.19	0.39	0.21	0.17	0.88	المدينة 1988
0.84	38.76	0.25	0.35	0.21	0.12	0.02	المجموع 1988

Source : Laabas Belkacem.(2001). Poverty dynamics in Algeriap.25

في بداية التسعينيات استقر معامل جيني عند معدل 35.3 ثم سجل ارتفاعا من جديد في سنة 1998 ليبلغ هذا المعامل نسبة 39.5 ، ثم انخفض بشكل كبير منذ سنة 2000 ليبلغ أدناه سنة 2012 بنسبة تقدر ب 27.46 و ارتفع الى 28 سنة 2015.

الشكل(3-3): تطور معامل جيني في الجزائر في الفترة (1966-2015)

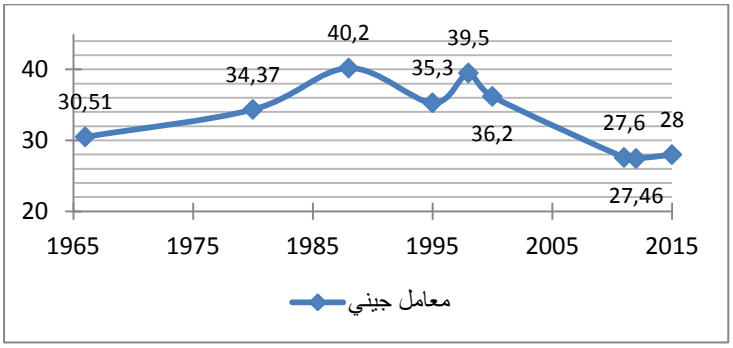

Source: Laabas Belkacem.(2001), World Bank , SWIID.2018, FMI. 2018

[1] أحمد هني، مرجع سابق،ص.22

تشير البيانات حول توزيع الدخل في الجزائر الموضحة في الجدول (3-3) و (3-4) الى سوء توزيع الدخل بين الأسر الجزائرية في سنوات التسعينيات و هذا ما تؤكده منحنيات لورنز لسنتي 1988 و 1995 التي تبتعد عن خط العدالة (يعني خط العدالة المطلقة أي نسبة 10 % من السكان تحصل على 10 % من الدخل) كما هو مبين في الشكل (3-4).

في سنة 1995 حصل أفقر 10 % من السكان على نسبة 2.87 % من الدخل الاجمالي في حين استولى أغنى 10 % من السكان على 26.89 % من الدخل الاجمالي ما يعادل الدخل المتراكم لأفقر 50 % من السكان، و حصل الخمس الأفقر من السكان(أدنى 20 % من السكان) السكان على 6.97 % من الدخل الاجمالي ما يعادل سبعة أضعاف ما حصل عليه الخمس الأغنى(أعلى 20 % من السكان).

الجدول(3-3): توزيع الدخل حسب الأعشار في الجزائر لسنة 1995 و 1998 و 2012

الأعشار	D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7	D8	D9	D10
1995	2.87	4.1	5.22	6.33	7.48	8.75	10.29	12.34	15.73	26.89
1998	2.56	3.98	4.93	5.8	6.85	7.97	9.38	11.29	14.51	32.67
2012	4.05	5.31	6.36	7.31	8.24	9.23	10.39	11.9	14.36	22.86

Source : World Income Inequality 3.4 (2018)

في سنة 1998 تدهور توزيع الدخل بشكل أكبر بحيث حصل أغنى 10 % من السكان على نسبة 32.67 % من الدخل الاجمالي ما يعادل عشرة أضعاف ما حصل عليه أفقر 10 % من السكان أي 2.56 %. و حصل أفقر خمس من السكان على 6.54 % من الدخل الاجمالي مقابل حوالي 50 % من الدخل لأغنى خمس من السكان ما يدل على حدة الفوارق في توزيع الدخل في هذه السنة .

الجدول(3-4): توزيع الدخل حسب الأخماس في الجزائر في سنة 1995 و 1998 و 2012

الأخماس	1995	1998	2012
الخمس الأفقر	6.97	6.54	9.36
الخمس الثاني	11.55	10.79	13.67
الخمس المتوسط	16.23	14.82	17.47
الخمس الرابع	22.63	20.67	22.29
الخمس الأغنى	42.62	47.18	37.22

Source : World Income Inequality 3.4 (2018)

في سنة 2012 تحسن توزيع الدخل نوعا ما بحيث حصل أغنى أفقر 40 % من السكان على دخل متراكم يعادل دخل أغنى 10 % من السكان و انخفضت الفوارق بشكل ملحوظ و هذا ما يبينه منحنى لورنز لسنة 2012 اللذي يقترب من خط العدالة.

الشكل(3-4): منحنيات لورنز في الجزائر لسنة 1995 و 1998 و 2012

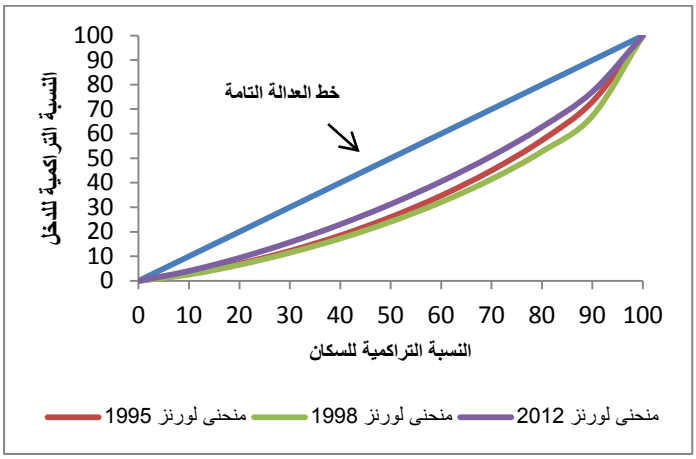

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول(3-3)

1.1.2.3. الفوارق في الانفاق الاستهلاكي

يعتبر الاستهلاك النهائي للأسر مقياس بديل لمستوى رفاهية الأفراد في المجتمع بحيث يعكس دور الدخل في تلبية الحاجيات الأساسية من جهة و توزيع الدخل بين الأفراد من جهة أخرى. البيانات حول نفقات الأسر مهمة جدا لأنها تعكس قرارات الادخار و الاقتراض للأفراد التي تعتبر أقل حساسية للتغيرات الاقتصادية، كما تعد من المقاييس الأكثر شمولية للقدرة الاقتصادية لأنها لا تشمل التدفقات النقدية المخصصة لدفع السلع الاستهلاكية النهائية فحسب بل تشمل أيضا قيمة الاستهلاك الذاتي والأجور العينية. بالإضافة الى ذلك تميل البيانات المتعلقة بالنفقات إلى أن تكون أكثر موثوقية من الدراسات الاستقصائية على الأرباح بسبب الميل إلى إخفاء جزء من الأرباح لأسباب مالية.[1]

عرف الدخل المتاح للأسر الجزائرية ارتفاعا كبيرا منذ الاستقلال مما أدى الى زيادة الاستهلاك للفرد الواحد بالتوازي كما هو مبين في الشكل(3-5) . مع بداية التسعينيات انخفض الدخل المتاح للأسر و انخفضت نسبة الانفاق للاستهلاكي للأسر بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية عقب الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 و ارتفاع معدلات البطالة و تدني فرص التشغيل نتيجة سياسة حل المؤسسات و تسريح العمال بسبب خوصصة المؤسسات العمومية و اعادة هيكلة الصناعة من

[1] Villar, A. (2015). Crisis, households' expenditure and family structure: The Palma ratio of the Spanish economy (2007-2014). Documento de Trabajo, (15/22), p.5

جهة، و ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي لا يقابلها زيادة في المشاريع الاستثمارية بسبب خفض النفقات الاستثمارية في مختلف القطاعات من جهة أخرى.[1]

الشكل(3-5): تطور الدخل المتاح للفرد و الاستهلاك النهائي للفرد في الجزائر في الفترة 1980-2017

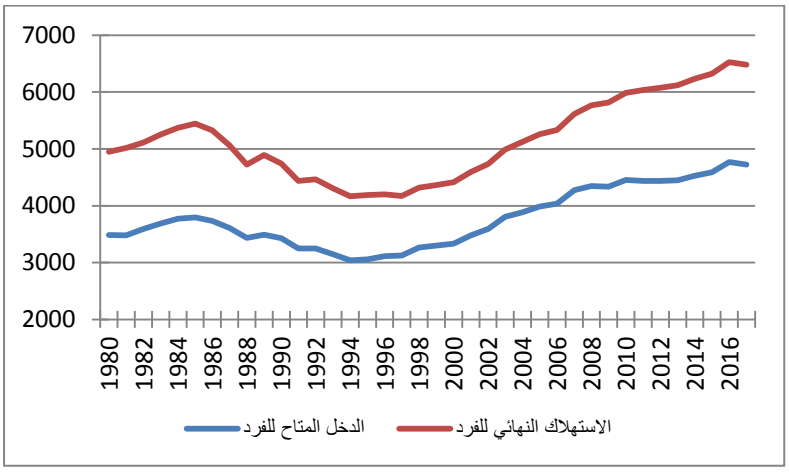

Source: World Development Indicators WDI.2018

في السنوات الأخيرة سجل الاقتصاد الجزائري معدلات نمو اقتصادي قوية في الفترة 2001-2014 مدفوعة أساسا بإيرادات ضخمة غير مسبوقة نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات النفطية و مكن هذا النمو المهم الدولة الجزائرية من تطبيق سياسة اقتصادية محفزة للطلب العام مع الاستفادة من الميزانية للدولة مما أدى الى تحسين القوة الشرائية و الاستهلاك اللانهائي للأسر الجزائرية.

تشير منحنيات لورنز في الفترة 1988-2011 المبينة في الشكل(3-6) الى وجود فوارق في الانفاق الاستهلاكي بين الأسر الجزائرية لأنها تبتعد عن خط العدالة المطلقة (يبين خط العدالة أن 10 % من السكان ينفق 10 % من الانفاق الاجمالي) بالرغم من أنها سجلت معدلات متوسطة مقارنة بالمعدلات العالمية بحيث بينت احصائيات الديوان الوطني للإحصاء الجزائري أن نسبة انفاق أغنى 20 % من السكان تقدر ب 40 % من الانفاق الاستهلاكي الاجمالي في حين تصل هذه النسبة الى 86 % على المستوى العالمي.[2]

[1] عبد الكريم بريشي.(2014). دور الضريبة غي اعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر، ص.242.

[2] فضيلة عكاش، الفوارق الاجتماعية و العدالة الاجتماعية في الجزائر،ص.235.

الشكل(3-6): منحنيات لورنز للإنفاق الاستهلاكي في الجزائر في السنوات 1988، 1995 ، 2000 ،2011

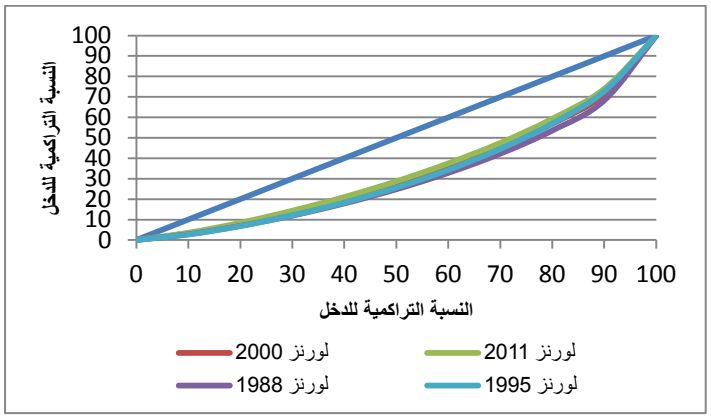

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (3-5) و الملحق (8)

في سنة 1988 أنفق أفقر 10 % من السكان نسبة 2.59 % من اجمالي الاستهلاك و أنفق أغنى 10 % من السكان 32.62 % أي ما يعادل 12 ضعف ما ينفقه أفقر 10 % من السكان. بينما أنفق أفقر 10 % من السكان نسبة 2.67 من الاستهلاك الاجمالي و أنفق أغنى 10 % من السكان ما نسبته 27.20 % ما يعادل تقريبا مجموع ما أنفقه 50 % من السكان في سنة 1995.

في سنة 2000 بلغ حجم الانفاق الاستهلاكي للعائلات قيمة 1531.4 مليار دج و قدر حجم ما أنفقه أفقر 20 % من السكان 118.5 مليار دج بنسبة 7.8 % بينما أنفق 20 % من السكان ما قيمته 660.3 مليار دج بنسبة بلغت 43.1 % أي أنفقوا خمسة أضعاف ما أنفقه الفقراء.

الجدول(3-5): توزيع الانفاق الاستهلاكي للعائلات في الجزائر حسب أعشار السكان في سنوات مختارة (مليون دج)

نصيب الأسر من الانفاق%				الاستهلاك الاجمالي				الأعشار
2011	2000	1995	1988	2011	2000	1995	1988	
3.5	3.0	2.67	2.59	157.1	48.5	26.58	5718.1	D1
4.9	4.60	4.12	3.96	220.2	70	41.05	8507.8	D2
5.9	5.30	5.24	4.94	263.7	81.5	52.19	10397.6	D3
6.7	6.40	6.25	5.95	301.7	98.3	62.23	12372.6	D4
7.7	7.50	7.35	6.85	345.7	114.3	73.19	14375.4	D5
8.8	8.30	8.66	7.96	394.6	127.9	86.19	16614.5	D6
10	10.00	10.27	9.32	449.2	153.5	102.32	19495.3	D7
11.8	11.60	12.40	11.27	529.2	117.1	123.48	23521.8	D8
14.7	14.50	15.84	14.58	661	222.9	157.73	30583.7	D9
26	28.60	27.20	32.62	1167.2	437.4	270.89	65826	D10
100	100	100	100	4490	1471.4	995.85	207412	المجموع

Source :L'ONS, Dépenses de consommation des ménages , N 642. 2011, p.5

يمكن تفسير الفوارق في توزيع الانفاق الى النظام الاشتراكي اللذي انتهجته الدولة و الذي ينطوي على تحديد أجور الموظفين في القطاع العام بالتالي يحصل الاطارات في الدولة على أجور مرتفعة بعكس أعوان التنفيذ الذين يمثلون الجزء الأكبر من العمال و يحصلون على مرتبات منخفضة و ارتفاع المداخيل التي يحصل عليها الخواص نتيجة الأعمال الحرة التي يقومون بها. بالإضافة الى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة التي سادت هذه الحقبة نتيجة تطبيق برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي الذي فرض على الجزائر القيام بإجراءات اصلاحية تتمثل أساسا في تسريح العمال و خوصصة القطاع العمومي و الحد من الزيادة في الأجور.[1]

يمكن تفسير اتجاهات الفوارق في توزيع الدخل في الجزائر وفقا للمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هذا كما يلي:

فترة ما بعد الاستقلال

شهدت الجزائر مستويات عالية من الفوارق في الدخل بعد الاستقلال مباشرة و يرجع ذلك الى سياسة الاستعمار الفرنسي التي عمقت الفوارق الاجتماعية بين الفرنسيين و الجزائريين من خلال تبني سياسات اجتماعية تمييزية تقوم على تفضيل الأوروبيين في مجال التشغيل و الحماية الاجتماعية والأجور على حساب السكان الأصليين. بحيث كان توزع الأراضي على نحو 800 هكتار للمستوطنين وبلغت دخولهم حوالي 62 % من مجموع الدخول مقابل 8 الى 10 هكتار للجزائريين أصحاب الأراضي الأصليين و كان ما بين 62 % و 65 % من سكان الجزائر يعيشون في فقر مدقع خلال هذه المرحلة.[2]

أدت اعادة توزيع الارث الاستعماري و بعض الدخل المتعلق به غداة الاستقلال و استبدال أكثر من 000 900 من الأوروبيين الذين غادروا الجزائر بالسكان الأصليين الجزائريين الى تفضيل الفئات الاجتماعية المتميزة بما فيهم ضباط جيش التحرير الوطني و ملاك الأراضي و المديرين التنفيذيين المتخرجين ذوي الخبرة المهنية في البلدان المجاورة أو في فرنسا. من جهة أخرى أدت مراسيم التسيير الذاتي للأملاك التي لا يوجد لها مالك خاصة في القطاع الزراعي و الصناعي الى سوء توزيع الأخطار والمزايا بين مختلف الوحدات الانتاجية في الفرع الواحد باعتبار أن عملية التنمية تتطلب مستوى كبير

[1] عبد الكريم بريشي، مرجع سابق، ص.357

[2] حاجي فطيمة.(2014). اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، ص.150

من الوسائل لمادية و البشرية تتجاوز طاقة هذه الوحدات المسيرة و بالتالي فان استفادة الفئات الاجتماعية الأخرى من هذه المزايا يعتمد بشكل كبير على أصولهم الاجتماعية ذاتيا .[1]

فترة الثمانينات

في سنة 1988 تبنت الجزائر جملة من الاصلاحات الاقتصادية الذاتية كبداية للتحول التدريجي من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق و بالرغم من النتائج المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي لم تستجيب لتطلعات المواطنين الجزائريين المتمثلة في رفع مستوى المعيشة و خلق مناصب شغل دائمة و الأمن ألاقتصادي و توفير كافة الظروف لوضع منهج للاستثمار و انشاء الثروات. فقد بات لهذا الركود أثر سلبي على دخل الأسر و أدى الى تدهور قدرته الشرائية و ظروف معيشتها مما أدى الى انتشار الفقر و اتساع الفوارق الاجتماعية.[2] ارتكزت عملية الاصلاح على مبدأ الخوصصة بمعنى أن القطاع الخاص هو المسير و الموجه لكامل ثروات المجتمع و بما أن المجتمعات النامية اعتمدت بالأساس على مبدأ الملكية الجماعية للثروة فإن هذا الإصلاح يفرض إعادة توزيع هذه الثروات.

أسفرت هذه العملية على بروز طبقة رأسمالية محلية تملك الأموال الكافية لشراء المؤسسات الاقتصادية لا تخلق رأس المال و انما طبقة احتكارية تسعى للتحكم أكثر و توسيع نفوذها و هذا الوضع يتنافى مع المصلحة العامة و مع العدالة الاجتماعية و المساواة بين أبناء الشعب. بحيث أن تركز رؤوس أموال كبيرة في يد مجموعة صغيرة (و خاصة إذا كانت أمية) بدون توجيه تكون لها نتائج وخيمة ليس على فئات المجتمعات فقط بل على مصير اقتصاديات الدول النامية نفسها.[3]

فترة التسعينيات

في سنوات التسعينات ازدادت حدة الفوارق في توزيع الدخل نتيجة سياسة التعديل الهيكلي التي طبقتها الجزائر تحت وصاية صندوق النقد الدولي و اللتي تهدف الى تقليص عجز الموازنة العامة ومحاولة خلق فائض من خلال ترشيد النفقات العامة و زيادة مداخيل الدولة. تتمثل هذه الاجراءات في تخفيض النفقات العامة من خلال رفع الدعم الكلي عن السلع و الخدمات و تجميد الرواتب و

[1] Ahmed Benbitour. (1993), L'expérience Algérienne de Dévelopment 1962-1991, Editions Technique de l'entreprise, Alger, p.10

[2] صالحي ناجية.(2013). تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث مؤتمر دولي، جامعة سطيف، ص.5

[3] فكرون السعيد.(2005). استراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 263

أجور الموظفين و التقليل من التوظيف في القطاع العام و رفع الدعم عن منتجات الطاقة و الوقود والكهرباء بهدف ترشيد الاستهلاك و رفع الدعم الموجه الى القطاع العام و تعبئة موارد جديدة للدولة من خلال توسيع الأوعية الضريبية و ادراج الرسم على القيمة المضافة و رفع التحصيل الضريبي.[1]

أدت هذه التدابير الى نتائج مميزة على المستوى الاقتصادي على حساب الوضعية المعيشية للأفراد بحيث أثر ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بسبب اجراءات تحرير الأسعار و تسجيل انخفاض الدينار الجزائري بأكثر من 50 % مع ثبات المستوى العام للأجور سلبيا على الأسر ذوي الدخل المتوسط والمنخفض و أدى الى ايقاع الملايين من الجزائريين في فخ الفقر خاصة في المناطق الريفية التي تتميز بارتفاع معدلات الأمية و انخفاض الدخول بشكل عام مقارنة مع المناطق الحضرية.

فترة الانتعاش الاقتصادي

منذ سنة 2000 لم يتغير هيكل توزيع الدخل في الجزائر أو على الأقل لم يزداد سوءا وهو ما يعكس عدالة التوزيع، بحيث استطاعت الجزائر بفضل الأداء الاقتصادي المحقق خلال الفترة (2000-2016) من رفع مستوى دخل كل الفئات الدخلية في المجتمع، مما يدل على نمو دخل الفئات ذات الدخل المحدود بمعدلات أكبر من معدلات نمو الفئات الأخرى، و يعني أن النمو المحقق كان لصالح الفقراء.

و رغم تحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا للفوارق في الدخل بحيث سجلت مستويات متوسطة في بداية الفترة بفضل البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة والتي أفرزت نتائج ايجابية خاصة في مجال خفض الفقر و الفوارق و تحسين مؤشرات التنمية البشرية بصفة عامة. ثم ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد و انخفاض ايرادات البترول ابتداء من سنة 2014 و ارتفاع معدلات التضخم مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة و الوقوع في فخ الفقر و اتساع أوجه الفوارق في توزيع الدخل و الثروة من جديد بالرغم من أن الإجراءات الرامية لمكافحة الفقر و تنفيذها لتعزيز التطلعات نحو المزيد من الحداثة و الإنصاف.[2]

أدت تدابير ضبط الميزانية التي تبنتها الحكومة في اطار خطة عمل لإعادة التوازن إلى الميزانية و الحسابات الخارجية في المدى المتوسط و تحقيق توازن تام للميزانية و الحسابات الخارجية بحلول

[1] كريم بريشي ، مرجع سابق، ص.225

[2] Yacine Miliani.(2012), La question des inégalités économiques en Algérie : Mesure et Analyse », revue Algérienne d'économie et gestion p.191-192

2020 إلى خفض الانفاق بنسبة 28 % على المعدات و تجميد بعض المشاريع في ميزانية 2014-2019. كما أدى تجفيف التدفقات النقدية للبنوك إلى تقييد قدرتها على الوساطة المالية و تقليص قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية العامة و الخاصة مما أدى الى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات و فرض قيود على الأجور و ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة (2 %) و تقليص الاعانات و ارتفاع أسعار الطاقة اللذي أثر بدوره على الاستهلاك العام و الخاص.

من المتوقع أن ينخفض بشدة معدل النمو و العجز المزدوج مع مضي الحكومة في تنفيذ تدابير لضبط أوضاع المالية العامة و قد يؤثر الانكماش الناتج في نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بشكل سلبي على رفاهية الأسر و يرفع من مستوى الفقر و الفوارق في الدخل بين الأفراد.

2.2.3. الفوارق في الأجور

شهدت الكتلة الأجرية و التي تمثل المقابل المالي اللذي يمنح للعامل مقابل تأدية عمله أي الأجر كنسبة من الناتج الداخلي الخام نموا مهما خلال الفترة 2010- 2016 في الجزائر بحيث ارتفعت من 2907.5 مليار دج سنة 2010 الى 5238.7 مليار دج سنة 2016 و سجلت هذه الزيادة في جميع القطاعات على حد سواء لكن مع تسجيل فوارق كبيرة فيما بينها بحيث ارتفع دخل الأجراء في قطاع الادارة بوتيرة أعلى من القطاعات الأخرى و حصل الأجراء في القطاع الاقتصادي على متوسط دخل قدر ب 1544.81 مليار دج مقابل 175.72 مليار دج في قطاع الفلاحة.

الجدول(3-6): تطور الكتلة الأجرية و دخل المستقلين في الجزائر في الفترة (2010-2016) الوحدة(10^9 دج)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الكتلة الأجرية							
القطاع الاقتصادي	1156.3	1297.5	1441.4	1598.5	1660.5	1777.6	1881.9
الفلاحة	123.7	129.4	132.4	167.8	187.6	221.8	267.4
الادارة	1627.5	2439.5	2717.5	2624.5	2811.8	2984.3	3089.5
المجموع	**2907.5**	**3866.4**	**4291.4**	**4390.8**	**4659.9**	**4983.7**	**5238.7**
دخل المستقلين							
القطاع الاقتصادي	2123.8	2381.9	2657.1	3045.1	3303.5	3522.2	3717.4
الفلاحة	882.1	1044.7	1280.2	1461.7	1573.6	1702.4	1860.2
الادارة	43.2	61.3	70.1	74.0	77.8	81.1	83.8
المجموع	**3048.2**	**3487.9**	**4007.3**	**4580.8**	**4955.0**	**5305.7**	**5661.4**

Source : L'ONS.(2017).L'Algérie en quelques chiffres : résultats 2014-2016, p.20-22

تشير البيانات كذلك الى وجود فوارق بين دخل الأجراء و دخل المستقلين في جميع القطاعات بحيث حصل المستقلين في القطاع الفلاحي على سبعة أضعاف ما حصل عليه الأجراء في نفس القطاع سنة 2011 مع تسجيل هذه الفجوة أيضا بالنسبة للقطاع الاقتصادي في 2016.

أما الأجر الشهري الصافي فقد تطور من 7.4 % سنة 2010 الى 8.2 % سنة 2012 و 13.7 % سنة بفضل إعادة التثمين التي عرفها الأجر الوطني الأدنى المضمون في جانفي 2012 منتقلا من 15.000دج إلى 18.000 و كذا الزيادات في الأجور التي طبقت عامي 2010 و 2011 و التي ساهمت في زيادة الأجر المتوسط لكل الفئات.[1] بحيث قامت الجزائر برفع الحد الأدنى للأجور كوسيلة لدعم العمال ذوي الأجور المنخفضة و الحد من الفوارق في الأجور بحيث تبين الأدلة الأخيرة أن تعيين الأجور عند مستوى ملائم يمكن أن يرفع دخل العمال ذوي الأجور المنخفضة دون أثار سلبية كبيرة على الوظائف.[2]

بالرغم من ذلك يوجد فوارق في الأجور كبيرة فعند تحليل توزيع الأجور لكل خمس في سنة 2011 و هو ما يمثل حولي 70 % من دخل العالمين نلاحظ هشاشة جميع فئات السكان باستثناء فئة أغنى خمس اللذي يمثل دخلهم حوالي 40 % من اجمالي الأجور.

الجدول(3-7): متوسط الأجور الشهرية الصافية حسب المؤهلات في القطاع العام و الخاص لسنة 2014 (دج)

الفروع/المؤهلات	الاطارات	أعوان التحكم	أعوان التنفيذ	المجموع
الصناعات الاستخراجية	119.798	93.056	68.689	98.055
الصناعات التحويلية	62.177	44.245	29.280	38.238
المنتجات الموزعة،الكهرباء،الغاز،المياه	61.508	38.741	29.890	41.878
البناء	59.367	32.734	24.165	28.722
التجارة و التصليح	80.140	41.199	27.503	41.942
الفنادق و المطاعم	57.488	35.371	27.373	31.608
النقل و الاتصال	64.537	47.775	33.522	41.750
النشاطات المالية	71.754	49.276	38.004	57.797
العقار، الخدمات، المؤسسات	63.070	40.323	26.637	31.181
الصحة	85.166	40.919	23.360	42.122
خدمات الجماعات،المجتمع، الأفراد	61.677	41.935	33.106	37.504
المجموع	**73.471**	**43.872**	**27.289**	**37.826**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي،ص.124

و تنتج هذه الفوارق بسبب الاختلافات في الأجور بين القطاعات حيث نجد أن قطاع الصناعة الاستخراجية القطاع الأكثر مردودية بأجر متوسط قدره 98.055دج يليه قطاع المالية بأجر قدره

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر، ص.122

[2] التقرير العالمي للأجور 18/2017، مرجع سابق، ص.20

57.797دج. بينما تبقى أجور قطاع البناء هي الأكثر ضعفا بأجر شهري متوسط قدره 28.722دج في سنة 2013 مقابل 28.021 سنة 2012. و حسب المؤهلات فإن الفوارق في الأجور جد مرتفعة فعلى سبيل المثال يقدر أجر أعوان التنفيذ في الصناعات الاستخراجية (الإنتاج وخدمات قطاع المحروقات) ب:68.689 دج أي ما يقارب ثلاث مرات أجر موظفي قطاع الصحة اللذي يقدر ب 23.360 دج.[1]

لا يوجد علاقة واضحة بين الأجور المدفوعة في القطاع العمومي و بين الإنتاجية اذ يتم تحديد الأجور و العلاوات وفقا لقوانين و مراسيم وزارية لا علاقة لها بكفاءة الإنجاز و غالبا ما تتم الترقية إلى وظائف عليا و مسؤوليات هامة بناءا على اعتبارات شخصية أو اجتماعية لا تأخذ بعين الاعتبار خبرات و كفاءات العامل مما يؤدي الى تعميق الفوارق في الأجور بين الأفراد.[2]

3.2.3. فوارق الثروة

يرى معظم الاقتصاديين أن الأرقام حول مستويات الثروة في الجزائر ليست حقيقية و ذلك لصعوبة حساب الثروة و احصاء عدد الأثرياء بسبب غياب تعريف واضح و محدد للثروة و تخلف النظام الضريبي بالمقارنة مع الأنظمة الضريبية في الدول المتطورة و اللذي يفشل في احصاء أصحاب الثروات الذين لا يصرحون بممتلكاتهم كالذين يعملون في السوق الموازي و يتهربون من الضرائب.

في بداية التسعينات عانت الجزائر من فوارق كبيرة في توزيع الدخل و الأجور بين الأفراد مما أدى بدوره الى سوء توزيع ا لثروات بين الأفراد. بحيث أثرت الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها السلطات الجزائرية في هذه الفترة و التي اقتضت بتجميد الأجور و تقليل الانفاق و تسريح العمال سلبيا على مستويات الادخار و تكوين رأس المال في المدى الطويل مما جعل تراكم الثروة أمر بالغ الصعوبة خاصة بين فئة الموظفين. في المقابل أدى قرار خصخصة المؤسسات و تقديم مساعدات ضخمة مثل نقل الملكية الشاغرة بأسعار هائلة و مبيعات و حيازة الأراضي المنخفضة التكلفة للتعاونيات العقارية في الثمانينات و المساعدات الأمامية للحصول على السكن الى تركز الثروة في أيدي قليلة من الأفراد و مكن هذا التدفق الهائل من المعونة العامة من خلق ثروات الأسر المعيشية بشكل غير عادل بالإضافة إلى ذلك فإن تكلفة التشغيل لهذه الثروة مدعومة بشكل كبير من قبل الدولة التي توفر المياه و الكهرباء و الوقود بأسعار أقل بكثير من أسعارها الحقيقية[3].

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2015)، مرجع سابق، ص.125

[2] بوخروبة كلثوم.(2017). تطور سياسة الأجور في الجزائر، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، القانون العام، الجزائر، ص. 201

[3] Yacine Miliani, Op, cit, p.206-207

في السنوات الأخيرة تطورت الثروة في الجزائر بشكل كبير بفضل الوضع الاقتصادي المواتي و انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية و زيادة الدخل الوطني المتاح و تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية. بحيث قدر متوسط الثروة بـ 98 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 و ارتفع بشكل كبير الى أن وصل أقصاه سنة 2007 بحيث بلغ 255 مليار دولار أمريكي.

بعد الأزمة العالمية سنة 2008 شهدت مستويات الثروة انخفاض حاد بحيث بلغت 168 مليار دولار أمريكي سنة 2009 و 188 مليار دولار أمريكي سنة 2010 متأثرة بانخفاض أسعار الأصول المادية خاصة العقارات و أسعار الفائدة التي كان لها أثر سلبي على تراكم الثروة في الجزائر و العالم. بعد سنة 2010 ظلت مستويات الثروة في تزايد مستمر و بلغت 246 مليار دولار أمريكي سنة 2013 ثم انخفضت ابتداء من سنة 2014 و يفسر ذلك بانخفاض الموارد الطاقوية بسبب انخفاض أسعار البترول الذي كان له أثر كبير على مستويات الادخار من جهة و مستويات الاستهلاك للعائلات من جهة أخرى. كل هذه العوامل بالإضافة الى التضخم الحاد الذي عرفته الجزائر في هذه السنوات أدى الى اضعاف معدل الادخار و تراكم رأس المال و الاستثمار و انخفاض مستويات الثروة الاجمالية الجدول(3-8).

الجدول(3-8): تطور عدد البالغين و الثروة الاجمالية و الثروة للبالغ في الجزائر في الفترة (2000-2018)

السنوات	عدد البالغين (ألف)	الثروة الاجمالية(مليار دولار أمريكي)	الثروة للبالغ
2000	16.719	98	5.866
2001	17.311	106	6.147
2002	17.9	125	7.004
2003	18.495	148	8.013
2004	19.1	176	9.223
2005	19.713	173	8.795
2006	20.31	207	10.169
2007	20.895	255	12.187
2008	21.474	205	9.555
2009	22.058	168	7.625
2010	22.651	188	8.283
2011	23.204	223	9.61
2012	23.786	237	9.978
2013	24.367	246	10.099
2014	24.919	226	9.065
2015	25.429	192	7.556
2016	25.662	184	7.173
2017	26.122	193	11.061
2018	26.565	241	9.077

Source : Credit Suisse Global Wealth Databook

بالرغم من المستويات المرتفعة للثروة في الجزائر في السنوات الأخيرة لا يتم توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على نحو متساوي و انما تتركز بشكل كبير في أيدي فئة قليلة تسيطر على عملية صنع القرار ووضع السياسات و بالتالي تسعى دائما لتعظيم ثرواتها و استفادتها من الريع على حساب الفئات الأخرى. بحيث تشير البيانات المستمدة من أخر تقرير للثروة الاجمالية في العالم على سوء توزيع الثروة في الجزائر بحيث يمتلك 79.1 % من البالغين على ثروة أقل من 10.000 دولار أمريكي في سنة 2018 في حين تتراوح ثروة 19.9 % من البالغين ما بين 10.000 دولار أمريكي و 100.000 دولار أمريكي و يحصل 1 % فقط على ثروة تتراوح بين 100.000 دولار أمريكي و مليون دولار أمريكي.

الشكل(3-7): توزيع الثروة في الجزائر بالنسبة للعالم (%) في سنة 2018

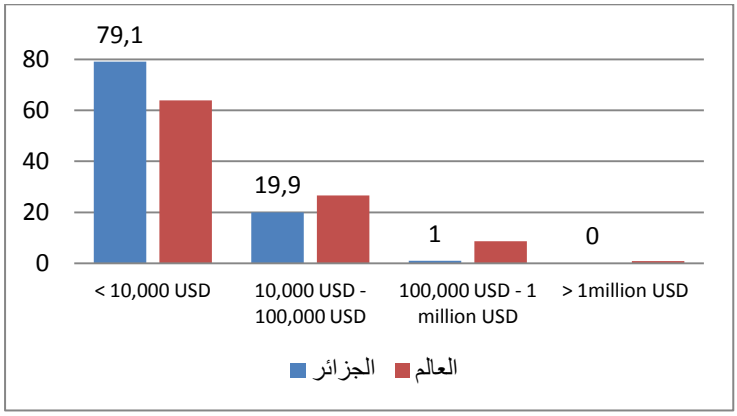

Source : Credit Suisse Global Wealth Databook 2018

و تؤكد البيانات المتاحة حول معامل جيني للثروة في الجزائر على الفوارق الهائلة في توزيع الثروة بين الأفراد في الفترة 2010-2018 ، بحيث قدر هذا المعامل بـ 68.2 في سنة 2010 و انخفض في السنوات التالية ليبلغ حده الأدنى الذي قدر بـ 65.5 في السنوات 2012 و 2013 ثم ارتفع من جديد ليبلغ أقصاه سنة 2018 بنسبة قدرت بـ 75.8 كما هو مبين في الشكل(3-8) .

الشكل(3-8) تطور معامل جيني للثروة في الجزائر في الفترة (2010-2018)

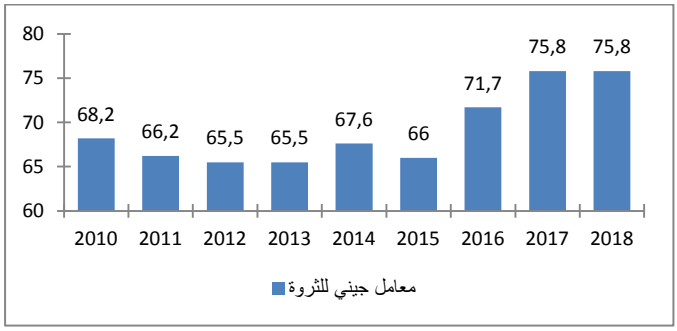

Source : Credit Suisse Global Wealth Databook

4.2.3. الفوارق في الصحة

على مدى السنوات الماضية تحسنت الحالة الصحية للسكان في الجزائر بشكل ملحوظ كنتيجة للتحسن العام في مستويات المعيشة و تطور العادات المفضية للصحة من قبل الأفراد و زيادة الرعاية الصحية فيما يخص توفير الهياكل الأساسية و الموارد البشرية و تطور النظام الصحي في الجزائر.

في سنة 1974 أقرت الحكومة مبدأ مجانية العلاج المتعلق بإنشاء قانون الطب المجاني لإعطاء فعالية أكثر للقطاع الصحي و وضع برامج صحية تعنى بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد من خلال تسخير كافة الوسائل والإجراءات لحماية الصحة وترقيتها وتعميم صيغة مجانية للمنظومة الصحية الوطنية. كما سعت الحكومة الى تحسين تغطية و جودة الخدمات الطبية خاصة في المناطق الريفية مع مراعاة البرامج الاستراتيجية للمواصفات العالمية التي تحمي الأم والطفل.[1]

أسفرت هذه الجهود عن تحسن ملحوظ في ظروف معيشة السكان و المؤشرات الصحية بشكل خاص بحيث ارتفع مؤشر العمر المتوقع عند الولادة من 0.74 سنة 1995 الى 0.866 سنة 2018 ، و ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفرد بنحو 30 سنة منذ ألاستقلال من 46 سنة عام 1960 الى 68 سنة عام 1990 بالنسبة للنساء و 65 سنة بالنسبة للرجال و ارتفع الى حوالي 75 سنة بالنسبة للرجال و 78 سنة بالنسبة للنساء في سنة 2018 .

الشكل(3-9): تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر في الفترة (1990-2018)

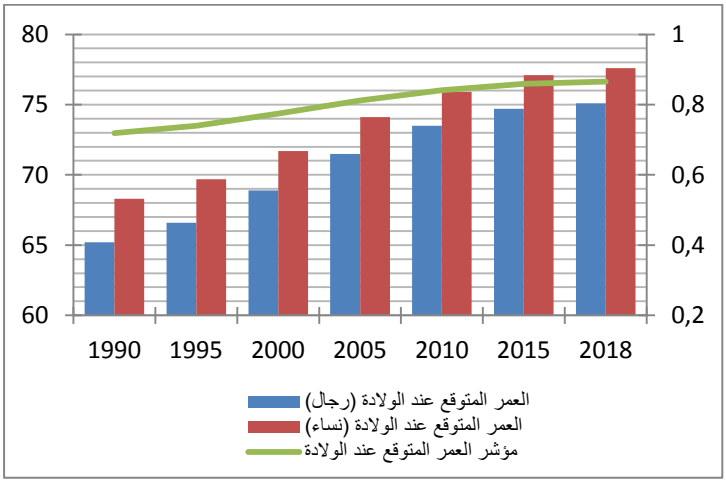

Source: Human Development Data Bank (2018)

[1] United nations, Economic Commission for Africa.(2016).Algeria :country profile , p.20

كما أولت السياسات الصحية المتبعة في الجزائر أهمية بالغة لصحة الأطفال و الرضع كونها عامل حاسم في تمديد العمر المتوقع و مؤشر رئيسي على النظام الصحي و العدالة الاجتماعية و نوعية الحياة. تم ادراج هذه التدابير في الرعاية الأساسية في أواخر الستينات و عززت في منتصف الثمانينات باعتماد البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الرضع في عام 1984 و برزت أولويات صحة الطفل بشكل خاص في تنفيذ برامج الوقاية الثمانية التي تستهدف على وجه التحديد الطفولة الصغيرة و تهدف إلى الحد من الأمراض الخطيرة و مضاعفاتها التي تؤثر على الأطفال و الوفيات المرتبطة بها.

أدت هذه التدابير الى تحسن صحة الطفل بشكل عام و تسجيل انخفاض مطرد في معدل الأطفال و الرضع، بحيث انخفض معدل وفيات الأطفال من 145.3 سنة 1970 الى 24.5 سنة 2017 و انخفض معدل وفيات الرضع من 69.4 سنة 1970 الى 14.9 سنة 2017 و انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بشكل ملحوظ من 250 حالة وفاة لكل ألف ولادة حية الى 24 حالة وفاة في نفس الفترة كما هو مبين في الشكل(3-10). تشير هذه النتائج الى أن هدف تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين يكاد يتحقق و تأتي هذه النتائج نتيجة التغطية الشاملة للتطعيم في جميع أنحاء الإقليم الوطني و تأصيل التطعيم في سلوك الوالدين و التحديث المنتظم للتقويم الوطني للتطعيم.[1]

الشكل(3-10): معدل وفيات الرضع و الأطفال و الأطفال دون الخامسة في الجزائر في الفترة 1970-2017

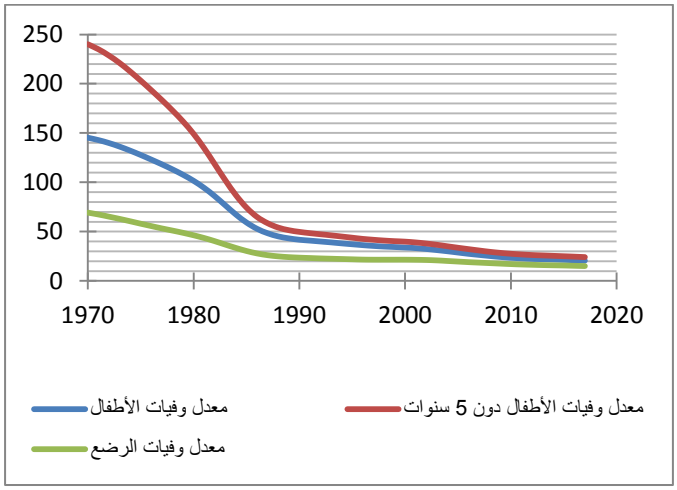

Source : World Development Indicators WDI (2018)

[1] L'Algérie..(2015). Objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, p.73

بالرغم من هذا التقدم المحرز في تخفيض نسبة الأطفال ، لا يزال هناك نسبة كبيرة من الاطفال يتوفون قبل بلوغهم سن الخامسة و الكثير منهم لأسباب كان يمكن تجنبها. و تتعاظم المخاطر التي تحيق بالأطفال اذا ولدوا في بيئة فقيرة و منطقة ريفية أو من أم تفتقر الى التعليم. و لا غنى عن الارادة السياسية و التمويل في التصدي لمشكلة وفيات الأطفال.[1] منذ سنة 2014 استفادت الجزائر من خطة وطنية للحد من وفيات الأمهات تستجيب للنداء العالمي للتقليل من وفاة الأمهات و الأطفال حديثي الولادة من خلال حملات "وعد متجدد" و "كل الأم و كل مولود جديد " المدعومة من اليونيسف و التي تتمحور حول تقديم الخدمات و الرعاية المناسبة للنساء أثناء الحمل و الولادة و من المتوقع أن تضمن الخطة إحراز تقدم في الحد من وفيات الأمهات خاصة في المناطق الريفية من المرتفعات و جنوب البلاد. تظهر هذه البيانات أنه على الرغم من الجهود الإصلاحية العديدة التي تبذلها وزارة الصحة معدلات وفيات الأمهات و الأطفال تتناقص بوتيرة بطيئة للغاية.[2]

يمثل الانفاق العام على الصحة احدى المؤشرات الهامة لقياس التنمية البشرية و يعتبر توفير الرعاية الصحية اللازمة للأفراد خاصة محدودي الدخل من أهم الوسائل لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. يساهم الإنفاق على الصحة بشكل كبير في الحد من الفوارق و لكن يتحدد هذا إلى حد كبير بكيفية إنفاق الأموال، فمثلا سيكون لها تأثير محدود اذا تم توجيه هذه النفقات نحو المناطق الأكثر ثراء أو رعاية المستشفى بعيدا عن العيادات الموجودة في المناطق الفقيرة.[3]

الجدول(3-9): تطور النفقات الصحية في الجزائر في الفترة (1995-2012)

	1995	2000	2005	2010	2011	2012	1995-2012 %
النفقات الاجمالية على الصحة(مليار دولار)	1.6	1.9	3.2	6.75	8.8	10.8	589
النفقات الصحية للفرد (دولار)	53.1	60.3	95.3	181.4	232.6	278.6	425
النفقات العمومية على الصحة(% النفقات الكلية)	72.2	73.3	72.7	79.2	82.0	84.1	16
النفقات العمومية على الصحة(% الميزانية)	8.5	8.8	8.2	8.9	9.0	9.8	14
النفقات العمومية على الصحة(% PIB)	3.7	3.5	3.1	4.2	4.4	5.2	42

Source : Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique.(2016), p.21

تشير التقديرات المبينة في الجدول أعلاه الى زيادة اجمالي النفقات الصحية بنحو ستة مرات بين عامي 1995 و 2012 مما أدى إلى زيادة في نصيب الفرد من الإنفاق من 53 دولار الى 278.6 دولار أي

[1] منظمة الأمم المتحدة، اليونيسكو.(2015). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015:الانجازات و التحديات، ص.15.

[2] UNICEF.(2015). Unicef annual report : Algeria, p.13

[3] Oxfam.(2018). The commitment to reducing inequality index 2018, a global ranking of government,p.21

بمعدل زيادة يقدر ب 425 % و تمثل هذه النفقات نسبة 84.1 % من النفقات الاجمالية على الصحة و 10 % من ميزانية الدولة مقارنة مع 8.5 % سنة 1995.[1]

في سنة 2014 ارتفع النفقات الصحية للفرد الى 932 دولار و يمثل هذا الانفاق 7.2 % من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 3.7 % سنة 1995 و 5.2 % سنة 2012. بحيث استثمرت الحكومة في المخطط الخماسي 2010-2014 الحكومة 6.2 مليار دولار في الرعاية الصحية موجهة لإنشاء 1500 منشأة صحية و 172 مستشفى و 45 مجمعا صحيا متخصصا و 377 عيادة و 1000 مركز صحي و 70 مؤسسة متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

و تواصل الحكومة هذه الجهود بنفس حجم الاستثمارات من خلال خطة النمو 2014-2019 لتحديث القطاع الصحي و تحسين البنية التحتية و ضمان جودة الخدمات الصحية بدعم من منظمة الصحة العالمية. بالرغم من ذلك تواجه الحكومة تحديا مستمرا فيما يخص نقص الموارد البشرية والمعدات و الامدادات الطبية و رداءة الخدمات الصحية المقدمة خاصة في المستشفيات العمومية مما يؤدي الى استخدام الفئات ذات الدخل المرتفع العيادات الصحية الخاصة و التي من غير الممكن أن تتحمل تكاليفها الفئات الدنيا من المجتمع. تساهم كل هذه العوامل في تعميق الفوارق في الحصول على الخدمات الصحية بين المواطنين خاصة في ظل تدابير التقشف التي انتهجتها الحكومة ابتداء من سنة 2017 و التي تلقت انتقادات واسعة باعتبار أن القطاعات الاجتماعية كالصحة و التعليم من المفترض أن تكون محمية من هذه التخفيضات.[2]

5.2.3. الفوارق في التعليم

منذ الاستقلال هدفت الحكومة الجزائرية الى اضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم من خلال ضمان فرص متساوية للنجاح لجميع الأطفال في تعليمهم و توفير الخدمات التعليمية للجميع بالمجان في مختلف الأطوار التعليمية وفقا لمبادئ تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز على أساس مكان الاقامة أو نوع الجنس . بحيث أصبح الوصول إلى التعليم حقا مشروعا في الجزائر مع الزامية التعليم

[1] Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique.(2016). Stratégie de coopération de l'OMS avec l'Algérie : 2016-2020, p.21
[2] Bertelsmann Shifting.(2018). BTI 2018 Country Report (Algeria). Gütersloh: Bertelsmann Shifting, p.24

للأطفال من 6 إلى 15 سنة و من 3 إلى 5 سنوات في سنة 2000 و تعتبر هذه السياسة كعنصر هيكلي أساسي للتنمية البشرية التي اعتمدتها الحكومة في هذه الفترة.[1]

ترجمت هذه الجهود في ارتفاع مؤشر التعليم في الجزائر من 0.385 سنة 1990 الى 0.664 سنة 2018 و زيادة متوسط سنوات الدراسة من 3.6 سنة 1990 الى 8 سنة 2018 مع تسجيل تحسن ملحوظ في معدلات القيد بالمدارس في مختلف الأطوار التعليمية كما هو موضح في الجدول(3-10).

بحيث بلغ معدل الالتحاق بالمدارس في التعليم الابتدائي 116 % سنة 2011 مقابل 92 % سنة 1990 و 74.01 % سنة 1971. و في المرحلة المتوسطة بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس 100 % سنة 2011 بعد أن قدرت بـ 59 % سنة 1990 و 10.03 % فقط سنة 1971 و ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي من 10 % سنة 1990 الى 43 % سنة 2018.

الجدول(3-10): مؤشرات التعليم في الجزائر في الفترة (1990-2017)

السنوات	مؤشر التعليم	متوسط سنوات الدراسة المتوقع	متوسط سنوات الدراسة	معدل الالتحاق بالمدارس		
				الابتدائي	الأساسي	الثانوي
1990	0.385	9.6	3.6	92	59	10
1995	0.431	9.8	4.7	97	58	10
2000	0.500	10.9	5.9	105	65	-
2005	0.570	12.3	6.9	108	79	21
2010	0.626	14.0	7.1	115	97	30
2011	0.644	14.3	7.4	116	100	31
2012	0.652	14.3	7.6	118	-	32
2013	0.660	14.3	7.8	119	-	34
2014	0.661	14.3	7.9	118	-	34
2015	0.662	14.3	7.9	116	-	37
2016	0.663	14.3	8.0	114	-	43
2017	0.664	14.4	8.0	-	-	-
2018	0.664	14.4	8.0	114	-	43

Source: Human Development Data Bank (2018)

و يرجع الفضل في التقدم الكبير في معدلات الالتحاق بالمدارس الى برامج بناء المدارس التي مكنت التلاميذ من الالتحاق بالمدارس القريبة من مكان اقامتهم خاصة في المناطق الريفية، و توفير قدر كبير من الرعاية و الخدمات الاجتماعية لمساعدة التلاميذ على مواصلة تعليمهم و اعادة ادماج الطلاب

[1] Maliki, S., BENHABIB, A., & Bouteldja, A. (2014). Poverty and Education in Algeria. International Journal for Innovation Education and Research, 2(1), 62-80, p.3

الذي تخلى عنهم النظام من خلال وجود مؤسسات تعليمية توفر فرص التدريب و تنمية المهارات للأشخاص المهتمين بتطوير قدراتهم و تشمل هذه الخدمات ما يلي:[1]

- الرعاية الصحية (يستفيد 68.41 % من التلاميذ من هذه الخدمة)
- الوجبات المدرسية (يستفيد 31 % من التلاميذ من هذه الخدمة)
- نقل الحافلات المدرسية في المناطق الريفية و النائية
- مخصصات الرسوم المدرسية و الاعانات المجانية للتلاميذ الفقراء

كما تضمن اللوائح الحالية في الجزائر الحق في التعليم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بما في ذلك الأطفال المعوقين و الأطفال في المستشفيات لفترة طويلة الأجل بحيث تقدم الرعاية للطلاب في المستشفيات لفترة طويلة الأجل من خلال فتح فصول دراسية في المستشفيات. خلال السنة الدراسية 2014-2015 افتتح 28 فصلا في 11 ولاية 2015 بـ 685 تلميذا(منهم 545 في المرحلة الابتدائية و 140 في المرحلة المتوسطة)، كما تم افتتاح 335 فصلا متكاملا للأطفال ذوي الإعاقة الحسية و الإعاقات العقلية الخفيفة و الأطفال الذين يعانون من متلازمة داون في 39 ولاية و اعادة ادماج هذه الفئات في البيئة المؤسسية الرئيسية للتعليم الوطني خلال السنة الدراسية 2015-2016.[2]

تهدف هذه الاجراءات المتخذة من طرف الدولة الى اضفاء الديمقراطية في التعليم و تعزيز نهج تعليمي شامل يضمن عدم تهميش هذه الفئات الخاصة و يساعدهم على الاندماج في مختلف المراحل التعليمية و بالتالي الحد من أوجه الفوارق الاجتماعية الناجمة عن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الجغرافية.

بالرغم من المكاسب المحققة يواجه النظام التعليمي في الجزائر قضايا خطيرة تتعلق بهدر المدرسة هي مسألة التكرار و التسرب المدرسي اذ يعيد حوالي مليون طالب السنة في جميع المستويات التعليمية (حوالي 13 % من الطلاب في سنة 2014) و نحو 6 % من الأطفال الملتحقين بالمدارس.[3] و يعتبر أطفال الأسر الفقيرة أكثر عرضة للتغيب عن المدرسة و تكرار الصفوف و الحصول على تعليم أقل جودة

[1]Algeria.(2000).Reply to the Questionnaire to Governments on Implementation of the Beijing Platform for Action (1995) and the Outcome of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly (2000),p.7
[2] Economic Commission for Africa.(2016).Algeria :country profile, p.22-23
[3] Ibid, p.22

مقارنة مع أولئك الذين ينتمون الى الأسر ذوي الدخل المرتفع بسبب ارتفاع تكاليف التعليم و بالمثل لدى أطفال المناطق الريفية أقل فرص لأن يتعلموا من أولئك من المناطق الحضرية.[1]

الجدول(3-11): معدل انتقال التلاميذ الى الطور المتوسط حسب أخماس الثروة في الجزائر في الفترة (2006-2012)

الأخماس حسب مؤشر الثروة	معدل الانتقال الى الطور المتوسط سنة 2006	معدل الانتقال الى الطور المتوسط سنة 2012	الفجوة
الخمس الأفقر	69.7	83.2	13.5
الخمس الثاني	75.4	88.7	13.3
الخمس المتوسط	75.1	88.2	13.1
الخمس الرابع	77.8	93.0	15.2
الخمس الأغنى	86.7	93.4	6.7
المجموع	76.3	89.2	12.9
المجال	17.0	10.2	
الانحراف المعياري	5.89	3.72	

Source : CNES.(2015). Rapport national sur le développement humain (2013-2015) , p.55

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول المبين أعلاه وجود فجوة في التحصيل العلمي بين مجموعات الدخل (الأخماس) في الجزائر بحيث أن معدل الانتقال الى الطور المتوسط لسنة 2006 للتلاميذ اللذين ينتمون الى الخمس الأفقر (Q1) حسب مؤشر الثروة أقل ب 17 نقطة من معدل الانتقال للتلاميذ اللذين ينتمون الى الخمس الأغنى(Q5) .

عندما ننظر إلى معدلات الانتقال من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الأساسية خلال الفترة 2006-2012 نلاحظ انخفاض الفجوة في المعدل بين تلاميذ الخمس الأفقر و الخمس الأغنى إلى 10 نقاط سنة 2012. و يفسر هذا الانخفاض في الفوارق في التحصيل العلمي الى التدابير الاجتماعية التي كان لها تأثير في توسيع فرص الحصول على التعليم لجميع الفئات دون تمييز على أساس مكان الاقامة أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي و تقليص الفجوة في التحصيل العلمي بين التلاميذ من مختلف الطبقات الاجتماعية.[2]

و لتحقيق هذه الأهداف التي ترتكز على مجانية التعليم و ضمان فرص متساوية للنجاح لجميع الطلاب في مختلف الأطوار التعليمية تم تعبئة موارد مالية كبيرة و تخصيص جزء كبير من

[1] مركز الأبحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية.(2015). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي: تعزيز القدرات الاحصائية الوطنية، تركيا، ص.32

[2] CNES.(2015). Rapport national sur le développement humain (2013-2015), Op, cit, , p.55

النفقات العامة لتغطية هذا القطاع[1] مكنت من تطوير نظام التعليم بشكل ملحوظ سواء من حيث البنية التحتية و الإشراف و المتعلمين و محتوى البرنامج.[2]

خصصت الحكومة مبلغ 6.386 مليار دينار منها 852 مليار دينار للتربية الوطنية ضمن برنامج الخماسي 2010-2014 و الذي زود بغلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار و الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف أطواره. و وجهت هذه الموارد خصيصا لانجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية و أكثر من 1000 اكمالية و حوالي 850 ثانوية و أزيد من 2000 وحدة داخليات و مطاعم و نصف داخليات.

الشكل(3-11): نفقات التعليم في الجزائر كنسبة من الميزانية و الناتج الداخلي الخام في الفترة (2000-2015)

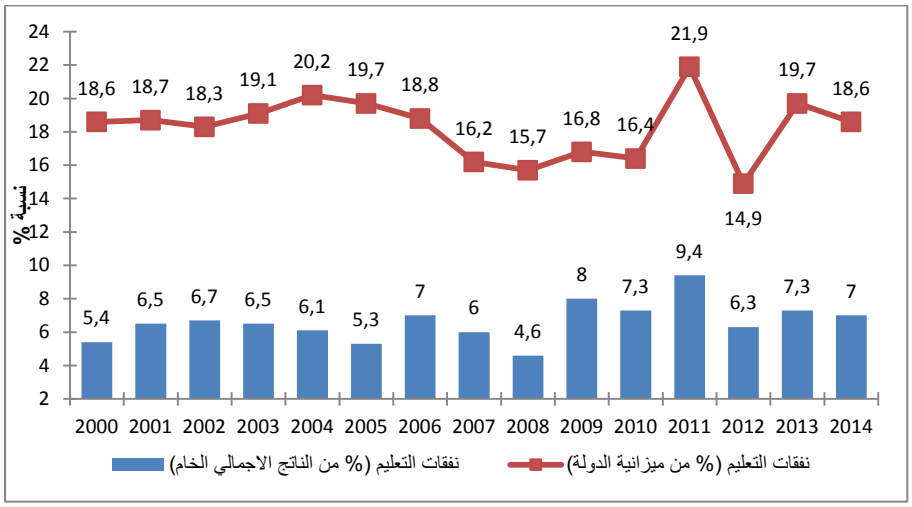

Source :UNICEF.(2014). Rapport nationale sur les enfants non scolarisés en Algérie, p.13

6.2.3. الفوارق بين الجنسين

تعتبر المساواة بين الرجل و المرأة بعدا رئيسا في أي خطاب انمائي و هدفا تنمويا في حد ذاته لأهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد و دورها في تحقيق النمو و الناتج و الصادرات و تنويع النشاط الاقتصادي و زيادة العدالة في توزيع الدخل.

تتطلب معالجة الفوارق الاقتصادية وضع حد للفوارق بين الجنسين و لا يتحقق ذلك إلا بدمج المرأة في مزيد من الهياكل الاقتصادية و تحديد رؤية جديدة للاقتصاد البشري القائم على جهود النساء و الرجال معا و يخدم الجميع و ليس فئة مميزة.

[1] أصبحت التحويلات النقدية الموجهة الى الأسر الفقيرة و التي استهلت في أمريكا اللاتينية ممارسة شائعة في البلدان ذات الدخل المتوسط و المنخفض في اسيا و أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. و عززت معظم برامج التحويلات النقدية الالتحاق و الحضور المدرسي و حدت من نسبة التسرب غير أن هذه التحويلات لا تحسن باستمرار نتائج التعليم الخاصة بالفئات الضعيفة.

[2] اليونيسكو.(2015). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015، مرجع سابق، ص. 21

تكرس الجزائر مبادئ تكافؤ الفرص و المساواة بين الرجل و المرأة في دستورها و قوانينها و هي ملزمة كغيرها من الدول بالقواعد الدولية التي تقضي على جميع أشكال التمييز بين الجنسيين و تشجع اشراك المرأة في التنمية الوطنية للوصول الى مجتمع مستقر قائم على الكفاءة و الاستحقاق. بحيث صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والميثاق العربي لحقوق الإنسان. و وقعت أيضا على البروتوكول الإضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب بشأن حقوق المرأة الأفريقية والتزمت ببرنامج تعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورو متوسطية(2008-2011).

و وضعت عدد من الأدوات و الخطط و الأطر التنظيمية و التي تتمثل أساسا في إنشاء الوزارة المكلفة بالأسرة و مركز المرأة بتقسيمها المحلي و مركز البحوث و التوثيق و المعلومات عن المرأة و الأسرة و الطفل و مجلس الأسرة و المرأة من الاستراتيجية الوطنية لتعزيز و إدماج المرأة وخطة عملها (2010-2014)، من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة و خطة عملها (2007-2011) و خطة العمل الوطنية من أجل الطفل (2008-2015)، ميثاق المرأة العاملة، برنامج العمل للنهوض بالمرأة الريفية (2015-2019) و آليات لمساعدة و دعم المرأة التي تواجه صعوبات. و يضاف إلى هذه التدابير دافع ديناميكية مشاركة المرأة الريفية في سياسة التجديد الريفي و الزراعة (2009-2014).

أدت هذه الجهود الى انخفاض مؤشر الفوارق بين الجنسين اللذي يقيس الفوارق في إنجازات الرجال و النساء في ثلاثة أبعاد هي الصحة و التمكين و سوق العمل و تشير القيمة العالية إلى ارتفاع الفوارق بين الرجال و النساء . بحيث انخفض هذا المؤشر من 0.697 سنة 1995 الى 0.442 سنة 2017

الشكل(3-12): تطور مؤشر الفوارق بين الجنسين في الجزائر في الفترة (1995-2017)

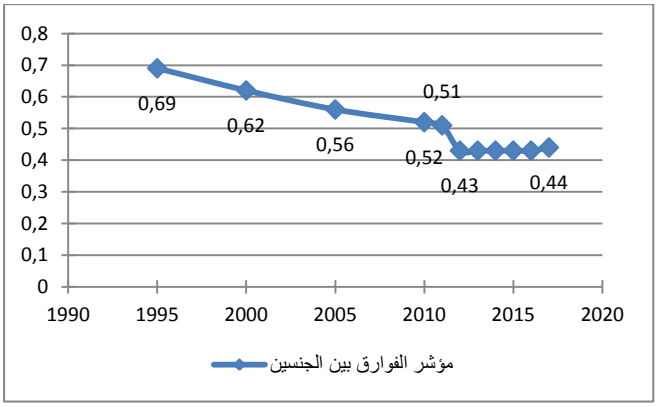

Source: Human Development Data Bank (2018)

في سنة 2008 زاد التركيز على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة من خلال زيادة تمثيلها في المجالس المنتخبة و جميع القوانين التي تحكم وضع المواطنين خاصة في المسائل المدنية و الإدارية و التجارية والانتخابية و أدت هذه الاجراءات الى تعزيز مكان المرأة في العالم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص و مشاركتها في كل الميادين.[1]

مع ذلك تكشف الإحصاءات الوطنية عن معدل مشاركة منخفض للغاية للنساء مقارنة بالرجال حيث تمثل النساء 14.9 % فقط من السكان العاملين مقابل 66.2 % للرجال و لا تزال نسبة تمثيل النساء في البرلمان ضعيفة مقارنة بالرجال بالرغم من أنها حققت ارتفاعا مهما من 6.5 % سنة 2010 الى 33.3 % سنة 2014.

الجدول(3-12): مؤشرات الفوارق بين الجنسين في الجزائر

السنوات			2010	2011	2012	2013	2014
التمكين	المشاركة في البرلمان %	النساء	6.5	6.5	33.3	33.3	33.3
		الرجال	93.5	93.5	66.7	66.7	66.7
	المستوى في التعليم الثانوي و العالي % (25 سنة فأكثر)	النساء	24.8	26.0	27.3	27.7	29.3
		الرجال	29.1	30	30.4	30.3	30.9
سوق العمل	معدل النشاط %	النساء	14.0	14.2	15.8	16.6	14.9
		الرجال	68.9	65.3	67.8	69.5	66.2
مؤشر النوع		النساء	0.127	0.128	0.174	0.176	0.173
		الرجال	0.599	0.588	0.553	0.559	0.548

Source : CNES.(2015). Rapport national sur le développement humain (2013-2015. p.38

[1] CNES.(2015). Rapport national sur le développement humain(2013-2015), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie, p.37-38

3.3. استراتيجيات الحد من الفوارق الاجتماعية في الجزائر

تستند سياسة التنمية الاجتماعية في الجزائر على أدوات استراتيجية تشكل سلسلة متصلة مع سياسة التنمية الاقتصادية و تتمثل أساسا في تطوير البنية التحتية الأساسية و دعم التنمية البشرية من خلال سياسة سخية للغاية تم اتباعها منذ عام 1962.

تمول الدولة بناء و تشغيل الأنظمة الصحية بما في ذلك المستشفيات لضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية المجانية و كذلك خدمات التعليم العام مجانية من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة كما تدعم الدولة أيضا سعر الحصول على الطاقة (الكهرباء و الغاز و الوقود) وا لمياه خاصة في المناطق الريفية و الجنوبية و تقوم الدولة بتمويل 100 % من السكنات الاجتماعية للفئات الضعيفة بهدف مكافحة السكن الهش و توفر الدولة المساعدة الاجتماعية للمجموعات المعرضة للخطر.[1]

تهدف هذه السياسات الى التغلب على مشاكل التخلف و الفقر و تحسين الوضعية المعيشية للأفراد و تطوير المناطق الريفية و احداث التوازن بين مختلف مناطق الوطن و الحد من الفوارق الاجتماعية ، و يمكن اجمال هذه السياسات في أربعة محاور رئيسية هي سياسات تعزيز النمو الاقتصادي و برامج الحماية الاجتماعية و أنشطة خلق فرص العمل و سياسات تعزيز الحصول على الخدمات الأساسية.

1.3.3. سياسات تعزيز النمو الاقتصادي

عادة ما تتبنى الحكومات سياسات مختلفة للتقليل من حدة الفوارق و لعل أكثرها شيوعا هي زيادة الإنفاق الحكومي و رفع معدلات الاستثمار المحلي في جميع القطاعات بهدف تعزيز النمو الاقتصادي باعتبار أن النمو الكبير يمكن أن يوفر المزيد من الموارد للفقراء و بالتالي الحد من الفوارق الاجتماعية

منذ الاستقلال شرعت الحكومة الجزائرية في عملية التنمية بالاعتماد على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية و تنظيمها و ذلك بإقرار عدة مخططات تنموية هي المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) و المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) و الثاني (1974-1977) و المخطط الخماسيين الأول (1980-1984) و الثاني (1985-1989) .

[1] CNES.(2017). Bien-être et privations des enfants et des jeunes en Algérie : vers un modèle de privations sociales multidimensionnelles adossé au cycle de vie, p.7

حظيت هذه المخططات بحجم مرتفع من الاستثمارات بهدف ارساء بوادر التنمية الفعلية في الجزائر و تحضير الوسائل المادية و البشرية لانجاز المخططات من خلال تعزيز المنشآت الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية و التركيز على تطوير الصناعات القاعدية و القطاعات المنتجة و النشاطات المرتبطة بالمحروقات باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو في الجزائر.

منذ سنة 2001 طبقت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط و تجسدت في تطبيق ثلاثة برامج تنموية هي برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) و برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2010-2014) و برنامج توطيد النمو (2015-2019).

1.1.3.3. برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)[1]

هو برنامج ضخم خصص له غلاف مالي أولي قدر ب 525 مليار دج ما يعادل 7مليار دولار و بلغت تكلفته النهائية 1216 مليار دج بعد إضافة مشاريع جديدة و عمليات إعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقا. يهدف هذا البرنامج الى انعاش النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة من خلال تنشيط الطلب الكلي و دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة و خلق مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة و تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

خصص هذا البرنامج 210.5 مليار دج أي 40.1 % من الميزانية لدعم الهياكل القاعدية و خلق مناصب شغل دائمة، و مبلغ 204.2 مليار دج أي 38.8 % لتحسين المستوى المعيشي للسكان و دعم التنمية المحلية و تم تقسيم هذه المبلغ على ثلاثة فروع، 97 مليار دج لبرنامج التنمية المحلية و 17 مليار دج لبرنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية و 90.2 مليار دج لبرنامج تنمية الموارد البشرية. كما تم تخصيص 65.4 مليار دج أي ما يعادل 12.4 % من ميزانية البرنامج لدعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري و 8.6 % لدعم الاصلاحات بمبلغ 45 مليار دج.

[1] نبيل بوفليح.(2013). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، ص.46

2.1.3.3. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

قدر الغلاف المالي الأولي لهذه البرنامج ب 4203 مليار دج أي ما يعادل 62 مليار دولار أمريكي ثم أضيف اليه برنامج مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج و برنامج مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج و يهدف أساسا الى دعم النمو الاقتصادي و مواصلة وتيرة المشاريع المبرمجة ضمن برامج الانعاش الاقتصادي التي انطلقت في لمرحلة الأولى.

تم تخصيص النسبة الأكبر من الميزانية 45.5 % لقطاع التنمية المحلية و البشرية بمبلغ 51908 مليار دج موجهة لدعم قطاعات التربية و التكوين المهني و السكن و تزويد السكان بالماء والكهرباء و تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية. كما استفاد قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية من مبلغ 1.1703 مليار دج أي نسبة 40.5 % من ميزانية البرنامج موجهة لدعم قطاعات الأشغال العمومية و النقل و المياه و التهيئة العمرانية كم تم تخصيص8 % من البرنامج لدعم التنمية الاقتصادية و 4.8 % لتطوير الخدمات العمومية و 1.2 % لتطوير التكنولوجيات الحديثة.[1]

3.1.3.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014[2]

يندرج هذا البرنامج ضمن اطار إعادة الإعمار الوطني التي شرعت الحكومة في تطبيقها منذ سنة 2000 و قد رصد له غلاف مالي قدر بـ 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار و يهدف الى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه (130 مليار دولار) و اطلاق مشاريع جديدة (156 مليار دولار).

ركز هذا البرنامج على قطاع التنمية المحلية و البشرية بحيث استفاد هذا القطاع بـ 49.59 % بغلاف مالي قدر بـ 10122 مليار دج موجه لدعم القطاعات الحساسة كالتربية و التعليم العالي والصحة و التضامن الاجتماعي استكمالا لمجهودات الحكومة التي بدأت في البرامج السابقة. و تم تخصيص 31.59 % لتعزيز المنشات القاعدية و الأشغال العمومية و 8.6 % لتحسين الخدمة العمومية و 7.67 % لدعم التنمية الاقتصادية و 1.76 % لمكافحة البطالة و 1.22 % لتطوير البحث العلمي والتكنولوجيا.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص.47

[2] عقون شراف و أخرون.(2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2009)، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد 2، ص.204

4.1.3.3. برنامج توطيد النمو 2015 -2019

في اطار استكمال عملية التنمية أنشأت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لا زلت قيد الانجاز و العمل على تطبيق استراتيجيات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني. و سيتم تجسيد هذا البرنامج بفضل احتياطي صرف يقدر ب 200 مليار دولار و أرصدة صندوق ضبط الايرادات تقدر ب 5.600 مليار دج و ديون خارجية شبه منعدمة.

رصد لهذا البرنامج غلاف مالي بقيمة 21.000 مليار دينار أي ما يقارب 262 مليار دولار ويرتكز على عدة محاور أهمها تطوير الاقتصاد الوطني و التخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات وتنويع الاقتصاد بانتهاج سياسة تهدف الى ترقية و تشجيع الاستثمار المنتج اللذي يخلق الثروة و تطوير قطاع الصناعة و الفلاحة و السياحة مع ترشيد الانفاق العمومي و عمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة و تحسين استغلال الموارد المالية و تحقيق معدلات نمو قوية و مستدامة.[1]

كما يهدف البرنامج الى تحسين الخدمة العمومية من خلال مواصلة جهود انجاز البرامج السكنية و المحافظة على المكاسب الاجتماعية و استحداث فرص العمل مما يؤدي الى تحسين المستوى المعيشي للسكان و تثمين عملية امتصاص الفوارق الاجتماعية و ترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

أفرزت هذه البرامج نتائج اقتصادية و اجتماعية ايجابية تمثلت في تحقيق زيادة مهمة في الناتج الاجمالي المحلي و نصيب الفرد من الناتج المحلي في هذه الفترة و خلق مناصب شغل و تطوير البنية التحتية و تحسين الحصول على الخدمات الأساسية مما أدى الى خفض معدلات البطالة والفقر و زيادة نمو الاستهلاك النهائي للأسر الجزائرية و تحسن الظروف المعيشية للأفراد مقارنة بفترة ما بعد الاستقلال مباشرة.

2.3.3. برامج الحماية الاجتماعية

يعتبر نظام الحماية الاجتماعية الجزائري من أكثر النظم شمولية بين البلدان النامية بحيث يهدف إلى ضمان حماية جميع المواطنين دون استثناء و يستند على أهداف استراتيجية لتعزيز التضامن الوطني و الحد من الفوارق في الدخل و حماية الفئات الضعيفة من الفقر و الهشاشة. يشمل هذا النظام شبكة من المؤسسات الحكومية تضم وزارات الصحة و التعليم و التضامن و العمل و الزراعة و المالية

[1] عقون شراف و أخرون.(2018)، مرجع سابق، ص. 206

ويخصص له 10-12 % من الناتج المحلي الإجمالي و أكثر من ربع ميزانية الدولة في شكل تحويلات اجتماعية صريحة و التي تعتبر من أهم العوامل التي جعلت الجزائر في مصاف البلدان ذات التنمية البشرية العالية في السنوات الأخيرة.[1]

يمكن تقسيم سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما الضمان الاجتماعي والنشاط الاجتماعي للدولة. يشمل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري خمسة صناديق هي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بما في ذلك رعاية الأمومة و التأمين الصحي و الحوادث في العمل و بدل الأسرة و التأمين على الوفاة) ، و الصندوق الوطني للتقاعد ، و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، صندوق التأمين الوطني للبطالة ، وأخيراً ، الصندوق الوطني لقضاء الإجازة مدفوعة الأجر والبطالة الموسمية لموظفي البناء و الأشغال العامة و الري.

تشير البيانات الموضحة في الجدول(3-13) الى زيادة التحويلات لكل الصناديق من سنة لأخرى بحيث تضاعفت التحويلات للصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي بنحو خمسة أضعاف في الفترة 2001-2016 حيث ارتفعت من 80744 مليون دينار سنة 2001 الى 400553 مليون دينار سنة 2016، و زادت التحويلات الى الصندوق الوطني للمتقاعدين بحوالي 8 مرات خلال نفس الفترة مما يعني زيادة عدد المستفيدين من هذه الصناديق و زيادة تغطية نظام الحماية الاجتماعية في الجزائر.

الجدول(3-13): الحماية الاجتماعية في الجزائر في الفترة (2001-2016) الوحدة (مليون دينار)

السنوات	الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي CNAS	الصندوق الوطني للمتقاعدين CNR	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
2001	80744	127920	8819	3166
2002	98719	143070	9464	2240
2003	106431	145440	10306	2540
2004	128656	172300	11700	2760
2005	159711	186930	12933	3668
2006	160858	212870	13497	6120
2007	167285	250720	15385	3443
2008	191726	278260	17162	3282
2009	187104	298750	17739	4006
2010	211092	350067	20236	5644
2011	240607	406601	23558	17024
2012	280753	572520	26609	38439

[1] CNES.(2017). Bien-être et privations des enfants et des jeunes en Algérie Op, cit, p.3

26589	33010	685661	322523	2013
25852	38196	795575	374060	2014
103486	41256	927540	395395	2015
64989	45349	1048900	400553	2016

Source : L'ONS.(2017).L'Algérie en quelques chiffres : résultats 2014-2016, p.20-22

1.2.3.3. دعم القدرة الشرائية للمواطنين

عمدت الجزائر من خلال مخططاتها الانمائية الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة المواد الغذائية و بالرغم من جهود الحكومة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و التي تفرض عليها سياسة تحرير الأسعار إلا أنها حرصت على عدم المساس ببعض المواد الأساسية كالحليب و السكر والخبز في بنودها الخاصة لتدعيمها لهذه المواد حيث خصصت ما يفوق 150 مليار دج في الفترة 2000-2010 لتدعيم هذه المواد.[1]

على الرغم من الوضع المالي المقلق و المعلن عليه رسميا في السداسي الأول من سنة 2015 قررت الحكومة الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية من خلال الحفاظ على مبلغ التحويلات الاجتماعية بغلاف مالي قدره 1711.7 مليار دج أي 9.1 % من الناتج الداخلي الإجمالي بنمو قدره 6.4 % مقارنة بسنة 2014. توجه نسبة 63.5 % من التحويلات لدعم العائلات مع 453.7 مليار دج (26.5 %) بينما يوزع الباقي بين السكن والصحة. بالإضافة إلى ذلك تم حشد ما يسمى بالتحويلات الضمنية الأخرى مقابل 2560.8 مليار دج سنة 2014 و تشمل الإعفاء من الضرائب "مختلف خطط الاستثمار و التوظيف (CNAC. ANGEM. ANSEJ. ANDI) بالإضافة إلى التخفيضات على تكلفة الأرض و أسعار الطاقة.[2]

في سنة 2016 حددت الحكومة 9.8 % من الناتج المحلي الاجمالي و 23 % من الميزانية للتحويلات الاجتماعية بغلاف مالي قدر ب 1840.5 مليار دج و زيادة ب 7.5 % مقارنة بسنة 2015. يخصص 50 % منها للإعانات الموجهة لأسعار المواد الأساسية كالحبوب و الحليب و السكر و الزيت الطبيعية و التي تقدر بميزانية قد 225.5 مليار دج. و بالتالي يخصص ما يقارب 25%من الناتج الداخلي الإجمالي لنظام الضمان الاجتماعي، الصحة، النظام التربوي و التضامن الوطني و إعانات أخرى.[3]

[1] بن عيسى كمال الدين، مراس محمد.(2013). أثر الانفاق العام على الدخل و التوظيف و توزيع الدخل و مستوى الأسعار في الجزائر(2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، ص.15

[2] CNES.(2017). Bien-être et privations des enfants et des jeunes en Algérie : Op, cit, p.8

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2015)، مرجع سابق، ص. 135-136

2.2.3.3. تحويل الدخل لفائدة العائلات مباشرة

تلعب التحويلات الاجتماعية دورا هاما في إعادة توزيع الدخل القومي و تقليل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات و تحقيق التنمية الاجتماعية. بحيث يتم رصد مبالغ مالية كبيرة من الميزانية العامة للدولة موجهة لدعم السلع و الخدمات لتمكين الأفراد ذوي الدخل المنخفض من الحصول عليها بأثمان معقولة و تحسين فرص الوصول إلى الرعاية الصحية و التعليم الجيد للأطفال و النساء الأكثر ضعفا خاصة أولئك الذين يعيشون في أسر فقيرة و لا يملكون خدمات طبية صحية أو التأمين وبالتالي التخفيف من حدة الفوارق و إعادة توزيع الدخل بين الطبقات.[1]

توفر الدولة التحويلات النقدية من خلال الشبكة الاجتماعية للفئات الضعيفة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة و الفئات ذات الدخل المنخفض كما يتم تقديم المنح الدراسية للأطفال ويتم تعديلها وفقا لعتبات دخل أوليائهم و تقديم علاوة الأسرة لجميع أطفال الآباء الذين يساهمون في الضمان الاجتماعي.

3.2.3.3. الشبكة الاجتماعية

تأسست هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1994 وبرزت كبديل للدعم المباشر اللذي كانت تقدمه الدولة الى غاية بداية التسعينيات لبعض الشرائح الاجتماعية و تم وضع آليات جديدة تتمثل في منح تعويضات للدعم المباشر و تعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و هي تتضمن ما يلي: تعويض الأجر الممنوح لكل أجير يساوي أو يقل دخله عن 70000 دج بشرط أن يكون الزوج عديم الدخل، التعويض التكميلي للمعاش اللذي يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن 7000 دج/شهريا، التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على أطفال العمال الأجراء بمبلغ 60 دج/شهريا عن كل طفل، تعويض الفئات الاجتماعية دون دخل موجهة لكل شخص بالغ سن 18 و أكثر و دون عمل.

[1] Conseil national économique et social, rapport sur l état économique et social de la nation 2011 -2012,mai 2013,p 60.

في سنة 1994 عدلت التعويضات الثلاثة الأولى و تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات هما المنحة الجزافية للتضامن و التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.[1]

1. المنحة الجزافية للتضامن:

توجه هذه المنحة للأشخاص عديمي الدخل الغير قادرين على العمل و اللذين لا يستفيدون من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى و تضم هذه الفئة الأفراد المسنين دون دخل و ذوي الأمراض المزمنة و النساء الأرامل ربات البيوت اللاتي يتكفلن بأطفال صغار السن. بلغت هذه المنحة 900 دج شهريا سنة 1996 و 1000 دج سنة 2001 و قدرت ب 3000 دج سنة 2009 شهريا مع الاستفادة من 120 دينار جزائري اضافية لكل طفل متكفل به في حدود ثلاثة أطفال كما يستفيد المعنيون من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي خاصة تعويض الأدوية و تكاليف العلاج.[2]

2. الأنشطة ذات المنفعة العامة

يوجه هذا التعويض للشباب اللذين بلغوا السن القانونية للعمل و لا يملكون عمل بحيث يتم تشغيلهم في أنشطة ذات مصلحة عامة في ورشات تابعة للبلديات بنفس شروط التشغيل العادي فيما يخص الفترة القانونية للعمل. قدر هذا التعويض ب 2800 دج في الفترة من 1995 الى 2000 و 3000 دج سنة 2001 و بلغ 5000 دج سنة 2011 مع الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.[3]

يوضح هيكل نظام الحماية في الجزائر مدى أهمية محور الخدمات الاجتماعية في الهيكل العام للسياسة الاجتماعية يليه الأمن الغذائي و حماية القدرة الشرائية بينما لا يزال تدخل الدولة من خلال تقديم مساهمات مباشرة في الدخل للأسر الضعيفة متواضعا مقارنة بالمحاور الأخرى.

على الرغم من هذه الجهود الهائلة لا تزال هناك قضيتان حاسمتان يتعين النظر فيهما و معالجتهما،[4] تتعلق القضية الأولى بعدم الاتساق في استهداف و إدارة هذه التحويلات و الحث على ارتفاع تكاليف المعاملات و شبكة الأمان الاجتماعي التي تحتاج إلى تحسين. أما القضية الثانية فتتعلق بالاستدامة غير الواضحة لهذه التحويلات إذا استمر انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط و

[1] حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص.166

[2] عبد الباقي روابح.(2012). البطالة و تدابير الدعم و الحماية الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 37، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، ص.250

[3] نفس المرجع، ص.250

[4] Unicef report: Algeria, Op,cit, p.13

الطويل سيؤدي الى خفض الإعانات و التحويلات الاجتماعية على المستويات الحالية مما يؤثر على تنفيذ البرامج الاجتماعية للأطفال.[1]

3.3.3. سياسات خلق فرص العمل

منذ التسعينيات أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها توفير مناصب شغل و مكافحة البطالة من خلال تقديم المساعدة المالية لتمكين الأفراد في سن العمل و اللذين يتواجدون في وضعيات ضعيفة من الولوج الى سوق العمل كما تدعم الدولة أيضا إنشاء الشركات الصغيرة من خلال برامج القروض الصغيرة بدون فوائد و الموجهة بشكل خاص إلى الشباب (ANSEJ و CNAC و ANGEM).

1.3.3.3. برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة

برز هذا البرنامج سنة 1997 و يهدف الى خلق فرص العمل في المناطق المحرومة من خلال إنجاز ورشات صغيرة الحجم في مجالات الصيانة و اصلاح الطرقات و التهيئة العمرانية و الزراعة والغابات و صيانة الأملاك العقارية والحضرية. يتمثل المبدأ الأساسي للأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة في التكفل بالأنشطة اليدوية البسيطة التي لا تتطلب تكوين معين أو خبرة سابقة لانجازها و خلق مناصب شغل دائمة لهؤلاء العمال بأجر يقارب الأجر الوطني الأدنى المضمون[2].

2.3.3.3. برنامج التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL

في سنة 1990 بادرت السلطات الجزائرية بإدماج الشباب من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة بأجر من مبادرة محلية بهدف مساعدة الشباب البطالين لاكتساب خبرة مهنية في وحدات الانتاج لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و اثنا عشرة شهرا. تتولى الجماعات المحلية تشغيل هؤلاء الشباب بالإضافة الى عرض مناصب شغل من المؤسسات المحلية و الادارات مقابل تلقيها مساعدة مالية من صندوق المساعدات على تشغيل الشباب FACJ الذي تحول في سنة 1996 الى الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.[3]

[1] Ibid, p.14

[2] حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص.167

[3] صالح مفتاح.(2004)، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، الجزائر، ص.10

3.3.3.3. الأشغال الموسمية بمبادرة محلية

يهدف هذا البرنامج اللذي تم وضعه في وضع بداية سنة 1999 إلى إدماج المهن للشباب البطال بدون مؤهلات من خلال أشغال مؤقتة تمكنهم من اكتساب تجربة و الحصول على عمل دائم على مستوى بلدية إقامتهم.

4.3.3.3 برنامج عقود ما قبل التشغيل

ظهر هذا البرنامج سنة 1998 و هو موجه للشباب طالب العمل وخريجي الجامعات و التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 بهدف تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل تتراوح بين 12 الى 18 شهر واختفى هذا البرنامج سنة 2008 بعد بروز جهاز جديد للمساعدة على الادماج المهني.

برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل و الشباب العاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مؤسسة للقيام باستثمارات لا تفوق 4 ملايين دج بشرط أن يساهموا في تمويل المشروع (5-10 %) و مدعم ماليا من طرف ANSEJ التي ترافق المشروع إلى غاية إنجازه مع إشراك البنوك في عملية التمويل (تمويل ثلاثي الأطراف). يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب المقاول على خلق أنشطة في مجال السلع و الخدمات من خلال المؤسسات المصغرة بحيث بلغ عدد المؤسسات سنة 1998حوالي 3570 مؤسسة وظفت 8280عامل و استفادت من امتيازات جبائية وأسعار فائدة تفضيلية مخفضة.[1]

إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC سنة 1994 موجه للأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية نتيجة عمليات التسريح و إعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال ثلاث سنوات مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق.[2]

بلغت الجهود التي بذلتها الدولة من خلال خطط التوظيف و خلق النشاط حوالي 760 مليار دج ما يعادل 4.1 % من الناتج المحلي الاجمالي و 9.5 % من اجمالي ميزانية الدولة لسنة 2016. كل هذا أدى الى رفع وزن الحماية الاجتماعية إلى أكثر من 26 % من الناتج المحلي الإجمالي.

[1] سيد أحمد كبداني، مرجع سابق، ص.248

[2] نفس المرجع، ص.249

4.3.3. تعزيز الوصول الى الخدمات الاجتماعية الأساسية

أكدت الحكومة على ضرورة تعزيز وصول الفئات الفقيرة و المحرومة و الأطفال المستضعفين و النساء الأكثر ضعفا إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية عالية الجودة من منظور مؤسسي خاصة في المناطق الحضرية الفقيرة و المرتفعات و الجنوب. واصلت حكومة الجزائر الاستثمار في القطاعات الاجتماعية بالرغم من انخفاض أسعار النفط و تأثيرها على الاقتصاد مما انعكس ايجابيا على مؤشرات التنمية الاجتماعية و قد حققت الحكومة أو تجاوزت كل أهداف الانمائية للألفية تقريبا.[1]

1.4.3.3. ضمان الحصول على المياه الصالحة للشرب

تعتبر وزارة الموارد المائية حق السكان في الحصول على المياه أولوية وطنية بحيث ضاعفت الحكومة في أقل من عقد من الزمن إنتاج مياه الشرب بثلاثة أضعاف و تمضي السياسة الوطنية للمياه في تأمين الوصول إلى مياه الشرب المأمونة و الإنصاف الإقليمي من خلال زيادة تعبئة الموارد المائية في أشكالها التقليدية و غير التقليدية[2] لضمان تغطية احتياجات المياه المنزلية و الصناعية و الزراعية، وإعادة تأهيل و تطوير البنية التحتية من أجل تقليل الخسائر و تحسين جودة الخدمة.

نفذت الجزائر استراتيجية تعتمد على تنويع الموارد المائية و نقلها قصد معالجة الأخطار المناخية و تقوم استراتيجية التكيف على المخطط الوطني للتهيئة العمرانية و أخذ بالاعتبار المساواة و الاستمرارية و القدرة التنافسية و التوازن الاقليمي.[3]

ترافقت الجهود المبذولة من الدولة في تعبئة الموارد المائية مع استثمارات[4] هائلة في هذا القطاع و تنفيذ اصلاحات قانونية و مؤسسية لضمان استدامة الموارد المالية و تعزيز مكافحة الظواهر الطبيعية و الاستخدامات العملية التي تضعف استغلالها ، و خلق التوازن بين الأهداف الاستراتيجية للقطاع و برامج الاستجابة المتعلقة بتطوير البنية التحتية و حسن إدارة المياه مما أدى الى توسيع نطاق الوصول إلى الماء لصالح للشرب.[5] أدت هذه الجهود الى ارتفاع نسبة الاتصال بشبكة المياه الصالحة

[1] Unicef report: Algeria, Op,cit, p.11

[2] أطلقت وزارة الموارد المائية برنامجا رئيسا لتعبئة الموارد المائية غير التقليدية لتأمين إمدادات المياه للمدن الكبرى و المناطق الساحلية من خلال انشاء السدود و تحلية مياه البحر و لتعزيز الأراضي الزراعية بالري مع تقييم مياه الصرف المعالجة.

[3] Habitat III.(2014). National report on housing for the conference on housing habitat III, p.31-33

[4] زود القطاع بميزانية كبيرة بغية إنجاز كل هذه البرامج بحيث ارتفعت نسبة ترخيصات البرنامج ب 2% (4،2870 دج مع 2183عملية في السداسي الأول من سنة 2015 مقابل 2800 دج مع 2409عملية خلال السداسي الأول سنة 2014.

[5] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر، ص.102

للشرب يبلغ معدل الاتصال بشبكة مياه الشرب 95 % حاليا مقابل 89.8 % سنة 2000 مع تخصيص يومي للفرد يبلغ 175 لتر / يوم.

2.4.3.3. تعزيز الوصول إلى المرافق الصحية الأساسية و الصرف الصحي

بالإضافة الى توسيع الاتصال بشبكة المياه تسعى الحكومة الجزائرية الى إعادة تأهيل و تطوير البنية التحتية للصرف الصحي و معالجة مياه الصرف الصحي من أجل إعادة استخدام الموارد المائية المحدودة و الحفاظ عليها. في أعقاب التوسع في شبكات الصرف الصحي التي وصل خطها إلى 43.000 كم ارتفع معدل توصيل سكان المناطق الحضرية بشبكة الإمداد العامة من 72 % سنة 1999 إلى 86 % سنة 2010 و 87 % سنة 2013 مع وجود هامش للتحسين في المستقبل في بعض المناطق الريفية أو في المناطق النائية من المناطق الحضرية.[1]

3.4.3.3. تعزيز الحصول على السكن

في سياق تحسين الظروف المعيشية الأولية للسكان تسعى السلطات العامة للتعامل مع الاحتياجات المتزايدة التي يعرب عنها الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية أو الريفية و تعتمد السياسة التي تدعو إليها الدولة على الالتزام بالمحافظة على الإنتاج المكثف للسكنات.

منذ الاستقلال قامت الجزائر ببناء أكثر من 5 ملايين وحدة سكنية مما أدى إلى رفع معدل الإشغال لكل وحدة من المساكن من سبعة (07) أشخاص سنة 1977 إلى خمسة (05) الأشخاص سنة 2013. تهدف هذه الاستراتيجيات الى القضاء على السكن غير المستقر و التعامل مع النمو الحضري ومكافحة ظاهرة ملء الساحل واختلال الفضاء و تحسين المستوى المعيشي للأفراد و الوصول إلى مستوى من التحضر مطابق للمتوسط العالمي.[2]

4.4.3.3. تعزيز الوصول الى الكهرباء[3]

منذ الاستقلال سعت الحكومة الجزائرية الى اتاحة الطاقة لكافة المواطنين بتكلفة غير باهظة و بدون التمييز بين الأفراد أو المناطق الجغرافية من خلال زيادة قدرة انتاج الطاقة و تطوير الهياكل الأساسية للنقل و التوزيع. و ذلك لأهمية خدمات الطاقة في تحقيق الازدهار الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية و الأمن و التنمية المستدامة. ادت هذه الجهود الى تعزيز الحصول جميع المواطنين على

[1] Habitat III.(2014), Op, cit, p.33
[2] Ibid, p.35
[3] Ibid, p.34

الكهرباء و الغاز الطبيعي و البنزين و و أنواع الوقود الأخرى بأسعار معقولة مقارنة بدول العالم. اليوم يصل معدل تغطية الكهرباء الى 99 % و يبلغ المعدل الحالي للاتصال بشبكة الغاز الطبيعي حوالي 52 % و هو واحد من أعلى المعدلات في جميع أنحاء العالم.

تواجه الحكومة العديد من التحديات اليوم أهمها توسيع تغطية الطاقة و زيادة الفوارق في الحصول على الطاقة خاصة بين المناطق الريفية و الحضرية في ظل زيادة عدد السكان و ارتفاع معدل التحضر و التوزيع المكاني السيئ للموارد بين مختلف مناطق الوطن.

من شأن تحسين كفاءة الإنفاق العام و الاستثمار أن يساهم في زيادة جودة و نطاق تقديم الخدمات العامة ، و زيادة عائد الاستثمار في الموارد البشرية و البنية التحتية و تعزيز تنمية القطاع الخاص ولتحقيق هذا الهدف من الضروري التحكم بشكل أفضل في النفقات الاستثمارية و تحسين عملية اختيار المشاريع و الميزانية و التنفيذ و التقييم اللاحق للمشاريع الاستثمارية.[1]

فبالرغم من استفادة الجزائر من فترات الميزانية الجيدة في فترة انتعاش النمو الاقتصادي في الاستثمار بكثافة في البنية التحتية و الهياكل القاعدية لم يكن لهذه الاستثمارات تأثير على القطاعات الأخرى بسبب أن تكاليف المشاريع و مواعيد انجازها لم تخضع للسيطرة بعد مما أدى الى خفض كفاءة و عوائد الاستثمارات. بحيث أشار صندوق النقد الدولي سنة 2014 أن مضاعف النفقات الرأسمالية في الجزائر هو 1.3 مقابل 1.8 في المتوسط بالنسبة لبلدان المنطقة. و يعني هذا المؤشر أن انفاق 1 دولار سيؤدي الى خلق 1.3 من القيمة المضافة (الناتج المحلي الاجمالي)في الاقتصاد.[2] و تتحدد كفاءة الاستثمار العام من خلال قدرة الدولة على تحسين قدراتها التنفيذية و ضمان اختيار أفضل التدخلات و ترتيب الأولويات واتخاذ تدابير السياسة العامة اللازمة لتحسين معدل التكامل المحلي.

[1] FMI.(2018). Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, rapport du FMI no.18/168, Washington, p.23-24

[2] African Development Bank.(2016). Interim country strategy paper 2016-2018, North Africa region department (ORNA), October, p.8

خاتمة الفصل

ان الالتزام الواضح من جانب الحكومة الجزائرية في اعتماد سياسات لا لبس فيها تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد و خفض الفوارق الاجتماعية و الفقر يتسق مع هدف التحول الى مجتمع أكثر انصافا. و قد تحقق هذا الالتزام من خلال سياستين: تتمثل السياسة الأولى في تعزيز النمو الاقتصادي و ضمان تكافؤ الفرص في الوصول الى الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية و التعليم و المياه و مرافق الصرف الصحي و تعبئة الموارد المالية. و تشمل السياسة الثانية برامج الحماية الاجتماعية و التحويلات النقدية المباشرة التي تستهدف الفئات الفقيرة و المحرومة و أنشطة خلق فرص العمل التي ساهمت في خفض البطالة و زيادة دخل الأفراد و بالتالي زيادة الاستهلاك النهائي للأسر و تحسين الظروف المعيشية.

اليوم يتمثل الشاغل الرئيسي للحكومة في البحث عن سبل لمواصلة خدمة حقوق المواطنين على النحو الذي يكفله الدستور في وقت تواجه فيه الجزائر انخفاض تدريجي للموارد المتاحة نتيجة الأزمة الاقتصادية المرتبطة بانخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمية و بعبارة أخرى كيف نفعل أكثر مع موارد أقل. خاصة بعد اعتماد الجزائر للنموذج جديد للتنمية بعد سنة 2015 و اللذي يستند إلى منظور الاستدامة بالتالي يجب على الجزائر إعادة صياغة سياسات التنمية الاجتماعية بشكل فعال من أجل توحيد المكاسب التي تحققت حتى الآن و تحديد سبل التحسين اللازمة.

بعد التطرق الى اتجاهات الفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي في الجزائر سنحاول قياس أثر الفوارق على النمو في الجزائر بالاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي في الفصل الرابع.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية

مقدمة الفصل

شهدت السنوات الأخيرة توسعا هائلا في كمية و نوعية المعلومات المتاحة عن توزيع الدخل في جميع أنحاء العالم بحيث يتم إجراء استطلاعات العينة بشكل منتظم في المزيد من البلدان بالاعتماد على طرق حديثة لجمع البيانات، مما أدى الى زيادة الدراسات على العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي.

قدمت الدراسات السابقة نتائج متضاربة فيما يخص أثر الفوارق على النمو الاقتصادي فبعض الدراسات وجدت أن الفوارق تؤثر سلبيا على النمو في حين جادلت دراسات أخرى بوجود أثر ايجابي للفوارق على النمو، و اعتبرت دراسات حديثة أن أثر الفوارق على النمو يتحدد بمستوى التنمية في البلدان بحيث أن الفوارق العالية تعيق النمو في البلدان النامية و تشجعه في البلدان المتقدمة.

استنادا لأدبيات الدراسة و الدراسات التجريبية السابقة سنقوم في هذا الفصل بدراسة قياسية لأثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2015 من خلال دراستين: الدراسة الأولى في الجزائر بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد و بيانات حديثة لفوارق الدخل SWIID ، و الدراسة الثانية في عينة تضم 24 دولة من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بالاعتماد على نماذج Panel و قاعدة بيانات Lahoti et al.(2016).

1.4. الدراسات السابقة

تعتبر العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي علاقة معقدة في أدبيات التنمية بحيث أسفرت الدراسات التجريبية عن نتائج مختلطة. في حين وجدت بعض الدراسات علاقة ايجابية بين مستوى الفوارق و النمو الاقتصادي جادلت دراسات أخرى بوجود علاقة سلبية و تنبأت دراسات أخرى بعدم وجود علاقة خطية بينهما.[1] و يفسر الباحثون هذا التضارب في النتائج بعوامل عديدة أهمها اختلاف طرق قياس الفوارق و اختيار المتغيرات و عينات الدراسة و اختلاف طرق التقدير. من خلال هذا المبحث سنقدم أهم الدراسات التجريبية التي أثيرت في هذا المجال بالتركيز على طرق التقدير المعتمدة وخصائص كل دراسة و مدى مساهمتها في تفسير العلاقة التبادلية بين الفوارق و النمو.

1.1.4. مشكلة البيانات

جادل Knowles بأن جميع الأعمال التجريبية التي درست تأثير فوارق الدخل على النمو الاقتصادي تعاني من مشاكل بيانات جدية و خطيرة. تتمثل المشكلة الأولى في جودة البيانات بحيث اعتبر أن الدراسات التي سبقت صدور مجموعة بيانات Deininger and Squire (1996) بأنها تتضمن بيانات مشكوك فيها و تشمل هذه الدراسات Persson and Tabellini(1994)، Alesina and Rodrick(1994)،Perotti(1996). تتمثل المشكلة الثانية في فشل جميع الأعمال التجريبية السابقة التي تدرس أثر توزيع الدخل أو الانفاق على النمو الاقتصادي في قياس توزيع الدخل/الانفاق بطريقة متجانسة مما جعل اجراء المقارنات عبر البلدان التي تجمع بين هذه المقاييس معا غير فعالة و من المحتمل أن لا تقدم الكثير من المعلومات المفيدة و هذا ما يحدث بالضبط في الأدبيات الموجودة.[2]

في منتصف التسعينيات تعزز النقاش بشكل كبير حول العلاقة المتبادلة بين الفوارق في توزيع الدخل و النمو نظريا و تجريبيا بسبب توفر مجموعة أوسع بكثير من البيانات على الفوارق في جميع أنحاء العالم. أولا تم انشاء مجموعة البيانات Ds (1996) و استخدمت في دراسة أجراها Deininger and Squire (1998) لإظهار أنه في المقطع العرضي للدول ترتبط الفوارق الأولية و خاصة الأصول بانخفاض معدل النمو. ركزت النقاشات اللاحقة من جهة على نقاط الضعف في البيانات حيث أظهر Brandolini and Atkinson (2000) أن المقارنة و الانسجام في بياناتDS مفتوحة للنقاش.

[1] DeSa, U. N. (2013). Inequality matters. Report on the World Social Situation 2013. New York, United Nations, p.63

[2] Knowles, S. (2005). Inequality and economic growth: The empirical relationship reconsidered in the light of comparable data. The Journal of Development Studies, 41(1), 135-159,p.5-7.

و كانت هناك العديد من الجهود الرامية لتجميع مجموعات البيانات لفوارق الدخل عبر البلدان خلال النصف الأخير من القرن مما أدى الى بروز مجموعتين مؤثرتين هما LIS و مجموعة البيانات التي تم تجميعها بواسطة D.Squire (1996) للبنك الدولي و مع ذلك كلاهما له قيوده التي أعاقت الأبحاث على نطاق واسع عبر البلدان. منذ ذلك الحين تم انشاء قاعدة البيانات للدخل والفوارق في العالمية (WIID) و التي عززت بشكل كبير ليس التغطية و شفافية بيانات الفوارق المستخدمة. في الاونة الأخيرة ظهرت بيانات Solt (2014) و التي تستخدم تقنيات الاحتساب لمعالجة الثغرات في البيانات و قضايا الاتساق في كتابة البيانات الموحدة العالمية عن الفوارق استنادا على بيانات فوارق الدخل العالمية (SWIID/ Standard WIID).[1]

1.1.1.4. بيانات Luxembourg Income Study (LIS)

توفر بيانات LIS العديد من المزايا بالمقارنة مع قواعد البيانات الأخرى بحيث تقدم معلومات الدخل القادم من المسوحات الأسرية بدرجة عالية من المقارنة عبر البلدان و بمرور الوقت. يعكس متغير دخل الأسرة تغطية كبيرة لمصادر الدخل بحيث يضاف لكل أسرة دخل الأجور و المرتبات الى دخل التوظيف الاجمالي الذي يعطي مجموع الأرباح و يشمل أيضا تدفقات دخل الملكية،القطاع العام و الخاص و المعاشات و التحويلات العامة كمعاشات التقاعد الاجتماعي و التعويضات العائلية وتعويضات البطالة و تدفقات أخرى للدخل. و يتم خصم ضريبة الدخل الشخصي و عوائد اشتراكات الضمان الاجتماعي و الدخل المتاح. من جهة أخرى تسمح هذه البيانات بالوصول الى البيانات الخامة للأسر الفردية لأنها تستند على عدد كبير من نقاط البيانات و توفر مرونة كبيرة في اختيار مقاييس الفوارق و الأهم من ذلك هو التوحيد و المقارنة في احتساب مؤشرات الفوارق بين البلدان و عبر الزمن.[2]

2.1.1.4. بيانات World Income Inequality Database (WIID)

هي قاعدة بيانات فوارق الدخل العالمية أنشأها المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة. تقدم WIID مجموعة شاملة لبيانات فوارق الدخل التي تدمج البيانات

[1]Scholl, N., & Klasen, S. (2016). Re-estimating the Relationship between Inequality and Growth (No. 205 [rev.]). Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth-Discussion Papers, p.2.

[2] Voitchovsky, S. (2005). Does the profile of income inequality matter for economic growth?. Journal of Economic growth, 10(3), 273-296 , p.296-297.

من كل المجموعات المذكورة سابقا و توحد البيانات غير المتجانسة بالاعتماد على مصادر بيانات أخرى لجعل البيانات الناتجة أكثر مقارنة عبر البلدان و بمرور الزمن.

تعتمد هذه القاعدة على بيانات LIS التي تقدم معلومات حول الفوارق في الدخل الاجمالية والدخل الصافي و تستبعد الملاحظات التي لا توفر تغطية كبيرة أو بالأحرى لا تغطي جميع سكان البلد مما يسمح برفع درجة المقارنة عن طريق اختيار فقط الملاحظات التي تتطابق مع المعايير المفاضلة بين المقارنة و التغطية. بالرغم من أن هذه القاعدة تجعل الخطأ في الجمع بين الملاحظات غير قابلة للمقارنة أقل احتمالا يواجه الباحثون مشكلة عكسية من عدم معرفة كيفية تجمع المعلومات بطريقة ذات معنى[1]. بالإضافة الى ذلك تغطي العديد من بيانات WIID المناطق الحضرية أو الريفية فقط مما يجعلها تهمل أجزاء مهمة في السكان.[2]

3.1.1.4. بيانات Standard Income Distribution Database (SIDD)

المحاولة الأخرى لمعالجة قضية الفوارق هي قاعدة بيانات توزيع الدخل الموحدة (SIDD) التي أنشأها Babones and Alvarez (2007) بالاعتماد على النسخة 1.0 من قاعدة بيانات فوارق الدخل العالمية. قام الباحثان بحساب متوسط الفروقات بين تعاريف الدخل المختلفة و الوحدات المرجعية واستخدمت هذه النتائج كتعديلات ثانية لبيانات(WIID) الأصلية مما أدى الى سلسلة واحدة تمثل فوارق الدخل الاجمالي للأسرة. أدت هذه العملية الى ايجاد 1218 ملاحظة في 143 دولة و لكنها تفشل في التقاط التباين الكبير بين البلدان و مع مرور الوقت فيما يخص الاختلافات في تعريف الدخل أو الوحدة المرجعية المستعملة. لهذا السبب التغطية الكبيرة لهذه البيانات لا تزال تأتي بتكلفة كبيرة من الموثوقية و قابليتها للمقارنة.[3]

4.1.1.4. بيانات Standard World Income Inequality Database(SWIID)

تمثل بيانات فوارق الدخل العالمية الموحدة (SWIID) خيار مميز في التوازن بين المقارنة والتغطية فهي تغطي مجموعة واسعة من الملاحظات عبر البلدان. هذه الخاصية سوف تتناسب مع احتياجات العديد من الباحثين على نطاق واسع في البحوث الحالية لكن من الواضح أنها لا تمثل

[1] Atkinson, A. B., & Brandolini, A. (2001). Promise and pitfalls in the use of" secondary" data-sets: Income inequality in OECD countries as a case study. Journal of economic literature, 39(3), 771-799, p.4.

[2] Solt, F. (2009). Standardizing the world income inequality database. Social Science Quarterly, 90(2), 231-242.
[3] Scholl, N., & Klasen, S. (2016), ibid, p.5.

الخيار الأمثل لجميع التطبيقات. الهدف من بيانات SWIID هو تلبية حاجيات الباحثين في البحوث الشاملة عبر البلدان بتعظيم امكانية مقارنة بيانات فوارق الدخل مع الحفاظ على أوسع تغطية عبر البلدان و مع مرور الزمن. يكمن هذا النهج في توحيد ملاحظات فوارق الدخل باستخدام أكبر قدر من المعلومات من سنوات تقريبية داخل نفس البلد.

5.1.1.4. قاعدة بيانات Lahoti et al.(2016)

تعتبر قاعدة بيانات Lahoti et al (2016). من أحدث قواعد بيانات الدخل العالمية و التي تهدف الى انتاج سلسلة موحدة و متسقة لبيانات الدخل و ملء الفجوات في السلاسل الزمنية. المثال الأكثر تقدما هو المشروع العالمي للاستهلاك و الدخل (GCIP) الذي يولد توزيعات لكل من الدخل و الاستهلاك لكل عام من 1960 إلى 2015. [1] يقوم المشروع على إنشاء مجموعتي بيانات منفصلتين (مجموعة بيانات الاستهلاك العالمي (GCD) و مجموعة بيانات الدخل العالمي (GID)) التي تقدم بيانات لتقديرات شهرية للاستهلاك الحقيقي و الدخل للأشخاص مع مرور الوقت داخل و عبر البلدان في جميع أنحاء العالم لأكثر من 150 بلد في الفترة 1960-2015. [2]

2.1.4. مشكلة التقدير

ركزت الدراسات التجريبية التي حللت العلاقة بين فوارق الدخل و النمو الاقتصادي على تقدير انحدارات النمو عبر البلدان cross-section التي من خلالها يضاف متغير فوارق الدخل الى مجموعة من المتغيرات التفسيرية في معادلة التقارب. من بين الانتقادات الموجهة لهذا النوع من الانحدارات أنها تعاني من مصادر غير متناسقة فمن جهة تفشل التقديرات عبر البلدان في مراقبة الخصائص المميزة للبلدان مثل الاختلافات في التكنولوجيا و المناخ و المؤسسات..الخ مما يؤدي الى تحيز معامل المتغيرات التفسيرية. من جهة أخرى لا تعالج هذه التقديرات بشكل صحيح بعض المتغيرات التي تعتبر ذاتية المنشأ وفقا للنظرية الاقتصادية. هذه الملاحظات بالغة الأهمية في تحديد العلاقة بين الفوارق و النمو كما هو مقترح في نتائج دراسة Forbes(2000). [3]

[1] Davies, J., & Shorrocks, A. (2018). Comparing global inequality of income and wealth, p.2

[2] Lahoti, R., Jayadev, A., & Reddy, S. (2016). The global consumption and income project (GCIP): An overview. Journal of Globalization and Development, 7(1), 61-108, p.2

[3] Castelló, A., & Doménech, R. (2002). Human capital inequality and economic growth: some new evidence. The economic journal, 112(478), p.5.

تلقت الدراسات التي تنبأت بعلاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي و الفوارق اهتمام أقل من الباحثين بحيث أشارت معظم الدراسات التجريبية الحديثة الى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين. مع ذلك تعاني هذه الأخيرة من مشاكل التقدير بحيث أظهرت النتائج بأن هذه التقديرات ليست قوية عند تحليل الحساسية التي تضم بعض المتغيرات التفسيرية المضافة أو المتغيرات الوهمية فمعامل الفوارق ذو دلالة احصائية ضعيفة و عادة ما يبقى سالب. هذه النقطة أدت بالباحثين للتشكيك في مدى صحة و صلاحية العلاقة السلبية بين النمو و الفوارق.

من ناحية أخرى تعاني كل هذه الدراسات من مشاكل الاقتصاد القياسي بما فيها خطأ القياس في الفوارق و حذف المتغيرات المتحيزة. يمكن أن يولد خطأ القياس العشوائي للتحيز و يضعف أهمية النتائج مع ذلك خطأ القياس المنهجي يمكن أن يؤدي الى تحيز ايجابي أو سلبي وفقا للعلاقة بين خطأ القياس و المتغيرات الأخرى في الانحدار. تعتبر المتغيرات المتحيزة المحذوفة في حد ذاتها مشكلة بالرغم من أنه لا يمكن تنبأ هذه التحيز اذا كان هناك ارتباطات أحادية الاتجاه قوية بين المتغير المحذوف والفوارق و النمو مع ذلك هذه العلاقات يمكن أن تفوق أي اثار أخرى و تولد تنبؤ تحيز مهم.

كذلك العلاقة بين النمو و الفوارق عبر البلدان لا تعالج مباشرة مسألة كيفية تأثير التغير في مستوى الفوارق للبلد على النمو داخل البلد نفسه. تبين نتائج الانحدارات عبر البلدان في المدى الطويل أن البلدان التي تتميز بمستويات فوارق قليلة تنمو بشكل أسرع. يمكن تفسير هذا بأن الحكومات التي تهتم بسياسات الحد من الفوارق يمكن أن تحسن من أداء النمو على المدى الطويل. بالرغم من أن نتائج التقديرات عبر البلدان تدعم هذا التفسير إلا أنها لا تعالج كيفية تأثير التغير في مستوى الفوارق في بلد معين على النمو في البلد نفسه. الطريقة المباشرة لتقدير هذه العلاقة هي لوحة البيانات panel والتي تقدر هذه الطريقة كيف يمكن للتغير في مستوى الفوارق في البلد أن يتنبأ التغير في النمو في البلد ذاته.[1]

[1] Forbes, K. J. (2000). A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth. American economic review, 90(4), 869-887, p. 870-871.

3.1.4. الدراسات السابقة

دراسة Persson and Tabellini (1991)[1] اعتمدت هذه الدراسة على عينتين مختلفتين بحيث تضم العينة الأولى 9 بلدان (النمسا، الدانمارك، فلندا، ألمانيا، هولندا، النرويج، السويد،المملكة المتحدة،الولايات المتحدة) لفترة تتراوح بين 1830-1850 الى 1970-1985 و تشمل العينة الثانية 67 بلد خلال الفترة 1960-1985. باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) و بالاعتماد على نصيب الفرد من النمو كمتغير مستقل و متغيرات تفسيرية هي التوزيع، المشاركة السياسية[2]، متوسط المهارات ، متوسط التنمية. خلصت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الفوارق و النمو بحيث أن زيادة المعامل المقدر بالنسبة لمقياس الفوارق (حصة الدخل لأعلى 20 % من السكان) بمقدار 0.07 يقلل معدل النمو السنوي بأقل من نصف نقطة مئوية.

دراسة Deininger and Squire (1998)[3] اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة جديدة من البيانات تسمح النظر الى هذه القضية بطريقة مختلفة بحيث استخدم الباحث بيانات عن توزيع الأرض كمتغير تقريبي(proxy) لتوزيع الأصول[4] بدلا من مقاييس توزيع الدخل الأخرى. أظهرت النتائج بأن الفوارق الأولية لتوزيع الدخل ليست محدد قوي للنمو اللاحق بعكس الفوارق الأولية لتوزيع الأصول المعبر عنها بتوزيع الأرض التي لها تأثير معتبر على النمو الاحق في كل بلدان العينة و البلدان النامية على حد سواء و ترتبط بشكل كبير مع انخفاض النمو أللاحق.

دراسة Alesina and Rodrick (1994)[5] اعتمدت الدراسة على عينتين تضم العينة الأولى 46 دولة منها 16 دولة متقدمة و البقية نامية و تشمل العينة الثانية 70 دولة في الفترة ما بين 1960-1985 و 1970-1985 وبالاعتماد على قاعدة بيانات الدخل الحديثة D.S(HQ)

---

[1] Naguib, C. (2015). The relationship between inequality and GDP growth: An empirical approach (No. 631). LIS Working Paper Series., p.12

[2] تمثل المشاركة السياسية في هذا النموذج حق الانتخاب المحدود في هوية الناخب الوسيط و يمكن القول بأنه نسبة الحق في التصويت لمجموعات في السكان و ليس في جمهور الناخبين.

[3] Deininger, K., & Squire, L. (1998). New ways of looking at old issues: inequality and growth. Journal of development economics, 57(2), 259-287, p.260-266.

[4] تعتبر البيانات عن حيازة الأراضي مهمة لعدة أسباب، أولا: باعتبارها عامل رئيسي للقدرة الانتاجية للأفراد و قدرتهم على الاستثمار خصوصا في الاقتصاديات الزراعية حيث تعتبر الأرض من الأصول الرئيسية. ثانيا: دائما ما يتعلق قياس الدخل بأخطاء كبير بعكس توزيع الأراضي الذي يعتبر سهل نسبيا و لا يتطلب افتراضات فيما يخص التعيين من تدفقات الدخل الى الأصول (أنظر Deininger ; squire,p.265).

[5] Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth. The quarterly journal of economics, 109(2), 465-490.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين و بالاعتماد على معدل نمو دخل الفرد الحقيقي، مؤشر جيني لتوزيع الدخل، مؤشر جيني لتوزيع الأرض كمتغيرات لمستوى الفوارق الأولية بالإضافة الى متغيرات تفسيرية هي دخل الفرد و متغير مركب للديمقراطية و متغير وهمي للحكم الديمقراطي بينت النتائج وجود أثر سلبي معنوي لكل من الفوارق في توزيع الدخل و الفوارق في توزيع الأرض هلى النمو في العينتين و يفسر الباحث هذه النتيجة بأن الفوارق العالية تستدعي سياسات اعادة التوزيع و الضرائب مما يقلل اجمالي الاستثمار و النمو..

دراسة Alesina and Perotti (1994)[1] تم تحليل بيانات لنسبة الدخل لكل خمس للسكان ل 71 بلد في الفترة 1960-1985 مقاسة في بداية الفترة. قدر الباحث معادلتين اعتمد فيها على متغيرات داخلية أو ذاتية المنشأ أهملت في الأدبيات الحديثة في الاقتصادي القياسي و النمو هي الاستثمار في رأس المال المادي و مؤشرات عدم الاستقرار الاجتماعي.[2] بينت نتائج الدراسة أن الفوارق في الدخل ترتبط سلبيا مع النمو اللاحق.

دراسة Li and Zou (1998)[3] أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الدول المتقدمة و النامية عددها 46 دولة خلال الفترة 1947-1994 مع اعتبار 5 سنوات كطول للفترة. بالاعتماد على مستوى الناتج المحلي الاجمالي الأولي ، معدل التحضر، معدل النمو السكاني، التنمية المالية، الانفتاح الاقتصادي، نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي ، علاوة السوق السوداء، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بينت نتائج التقديرات الأساسية و تحليل الحساسية بأن فوارق الدخل ترتبط ايجابيا مع النمو الاقتصادي و بشكل كبير و معبر و تأتي هذه النتائج كنقيض حاد للعلاقة السلبية بين الفوارق و النمو التي طرحت من قبل الدراسات السابقة. نظريا بينت هذه الورقة بأن الفوارق و النمو يرتبطان بعلاقة غامضة عموما و موجبة أحيانا عندما تستعمل دخول الحكومة المجمعة من خلال

[1] Alesina, A., & Perotti, R. (1994). The political economy of growth: a critical survey of the recent literature. The World Bank Economic Review, 8(3), 351-371.

[2] يتكون هذا المؤشر من الاغتيالات السياسية، عدد الأشخاص المقتولين بالتزامن مع ظاهرة العنف المحلي، عدد محاولات الانقلابات الغير الناجحة.

[3] Li, H., & Zou, H. F. (1998). Income inequality is not harmful for growth: theory and evidence. Review of development economics, 2(3), 318-334.

ضرائب الدخل لتمويل الاستهلاك العام بدلا من الانتاج، التوزيع العادل للدخل سيؤدي الى رفع معدل الضرائب على الدخل[1] و بالتالي نمو أقل.

دراسة Barro (2000)[2] تم الاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد، متوسط سنوات الدراسة للذكور في التعليم الثانوي و العالي، نسبة معدل استهلاك الحكومة، الاستثمار الخاص و العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الديمقراطية، معدل التضخم، الخصوبة الكلية، معدل النمو في معدلات التبادل التجاري لعينة مكونة من 114 دولة خلال الفترة 1965- 1995. أظهرت نتائج التقديرات بأن الفوارق العالية تؤدي الى تقليل النمو في الدول الفقيرة وتشجيعه في الدول الغنية مع وجود تأثير ضعيف للفوارق على النمو و الاستثمار.

دراسة Banerjee and Duflo (2003)[3] اعتمدت هذه الدراسة على بيانات جيني عبر البلدان و تم استخدام طريقة غير معلمية (non-paremetric) لتقدير العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي. أشارت النتائج الى أن معدلات النمو تمثل شكل مقلوب (U مع التغيرات الصافية للفوارق و أن التغيرات في الفوارق في أي اتجاه ترتبط بانخفاض النمو في الفترة القادمة. و جادل الباحث أن هذه العلاقة الغير خطية كافية لفهم لماذا التقديرات السابقة للعلاقة بين مستوى الفوارق و النمو مختلفة من واحدة لأخرى.

دراسة Knowles (2005) هدفت هذه الدراسة لمعرفة عما اذا كانت النتائج الموجودة في الدراسات التجريبية الحالية قوية بالنسبة لقياس فوارق الدخل بطريقة متجانسة من أجل المقارنة. بالاعتماد على المعادلة المقترحة في دراسة Barro و المتغيرات التالية: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد، نصيب الفرد من الدخل، مؤشر جيني، متوسط سنوات الدراسة للذكور في التعليم الثانوي، متوسط سنوات الدراسة للإناث في التعليم الثانوي،القيمة لانكماش الاستثمار بالنسبة لمثله في الولايات المتحدة الأمريكية قام الباحث بدراسة أثر الفوارق في الدخل و الانفاق على النمو في عينة من الدول المتقدمة و النامية في الفترة 1960-1990. بينت الدراسة أن العلاقة السلبية الهامة التي توجد في كثير من الأحيان بين الفوارق و النمو في جميع البلدان ليست قوية عندما يتم قياس الفوارق

[1] مع المزيد من الدخل المتاح للناخب الوسيط كنتيجة للتوزيع العادل للدخل، الأفراد سيصوتون لصالح ضريبة الدخل العالي لتخصيص موارد أكثر للاستهلاك العام في جهودها الرامية لتحقيق المساواة بين المنفعة الحدية بين الاستهلاك العام و الخاص (أنظر Li and Zou 1998 p.321)

[2] Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. Journal of economic growth, 5(1), 5-32.,p.8-12.

[3] Banerjee, A. V., & Duflo, E. (2003). Inequality and growth: What can the data say?. Journal of economic growth, 8(3), 267-299.

بطريقة متسقة بينما اعتمدت جميع الأعمال التجريبية الحديثة على بيانات التي لا يتم قياسها باستمرار. كما خلصت الدراسة الى وجود أثر سلبي للفوارق العالية في الانفاق على النمو في عينة الدول النامية

دراسة Forbes (2005)[1] نظرت هذه الدراسة في التأثيرات الخاصة بكل بلد للفوارق في الدخل على النمو الاقتصادي لعينة تضم 45 بلد في الفترة 1996-1995 مع تطبيق خمسة سنوات للفترة. قامت الباحثة بتقدير النمو كدالة للدخل ، رأس المال البشري للذكور و الإناث عيوب الأسواق ، متغيرات وهمية للفترة و البلد و اعتمدت على نفس النموذج المستعمل في أغلب الدراسات التجريبية. أشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية قوية لمستوى الفوارق في توزيع الدخل في بلد ما مع معدلات النمو الاقتصادي اللاحقة في هذا البلد في المدى القصير و المتوسط.[2] عارضت هذه النتائج الاعتقاد السائد بأن فوارق الدخل لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. و فسرت الباحثة هذه النتائج بكون الدراسات السابقة في هذا الموضوع كانت محدودة بتوفر مقاييس الفوارق عبر البلدان بعكس هذه الدراسة التي استعملت مجموعة بيانات محسنة لتقليل خطأ القياس و استخدام تقديرات البانل للتحكم في الوقت الثابت و المتغيرات المتحيزة.

دراسة Halter and Jozef (2010)[3] اعتمدت هذه لدراسة على نموذج Panel ل 5 سنوات لعينة تضم 90 دولة في الفترة 1966-2005 و استخدمت المتغيرات التالية: لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، معامل جيني، متوسط سنوات الدراسة في التعليم الثانوي للسكان فوق 25 سنة للذكور و الاناث، قيمة مستوى الاستثمار الذي يسمح بمراقبة تشوهات الاستثمار. ساهمت هذه الورقة البحثية في الأدبيات بطريقتين: أولا: بين الباحث بأن النتائج المتحصل عليها تختلف باختلاف الطرق المستخدمة بدلا من الاختلافات الأخرى الموجودة عبر البلدان (اختيار البلد، الفترات الزمنية، المتغيرات المستخدمة). فسر الباحث هذه النتائج بالقول بأن معادلة الانحدار القياسية الكامنة وراء أكثر التقديرات التجريبية محددة بشكل خاطىء، بحيث وجد أثر ايجابي للفوارق على النمو على المدى القصير عند التقدير بطريقة The first Diffrences GMM و أثر سلبي على المدى الطويل عند التقدير بطريقة System GMM.

[1] Forbes, K. J. (2000). A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth. American economic review, 90(4), 869-887.

[2] Castello.(2010), Op, cit, p.2

[3] Oechslin, M., Halter, D., & Zweimüller, J. (2010). Inequality and Growth: The Neglected Time Dimension.

دراسة Castello (2010)[1] بحثت هذه الدراسة في أثر فوارق الدخل و الفوارق في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي تجريبيا في مناطق مختلفة من العالم. بدراسة عينة تضم 56 بلد في الفترة 1965-2000 و بالاعتماد على المتغيرات التالية: مستوى نصيب الفرد من الناتج الاجمالي، المخزون الأولي لرأس المال البشري مقاس بمتوسط سنوات الدراسة للذكور في التعليم المتوسط و الثانوي للسكان ما فوق 25 سنة، مؤشر يعبر عن الحالة المستقرة هو حصة انفاق الحكومة من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، التجارة الكلية، و معدل التضخم. باستخدام طريقة system GMM أظهرت هذه الدراسة نتائج متباينة وفقا لمستويات التنمية في المنطقة، بحيث وجد الباحث أثر سلبي لفوارق الدخل و رأس المال البشري في العينة ككل، كذلك في الدول ضعيفة و متوسطة الدخل، هذا الأثر يختفي أو يصبح ايجابي في الدول ذات الدخل المرتفع و هذا ما يدعم النتائج المتحصل عليها في Barro (2000).

دراسة Ortiz and Cummins (2011)[2] بينت الدراسة أن البلدان النامية التي تعاني من الفوارق العالية تميل إلى النمو ببطء أكثر. قام الباحثان بتقدير التغير في قيم جيني بين عامي 1990 و 2008 لـ 131 بلد و وجدوا أن البلدان التي شهدت مستويات عالية من الفوارق عرفت نموا أبطأ في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد خلال نفس الفترة الزمنية و أن البلدان التي شهدت معدلات نمو اقتصادي منخفضة تتميز أيضا بمستوى عالي من الفوارق مع تركز الثروة و الدخل بين فئة من النخب الراسخة. و خلصت الدراسة الى أن مستويات الفوارق في الدخل و الثروة المتزايدة على الصعيد الوطني و العالمي و الاثار السلبية المترتبة عليها ينبغي أن يجعلنا نتساءل عن النهج الحالية للتنمية الاقتصادية وأن ندرس الحاجة إلى وضع العدالة الاجتماعية في صلب جدول أعمال التنمية.

دراسة Assa (2012)[3] قام الباحث ببناء نموذج على أساس النموذج المقترح من طرف Alesina and Rodrick (1994) الذي تؤثر الفوارق من خلاله سلبيا على النمو بسبب المطالبة بإعادة توزيع الدخل. باستخدام بيانات حديثة لـ 114 بلد و سبعة نماذج مختلفة و بالاعتماد على المتغيرات التالية: المتوسط المركب لمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، و المتغيرات التفسيرية معامل Gini، نصيب الفرد

[1] Castelló-Climent, A. (2010). Inequality and growth in advanced economies: an empirical investigation. The Journal of Economic Inequality, 8(3), 293-321.
[2] Ortiz, Isabel and MMathew Cummins (2011). Global inequality beyond the bottom billion, UNICEF social and economic policy working paper.
[3] Assa, J. (2012). Inequality and growth re-examined. Technology and Investment, 3(01), 1.

من الدخل الاجمالي، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بالإضافة الى متغيرات وهمية للدول النامية في الفترة 1998-2008 .

تدعم النتائج التجريبية المتحصل عليها فرضية أن الفوارق مرتبطة سلبيا مع النمو اللاحق في كل من انحدارات OLS في العينة المصغرة و انحدارات 2SLS في العينة الكبيرة مع وجود أثر قوي في الدول النامية، لكن وجود أو غياب الديمقراطية ليس له أثر على العلاقة بين النمو و الفوارق أو على معدلات النمو في حد ذاته و لا تدعم هذه الدراسة نتائج دراسة Baroo.

دراسة Ostry and Berg (2014) : رفض الباحثان الاعتقاد السائد بوجود مفاضلة كبيرة بين الحد من الفوارق (من خلال إعادة توزيع الدخل) و النمو الاقتصادي. إذا كان الأمر كذلك ، فسيتم إعادة التوزيع التي تقلل نمو الفوارق في المتوسط مع مراعاة كل من التأثير المباشر لإعادة التوزيع الأعلى و تأثير انخفاض الفوارق الناتج. أظهرت الدراسة أن زيادة الفوارق في الدخل لها دائما تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في حين أن إعادة التوزيع لها تأثير إجمالي مؤيد للنمو أو لا يوجد تأثير على النمو. و استنتج الباحثان أن زيادة الفوارق و خاصة عندما تكون مستويات الفوارق الأولية مرتفعة بالفعل ينتج عنها نمو منخفض ان وجد و يؤثر على استدامة هذا النمو في المدى الطويل.

دراسة Fawaz et al (2014)[1] اعتمدت هذه الدراسة على عينة من 111 دولة تضم 55 دولة منخفضة الدخل و 56 مرتفعة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي في الفترة 196-2010. بالاستناد الى نموذج Perotti(1996), Barro (2000) , Forbes (2000) و بالاعتماد على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الاجمالي كمتغير مستقل و متغيرات تفسيرية هي مؤشر جيني، معدل التسجيل في الطور الابتدائي للذكور و الاناث و مؤشر تشوه الاستثمار اللذي تم الاعتماد عليه في الاقتصاديات المنفتحة كمتغير تقريبي لعيوب أسواق الائتمان التي تؤثر على تكاليف الاستثمار و يتم الحصول عليه بقسمة معدل الاستثمار على سعر الصرف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. بينت نتائج الدراسة وجود أثر ايجابي للفوارق على النمو الاقتصادي في البلدان المرتفعة الدخل (HIDC) و أثر سلبي في البلدان المنخفضة الدخل (LIDC) و تدعم هذه النتيجة دراسة Barro. يفسر الباحثون هذه النتيجة بأن بالبلدان المنخفضة الدخل تضم شركات كبرى تفتقر الى الضمانات الكافية للاقتراض ما يؤدي الى قلة

[1] Fawaz, F., Rahnama, M., & Valcarcel, V. J. (2014). A refinement of the relationship between economic growth and income inequality. Applied Economics, 46(27), 3351-3361.

فرص الوصول إلى أسواق رأس المال ، الأمر الذي سيكون له تأثير ضار على تراكم رأس المال و النمو الاقتصادي.

دراسة Naguib (2015)[1] تضم هذه الدراسة عينتين لبلدان منظمة الأمن و التعاون في أوروبا OCSE ، قام الباحث بتحليل بيانات 33 بلد في الفترة 1971-2010 في العينة الكاملة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية(UNU-WIDER) و 27 بلد في العينة المقيدة في الفترة 1981-2010 بالاعتماد على بيانات LIS. و اعتمدت هذه الدراسة على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الاجمالي، معامل جيني، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من GDP، مستوى تعليم السكان العمر المتوقع عند الولادة، الانفتاح الاقتصادي .

أظهرت نتائج الدراسة أنه و بغض النظر عن الطريقة المستخدمة تؤثر الفوارق في توزيع الدخل ايجابيا على دخل الفرد في الفترة المقبلة. وجد الباحث احصائية ايجابية و ذات معنوية لمقياس الفوارق في حالة العينة كاملة باستخدام طريقة الأثر الثابت و طريقة GMM-Bond ، تتراوح هذه القيمة من 1.2 الى 1.5 مما يعني أن زيادة الفوارق ب 1% داخل البلد يتبعها أكثر من زيادة نسبية في معدل النمو الاقتصادي في السنوات العشر التالية.

تدعم هذه النتائج دراسة Barro (2000, 2008) التي تنص على أن الفوارق تضر النمو في الاقتصاديات النامية و تشجعه في الدول الغنية(في هذه الدراسة كل بلدان العينة هي حالية عضو في OCSE و تتميز بمستويات دخل متوسط لدخل الفرد) و لكن هذه النتائج ليست دائما ذات دلالة احصائية علاوة على ذلك فان البيانات المستخدمة محدودة عبر البلدان التي تتضمن أساسا الاقتصاديات المتقدمة و من المرجح أن تعمل هذه الالية بطريقة مختلفة في البلدان المتقدمة و النامية.

دراسة Nathalie Scholl (2016)[2] اعتمدت الدراسة على عينة من 122 دولة خلال الفترة 1961-2012 بالاستناد على نموذج Forbes(2002) و اعتماد 5 سنوات كطول للفترة لمتوسط نمو نصيب الفرد من الناتج كمتغير تابع و متغيرات تفسيرية هي: معامل جيني لصافي الدخل، متوسط سنوات الدراسة للسكان ما فوق 25 سنة للإناث و الذكور، قيمة مستوى الاستثمار. أظهرت نتائج

[1] Naguib, C. (2015). The relationship between inequality and GDP growth: An empirical approach (No. 631). LIS Working Paper Series.

[2] Scholl, N., & Klasen, S. (2016). Re-estimating the Relationship between Inequality and Growth (No. 205 [rev.]). Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth-Discussion Papers.

الدراسة عدم وجود علاقة تجريبية منتظمة بين الفوارق و النمو في جميع أنحاء العالم باستثناء البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

تشير النتائج المتحصل عليها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الى أن الفوارق المنخفضة جدا في بداية عملية الانتقال قد تكون عائق أمام تحقيق نمو أعلى و لكن الزيادات السريعة مضرة أيضا، و تتفق هذه النتائج مع الاعتقاد السائد بأن هذه العلاقة تعود للتوقيت الخاص للفوارق و ديناميكيات النمو في هذه البلدان. مع العلم أن هذه العلاقة تختفي عند فصل الآثار الزمنية التي يتم ادخالها للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بيد أن هذه العلاقة ليست سببية و لكنها مدفوعة بديناميكية النمو الخاصة بهذه البلدان.

و يمكن تلخيص أهم الدراسات التجريبية على العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول(4-1): ملخص لأهم الدراسات التجريبية

الدراسة	طريقة التقدير	العينة و الفترة	النتائج
Person and Tabellini 1994	OLS , 2SLS	67 دولة 1985-1960	علاقة سلبية
Alesina and Rodrick 1994		70 دولة 1985-1960	علاقة سلبية
Clarke 1995	OLS , 2SLS	70 دولة 1985-1960	علاقة سلبية
Perotti 1996	OLS	67 دولة	علاقة سلبية
Deininger and Squire 1998	OLS	108 دولة 1992-1960	تأثير سلبي معنوي للفوارق في توزيع الأرض على النمو
Li and Zou 1998	FE , FR	46 دولة 1994-1947	تأثير ايجابي
Barro 2000	3SLS	146دولة متقدمة و نامية 1995-1965	تأثير سلبي في الدول النامية و ايجابي في الدول المتقدمة
Forbes 2000	GMM الفروقات الاولى	45 دولة 1995-1966	تأثير ايجابي
Banerjee and Duflo 2003	Kernel regression	45 دولة 1965-1995	التغير في الفوارق في أي اتجاه مرتبط بتقليل النمو في الفترة اللاحقة
Voitchovsky 2005	GMM الفروقات الاولى	21 دولة متقدمة 2000-1975	الفوارق في الحد الأعلى للتوزيع يرتبط ايجابيا مع النمو، و سلبيا في الحد الأدنى للتوزيع

Knowles 2005	OLS	1990-1960	تأثير سلبي في كل العينة، غير معنوي في الدول مرتفعة و متوسطة الدخل و سلبي في الدول منخفضة الدخل.
Barro 2008	OLS	47- 70 دولة 2003-1965	أثر ايجابي في الدول الغنية و سلبي في الدول الفقيرة
Castello 2010	System GMM	56 دولة متقدمة 2000-1965	فوارق الدخل و رأس المال البشري لها تأثيرات مختلفة وفقا لمستوى التنمية للبلد المعني
Hausken and Anyanwu 2010	OLS Fixed Effects	دول المينا و الشرق الأوسط 2009-1985	تأثير سلبي
Herze and Vollmer 2012	Panel cointegration	46 دولة 1995-1970	تأثير سلبي
Halter 2014	System GMM	90 دولة 2005-1966	تأثير سلبي في الدول الفقيرة و ايجابي في الدول الغنية
Ostry 2014	System GMM	90 دولة 2010-1960	الفوارق لها أثر سلبي على النمو و اعادة التوزيع ليست معبرة احصائيا
Nathalie 2016	System GMM	122 دولة 2012-1961	عدم وجود علاقة منتظمة بين الفوارق و النمو اللاحق في جميع بلدان العينة باستثناء الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.4. دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2015)

1.2.4. منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2015 بالاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل لقياس النمو الاقتصادي و مؤشر جيني للفوارق في الدخل بالإضافة الى متغيرات تفسيرية أخرى تم الاعتماد عليها في الدراسات السابقة.

تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد و تعتبر من أفضل الأساليب الاحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية من وجهة نظر الاحصائيين كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء الى أدنى حد ممكن.

2.2.4. النموذج و البيانات

لقياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 سيتم تقدير النموذج التالي:

$$\begin{aligned} LPIBH = {} & \beta_{0+}\beta_1 Gini + \beta_2 POP + \beta_3 Urban + \beta_4 POV + \beta_5 Education + \beta_6 Life + \beta_7 M_{inf} \\ & + \beta_8 Fertility + \beta_9 EX_{edu} + \beta_{10} EX_s + \beta_{11} GOV + \beta_{12} S_U + \beta_{13} S_R + \beta_{14} W_U \\ & + \beta_{15} W_R + \beta_{16}\, INV + \varepsilon t \end{aligned}$$

حيث تمثل $\beta_0, \beta_1, \ldots\ldots \beta i$ معاملات النموذج، LPIBH (لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، Gini (مؤشر جيني للفوارق)، POP (معدل النمو السكاني)، Urban (معدل التحضر)،POV (الاستهلاك النهائي للأسر كنسبة من الناتج)، Education (معدل التسجيل الاجمالي في الطور الابتدائي)، Life (العمر المتوقع عند الولادة الاجمالي)، M_inf (معدل وفيات الأطفال)، Fertility (معدل الخصوبة)، EX_edu (الانفاق على التعليم)، EX_s (الانفاق على الصحة)، GOV (الانفاق الحكومي)، S_U (معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي في المدن)، S_R (معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي في الريف)، W_U (معدل الوصول الى المياه الآمنة للشرب في المدن)،W_R (نسبة الوصول الى المياه الآمنة للشرب في الريف)، INV (معدل الاستثمار المحلي)، ε_t حد الخطأ العشوائي.

الجدول(4-2): متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	مصدر البيانات
LPIBH	لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	World Bank
Gini	مؤشر جيني	SWIID .2018
POP	معدل النمو السكاني	World Bank
Urban	معدل التحضر	World Bank
POV	الانفاق الاستهلاكي للأسر (PIB %)	World Bank
Eduacation	معدل التسجيل الاجمالي في الطور الابتدائي	World Bank
Life	العمر المتوقع عند الولادة	World Bank
M_inf	معدل وفيات الأطفال	World Bank
Fertility	معدل الخصوبة	World Bank
EX_edu	الانفاق على التعليم (PIB %)	World Bank
EX_s	الانفاق على الصحة (PIB %)	World Bank
GOV	الانفاق الحكومي (PIB %)	World Bank
S_U	معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي (الحضر)	World Bank
S_R	معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي (الريف)	World Bank
W_U	معدل الوصول الى المياه الآمنة (الحضر)	World Bank
W_R	معدل الوصول الى المياه الآمنة (الريف)	World Bank
INV	معدل الاستثمار المحلي (PIB %)	WEOD.2018

و سيتم تعريف متغيرات الدراسة كما يلي:

1. لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPIBH : تم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي و يعبر عنه بالأسعار الثابتة للعملة المحلية لسنة الأساس 2010 و يتم حسابه بقسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان ، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

2. مؤشر جيني Gini : من المقاييس الشائعة لتوزيع الدخل أو الاستهلاك أو الانفاق بين الأفراد أو الأسر المعيشية داخل اقتصاد ما ، يستند على منحنى لورنز و يقيس المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز و خط المساواة المطلقة، تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد بحيث يشير 0 الى المساواة التامة و 1 الى الفوارق التامة، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات الدخل العالمية (2018) SWIID. و تم الاعتماد عليه في كل الدراسات المذكورة سابقا كمؤشر للفوارق في الدخل.

3. معدل النمو السكاني POP : هو الفرق بين معدل المواليد و معدل الوفيات في سنة ما و يعرف هذا الفرق بمعدل الزيادة الطبيعية، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك العالمي. تم الاعتماد عليه في الدراسات Li and Zou(1998), Naguib (2015), Perotti (1991), Alesina and Rodrick (1994)

4. معدل التحضر Urban : يعبر عن نسبة سكان المدن من مجموع السكان و يتمثل مصدر بيانات هذا المتغير في قاعدة البنك الدولي. تم الاعتماد عليه في الدراسات ,(1998)Li and Zou ,(1991) Perroti Naguib (2015)

5. الانفاق الاستهلاكي للأسر POV : هو القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات بما في ذلك المنتجات المعمرة التي تشتريها الأسر في سنة معينة و يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، اعتمدنا على هذا المتغير كمتغير تقريبي لمعدل الفقر لعدم توفر البيانات عن الفقر لفترة طويلة في الجزائر و قد تم اعتماده في العديد من الدراسات التجريبية ، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

6. معدل التسجيل الاجمالي في الطور الابتدائي Education: هو اجمالي عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي بغض النظر عن السن معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي، يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الاجمالي 100 % بسبب تسجيل التلاميذ اللذين تخطوا سن التعليم القانوني أو بسبب اعادتهم للصفوف، .بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة البنك الدولي. و تم الاعتماد على هذا المتغير في الدراسات التالية Li and Zou(1998), Barro .(2002), Assa (2012)

7. العمر المتوقع عند الولادة الاجمالي Life : يشير الى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود اذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته، .بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي. و تم الاعتماد عليه في الدراسات (2015) Naguib ,(2002) Barro.

8. معدل وفيات الأطفال M_inf : هو عدد الأطفال (الذكور و الاناث) الذين يموتون قبل بلوغ عام واحد من العمر لكل 1000 مولود حي في سنة معينة، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

9. معدل الخصوبة Fertility : هو عدد الأطفال الذين سيولدون لامرأة إذا كانت ستعيش حتى نهاية سنوات إنجابها و تنجب أطفالا وفقا لمعدلات الخصوبة المحددة حسب العمر في سنة معينة، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي. و قد تم الاعتماد عليها في دراسة Barro (2002), De la .Croix (2004)

10. الانفاق على التعليم EX_edu: هو مجموع النفقات العامة التي تنفقها الدولة على قطاع التعليم في سنة معينة و يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، بيانات هذا المتغير مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات l'ONS.

11. الانفاق على الصحة EX_S : هو مجموع النفقات العامة على قطاع الصحة التي تنفقها الدولة في سنة معينة و يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بيانات هذا المتغير مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات l'ONS و قاعدة بيانات البنك الدولي.

12. الانفاق الحكومي GOV : هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية ، و نفقات الاستهلاك النهائي الحكومي العام ، و تكوين رأس المال الإجمالي معبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي. و قد تم الاعتماد عليه في دراسات ,(2002) Barro Castello (2010).

13. معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي S_U : تشير إلى النسبة المئوية للسكان في المدن الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة و تأخذ بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي.

14. معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي (الريف) S_R : تشير إلى النسبة المئوية للسكان في الأرياف الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة و تأخذ بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك الدولي.

15. معدل الوصول الى المياه الآمنة (الحضر) W_U: تشير إلى النسبة المئوية للسكان في المدن الذين يستخدمون مصدرا محسنا لمياه الشرب، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

16. معدل الوصول الى المياه الآمنة (الريف) W_R: تشير إلى النسبة المئوية للسكان في الأرياف الذين يستخدمون مصدرا محسنا لمياه الشرب، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

17. معدل الاستثمار المحلي INV : و يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بيانات هذا المتغير مأخوذة من قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي (2018)WEO. و تم الاعتماد عليه في دراسات (2016) Nathalie ,(2002) Barro.

الجدول(4-3): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	Mean	Median	Max	Min	Kurtosis	Skewness	Obs
LPIBH	8.262	8.259	8.467	8.059	1.389	0.009	26
Gini	34.750	35.600	38.600	27.600	3.400	-1.231	26
POP	1.755	1.729	2.559	1.267	2.214	0.438	26
Urban	2.997	2.851	4.081	2.533	3.285	1.179	26
POV	0.957	2.345	5.116	-9.607	3792	-1.284	26
Eduacation	105.829	105.594	119.751	92.076	1.868	0.134	26
Life	71.427	71.528	75.860	66.725	1.564	-0.066	26
M_inf	35.769	37.150	46.800	25.500	1.561	-0.129	26
Fertility	3.041	2.864	4.726	2.403	3.624	1.301	26
EX_edu	6.014	5.885	9.400	4.130	3.136	0.709	26
EX_s	4.140	3.597	7.207	2.686	3.081	1.145	26
GOV	92.409	93.580	113.360	73.108	2.443	-0.167	26
S_U	90.946	-0.950	91.800	89.800	1.726	-0.163	26
S_R	74.123	73.950	82.200	67.700	1.705	0.115	26
W_U	91.611	91.750	97.400	84.300	1.717	-0.121	26
W_R	83.600	83.650	85.000	81.800	1.697	-0.153	26
INV	33.194	30.253	52.768	22.440	2.649	0.844	26

3.2.4. نتائج الدراسة

بعد التعرف على متغيرات الدراسة و الوصف الاحصائي للبيانات قمنا بتقدير العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي في الجزائر بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و تعطى نتائج التقدير في الجدول (4-4) و يمكن كتابة النموذج المقدر كالتالي:

$$\begin{aligned}\text{LPIBH} = {} & -23.65 - 0.004\ \text{Gini} - 0.04\ \text{POP} - 0.42\ \text{Urban} + 0.001\ \text{POV} + 0.007\ \text{Education} \\ & + 0.100\ \text{Life} + 0.027\ \text{M}_{\text{inf}} + 0.424\ \text{Fertility}^{***} - 0.004\ \text{EX}_{\text{edu}} - 0.018\ \text{EX}_{\text{s}} \\ & - 0.000\ \text{GOV} + 0.122\ \text{S}_{\text{U}} + 0.094\ \text{S}_{\text{R}} + 0.09\ \text{W}_{\text{U}} - 0.03\ \text{W}_{\text{R}} - 0.000\ \text{INV}\end{aligned}$$

الجدول(4-4): نتائج تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

Dependent variable : LPIBH Sample : 1990-2015 Included Observations :26 Method : OLS			
	النموذج (1)	**النموذج (2)**	**النموذج (3)**
Gini	-0.004	-0.015	-0.011
	(0.57)	(0.00)***	(0.00)***
POP	-0.048	-0.657	-0.628
	(0.93)	(0.00)***	(0.00)***
Urban	-0.428	-0.196	-0.944
	(0.33)	(0.36)	(0.00)***
POV	0.001	0.001	
	(0.27)	(0.26)	
Education	0.007	0.009	0.029
	(0.21)	(0.04)***	(0.00)***
Life	0.100	0.055	
	(0.34)	(0.00)***	
M_inf	0.027		
	(0.40)		
Fertility	0.424	0.647	1.112
	(0.02)***	(0.00)***	(0.00)***
EX_edu	-0.004	0.001	
	(0.58)	(0.69)	
EX_s	-0.018	-0.010	
	(0.33)	(0.36)	
GOV	0.0001		
	(0.88)		
S__U	0.122		
	(0.72)		
S_R	0.094		
	(0.39)		
W_U	-0.090		
	(0.45)		
W_R	-0.036		
	(0.80)		
INV	-0.008	-0.001	-0.001
	(0.70)	(0.20)	(0.29)
Constant	-23.65	3.699	6.141
	(0.65)	(0.00)***	(0.00)***
R-Squared	0.99	0.99	0.98
Adjusted R-Squared	0.66	0.99	0.97
Durbin-Watson	2.55	2.19	1.96
Prob. F-statistic	(0.00)***	(0.00)***	(0.00)***

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

1.3.2.4. اختبار صلاحية النماذج

1. النموذج الأول

يشير معامل التحديد R^2 أن المتغيرات التفسيرية تشرح 99 % من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج الداخلي المحلي و 1 % المتبقية تفسر بمتغيرات أخرى لم يتمكن هذا النموذج من حصرها.

يتضح من الجدول (4-4) أن كل معاملات النموذج ليست معنوية عند مستوى 5 % بالرغم من أن احتمال احصائية فيشر F أقل من 0.05 اللذي يدل على معنوية النموذج المقدر و لاختبار صلاحية النموذج يتوجب القيام باختبارات أخرى هي اختبار التوزيع الطبيعي و اختبار الارتباط الذاتي و اختبار تباين الحد العشوائي.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على اختبار Jarque Berra الذي يعتمد على معاملي Skewness للتناظر و Kurtosis للتفلطح.

الشكل(4-1): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (1)

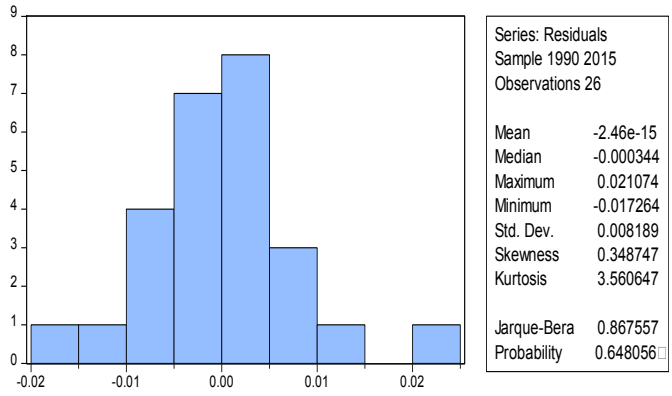

تشير قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera (0.64) الى أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5 % .

- اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

تعني فرضية استقلال الأخطاء عن بعضها البعض أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقل عن الخطأ العشوائي لأي مشاهدة أخرى و يعبر عن ذلك بأن تكون قيمة

معامل الارتباط أو التباين المشترك بين القيم المتتالية للحد العشوائي مساوية للصفر. و تسمى الحالة التي يؤثر فيها الخطأ في مشاهدة ما على الأخطاء الخاصة بالمشاهدات الأخرى بالارتباط التسلسلي "Serial Correlation" أو الارتباط الذاتي "Autocorrelation" بين الأخطاء أي وجود ارتباط بين القيم المتتالية لحد الخطأ العشوائي.

سيتم الاعتماد على اختبار Breuch-Godfrey لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من خلال اختبار الفرضيتين:

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية

H_1: وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية

اذا كان الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5 % فإننا نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

الجدول(4-5): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج (1)

Breuch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	3.529840	Prob.F(2,7)	0.0871
Obs*R_squared	13.05518	Prob. Chi-Square(2)	0.0015

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(4-5) أن قيمة احتمال احصائية R_squared* (0.001) أقل من 0.05 و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباينHeteroscedasticity

تعني مشكلة عدم ثبات التباين تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر و قد تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية .

سنعتمد على طريقة Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مشكلة ثبات التباين باختبار الفرضيتين:

H_0 : ثبات تباين الحد العشوائي

H_1: عدم ثبات تباين الحد العشوائي

اذا كان الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5 % فإننا نقبل فرضية العدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

الجدول(4-6): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج (1)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	1.727698	Prob.F(16.9)	0.2043
Obs*R_squared	19.61409	Prob.Chi-Square(16)	0.2381
Scaled explained SS	3.009027	Prob.Chi-Square(16)	0.9998

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(4-6) أن قيمة احتمال احصائية R_squared* (0.23) أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل H_0 التي تنص على ثبات تباين الأخطاء العشوائية عند مستوى معنوية 5 %.

2. النموذج الثاني

للحصول على نموذج أفضل قمنا بحذف بعض المتغيرات الغير معنوية في النموذج الأول و التي لم تدرج بانتظام في الدراسات التجريبية السابقة و هي معدل وفيات الأطفال و معدل الوصول الى المياه الآمنة في الريف و الحضر ، و معدل الوصول الى مرافق الصرف الصحي في الريف و الحضر. و بعد التقدير تحصلنا على النموذج التالي:

$$\begin{aligned} LPIBH = {} & -0.01\ Gini^{***} - 0.657\ POP^{***} - 0.196\ Urban + 0.001\ Education^{***} \\ & + 0.055\ Life^{***} + 0.647 Fertility^{***} + 0.001\ EX_{edu} - 0.010\ EX_s - 0.001\ Inv \\ & + 3.69 \end{aligned}$$

يتضح من معادلة الانحدار وجود أثر سلبي معنوي للفوارق في الدخل المقاسة بمؤشر جيني على النمو الاقتصادي بحيث أن زيادة الفوارق بنسبة 1 % تؤدي الى خفض النمو بنسبة 1 % . و يوجد أثر سلبي معنوي لمعدل النمو السكاني و أثر سلبي غير معنوي للإنفاق على الصحة على النمو الاقتصادي. و أثر ايجابي معنوي لمعدل التسجيل الاجمالي بالطور الابتدائي و معدل الخصوبة و أثر ايجابي غير معنوي للإنفاق على التعليم على النمو.

يبين معامل التحديد R (0.99) أن المتغيرات التفسيرية تفسر 99 % من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي و يشير احتمال احصائية فيشر F على أنها معنوية عند مستوى 5 % مما يدل على أن النموذج المقدر ذو معنوية احصائية.

- اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل(4-2): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (2)

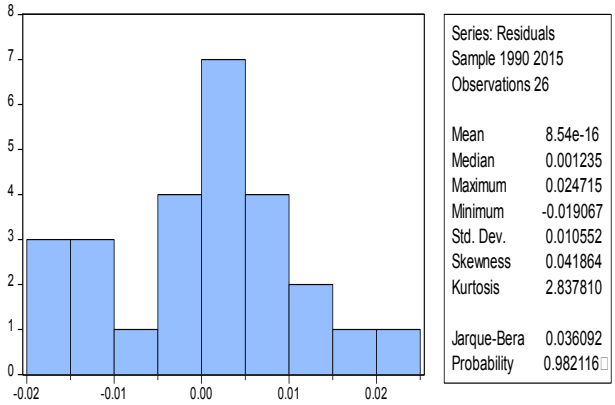

تشير قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera (0.98) الى أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى معنوية 0.05.

اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

الجدول(4-7): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج (2)

Breuch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.289238	Prob.F(2,13)	0.3085
Obs*R_squared	4.303398	Prob. Chi-Square(2)	0.0463

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(4-7) أن قيمة احتمال احصائية R_squared* (0.0463) أقل من 0.05 و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- اختبار تباين الحد العشوائي

الجدول(4-8):اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج (2)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	0.737625	Prob.F(0.15)	0.6814
Obs*R_squared	8.570809	Prob.Chi-Square(10)	0.5733
Scaled explained SS	2.621370	Prob.Chi-Square(10)	0.9890

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(4-8) أن قيمة احتمال احصائية R_squared* (0.57) أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل H_0 التي تنص على ثبات تباين الأخطاء العشوائية عند مستوى معنوية 5 %

النموذج الثالث

للحصول على نموذج أفضل قمنا بحذف بعض المتغيرات الغير معنوية في النموذج الثاني بالإضافة الى المتغيرات التي تم حذفها في النموذج الأول و هي العمر المتوقع عند الولادة و معدل الانفاق على التعليم و الصحة. و يمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي:

$$LPIBH = -0.011Gini^{***} - 0.628POP^{***} - 0.944Urban^{***} + 0.029Education^{***} + 1.112Fertility^{***} - 0.001Inv + 6.141$$

تشير معادلة الانحدار الى وجود أثر سلبي معنوي لكل من الفوارق في الدخل و معدل النمو السكاني و معدل التحضر و أثر سلبي غير معنوي للاستثمار على النمو الاقتصادي. و وجود أثر ايجابي معنوي لكل من معدل التسجيل في الطور الابتدائي و معدل الخصوبة على النمو الاقتصادي.

يبين معامل التحديد R (0.98) أن المتغيرات تشرح 98 % من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي و يشير احتمال احصائية Fisher الى معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية 1 %

- **اختبار التوزيع الطبيعي**

الشكل(4-3): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج (3)

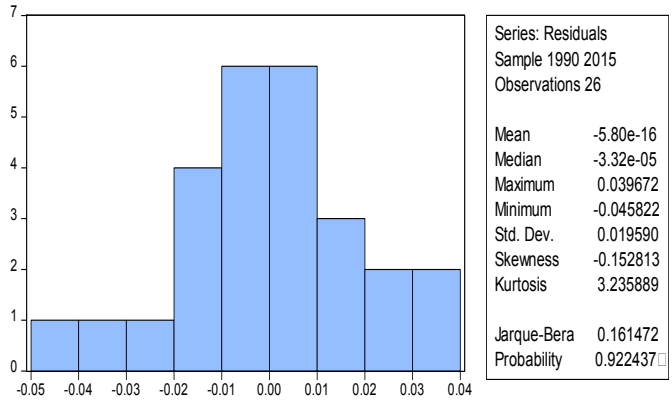

تشير قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera (0.92) الى أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى معنوية 0.05.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية

الجدول(4-9): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج (3)

Breuch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.835532	Prob.F(2,17)	0.4507
Obs*R_squared	2.327004	Prob. Chi-Square(2)	0.3124

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(4-9) أن قيمة احتمال احصائية R_squared* (0.31) أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل H_0 و نرفض H_1 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

- اختبار تباين الحد العشوائي

الجدول(4-10):اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج (3)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	1.347243	Prob.F(6.19)	0.2854
Obs*R_squared	7.760083	Prob.Chi-Square(6)	0.2562
Scaled explained SS	4.632837	Prob.Chi-Square(6)	0.5917

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(4-10) أن قيمة احتمال احصائية R_squared* (0.25) أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل H0 التي تنص على ثبات تباين الأخطاء العشوائية عند مستوى معنوية 5 %.

تم الاعتماد على هذه الاختبارات للمفاضلة بين النماذج الثلاثة و النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول(4-11): اختيار النموذج الأمثل

	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)
Normality test	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي	توزيع طبيعي
Serial correlation LM test	وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية	وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية
Heteroskedasticity test	ثبات تباين الحد العشوائي	ثبات تباين الحد العشوائي	ثبات تباين الحد العشوائي

تبين معطيات الجدول(4-11)أن النموذج الثالث هو النموذج الأفضل من بين النماذج الثلاثة المقدرة و ذلك لخلو النموذج من مشاكل القياس بحيث تتبع سلسلة البواقي التوزيع الطبيعي و لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية و ثبوت تباين الحد العشوائية مما يعني أن معلمات النموذج مقدرة بشكل جيد.

يبين التمثيل البياني للقيم الحقيقية و المقدرة تقارب القيم الحقيقية و القيم المقدرة و هو ما يؤكد على صلاحية النموذج و بالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

الشكل(4-4): التمثيل البياني للقيم الحقيقية و القيم المقدرة للنموذج الثالث

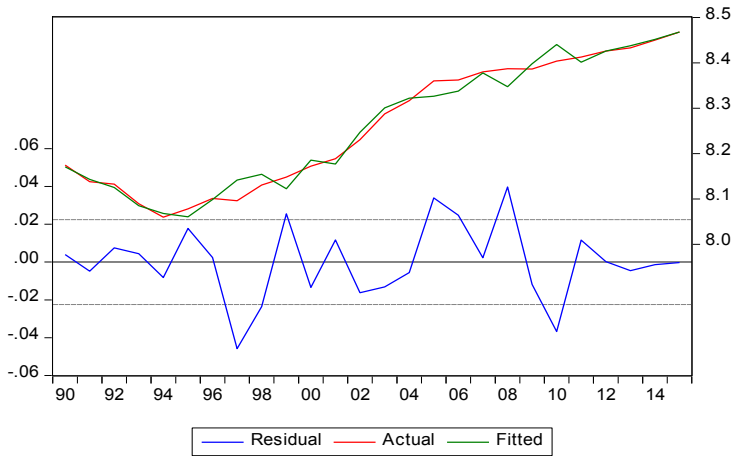

4.2.4. مناقشة النتائج

بعد التأكد من صلاحية النموذج الثالث يمكن قراءة النتائج المتحصل عليها كما يلي:

وجود أثر سلبي معنوي للفوارق في الدخل على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة الفوارق بنسبة 1 % سيؤدي الى خفض النمو بنسبة 1 % . تتفق هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة و يمكن تفسير ذلك من خلال القنوات السابق ذكرها و لعل أبرزها قناة البحث عن الريع، الفوارق العالية تؤدي الى تركز الدخل و الثروة في أيدي فئة معينة مما ينشئ قوى الاحتكار و غيرها من أشكال السعي لتحقيق الريع و يساهم في اهدار حقيقي للموارد و يضعف عملية تخصيصها و بالتالي يقلل من الانتاجية و يؤثر سلبا على الاقتصاد. من ناحية أخرى يتجلى الأثر السلبي للفوارق العالية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال قناة الاضطرابات الاجتماعية و السياسية، زيادة الفوارق في توزيع الدخل و الثروة و في فرص الحصول على الخدمات الأساسية بين المناطق الجغرافية (الشمال والجنوب) و بين فئات المجتمع يؤدي إلى زيادة الغضب الاجتماعي و الاحتجاجات و نسبة الانخراط في الجريمة بالنسبة للفقراء مما يساهم في إضعاف تراكم رأس المال المادي والبشري الذي يعيق بدوره عملية التنمية. تؤكد هذه النتيجة على ضرورة تبني الجزائر سياسات لا تهدف فقط لرفع معدلات النمو و انما تسعى لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول لضمان نمو مستمر و مستدام يخدم كل فئات المجتمع.

وجود أثر سلبي معنوي قوي لمعدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل النمو السكاني بنسبة 1 % سيؤدي الى خفض النمو بنسبة 62 %. تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية بحيث أن البلدان التي تشهد معدلات مرتفعة من النمو السكاني لديها مستويات منخفضة من نصيب الفرد من الدخل Solow (1956) ، ينجم عن النمو المتزايد للسكان الاخلال ببرامج التنمية و تدني مستويات الخدمات في المرافق العامة كوسائل النقل و شبكات الطرق و خدمات المياه و الكهرباء.

وجود أثر سلبي معنوي قوي لمعدل التحضر على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل التحضر بنسبة 1 % سيؤدي الى خفض النمو بنسبة 94 %. يؤدي زيادة معدل التحضر بشكل سريع دون يرافقها تطور الاقتصاد إلى عرقلة إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية و تردي الخدمات الحضرية و ارتفاع معدلات البطالة و الفقر و تدهور مستويات المعيشة و الاضطرابات و التوترات السياسية و مشكلات السكن و الازدحام. كما تؤدي هجرة اليد العاملة الى تدهور مستمر في أنشطة القطاع الزراعي و اتساع الفجوة الاقتصادية بين المناطق الريفية و الحضرية الذي ينعكس سلبيا على التنمية الاقتصادية.

وجود أثر ايجابي معنوي التعليم على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الالتحاق الاجمالي بالمدارس للطور الابتدائي بنسبة 1 % سيؤدي الى زيادة النمو بنسبة 2 %. تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أهمية التعليم و تراكم رأس المال البشري على النمو كبعد حاسم في رفاهية الأفراد باعتباره مساهمة هامة في تمكين الشخص و تنمية قدراته و مشاركته الكاملة في المجتمع و محرك رئيسي للدخل و النتائج الصحية، كما يؤكد Mincer (1958) على أهمية تراكم رأس المال البشري لتحسين توزيع الدخل بين الأفراد الذي ينعكس ايجابيا على معدلات النمو .

وجود أثر ايجابي معنوي لمعدلات الخصوبة على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدلات الخصوبة بنسبة 1 % يؤدي الى زيادة النمو بنسبة 1.11 %. لا تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية و نتائج الدراسات السابقة التي تؤكد على الأثر السلبي للخصوبة التفاضلية على النمو، بحيث تميل الأسر الفقيرة لإنجاب المزيد من الأطفال و تقديم مستوى أقل من التعليم بعكس الأسر الغنية التي تميل الى انجاب عدد أقل من الأطفال و الاستثمار في التعليم الأمر الذي ينعكس سلبيا على النمو. و يمكن تفسير الأثر الايجابي في هذه الدراسة لكون زيادة معدلات الخصوبة تؤدي الى زيادة النمو السكاني و نسبة اليد العاملة خاصة في فئة الشباب التي تعبر قوة داعمة للنمو.

وجود أثر سلبي غير معنوي لمعدل الاستثمار على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1 % يؤدي الى خفض النمو بنسبة 0.001 % ، لا تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة و نفسر هذه النتيجة لكون الاستثمارات في الجزائر لا توجه للقطاعات المنتجة و التي تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد و انما توجه في أغلب الأحيان للقطاعات الخدمية ، من جهة أخرى تتسم الاستثمارات في الجزائر بعدم الكفاءة و عادة ما تتأخر مدة الانجاز و تتضاعف المبالغ المخصصة لها مما يؤدي الى خفض عوائد الاستثمار و من شأن تحسين كفاءة الاستثمار العام أن يساهم في زيادة جودة و نطاق تقديم الخدمات و من الضروري تحسين عملية اختيار المشاريع الاستثمارية و الميزانية و التنفيذ و التقييم اللاحق للمشاريع.

3.4. دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول (1990-2015)

1.3.4. منهجية الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة تضم 24 دولة من مجموعة البلدان المتوسطة الدخل بفئتيها المتوسطة و الدنيا في الفترة 1990-2015. تم الاعتماد على متغير نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير مستقل و مؤشر جيني للفوارق بالإضافة الى متغيرات تفسيرية تم الاعتماد عليها في معظم الدراسات التجريبية السابقة.

و سيتم الاعتماد على أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel من خلال تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) و نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) و نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) و سنعتمد على اختبار Hausman من أجل المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية.

2.3.4. النموذج و البيانات

لقياس أثر الفوارق على النمو الاقتصادي في عينة من 24 دولة سيتم تقدير نموذج Panel كالتالي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 Gini_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 Urban_{it} + \beta_4 Education_{it} + \beta_5 Life_{it} + \beta_6 GOV_{it} + \beta_7 Inv_{it} + \beta_8 Open_{it} + \beta_9 FDI\ y_i + \sigma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل: Y (معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)، Gini (مؤشر جيني)، POP (معدل النمو السكاني)، Urban (معدل التحضر)، Life (العمر المتوقع عند الولادة)، Education

(معدل التسجيل الاجمالي في الطور الابتدائي)، GOV (معدل الانفاق الحكومي) ، Inv (معدل الاستثمار الاجمالي)، Open (معدل الانفتاح الاقتصادي).β_0 ، β_1، β_3 المعلمات المقدرة، y_i أثر بلد محدد، σ_t أثر زمن محدد، ε_{it} حد الخطأ العشوائي. وصف بيانات الدراسة موضح في الجدول (4-12).

الجدول(4-12): وصف متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	تبرير الاختيار	مصدر البيانات	الأثر المتوقع
Y	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي		World Bank	
Gini	مؤشر جيني	Barro(2000,2008), Forbes(2000), Cingano(2014), Naguib (2015)	Lahoti et al.(2016)	سلبي
POP	معدل النمو السكاني	Perotti (1996), Alesina and Rodrick (1994), Li and Zou (1998)	World Bank	سلبي
Urban	معدل التحضر	Li and Zou (1998) , Naguib (2015)	World Bank	سلبي
Education	معدل التسجيل الاجمالي في الطور الابتدائي	Li and Aou (1998) , Benabou(1996)	World Bank	ايجابي
Life	العمر المتوقع عند الولادة	Barro (2000), Forbe (2002), Naguib(2015)	World Bank	ايجابي
GOV	الانفاق الحكومي (PIB %)	Li and Zou (1998),	World Bank	سلبي
Inv	معدل الاستثمار(PIB %)	Barro(2000), Nathalie(2016)	WEO (2018)	ايجابي
Open	الانفتاح الاقتصادي(PIB %)	Barro(2000), Li and Zou(1998)	World Bank	ايجابي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر(PIB %)	Barro(2000), Hallter (2014)	World Bank	ايجابي

و قد تم جمع البيانات لـ 24 دولة من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل في الفترة 1990-2015 يعرف البنك الدولي البلدان المنخفضة الدخل بالنسبة للسنة المالية الحالية 2019 بأنها البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي محسوب باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي 995 دولار أو أقل في سنة 2017، و البلدان متوسطة الدخل الشريحة الدنيا هي تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين 996 دولار و 3.895 دولار، و البلدان متوسطة الدخل الشريحة العليا هي تلك التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ما بين 3896 دولار و 12055 دولار ، البلدان مرتفعة الدخل هي تلك التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها 12.056 دولار أو أكثر. و تتمثل البلدان المعتمد عليها في الدراسة فيما يلي:

- البلدان المنخفضة الدخل **(Lower income)**: مالي و تنزانيا

- البلدان المتوسطة الدخل الشريحة العليا **(Upper - middle income)**: ألبانيا ، الجزائر ، البرازيل، الصين، كولومبيا، الأردن، ماليزيا، برغواي، البيرو، جنوب أفريقيا، تايلند، تركيا، فنزويلا.

- البلدان المتوسطة الدخل الشريحة الدنيا **(Lower- middle income)**: بوليفيا، كمبوديا، مصر، الهند، أندونيسيا، المغرب، باكستان، الفلبين، تونس.

3.3.4. نتائج الدراسة

1.3.3.4. مصفوفة الارتباط

قبل التطرق إلى نتائج تقدير النموذج و مناقشتها ارتأينا التعرف على الخصائص الإحصائية و مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات بهدف اعطاء فكرة أولية عن طبيعة العلاقة الكامنة بين متغيرات الدراسة و الجداول (4-13) و (4-14) يوضحان ذلك.

الجدول(4-13): الوصف الاحصائي للمتغيرات

	Mean	Median	Min	Max	Kurtosis	Skewness	Obs
Y	2.668	2.846	-37.002	16.225	19.317	-2.096	619
Gini	0.5183	0.5188	0.350	0.851	19.317	-2.096	622
POP	1.736	1.643	-0.938	5.564	6.091	0.619	624
Urban	2.855	2.532	0.141	7.071	3.441	0.998	624
Education	102.418	103.927	27.254	165.645	7.287	-1.218	556
Life	67.584	69.409	45.746	78.174	3.879	6.855	624
Gov	103.539	102.737	73.108	192.568	10.743	1.307	620
Inv	24.567	23.083	7.438	52.768	3.686	0.938	624
Open	66.556	54.904	15.161	220.407	5.565	1.544	620
FDI	2.723	2.101	-2.754	23.537	11.896	2.267	615

من الوصف الاحصائي للمتغيرات يتضح بأن دول العينة تتميز بارتفاع مستويات الفوارق حيث يبلغ متوسط مؤشر جيني 0.51 نقطة في فترة الدراسة، و يبلغ 0.581 كأعلى قيمة مسجلة له في جنوب أفريقيا سنة 2010 و أدنى قيمة له 0.350 مسجلة في دولة تركيا سنة 1997.

الجدول(4-14): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	LPIBH	Gini	POP	Urban	Education	Life	Gov	Inv	Opens	FDI
LPIBH	**1.000**									
Gini	-0.142	**1.000**								
POP	-0.375	0.212	**1.000**							
Urban	-0.456	0.125	0.679	**1.000**						
Education	0.439	-0.246	-0.354	-0.398	**1.000**					
Life	0.669	-0.432	-0.531	-0.511	0.562	**1.000**				
Gov	-0.416	0.137	-0.010	0.024	-0.239	-0.210	**1.000**			
Inv	0.095	-0.067	-0.163	0.187	-0.020	0.283	0.063	**1.000**		
Opens	0.137	0.008	0.082	0.153	0.030	0.248	-0.143	0.118	**1.000**	
FDI	-0.045	-0.071	-0.195	-0.030	-0.207	0.138	0.124	0.053	0.247	**1.000**

ملاحظة: تم ادراج مصفوفة متغيرات الدراسة مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي Y في الملحق (13) و سنعتمد على مصفوفة الارتباط المبينة في الجدول أعلاه بإدراج متغير لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LPIBH لتفادي القيم السالبة في ألمنحنيات و للاعتماد عليها في تحليل منحنيات التشتت التي تأخذ هذا المتغير كمتغير مستقل.

و سيتم عرض منحنيات التشتت لمتغيرات الدراسة كما يلي:

الشكل(4-5): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معامل جيني لـ 24 دولة، 1990-2015

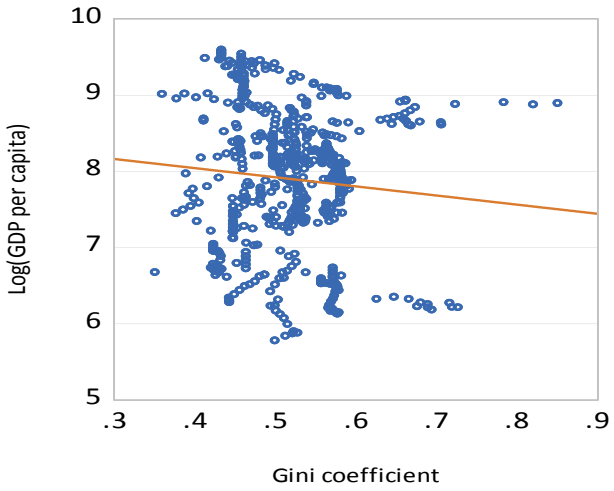

يبين منحنى التشتت للنمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي و معامل جيني للفوارق في 24 بلد في الفترة 1990-2015 وجود علاقة سلبية قوية بين مستوى الفوارق و النمو و يقدر معامل الارتباط بينهما (0.142-) أي أن زيادة الفوارق في الدخل تؤدي الى اضعاف النمو بـ 14 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير اليه منحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015) .

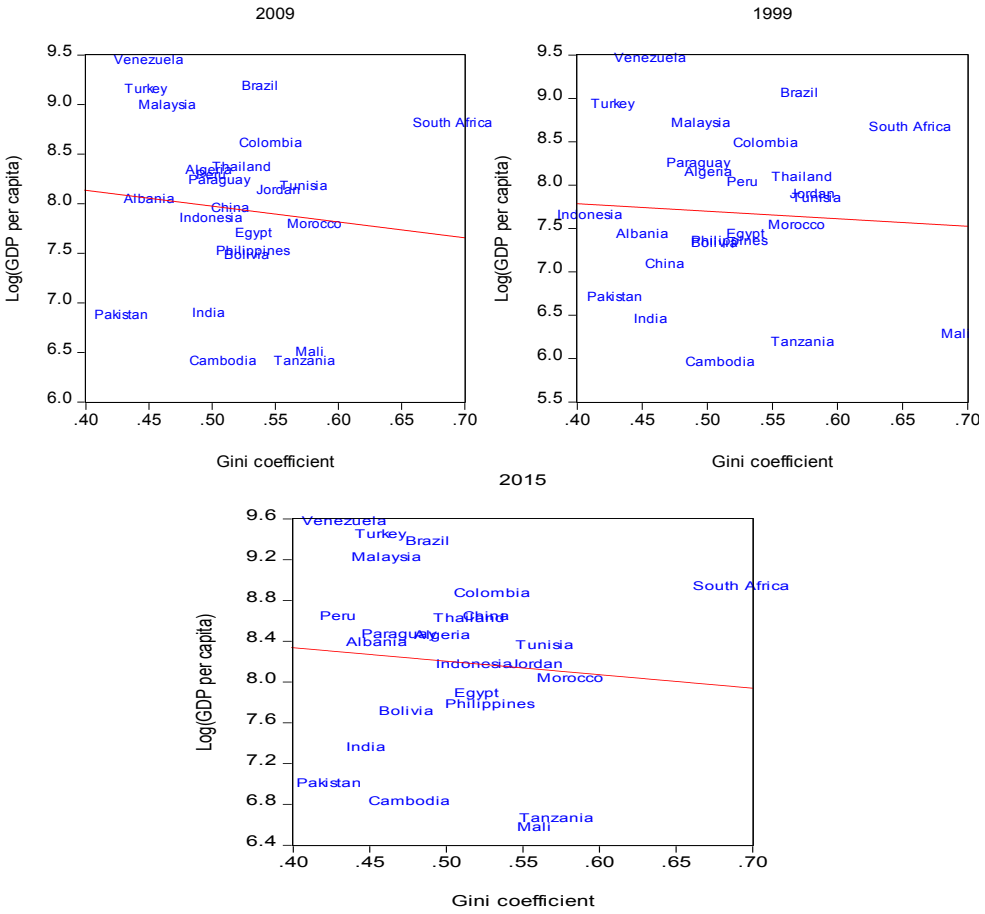

الشكل(4-6): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معدل النمو السكاني لـ 24 دولة، 2015-1990

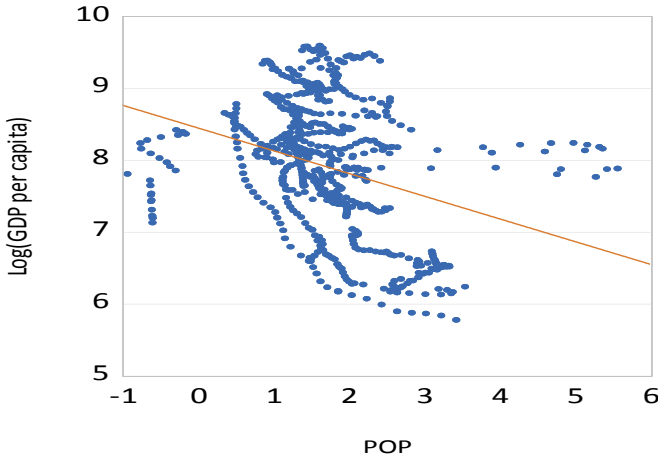

يشير منحنى التشتت للنمو الاقتصادي و معدل النمو السكاني الى وجود علاقة سلبية قوية بين معدل النمو السكاني و النمو و يقدر معامل الارتباط بينهما (0.375-) أي أن زيادة النمو السكاني تؤدي الى اضعاف النمو بـ 37.5 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن حسب ما تشير اليه منحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

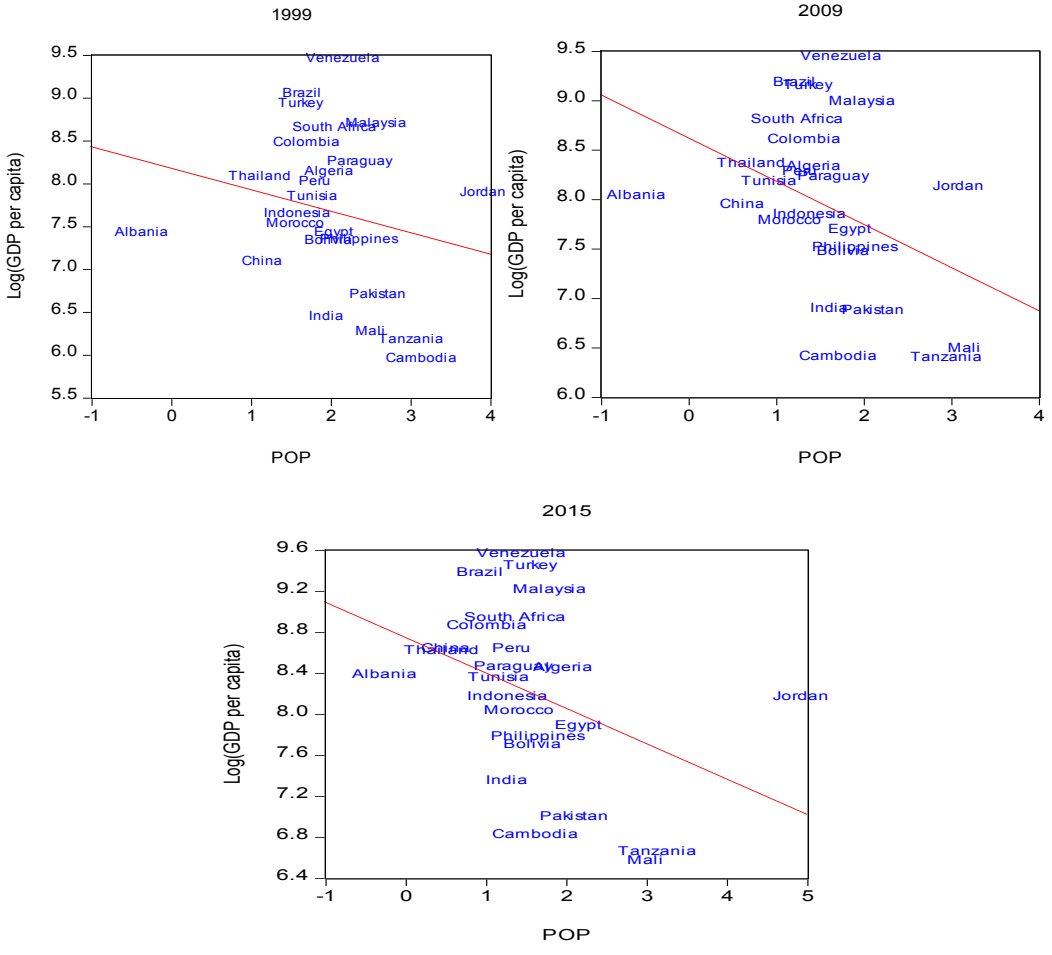

الشكل(4-7): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معدل التحضر لـ 24 دولة، 1990-2015

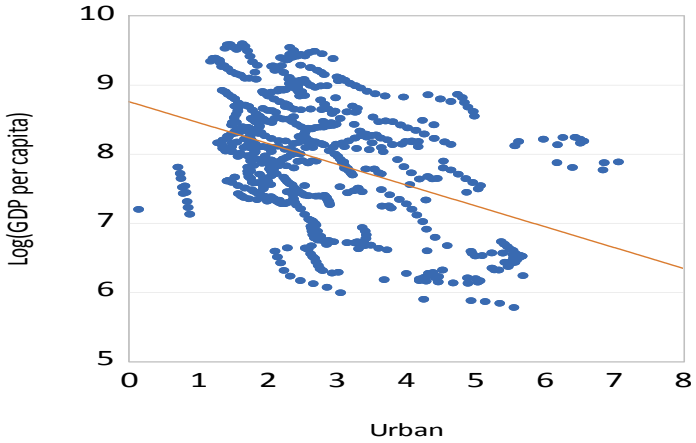

يشير منحنى التشتت للنمو الاقتصادي و معدل التحضر الى وجود علاقة سلبية خطية قوية بين معدل التحضر و النمو و يقدر معامل الارتباط بينهما (0.456-) أي أن زيادة معدل التحضر تؤدي الى خفض النمو بـ 45.6 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن و هذا ما تؤكده منحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

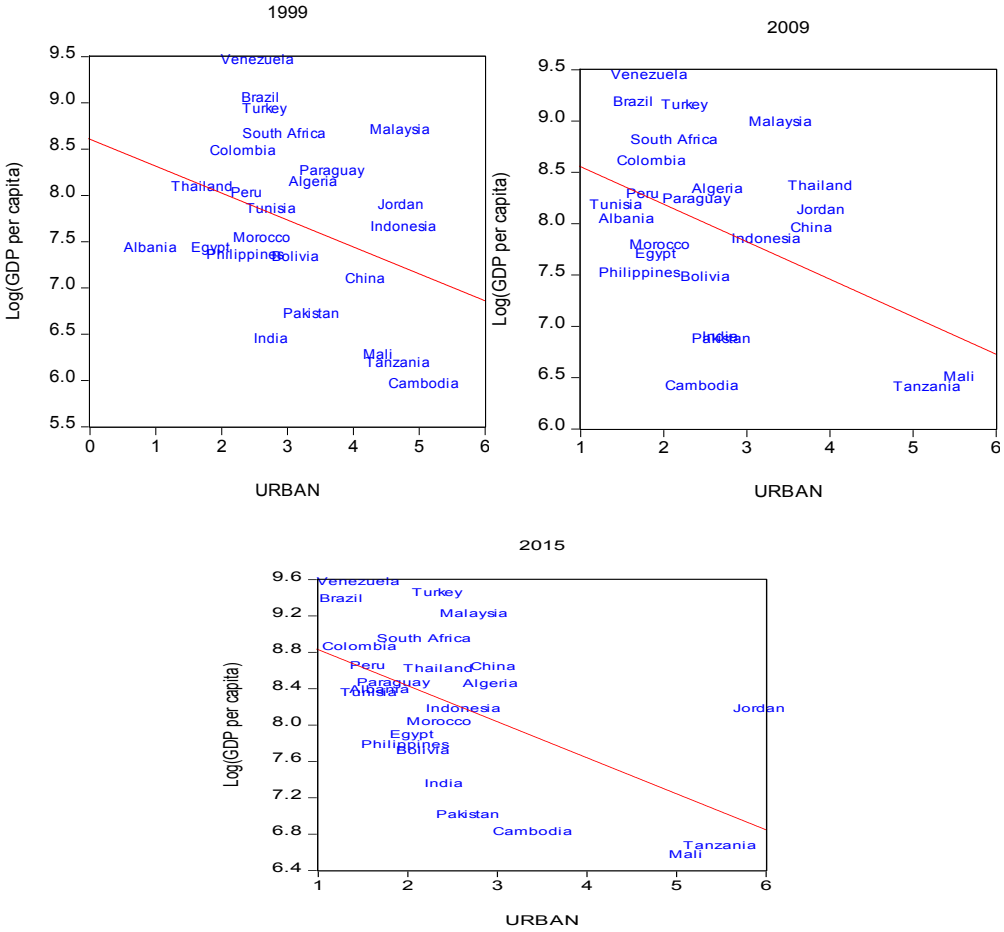

الشكل(4-8): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معدل التسجيل في الطور الابتدائي لـ 24 دولة، 1990-2015

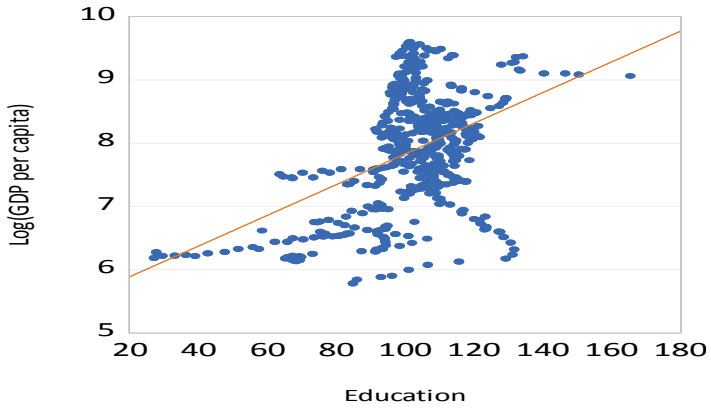

يشير منحنى التشتت لمعدل التسجيل الاجمالي في الطور الابتدائي و النمو الاقتصادي الى وجود علاقة ايجابية خطية قوية بين المتغيرين في 24 بلد في الفترة 1990-2015 و يقدر معامل الارتباط بينهما (0.439) أي أن زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية تؤدي الى رفع النمو بـ 43.9 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن و هذا ما تؤكده منحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

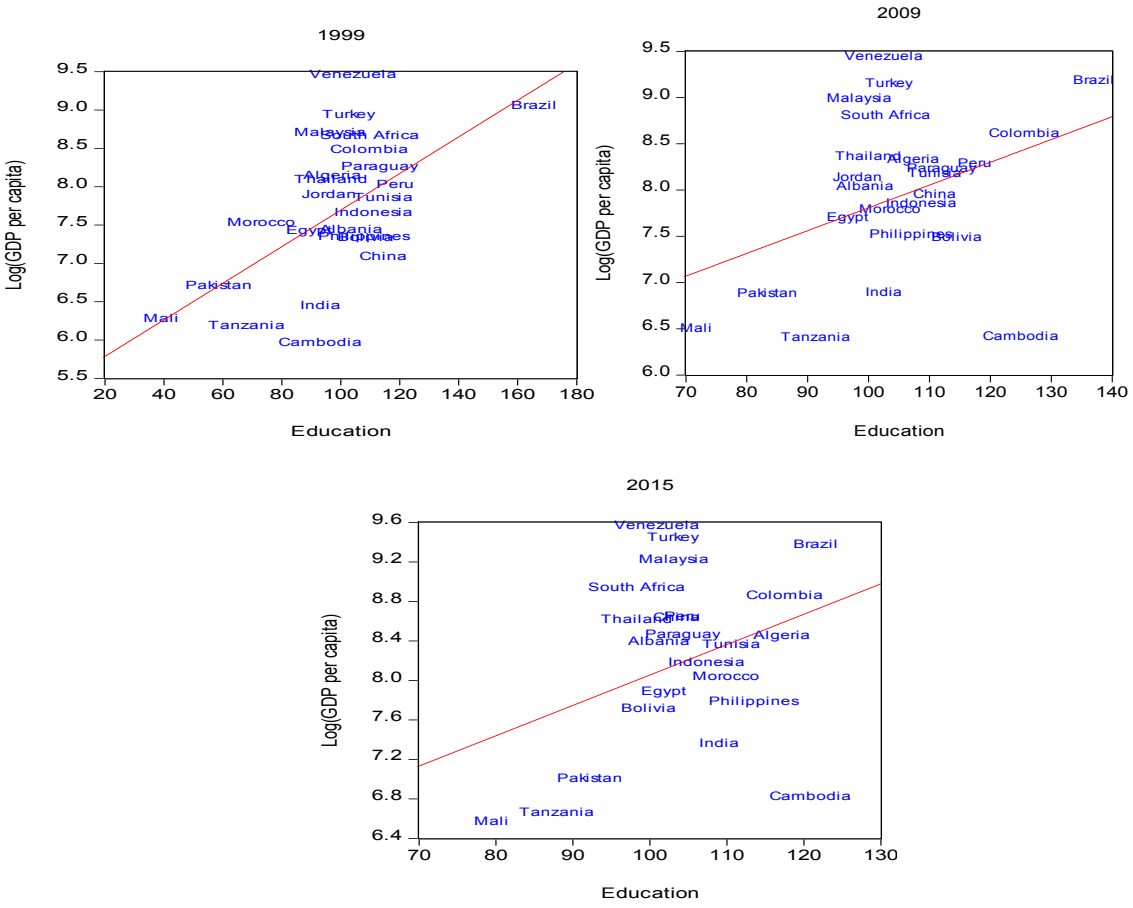

الشكل(4-9): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs العمر المتوقع عند الولادة لـ 24 دولة، 2015-1990

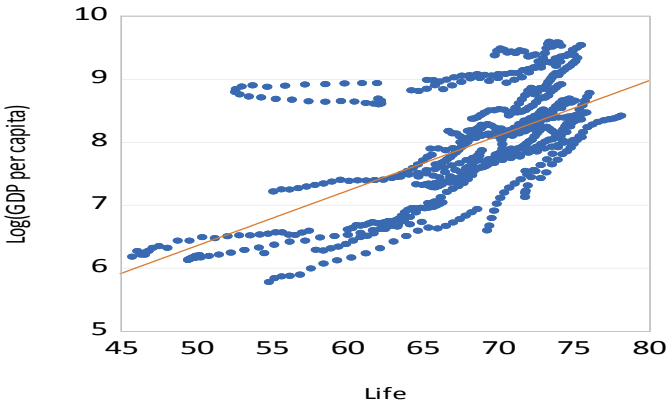

يشير منحنى التشتت للعمر المتوقع عند الولادة الاجمالي و النمو الاقتصادي الى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في 24 بلد في الفترة 1990-2015 و يقدر معامل الارتباط بينهما(0.669) أي أن زيادة العمر المتوقع عند الولادة تؤدي الى زيادة النمو بـ 66.9 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن و هذا ما تؤكده منحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

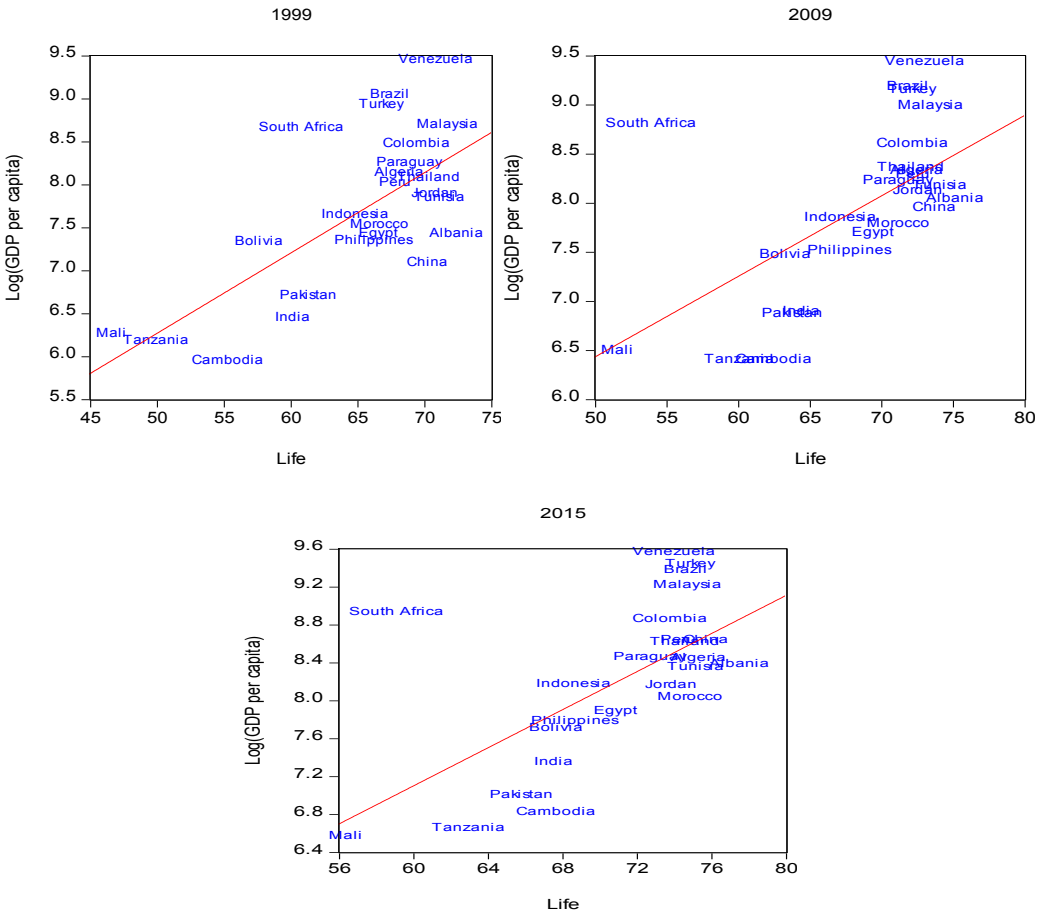

الشكل(4-10): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs الانفاق الحكومي لـ 24 دولة، 2015-1990

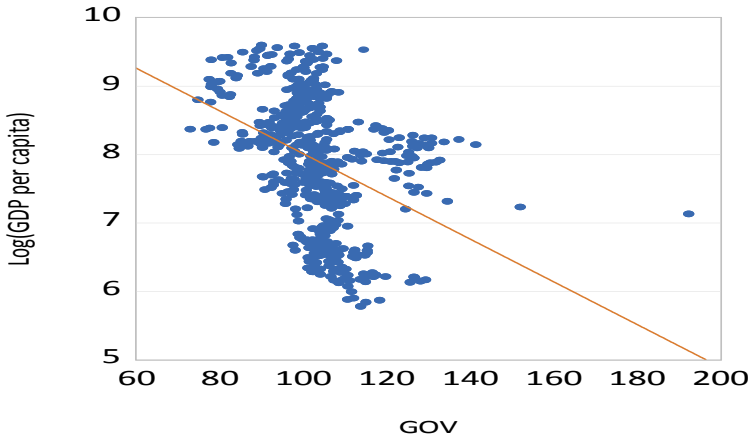

يشير منحنى التشتت للنمو الاقتصادي و الانفاق الحكومي الى وجود علاقة سلبية خطية قوية بين المتغيرين في 24 بلد في الفترة 1990-2015 و يقدر معامل الارتباط بينهما (0.416-) أي أن زيادة معدل التحضر تؤدي الى خفض النمو بـ 41.6 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن و هذا ما تؤكده منحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

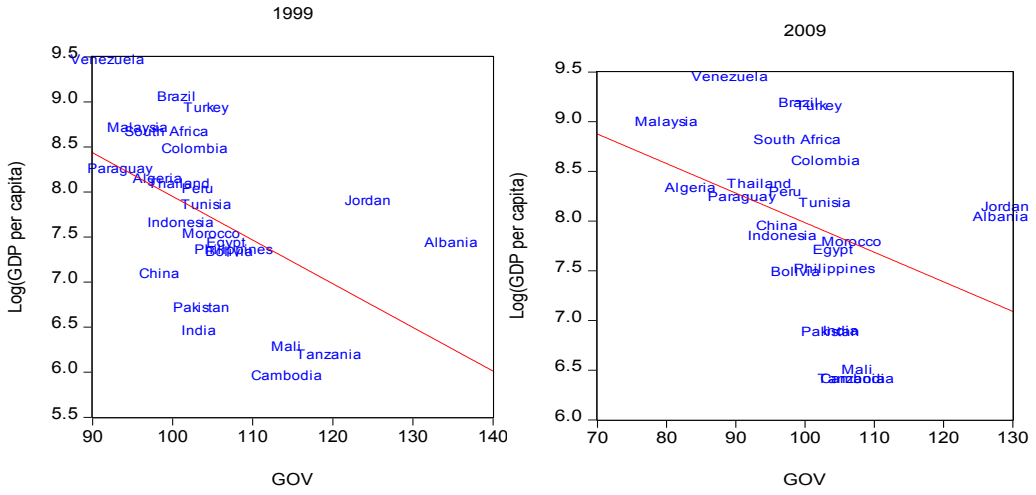

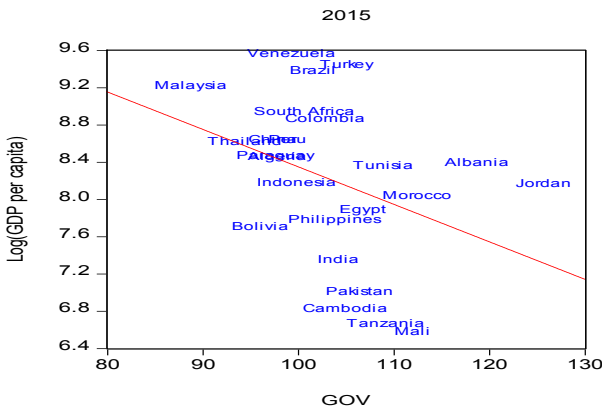

الشكل(4-11): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معدل الاستثمار العمومي لـ 24 دولة، 1990-2015

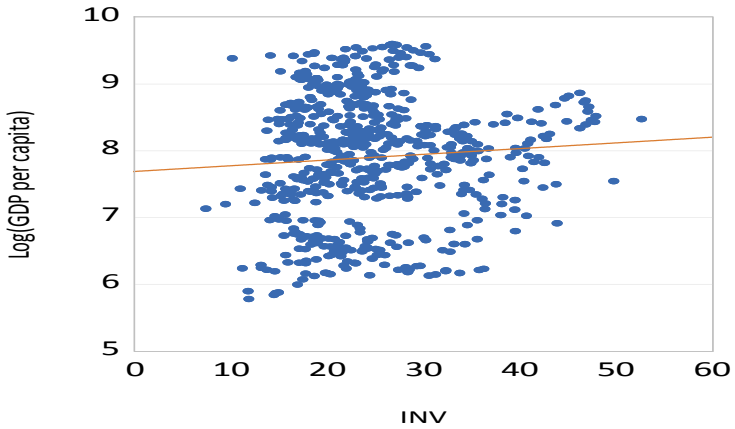

يشير منحنى التشتت لمعدل الاستثمار و النمو الاقتصادي في 24 بلد في الفترة 1990-2015 الى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين و يقدر معامل الارتباط بينهما(0.095) أي أن زيادة معدل الاستثمار المحلي تؤدي الى زيادة النمو بـ 9.5 % خلال هذه الفترة و يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه عبر الزمن وفقا لمنحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

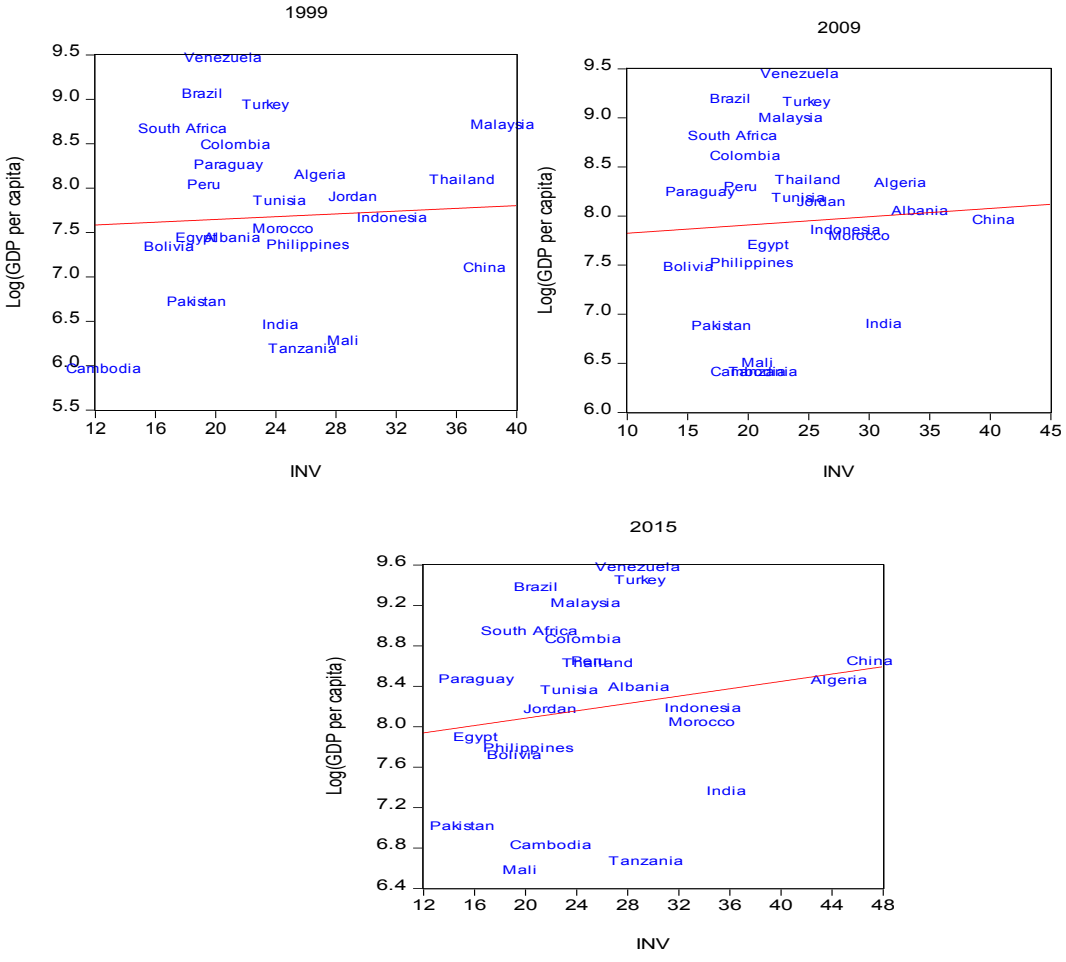

الشكل(4-12): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معدل الانفتاح الاقتصادي لـ 24 دولة، 1990-2015

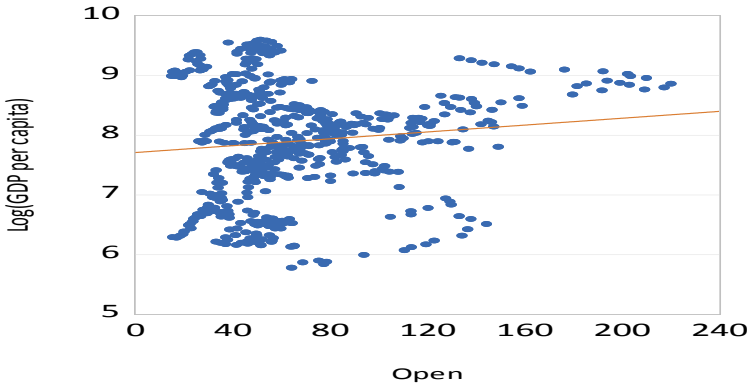

يشير منحنى لمعدل الانفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي في 24 بلد في الفترة 1990-2015 الى وجود علاقة ايجابية خطية متوسطة بين المتغيرين في هذه الفترة و يقدر معامل الارتباط بينهما (0.137) أي أن زيادة الانفتاح الاقتصادي ستؤدي الى رفع النمو بـ 13.7 % ، يبقى اتجاه هذا الأثر نفسه في الفترة (1990-1999) و (2000-2010) و يختفي هذا الأثر خلال الفترة (2010-2015)بحيث تشير منحنيات التشتت المبينة أدناه الى عدم وجود علاقة بين المتغيرين في هذه الفترة.

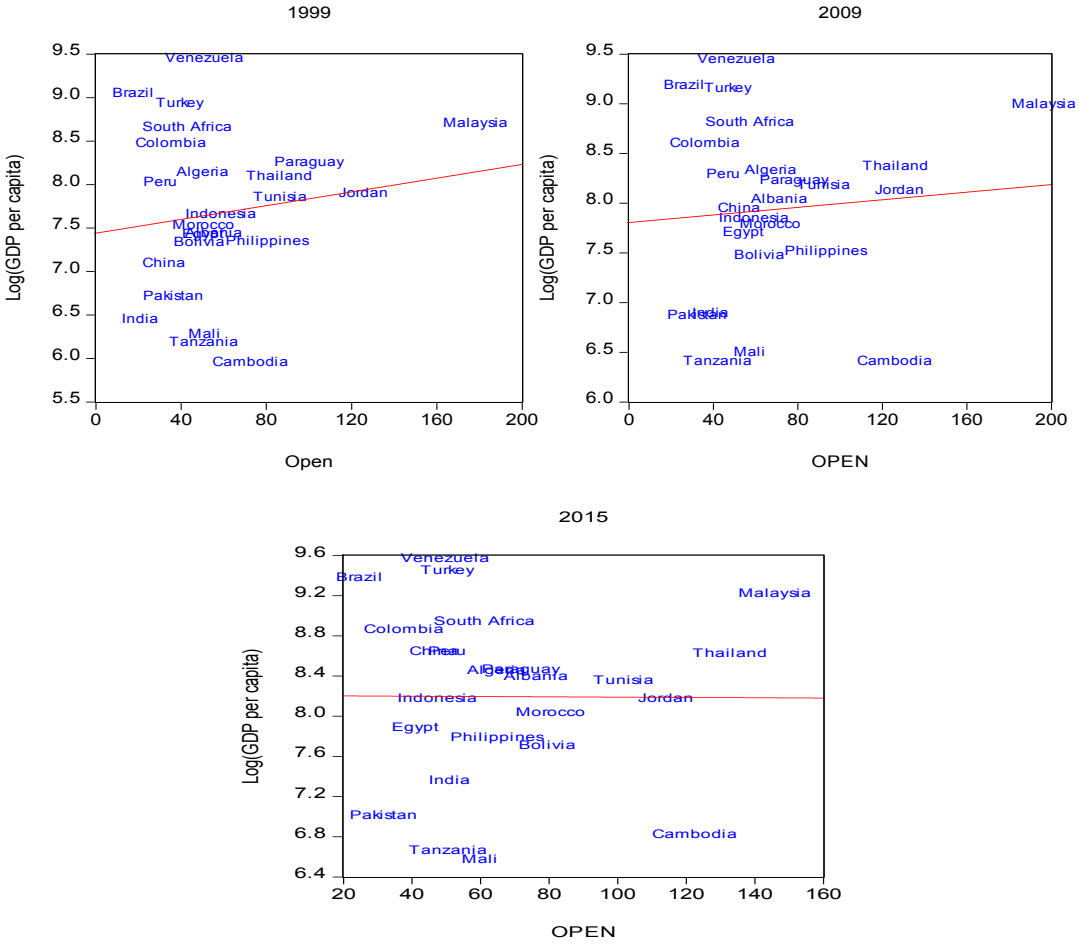

الشكل(4-13): منحنى التشتت لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي vs معدل الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 24 دولة، 1990-2015

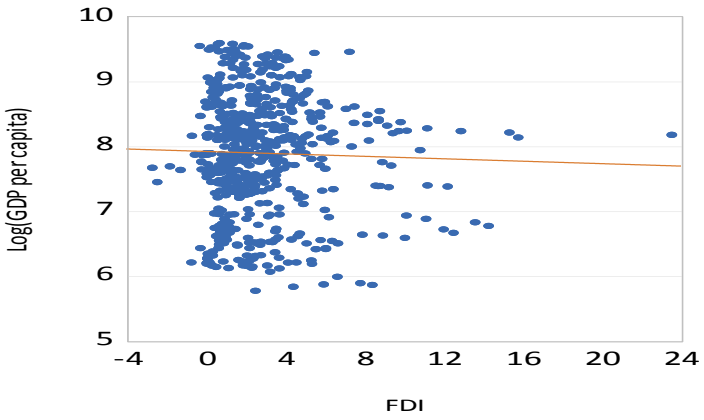

يشير منحنى التشتت لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في 24 بلد في الفترة 1990-2015 الى وجود علاقة سلبية خطية متوسطة بين المتغيرين و يقدر معامل الارتباط بينهما(0.045-) أي أن زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي الى اضعاف النمو بـ 4.5 % خلال هذه الفترة و لا يتغير اتجاه هذا الأثر عبر الزمن وفقا لمنحنيات التشتت للفترات (1990-1999)، (2000-2009)، (2010-2015).

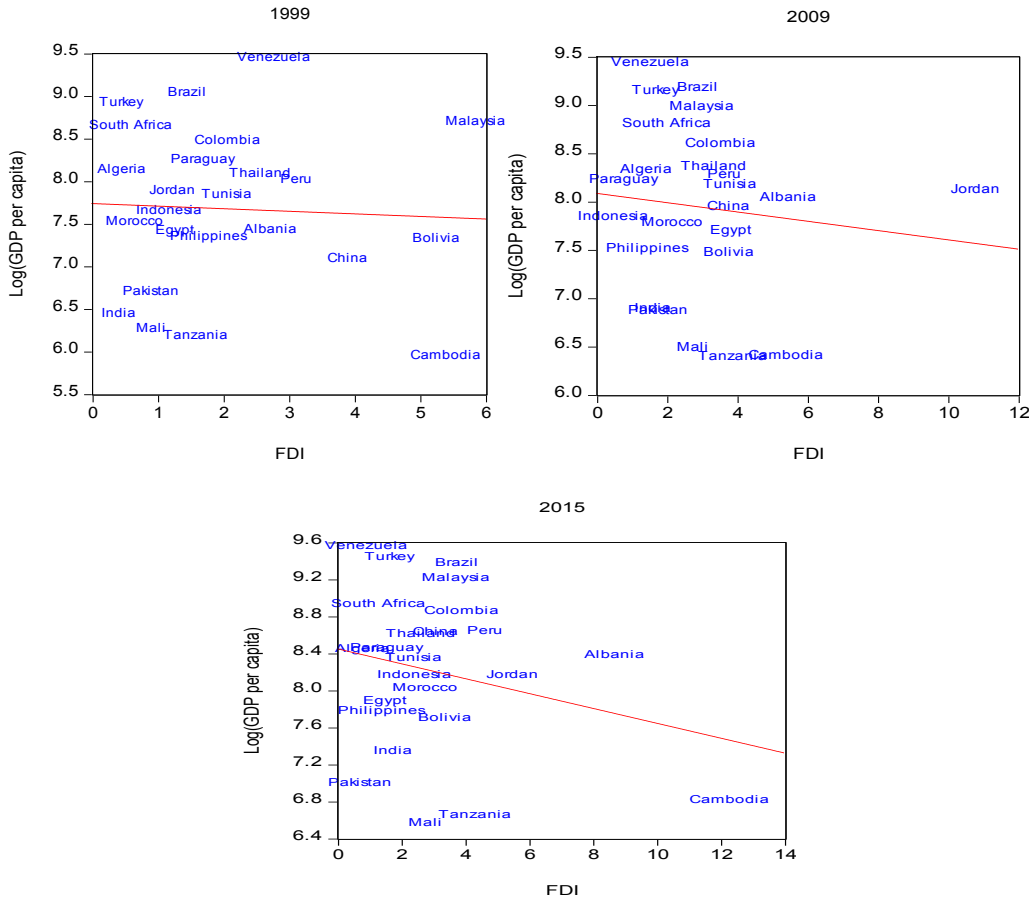

2.3.3.4. تقدير النموذج

بعد تحديد البيانات و معاملات الارتباط للمتغيرات سنقوم بتقدير العلاقة بين الفوارق و النمو الاقتصادي بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد (PR) و نموذج التأثيرات الثابتة (FE) و نموذج التأثيرات العشوائية (RE) و تعطى نتائج التقدير في الجدول التالي:

الجدول(4-15): تقدير معلمات النموذج باستخدام النماذج الثلاثة

Dependent variable : Y
Sample :1990-2015
Cross sections included :24
Total panel unbalanced observations : 547

	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
Constant	12.13	25.478	14.517
	(0.00)***	(0.00)***	(0.00)***
Gini	-7.553	-9.711	-7.877
	(0.00)***	(0.05)**	(0.00)***
POP	-0.998	-1.682	-1.072
	(0.35)	(0.02)**	(0.00)***
Urban	-0.214	-0.454	-0.296
	(0.09)	(0.25)	(0.23)
Education	0.021	0.073	0.028
	(0.00)***	(0.00)***	(0.04)***
Life	-0.140	-0.255	-0.165
	(0.24)	(0.00)***	(0.00)***
GOV	-0.018	-0.109	-0.030
	(0.00)***	(0.00)***	(0.09)
INV	0.204	0.264	0.212
	(0.44)	(0.00)***	(0.00)***
Open	0.003	0.007	0.006
	(0.00)***	(0.54)	(0.26)
FDI	0.281	0.134	0.247
	(0.00)***	(0.12)	(0.00)***
N.obs	547	547	547
R-Squared	0.21	0.29	0.18
Prob.F-statistic	(0.00)***	(0.00)***	(0.00)***
Durbin-watson	1.59	1.76	1.63

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

3.3.3.4. اختبار Hausman

بهدف الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة و نموذج التأثيرات العشوائية اعتمدنا على اختبار Hausman (1978) و اللذي يستخدم في حالة الاختلاف بين نموذج التأثيرات الثابتة و العشوائية بهدف تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة و تكتب فرضية العدم بالشكل التالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم

يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم اذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أقل من 0.05 و العكس اذا كانت القيمة الاحتمالية للإحصائية أكبر من 0.05 يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.[1]

الجدول(4-16): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects –Hausman Test Test cross-section random effect			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d.f**	**Prob**
cross-section random	26.572489	9	0.0016

تشير القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار Hausman المبينة في الجدول (4-16) الى أنها معنوية عند مستوى 5 % (0.0016) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

4.3.4. مناقشة النتائج

من خلال اختبار Hausman توصلنا الى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة و يمكن كتابة النموذج المقدر كما يلي:

$$Y = -9.711\text{Gini}^{***} - 1.682\text{POP}^{***} - 0.454\ Urban + 0.07\text{Education}^{***} - 0.2555\text{Life}^{***} - 0.109\text{GOV}^{***} + 0.264\text{INV}^{***} + 0.007\text{Open}^{*} + 0.134\text{FDI} + 25.478$$

نلاحظ من النموذج المقدر و الجدول(4-17) وجود أثر سلبي لكل من الفوارق في الدخل المقاسة بمؤشر جيني و معدل النمو السكاني و معدل التحضر و العمر المتوقع عند الولادة و الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، و أثر ايجابي للتعليم المقاس بمعدل التسجيل في الطور الابتدائي و الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

[1] زكريا يحيى الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة و العشوائية، مرجع سابق، ص.275

الجدول(4-17): نتائج التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة

Dependent variable : Y Sample :1990-2015 Cross-section included :26 Total pane unbalanced observation : 547	
	نموذج التأثيرات الثابتة
Constant	25.478 (0.00)***
Gini	-9.711 (0.05)**
POP	-1.682 (0.02)**
Urban	-0.454 (0.25)
Education	0.073 (0.00)***
Life	-0.255 (0.00)***
GOV	-0.109 (0.00)***
INV	0.264 (0.00)***
Open	0.007 (0.54)
FDI	0.134 (0.12)
N.obs	547
R-Squared	0.29
Prob.F-statistic	(0.00)***
Durbin-watson	1.76

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

تشير احتمال احصائية فيشر (0.00) أنها معنوية عند مستوى 5 % مما يدل على معنوية هذا النموذج و أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة للتقدير، و يبلغ معامل التحديد R 0.29 و هذا يعني أن متغيرات الدراسة تفسر 29 % من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البلدان عينة الدراسة. و يجدر الاشارة الى أنه لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم في نماذج Panel و ذلك لأن معامل التحديد يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لأخر.[1]

و يشير الشكل التالي الى صلاحية و استقرار النموذج المقدر و ذلك لتطابق القيم الحالية و القيم المقدرة أي وجود مجال صغير للأخطاء العشوائية.

[1] يحيى زكريا الجمال، مرجع سابق، ص.282

الشكل(4-14): التمثيل البياني للقيم الحالية و القيم المقدرة

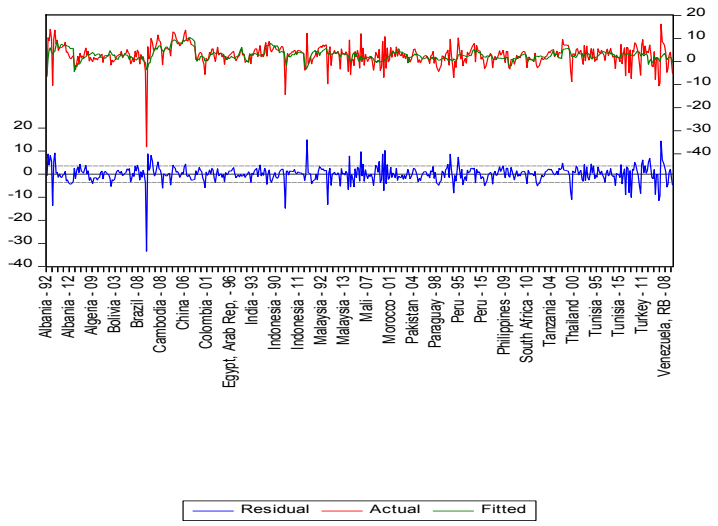

الجدول(4-18): التأثيرات الثابتة للدول

التأثيرات الثابتة للدول (Fixed Effects)			
ألبانيا (1.20)	كولومبيا (-0.30)	مالي (2.80)	جنوب أفريقيا (-1.95)
الجزائر (-4.04)	مصر (2.34)	المغرب (0.58)	تنزانيا (2.74)
بوليفيا (-0.53)	الهند (-0.34)	باكستان (2.22)	تايلند (-1.50)
البرازيل (-2.71)	أندونيسيا (-2.40)	برغواي (-0.80)	تونس (0.39)
كمبوديا (0.28)	الأردن (5.25)	البيرو (-0.08)	تركيا (0.30)
الصين (0.68)	ماليزيا (-0.62)	الفلبين (-0.43)	فنزويلا (-1.65)

يبين الجدول(4-18) معاملات التأثيرات الثابتة لكل دولة و نلاحظ أن التأثير الثابت يتغير من دولة لأخرى حيث بلغت قيمته (1.20) في ألبانيا و هي قيمة موجبة تدل على وجود تأثير ثابت موجب لهذا البلد على الأثر الكلي المقدر في العينة ككل و بلغت قيمة الأثر الثابت للجزائر (4.04-) و هي قيمة سالبة تدل على وجود تأثير سلبي ثابت للجزائر على الأثر المقدر في العينة ككل.

بعد التأكد من صلاحية النموذج يمكن قراءة النتائج المتحصل عليها كما يلي:

وجود أثر سلبي معنوي للفوارق في الدخل على النمو الاقتصادي: أي أن زيادة الفوارق بـ 1 % ستؤدي الى خفض النمو بـ 9.71 % ، تتوافق النتائج المتحصل عليها مع أغلبية الدراسات التجريبية السابق ذكرها ,Baroo (2000), Forbes(2002), Cingano(2014), Ostry(2014). يمكن تفسير هذه النتائج من خلال القنوات التي تم التطرق اليها سابقا، زيادة الفوارق في الدخل تؤجج الغضب الاجتماعي و تزيد من الاضطرابات الاجتماعية مما ينعكس سلبيا على معدلات الاستثمار و النمو. ارتفاع مستويات الفوارق في البلدان النامية و المتوسطة الدخل يؤدي الى تركز الدخل و الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد مما يعيق عملية التحول الديمقراطي و السياسي و تفشي الفساد الذي يؤدي الى خفض النمو، كما تؤدي الفوارق العالية الى الضغط لإعادة توزيع الدخل مما يؤدي الى زيادة الضرائب و خفض معدلات تراكم رأس المال و الاستثمار و النمو .

وجود أثر سلبي معنوي لمعدل النمو السكاني POP على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني و النمو بحيث أن زيادة معدل النمو السكاني سيؤدي الى خفض النمو بنسبة (% 1.682-). تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية فالبلدان التي لا تسيطر على النمو السكاني تواجه صعوبة في استيعاب الطلبات المتزايدة للسكان و لا تتمكن من تقديم الخدمات بفعالية أكبر كما يؤدي النمو السكاني الى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

وجود أثر سلبي غير معنوي لمعدل التحضر Urban على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين معدل التحضر و النمو بحيث أن زيادة معدل التحضر سيؤدي الى خفض النمو بنسبة (% 45.4). لا تتعارض هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية بحيث تؤدي زيادة معدل التحضر الى تدهور الخدمات الاجتماعية و الصحية في المدن و ذلك لعدم امكانية المؤسسات التعليمية و العيادات الصحية و المستشفيات من امتصاص الأعداد الهائلة من السكان. من ناحية أخرى تؤدي زيادة التحضر الى ضغط اجتماعي من قبل المجموعات المهاجرة على الحكومة للاهتمام بهم و حل مشاكلهم و تحسين أحوالهم ما يؤدي الى الاخلال ببرامج التنمية. بالإضافة الى ذلك ضعف المستويات الاقتصادية للمهاجرين و انخفاض دخلهم يؤدي الى افقار هذه الفئات مما يجعلهم غير قادرين على تحمل تكاليف المعيشة الباهظة في المدن و يزيد معدل الجريمة بسبب تدني المستويات المعيشية الذي ينعكس سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي.

وجود أثر ايجابي معنوي للتعليم المقاس بمعدل الالتحاق الاجمالي بالمدارس في الطور الابتدائي Education على النمو الاقتصادي: أي هناك علاقة طردية بين التعليم و النمو الاقتصادي بما يتوافق

مع افتراضات النظرية الاقتصادية بحيث وجدت الدراسة بأن زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة 1 % سيؤدي الى زيادة النمو بنسبة 7 % . تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور التعليم في زيادة الدخل و تمكين الأفراد و تحسين النتائج الصحية و فرص الحصول على العمل و كلها عوامل حاسمة لتحقيق النمو.

وجود أثر سلبي معنوي للعمر المتوقع عند الولادة Life على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين العمر المتوقع عند الولادة و النمو بحيث أن زيادة العمر المتوقع عند الولادة بنسبة 1% تؤدي الى خفض النمو بنسبة (25.5 %). تتعارض هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور التحسينات في العمر المتوقع عند الولادة في زيادة الانتاجية من خلال تحسين صحة العمال و زيادة الحوافز للقيام باستثمارات طويلة الأجل في رأس المال البشري. و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Barro and Lee (2010), Acemoglu and Johnson (2007), Caselli (1996) بحيث يؤدي ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى زيادة في عدد السكان مما يقلل من دخل الفرد في وجود آثار ازدحام Maltus و قد تؤدي كذلك الى زيادة معدلات الخصوبة اللذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي.

وجود أثر سلبي معنوي لمعدل الانفاق الحكومي GOV على النمو الاقتصادي: أي وجود علاقة عكسية بين معدل الانفاق الحكومي و النمو بحيث أن زيادة معدل الانفاق الحكومي بنسبة 1 % تؤدي الى خفض النمو بنسبة (10.9 %). تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية ، تؤدي زيادة النفقات الى عجز في الميزانية مما يجعل الحكومات تتجه نحو تعبئة المزيد من الموارد المالية من أجل تغطية العجز و التي تكون عادة من خلال زيادة الضرائب ما يؤدي الي خفض تراكم رأس المال والاستثمار خاصة في القطاع الخاص و اللذي ينعكس سلبيا على معدلات النمو.

من جهة أخرى توجيه الانفاق العام للاستهلاك الحكومي و الاستثمار في البنية التحتية يأتي على حساب انفاق الحكومة على التحويلات و الإعانات و البرامج الاجتماعية مما يؤدي الى زيادة الفقر والفوارق و يؤثر سلبيا على النمو. و في البلدان النامية و التي تتميز بفوارق عالية نسبيا مقارنة مع الدول المتقدمة يؤثر الانفاق الحكومي سلبا على النمو الاقتصادي و ذلك لأنه يذهب الى الناس الخطأ مما يسبب اهدار المال العام و اللذي يساهم بدوره في رفع مستوى الفوارق و خفض معدلات النمو.

وجود أثر ايجابي غير معنوي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الاستثمار بنسبة 1 % تؤدي الى زيادة النمو بنسبة (26.4 %)، تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية والتي تؤكد على دور الاستثمار المحلي في تعزيز النمو من خلال توجيه الانفاق العام

الى استثمارات في تطوير البنية التحتية العامة و التركيز على القطاعات الحساسة في الاقتصاد كالصحة و التعليم و النقل و تزويد السكان بالمياه و الكهرباء و الصرف الصحي مما يؤدي الى تحسن مستويات المعيشة للأفراد وخفض البطالة و الفقر و بالتالي تعزيز الانتاجية و النمو الاقتصادي.

وجود أثر ايجابي غير معنوي للانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الانفتاح بنسبة 1 % تؤدي الى زيادة النمو بنسبة (0.007%) و تتوافق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة بحيث أن زيادة الانفتاح الاقتصادي تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي و توسيع الطاقات الانتاجية والاستهلاكية، كما يمكن للبلدان النامية من الحصول على الموارد النادرة و الانفتاح على الأسواق المالية لتسويق منتجاتها و زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية و تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا المنافع النسبية لجميع البلدان.

وجود أثر ايجابي غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: بحيث أن زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1 % تؤدي الى زيادة النمو بنسبة (13.4%). تتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تؤكد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في جذب التكنولوجيا الحديثة و خلق فرص العمل و تراكم رأس المال و تحسين أداء المؤسسات المحلية من خلال تعزيز التنافسية بينها و بين المؤسسات الأجنبية، و أثبتت الدراسات أن الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة النمو أكثر من الاستثمارات المحلية. و يمكن تفسير الأثر الغير معنوي في هذه الدراسة كون البلدان عينة تتميز بفوارق عالية نسبيا و الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكبر عندما تكون القيود المفروضة على تحركات رأس المال محدودة و ضمان الحرية الاقتصادية أي الاستقرار المؤسسي ودرجة حماية حقوق الملكية و بالتالي تقييد حركة رؤوس الأموال سيضعف الأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن الاستثمار الأجنبي يعتبر من العوامل التي تسبب الفوارق في الأجور و اللذي ينعكس سلبيا على النمو الاقتصادي و بالتالي يغطي هذا الأثر قليلا على الأثر الايجابي في هذه البلدان.

خاتمة الفصل

بينت الدراسات التجريبية غياب توافق في النتائج والآراء بشأن تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي و يرجع هذا الى عوامل عديدة أهمها اختلاف طرق قياس الفوارق و اختيار المتغيرات و اختلاف طرق تقدير النموذج.

من خلال هذا الفصل قمنا بقياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد و بالاعتماد على بيانات سنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و مؤشر جيني للفوارق بالإضافة الى متغيرات تفسيرية أخرى. توصلت نتائج الدراسة الى وجود أثر سلبي معنوي للفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

و قمنا بدراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة تضم 24 بلد في الفترة 1990-2015 من البلدان المنخفضة و المتوسطة باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel و بالاعتماد على بيانات حديثة لمؤشر الفوارق Lahoti et al.(2016). أكدت نتائج الدراسة على الأثر السلبي للفوارق على النمو الاقتصادي ، تتوافق هذه النتائج مع معظم الدراسات السابقة التي أكدت الأثر السلبي للفوارق العالية على معدلات النمو خاصة في الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل.

الخاتمة العامة

اكتسبت قضايا الانصاف و الفوارق الاجتماعية أهمية بالغة لدى الباحثين و صناع القرار في كل أنحاء العالم و ذلك لارتباطها بمستويات رفاهية الأفراد و لكونها محدد رئيسي للنمو الاقتصادي. في الآونة الأخيرة تعززت النقاشات بشكل كبير حول تأثير الفوارق على النمو الاقتصادي استجابة للفوارق المتزايدة الملاحظة في جميع دول العالم، و من هذا المنطلق سعت هذه الدراسة الى قياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر و لبلوغ الأهداف المرجوة تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول كما يلي:

خصص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية للفوارق الاجتماعية و العلاقة بينها و بين النمو الاقتصادي . توصلنا من خلال هذا الفصل الى أن الفوارق الاجتماعية ظاهرة متأصلة في جميع المجتمعات تعكس الفوارق بين الفئات الاجتماعية في الدخل و الثروة و فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية و العمل و القروض و الموارد الطبيعية و المالية و الفوارق بين الجنسين. تتفاعل هذه الفوارق فيما بينها و تولد عيوب مستمرة بين أفراد المجتمع مع قدرة كبيرة للانتقال بين الأجيال وتخلف بما يسمى بفخ الفوارق و هذا ما يجعل الحد منها مهمة صعبة و معقدة. يتمثل النهج الرئيسي لتحديد العلاقة بين الفوارق و النمو في نظرية Kuznets (1955) و حسب هذه النظرية تأخذ هذه العلاقة شكل U مقلوب بحيث ترتفع الفوارق في المراحل اللأولى للتنمية ثم تنخفض في مراحل متقدمة من التنمية. و بينما تعتقد النظرية الكلاسيكية بأن الفوارق العالية مفيدة للنمو من خلال قناة الادخار و الاستثمار تجادل النظرية الحديثة بأن الفوارق تؤثر سلبيا على النمو، الفوارق العالية تخفض معدلات الاستثمار في رأس المال البشري و المادي بوجود عيوب أسواق رأس المال، تقوض التماسك الاجتماعي و الثقة في النظم الاجتماعية و السياسية و تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي في البلدان وبالتالي تعيق تحقيق المزيد من النمو.

أما الفصل الثاني فدرس الاتجاهات الراهنة للنمو الاقتصادي و الفوارق الاجتماعية في العالم و بين البلدان و داخلها و استعرض أهم التجارب الناجحة في الحد من الفوارق في العالم . أشارت الأدلة التجريبية الى تقارب دخل الفرد بين الدول الغنية و الفقيرة منذ التسعينيات و كان هذا التقارب مدفوعا بشكل خاص من النمو القوي اللذي شهدته البلدان الأسيوية مثل الصين و الهند بحيث ارتفعت الدخول في هذه البلدان بسرعة كبيرة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة مما أدى الى انخفاض فوارق الدخل بشكل مهم على الصعيد العالمي مع وجود بعض الاختلافات الاقليمية. و لكن بالرغم من الأداء القوي للنمو في معظم دول العالم و التقدم المحرز في خفض مستويات الفوارق و تثبيت

التقارب في مستويات المعيشية للأفراد بين البلدان و داخلها لا تزال مستويات الفوارق مرتفعة في هذه البلدان و تتجه نحو الارتفاع في السنوات القادمة. تفسر اتجاهات الفوارق المتزايدة بالتغيرات الهيكلية العميقة التي حدثت في الاقتصاديات الوطنية من بينها العولمة و التغير التكنولوجي المتحيز للمهارات ، ودور التمويل في الاقتصاد و الاتجاهات الديموغرافية و تأثير السياسات الوطنية و الإصلاحات المؤسسية مثل رفع القيود و الخوصصة و ضعف النقابات و التغيرات في سوق العمل و فشل الأسواق خاصة بعد الركود العالمي لعام 2008. أكدت التجارب الدولية الناجحة على قدرة جميع البلدان سواء البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل أو الدول المرتفعة الدخل على خفض الفوارق، و من شأن تنفيذ مزيج صحيح من سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة و النمو المطرد المستقر و تعزيز أداء أسواق العمل وفضاء متماسك لتطبيق السياسات المحلية و ضمان الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية و توفير الخدمات الأساسية للفئات الفقيرة و المحرومة أن يساهم في خفض الفوارق الملاحظة بين البلدان وداخلها.

من خلال الفصل الثالث تم تحليل واقع الفوارق الاجتماعية و النمو في الجزائر و بينت نتائج التحليل وجود فوارق اجتماعية هامة بين الأفراد في الجزائر بالرغم من أنها تسجل مستويات معتدلة مقارنة بدول أمريكا اللاتينية و أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها المناطق الأكثر تفاوتا في العالم. ويرجع ذلك الى سياسة الاستعمار الفرنسي التي عمقت الفوارق بين الأفراد و المناطق و أدت الى تفضيل فئات معينة بعد الاستقلال مباشرة، في سنوات الثمانينيات و التسعينيات ارتفعت مستويات الفوارق بشكل كبير كنتيجة للإصلاحات الذاتية و المدعومة من الهيئات العالمية التي تبنتها الدولة و التي تمثلت في سياسات الخوصصة و حل المؤسسات و تسريح العمال و تجميد الأجور و تحرير الأسعار و رفع الدعم و خفض الانفاق الحكومي مما أدى الى ارتفاع البطالة و انخفاض دخل الفرد و ارتفاع مستويات الفوارق. في السنوات الأخيرة تحسنت الأوضاع الاجتماعية و انخفضت مستويات الفوارق و الفقر نتيجة النمو الاقتصادي المستقر و القوي اللذي شهدته الجزائر عقب انتعاش أسعار البترول مما مكن الحكومة من انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية سخية هدفها تحقيق الرفاهية الاجتماعية و تحسين الظروف المعيشية للأفراد، أسفرت هذه الجهود عن تحسن معظم المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة و التعليم والسكن و العمل مما أدى الى خفض معدلات الفقر و تضييق الفوارق الاجتماعية.

و خصص الفصل الرابع لقياس أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر و في عينة تضم 24 بلد من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بفئتيها الدنيا و العليا، و استهل الفصل بعرض أهم الدراسات التجريبية السابقة التي درست أثر الفوارق على النمو على مدى السنوات الماضية، أفرزت هذه الدراسات نتائج متضاربة فبعضها وجدت علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والفوارق و بعضها الاخر علاقة ايجابية في حين خلصت دراسات أخرى الى عدم وجود علاقة منتظمة بينهما و أفادت وجهة نظر أخرى بأن أثر الفوارق على النمو يتحدد حسب مستوى التنمية للبلد بحيث أشارت دراسات حديثة بأن الفوارق تميل الى تشجيع النمو في البلدان المتقدمة و تعيقه في البلدان النامية. يربط الاقتصاديون هذا الاختلاف بنوعية البيانات المتاحة حول توزيع الدخل في مختلف البلدان التي تجمع من مصادر غير متجانسة و لاختلاف طرق التقدير و العينات و الفترات المأخوذة.

خلصت نتائج الدراسة في الجزائر بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي و بيانات لمعامل جيني مأخوذة من قاعدة بيانات فوارق الدخل الموحدة العالمية SWIID.4.0 في الفترة 1990-2015 بالإضافة الى متغيرات تفسيرية أخرى الى وجود أثر سلبي معنوي للفوارق على النمو الاقتصادي في الجزائر بحيث أن زيادة الفوارق ب 1% تؤدي الى خفض النمو بنسبة 1 % في المدى الطويل. تدعم هذه النتيجة النتائج المتحصل عليها في معظم الدراسات و تتحقق من فرضية الدراسة بأن الفوارق الاجتماعية تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

و توصلت دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في عينة من 24 دولة من البلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل بفئتيها الدنيا و العليا في الفترة 1990-2015 بالاعتماد على نماذج Panel و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي و بيانات حديثة لمؤشر جيني للفوارق مستمدة من قاعدة بيانات توزيع الدخل Lahoti et al.(2016) الى وجود أثر سلبي معنوي للفوارق على النمو الاقتصادي في العينة بحيث أن زيادة الفوارق ب 1 % يؤدي الى خفض النمو بنسبة 9 % في بلدان العينة. تتوافق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة و تدعم وجهة النظر بأن الفوارق تميل الى خفض النمو في الدول المنخفضة و المتوسطة الدخل.

كخلاصة لما سبق و على ضوء المعطيات المتوفرة يمكن القول بأن الجزائر من الدول المعتدلة الفوارق، و قد حققت شوطا مهما في مجال خفض الفوارق الاجتماعية في السنوات الأخيرة و تحقق هذا الالتزام بفضل سياسة اقتصادية و اجتماعية تحركها ارادة سياسية حكيمة مكنت من بلوغ

الأهداف الانمائية للألفية، و تحسين الظروف المعيشية للأفراد بشكل عام و خفض معدلات الفقر والفوارق الاجتماعية مع تسجيل تقدم ملموس في مؤشرات التنمية البشرية و التعليم و الصحة وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية و توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

يوفر التطور الاقتصادي و الاجتماعي المحقق في الجزائر ظروفا ملائمة لفترة جديدة من التنمية و مع ذلك فان التحديات لا تزال مهمة. يكمن التحدي الرئيسي أمام الاقتصاد الجزائري اليوم في بناء قدرته على الصمود ازاء تقلبات أسعار المحروقات فمن شأن أي انعكاس في اتجاهات الأسعار العالمية للمحروقات تعقيد الخفض المزمع في العجز المزدوج و تبديد خطة النمو. سيتطلب التصدي لهذه التحديات تخفيف أثر هذا التقلب على الموازنة العامة و تنشيط الاقتصاد و تنويع مصادر النمو والاستمرار في الاصلاحات التي حددتها الحكومة في المرسوم المرافق لاستخدام التمويل غير التقليدي للعجز. و من شأن تحسين كفاءة الإنفاق العام و الاستثمار أن يساهم في زيادة جودة و نطاق تقديم الخدمات العامة و زيادة عائد الاستثمار في الموارد البشرية و البنية التحتية و تعزيز تنمية القطاع الخاص.

حاولت هذه الأطروحة دراسة أثر الفوارق الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على المعطيات المتوفرة و من غير الممكن أن تلم بجميع الجوانب النظرية و التطبيقية للموضوع لصعوبة تحديد مفهوم الفوارق الاجتماعية من الناحية النظرية و الفرق بينها و بين الفوارق الاقتصادية باعتبارها مفاهيم متداخلة فيما بينها فالفوارق في الدخل و الثروة تسبب الفوارق الاجتماعية و تعمق هذه الأخيرة الفوارق الأخرى بدورها .من جهة أخرى عدم توفر بيانات طويلة وكافية حول توزيع الدخل و الثروات و بيانات عن الفوارق في الوصول الى الخدمات الأساسية في الجزائر يحول دون دراسة هذا الأثر بشكل دقيق في فترة طويلة من الزمن . و لهذا فان للبحث افاق كبيرة في المستقبل أبرزها دراسة الفوارق في الأجور و العمل كونها المصدر الرئيسي للفوارق في الدخل و الفوارق الاجتماعية. و يتطلب اجراء مثل هذه الدراسات في الجزائر تعزيز القدرات الاحصائية للبلاد بغرض رصد و تحليل الظروف المعيشية للأفراد و احداث تقييم شامل لأثر الاصلاحات و السياسات المنتهجة على الفوارق الاجتماعية و الفقر و الرفاهية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أحمد الكواز، النمو و توزيع الدخل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

أحمد مصطفى البطران.(2013). العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل و النمو الاقتصادي(دراسة تطبيقية على مجموعة من الدول في الفترة 1980-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الأزهر،فلسطين.

أحمد هني(1991). اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الأمم المتحدة.(2013). تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشوري سينغ : امكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم.

الأمم المتحدة.(2018). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018، نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي.(2016). انقسام الانسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية، لمحة عامة.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي.(2018). أدلة التنمية البشرية و مؤشراتها: التحديث الاحصائي لعام 2018، نيويورك

بن عيسى كمال الدين، مراس محمد.(2013). أثر الانفاق العام على الدخل و التوظيف و توزيع الدخل و مستوى الأسعار في الجزائر(2001-2014)، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر.

بنك الجزائر.(2017). التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، سبتمبر.

البنك الدولي.(2017). التقرير السنوي لعام 2017، انهاء الفقر المدقع، تعزيز الرخاء المشترك

بوخروبة كلثوم.(2017). تطور سياسة الأجور في الجزائر، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، القانون العام، الجزائر.

تودارو ميشال، ترجمة حسني و محمود.(2008). التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض.

حاجي فطيمة.(2014). اشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر.

رضا صاحب أبو حمد.(2013). توزيع الدخل و النمو الاقتصادي في الدول النامية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة.

زكريا يحي الجمال.(2012). اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية.

زينب توفيق السيد.(2015). عدالة توزيع الدخل و النمو الاقتصادي، الحالة المصرية نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 70/69.

سراج وهيبة.(2016). هيكل توزيع الدخول و أثره على زيادة النمو و التقليل الفقر في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر.

سيد أحمد كبداني.(2013).أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر.

صالح مفتاح.(2004)، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، الجزائر.

صالحي ناجية.(2013). تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أبحاث مؤتمر دولي، جامعة سطيف.

صندوق النقد الدولي(2018). تقرير أفاق الاقتصاد العربي، تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي و التضخم.

صندوق النقد الدولي.(2015). العدالة الضريبية في الشرق الأوسط و شمال أفرقيا، مذكرة مناقشات خبراء صندوق النقد الدولي.

عبد الباقي روابح.(2012). البطالة و تدابير الدعم و الحماية الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 37، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

عبد الرزاق الفارس.(2001).الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبد الكريم بريشي.(2014). دور الضريبة غي اعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر.

عقون شراف و أخرون.(2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2009)، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، المجلد 2.

علي عبد القادر علي.(2006)، اتجاهات توزيع الانفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماع الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، الكويت.

غريب سيد أحمد.(1995)، الطبقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

فضيلة عكاش، الفوارق الاجتماعية و العدالة الاجتماعية في الجزائر.

فكرون السعيد.(2005). استراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا).(2006).نشرة التنمية الاجتماعية: ادراج الانصاف على أجندة التنمية.

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا).(2018). موجز السياسات العامة: من طموح العدالة الاجتماعية الى واقع اللامساواة، الأمم المتحدة، بيروت.

مارتن أولز، شونا أولني، مانويلا تومي.(2013). المساواة في الأجور: دليل تعريفي، منظمة العمل الدولية، جنيف.

المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية و معهد دراسات التنمية و اليونسكو.(2016). التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل، منشورات اليونيسكو، باريس.

المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.(2015). تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر.

محمد مسعي.(2012). سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر.

مخبر اللامساواة العالمية.(2018). تقرير اللامساواة في العالم 2018، الملخص التنفيذي، النسخة العربية.

مركز الأبحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية.(2015). قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي: تعزيز القدرات الاحصائية الوطنية، تركيا.

منظمة أكسفام الدولية.(2018). كافئوا العمل و ليس الثروة، منشورات أكسفام الاعلامية، بريطانيا

منظمة الأمم المتحدة، اليونيسكو.(2015). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام 2000-2015: الانجازات و التحديات.

منظمة العمل الدولية.(2017).التقرير العالمي للأجور 17/2016: عدم المساواة في الأجور في أماكن العمل .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.(2012). تقرير التجارة و التنمية، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف.

ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسين، محمود حامد حمد (2004). التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، السعودية.

نبيل بوفليح.(2013). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9.

هيشام عياد.(2017).أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر و الدول النامية خلال الفترة 1970-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، تلمسان، الجزائر.

اليونيسكو.(2017). ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم 8/2017، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا، فرنسا

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

African Development Bank.(2016). Interim country strategy paper 2016-2018, North Africa region department (ORNA), October.

African Development Bank.(2018). African economic outlook 2018.

Aghion,P.,&Bolton, P. (1997). A theory of trickle-down growth and development. The Review of Economic Studies, 64(2), 151-172

Ahluwalia, M. S. (1976). Inequality, poverty and development. Journal of development economics, 3(4), 307-342.

Ahmed Benbitour. (1993), L'expérience Algérienne de Dévelopment 1962-1991, Editions Technique de l'entreprise,
Alger.Alain, B., & Pfefferkorn, R. (2010). Le système des inégalités.La Découverte.

Alesina, A., & Perotti, R. (1994). The political economy of growth: a critical survey of the recent literature. The World Bank Economic Review, 8(3), 351-371.

Alesina, A., & Perotti, R. (1996). Income distribution, political instability, and investment. European economic review, 40(6), 1203-1228.

Alesina, A., & Rodrik, D. (1994). Distributive politics and economic growth. The quarterly journal of economics, 109(2), 465-490.

Algeria.(2000).Reply to the Questionnaire to Governments on Implementation of the Beijing Platform for Action (1995) and the Outcome of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly (2000).

Alvaredo, F., Chancel, L., Piketty, T., Saez, E., & Zucman, G. (Eds.). (2018). World inequality report 2018. Belknap Press.

Amiel, Y., & Cowell, F. (1999). Thinking about inequality: Personal judgment and income distributions. Cambridge University Press, p.137-139

Anand, S., & Kanbur, S. R. (1993). The Kuznets process and the inequality—development relationship. Journal of development economics, 40(1), 25-52.

Assa, J. (2012). Inequality and growth re-examined. Technology and Investment, 3(01), 1.

Atkinson, A. B., & Brandolini, A. (2001). Promise and pitfalls in the use of" secondary" data-sets: Income inequality in OECD countries as a case study. Journal of economic literature, 39(3), 771-799.

Banerjee, A. V., & Duflo, E. (2003). Inequality and growth: What can the data say?. Journal of economic growth, 8(3), 267-299.

Banerjee, A. V., & Newman, A. F. (1993). Occupational choice and the process of development. Journal of political economy, 101(2), 274-298

Barro, R. J. (2000). Inequality and Growth in a Panel of Countries. Journal of economic growth, 5(1), 5-32.

Bertelsmann Stiftung.(2018). BTI 2018 Country Report (Algeria). Gütersloh: Bertelsmann Stiftung.

Bourguignon, F. (2004). The poverty-growth-inequality triangle. Poverty, Inequality and Growth, 69, 69-73.

Bourguignon, F. (2004). The poverty-growth-inequality triangle (No. 125). Working paper.

Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique.(2016). Stratégie de coopération de l'OMS avec l'Algérie : 2016-2020.

Castelló, A., & Doménech, R. (2002). Human capital inequality and economic growth: some new evidence. The economic journal, 112(478).

Castelló-Climent, A. (2010). Inequality and growth in advanced economies: an empirical investigation. The Journal of Economic Inequality, 8(3), 293-321.

Cingano, F. (2014). Trends in income inequality and its impact on economic growth, p.11

Cling, J. P., De Vreyer, P., Razafindrakoto, M., & Roubaud, F. (2004). La croissance ne suffit pas pour réduire la pauvreté. Revue française d'économie, 18(3), 137-187.

CNES.(2015). Rapport national sur le développement humain (2013-2015), Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie.

CNES.(2017). Bien-être et privations des enfants et des jeunes en Algérie : vers un modèle de privations sociales multidimensionnelles adossé au cycle de vie.

Conseil national économique et social, rapport sur l état économique et social de la nation 2011 - 2012,mai 2013.

Credit Suisse.(2015). Global Wealth Report, Research Institute.

Credit Suisse.(2018). Eradicating Exterme Poverty,Research Institute, Davos Edittion.

Cruz, M., Foster, J. E., Quillin, B., & Schellekens, P. (2015). Ending Extreme Poverty and Sharing Prosperity.

De La Croix, D., & Doepke, M. (2003). Inequality and growth: why differential fertility matters. American Economic Review, 93(4), 1091-1113.

Deininger, K., & Squire, L. (1996). A new data set measuring income inequality. The World Bank Economic Review, 10(3), 565-591, p.263

Deininger, K., & Squire, L. (1998). New ways of looking at old issues: inequality and growth. Journal of development economics, 57(2), 259-287.

DeSa, U. N. (2013). Inequality matters. Report on the World Social Situation 2013. New York, United Nations.

Ehrhart, C. (2009). The effects of inequality on growth: a survey of the theoretical and empirical literature. ECINEQ WP.

Fawaz, F., Rahnama, M., & Valcarcel, V. J. (2014). A refinement of the relationship between economic growth and income inequality. Applied Economics, 46(27), 3351-3361.

Fireside, D. et. al. (Eds.). (2009). The wealth inequality reader, 3rd ed. Boston.

FMI.(2018). Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV, rapport du FMI no.18/168, Washington, p.23-24

Forbes, K. J. (2000). A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth. American economic review, 90(4), 869-887.

Galasso, V. N. (2014). The Drivers of Economic Inequality: A Backgrounder for Oxfam's Inequality Campaign. Oxfam America Research Backgrounder.

Gallo, C. (2002). Economic growth and income inequality: theoretical background and empirical evidence. London: Development Planning Unit, University College London.

Galor, O. (2009). Inequality and economic development: An overview (No. 2009-3). Working Paper, Brown University, Department of Economics.

Galor, O., & Zeira, J. (1993). Income distribution and macroeconomics. The review of economic studies, 60(1), 35-52.

Girod, R. (1993). Les inégalités sociales. Presses universitaires de France.

Guellec, D., & Ralle, P. (2003). Les nouvelles théories de la croissance.

Guidetti, G., & Rehbein, B. (2014). Theoretical Approaches to Inequality in Economics and Sociology. A Preliminary Assessment. Transcience (2014) Vol, 5.

Habitat III.(2014). National report on housing for the conference on housing habitat III.

Haughton, J., & Khandker, S. R. (2009). Handbook on poverty+ inequality. World Bank Publications.

ILO.(2018).Global wage report 2018/19 :what lies behind gender pay gaps, international labor office, G Dollar, D., Kleineberg, T., & Kraay, A. (2013). Growth still is good for the poor. The World Bank, Geneva,

Iradian, M. G. (2005). Inequality, Poverty, and Growth: Cross-Country Evidence (EPub) (No. 5- 28). International Monetary Fund.

ISSC, IDS and UNESCO. (2016). World Social Science Report 2016, Challenging Inequalities: Pathways to a Just World, UNESCO Publishing, Paris.

James Davies, Rodrigo Uuberas and Anthony Shorroks, Credit Suisse Global Wealth Databook 2018

Jenkins, S., & Van Kerm, P. (2009). The measurement of economic inequality.

Knowles, S. (2005). Inequality and economic growth: The empirical relationship reconsidered in the light of comparable data. The Journal of Development Studies, 41(1), 135-159.

Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. The American economic review, 1- 28.

L'Algérie.(2015). Objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015, p.73

Laabas Belkacem.(2001). Poverty dynamics in Algeria, Arab Planning Institute, Kuwait.

Li, H., & Zou, H. F. (1998). Income inequality is not harmful for growth: theory and evidence. Review of development economics, 2(3), 318-334.

Maliki, S., BENHABIB, A., & Bouteldja, A. (2014). Poverty and Education in Algeria. International Journal for Innovation Education and Research, 2(1), 62-80.

Milanovic, B. (2000). The median-voter hypothesis, income inequality, and income redistribution: an empirical test with the required data. European Journal of Political Economy, 16(3), 367-410.

Milanovic, B. (2013). Global income inequality in numbers: in history and now, Global Policy 4 (2): 198–208, p.198-199.

Moleux, M., Schaetzel, F., & Scotton, C. (2011). Les inégalités sociales de santé: déterminants sociaux et modèles d'action. Paris: IGAS.

Montoussé, M., & Renouard, G. (2006). 100 fiches pour comprendre la sociologie. Éditions Bréal.

Naguib, C. (2015). The relationship between inequality and GDP growth: An empirical approach (No. 631). LIS Working Paper Series.

Oechslin, M., Halter, D., & Zweimüller, J. (2010). Inequality and Growth: The Neglected Time Dimension.

Ortiz, Isabel and MMathew Cummins (2011). Global inequality beyond the bottom billion, UNICEF social and economic policy working paper.

Oxfam.(2016). An economy for the 1 % : How privilege and power in the economy drive extreme inequality and how this can be stopped, Oxfam briefing paper 210.

Piketty, T. (2013). Le capital au XXIe siècle. Le Seuil.

Ravallion, M. (1997). Can high-inequality developing countries escape absolute poverty?. Economics letters, 56(1), 51-57.

Robinson, S. (1976). A note on the U hypothesis relating income inequality and economic development. The American economic review, 66(3), 437-440

Ross King Stewart.(2014).Income inequality and economic growth: the case of India, Doctoral thesis

Rousseau, J. J. (1902). Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes. Librairie de la Bibliothèque nationale.

Scholl, N., & Klasen, S. (2016). Re-estimating the Relationship between Inequality and Growth (No. 205 [rev.]). Courant Research Centre: Poverty, Equity and Growth-Discussion Papers.

Sen, A., Sen, M. A., Amartya, S., Foster, J. E., & Foster, J. E. (1997). On economic inequality. Oxford University Press.

Solt, F. (2009). Standardizing the world income inequality database. Social Science Quarterly, 90(2), 231-242.

Todaro, M. P. and Smith, S, C.(2009). Economic Development 10th Edition. Addison Wesley: Boston, p.115

UNDP.(2013). Humanity Divided : Confronting inequality in developing countries, UNDP publisher.
UNDP.(2017).Human development indices and indicators : 2018 statistical update, briefing note for countries on the 2018 statistical update: Algeria.
United nations, Economic Commission for Africa.(2016).Algeria :country profile.

United Nations.(2013). Inequality Matters, Report of the world social situation, United Nations publication, New York.
Villar, A. (2015). Crisis, households' expenditure and family structure: The Palma ratio of the Spanish economy (2007-2014). Documento de Trabajo, (15/22).
Voitchovsky, S. (2009). Inequality and economic growth. The Oxford Handbook of Economic Inequality, Oxford University Press, Oxford.
Warwick-Booth, L. (2013). Social inequality. SAGE Publications Limited.
Warwick-Booth, L. (2018). Social inequality. SAGE Publications Limited.
World Bank.(2015). Global monitoring report 2014/2015 : Ending poverty and sharing prosperity, Washington.
World Bank.(2016). Poverty and sharing prosperity: taking on inequality.
World Bank.(2017). Algeria's economic update 2017, World Bank group April
World Economic Forum.(2018). The inclusive development index 2018 :Summary and data highlights, Geneva.
Zucman, G. (2016). wealth inequality. The Poverty and Inequality Report.

قائمة الملاحق

الملحق (1): الفوارق بالمفاهيم الثلاثة

السنوات	الفوارق داخل البلدان	الفوارق العالمية	الفوارق بين البلدان
1820	0,37	0,42	0,05
1850	0,37	0,48	0,11
1870	0,38	0,54	0,16
1890	0,39	0,61	0,22
1910	0,4	0,67	0,27
1929	0,36	0,69	0,33
1950	0,3	0,78	0,47
1960	0,3	0,77	0,47
1970	0,3	0,82	0,52
1980	0,32	0,85	0,53
1992	0,33	0,83	0,49

الملحق(2): معامل جيني في البرازيل

السنوات	معامل جيني	السنوات	معامل جيني
1960	65.4	1993	59.7
1970	50	1995	53.6
1972	61	1997	59.2
1974	55.3	1998	59
1976	60	1999	58.5
1978	56	2001	56.4
1979	58.9	2002	55.1
1980	56	2003	55.6
1981	57.1	2004	54.5
1982	58.41	2005	54.3
1983	58.2	2006	50.2
1984	57.7	2007	52.9
1985	54.8	2008	52
1986	58.1	2009	47.8
1987	59	2011	49.9
1988	60.9	2012	50.6
1989	62.6	2013	46
1989	61	2014	51.46
1990	60.2	2015	51.33
1989	61	2016	53
1990	60.2		

الملحق(3): معامل جيني في مالي(1989-2011)

معامل جيني	السنوات
1989	36.5
1993	78.6
1994	50.44
2001	39.9
2002	39.87
2006	39.93
2010	33.04
2011	33

الملحق(4): معامل جيني في كمبوديا(1994-2013)

السنوات	معامل جيني
1994	38,5
1997	44,7
1999	37,4
2004	35,46
2007	41,14
2008	35,1
2009	34,65
2010	33,44
2011	31,7
2012	30,76
2013	26

الملحق(5) معامل جيني في تنزانيا (1964-2011)

السنة	معامل جيني تنزانيا
1964	54
1967	54,5
1968	52,3
1969	42
1977	52
1983	52
1991	35,29
1992	34
1993	38,1
2000	37,3
2001	35
2007	33
2011	37,78

الملحق(6): معامل جيني في البيرو (1961-2016)

السنة	معامل جيني	السنة	معامل جيني
1961	66,6	2002	54,04
1962	52	2003	53,71
1969	48	2004	51,2
1970	59,4	2005	51,84
1971	56	2006	51,67
1972	57	2007	51,37
1981	57	2008	48,55
1985	45,63	2009	47,96
1986	31	2010	46,21
1991	48,2	2011	45,48
1994	44,6	2012	45,11
1997	39,9	2013	44,73
1998	56,14	2014	44,14
1999	56,34	2015	43,4
2000	51,83	2016	41,9
20001	54,04		

الملحق(7): معدل النمو و الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر في الفترة(2000-2017)

	معدل النمو الاقتصادي	الناتج الداخلي الخام
2000	2,4	4123,5
2001	2,1	4260,8
2002	4,7	4537,7
2003	6,9	5264,2
2004	5,2	6150,4
2005	5,1	7563,6
2006	2	8520,6
2007	3	9306,2
2008	2,4	11043,7
2009	1,6	9968
2010	3,6	11991,6
2011	2,8	14519,8
2012	3,4	16209,6
2013	2,8	16647,9
2014	3,8	17228,6
2015	3,7	16702,1
2016	3,7	17406,8
2017	1.5	

الملحق(8): الانفاق التراكمي للأعشار في الجزائر في سنوات مختارة

الأعشار	1988	1995	2000	2011
10	2.77	2.67	3.2	3.5
20	6.88	6.79	7.8	8.4
30	11.9	12.03	13.1	14.3
40	17.87	18.28	19.5	21
50	24.81	25.63	27	28.7
60	32.82	34.29	35.3	37.5
70	42.23	44.56	45.3	47.5
80	53.57	56.96	56.9	59.3
90	68.34	72.8	71.4	74
100	100	100	100	100

الملحق(9): بعض المؤشرات الصحية في الجزائر

السنوات	العمر المتوقع عند الولادة (نساء)	العمر المتوقع عند الولادة (رجال)	مؤشر العمر المتوقع عند الولادة
1990	68.3	65.2	0.719
1995	69.7	66.6	0.74
2000	71.7	68.9	0.774
2005	74.1	71.5	0.812
2010	75.9	73.5	0.841
2015	77.1	74.7	0.859
2018	77.6	75.1	0.866

الملحق(10): تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: LPIBH				
Method: Least Squares				
Date: 05/31/19 Time: 09:56				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-0.004446	0.007732	-0.574982	0.5794
POP	-0.048890	0.552402	-0.088504	0.9314
URBAN	-0.428064	0.422172	-1.013957	0.3371
POV	0.001930	0.001656	1.165727	0.2737
EDUCATION	0.007943	0.005900	1.346289	0.2111
LIFE	0.100003	0.099729	1.002751	0.3422
M_INF	0.027339	0.031636	0.864181	0.4099
FERTILITY	0.424388	0.154157	2.752955	0.0224
EX_EDU	-0.004894	0.008741	-0.559917	0.5892
EX_S	-0.018023	0.017517	-1.028891	0.3304
GOV	-0.000194	0.001293	-0.150149	0.8840
S_U	0.122300	0.342676	0.356898	0.7294
S_R	0.094019	0.106155	0.885677	0.3988
W_U	0.090415	0.116714	0.774670	0.4584
W_R	-0.036371	0.144244	-0.252147	0.8066
INV	-0.000711	0.001788	-0.397436	0.7003
C	-23.65700	51.77365	-0.456931	0.6585

R-squared	0.996560	Mean dependent var		8.262096
Adjusted R-squared	0.990444	S.D. dependent var		0.139615
S.E. of regression	0.013648	Akaike info criterion		-5.503619
Sum squared resid	0.001676	Schwarz criterion		-4.681017
Log likelihood	88.54705	Hannan-Quinn criter.		-5.266740
F-statistic	162.9461	Durbin-Watson stat		2.550567
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق(11): تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: LPIBH				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/19 Time: 16:02				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-0.015915	0.003756	-4.236923	0.0007
POP	-0.657901	0.148415	-4.432844	0.0005
URBAN	-0.196673	0.208947	-0.941255	0.3615
POV	0.001679	0.001456	1.152959	0.2670
EDUCATION	0.009750	0.004355	2.238917	0.0407
LIFE	0.055196	0.012838	4.299398	0.0006
FERTILITY	0.647204	0.111201	5.820150	0.0000
EX_EDU	0.001581	0.003939	0.401323	0.6938
EX_S	-0.010187	0.010851	-0.938790	0.3627
INV	-0.001545	0.001162	-1.329849	0.2034
C	3.699508	0.839962	4.404377	0.0005
R-squared	0.994288	Mean dependent var		8.262096
Adjusted R-squared	0.990480	S.D. dependent var		0.139615
S.E. of regression	0.013622	Akaike info criterion		-5.458145
Sum squared resid	0.002783	Schwarz criterion		-4.925874
Log likelihood	81.95589	Hannan-Quinn criter.		-5.304870
F-statistic	261.1133	Durbin-Watson stat		2.192810
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق(12): تقدير النموذج الثالث

Dependent Variable: LPIBH				
Method: Least Squares				
Date: 05/25/19 Time: 16:17				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-0.011630	0.004829	-2.408188	0.0264
POP	-0.628381	0.197954	-3.174378	0.0050
URBAN	-0.944450	0.172234	-5.483517	0.0000
EDUCATION	0.029597	0.003311	8.940037	0.0000
FERTILITY	1.112228	0.113382	9.809533	0.0000
INV	-0.001672	0.001549	-1.079403	0.2939
C	6.141273	0.484648	12.67162	0.0000
R-squared	0.980311	Mean dependent var		8.262096
Adjusted R-squared	0.974093	S.D. dependent var		0.139615
S.E. of regression	0.022472	Akaike info criterion		-4.528315
Sum squared resid	0.009595	Schwarz criterion		-4.189597
Log likelihood	65.86810	Hannan-Quinn criter.		-4.430777
F-statistic	157.6676	Durbin-Watson stat		1.966841
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق(13): مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	Y	Gini	POP	Urban	Education	Life	Gov	Inv	Opens	FDI
Y	**1.000**									
Gini	-0.134	**1.000**								
POP	-0.26	0.21	**1.000**							
Urban	-0.05	0.12	0.67	**1.000**						
Education	0.11	-0.24	-0.35	-0.39	**1.000**					
Life	0.15	-0.43	-0.53	-0.51	0.56	**1.000**				
Gov	0.00	0.13	-0.01	0.02	-0.23	-0.21	**1.000**			
Inv	0.35	-0.06	-0.16	0.18	-0.02	0.28	0.06	**1.000**		
Opens	0.04	0.00	0.08	0.15	0.03	0.24	-0.14	0.11	**1.000**	
FDI	0.22	-0.07	-0.19	-0.03	0.20	0.13	0.12	0.05	0.24	**1.000**

الملحق(14): تقدير النموذج بنموذج الانحدار التربيعي (Pooled Regression)

Dependent Variable: Y				
Method: Panel Least Squares				
Date: 06/01/19 Time: 18:59				
Sample: 1990 2015				
Periods included: 26				
Cross-sections included: 24				
Total panel (unbalanced) observations: 547				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-7.553889	2.734164	-2.762779	0.0059
POP	-0.998222	0.292206	-3.416159	0.0007
URBAN	-0.214867	0.230322	-0.932897	0.3513
EDUCATION	0.021080	0.012677	1.662856	0.0969

LIFE	-0.140481	0.040941	-3.431328	0.0006
GOV	-0.018273	0.015821	-1.155001	0.2486
INV	0.204116	0.025685	7.946972	0.0000
OPEN	0.003925	0.005089	0.771142	0.4410
FDI	0.281683	0.072555	3.882336	0.0001
C	12.13968	3.988691	3.043525	0.0025
R-squared	0.219334	Mean dependent var		2.821906
Adjusted R-squared	0.206251	S.D. dependent var		4.150865
S.E. of regression	3.698114	Akaike info criterion		5.471635
Sum squared resid	7344.037	Schwarz criterion		5.550327
Log likelihood	-1486.492	Hannan-Quinn criter.		5.502394
F-statistic	16.76383	Durbin-Watson stat		1.592935
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق(15): تقدير النموذج بنموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect)

Dependent Variable: Y				
Method: Panel Least Squares				
Date: 05/31/19 Time: 09:37				
Sample: 1990 2015				
Periods included: 26				
Cross-sections included: 24				
Total panel (unbalanced) observations: 547				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-9.711055	4.948051	-1.962602	0.0502
POP	-1.682380	0.721143	-2.332934	0.0200
URBAN	-0.454309	0.400139	-1.135377	0.2567
EDUCATION	0.073437	0.019899	3.690496	0.0002
LIFE	-0.255243	0.074175	-3.441068	0.0006
GOV	-0.109430	0.029253	-3.740828	0.0002
INV	0.264395	0.035488	7.450174	0.0000
OPEN	0.007851	0.013030	0.602526	0.5471
FDI	0.134186	0.087338	1.536398	0.1251
C	25.47868	6.786677	3.754220	0.0002
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.297352	Mean dependent var		2.821906
Adjusted R-squared	0.253607	S.D. dependent var		4.150865
S.E. of regression	3.586099	Akaike info criterion		5.450440
Sum squared resid	6610.095	Schwarz criterion		5.710123
Log likelihood	-1457.695	Hannan-Quinn criter.		5.551944
F-statistic	6.797446	Durbin-Watson stat		1.763447
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق(16): تقدير النموذج بنموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)

Dependent Variable: Y				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 05/31/19 Time: 09:39				
Sample: 1990 2015				
Periods included: 26				
Cross-sections included: 24				
Total panel (unbalanced) observations: 547				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GINI	-7.877295	3.173629	-2.482110	0.0134
POP	-1.072813	0.342207	-3.134986	0.0018
URBAN	-0.296579	0.250845	-1.182323	0.2376
EDUCATION	0.028470	0.014094	2.020036	0.0439
LIFE	-0.165428	0.046396	-3.565570	0.0004
GOV	-0.030183	0.018014	-1.675527	0.0944
INV	0.212409	0.027062	7.848864	0.0000
OPEN	0.006767	0.006055	1.117443	0.2643
FDI	0.247468	0.074790	3.308852	0.0010
C	14.51706	4.455629	3.258138	0.0012
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.663409	0.0331
Idiosyncratic random			3.586099	0.9669
	Weighted Statistics			
R-squared	0.184631	Mean dependent var		2.102387
Adjusted R-squared	0.170966	S.D. dependent var		4.000858
S.E. of regression	3.645058	Sum squared resid		7134.821
F-statistic	13.51084	Durbin-Watson stat		1.638930
Prob(F-statistic)	0.000000			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.216694	Mean dependent var		2.821906
Sum squared resid	7368.872	Durbin-Watson stat		1.586874

الملحق(17): اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary		Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random		26.572489	9	0.0016

Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
GINI	-9.711055	-7.877295	14.411296	0.6291
POP	-1.682380	-1.072813	0.402942	0.3369
URBAN	-0.454309	-0.296579	0.097188	0.6129
EDUCATION	0.073437	0.028470	0.000197	0.0014
LIFE	-0.255243	-0.165428	0.003349	0.1207
GOV	-0.109430	-0.030183	0.000531	0.0006
INV	0.264395	0.212409	0.000527	0.0235
OPEN	0.007851	0.006767	0.000133	0.9251
FDI	0.134186	0.247468	0.002034	0.0120

الملحق(18): التأثيرات الثابتة للدول

	COUNTRY	Effect
1	Albania	1.208141
2	Algeria	-4.045028
3	Bolivia	-0.536194
4	Brazil	-2.711153
5	Cambodia	0.283752
6	China	0.680272
7	Colombia	-0.308556
8	Egypt, Arab Rep,	2.347052
9	India	-0.342750
10	Indonesia	-2.407094
11	Jordan	5.521644
12	Malaysia	-0.625804
13	Mali	2.803952
14	Morocco	0.586237
15	Pakistan	2.225931
16	Paraguay	-0.805924
17	Peru	-0.080441
18	Philippines	-0.436680
19	South Africa	-1.952896
20	Tanzania	2.746019
21	Thailand	-1.504447
22	Tunisia	0.396365
23	Turkey	0.308683
24	Venezuela, RB	-1.658249